

مَحَاضِرَاتُ
فِي
أُصُولِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ
وَقَضَايَاهُ

□ محاضرات في أصول النحو العربي وقضاياها

صنعة : رياض بن حسن الخوام

الطبعة الأولى: ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©

قياس القطع : ٢٤ × ١٧

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨-٩٩٥٧-٦١-٣٩٩٠

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (٢٠١٧ / ١٠ / ٥٥٤٠)

أروقيّة للدراسات والنشر

هاتف وفاكس : ٤٦٤٦١٦٣ (٠٠٩٦٢٦)

ص.ب : ١٩١٦٣ عمّان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني : info@arwika.net

الموقع الإلكتروني : www.arwika.net

الدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مضمونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

مَحَاضِرُكَ فِي أَصُولِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ وَقَضَايَاهُ

السَّمَاعُ وَالْقِيَّاسُ - الْعِلَّةُ النَّحْوِيَّةُ - الْإِجْمَاعُ - الْعَرَبِيَّةُ مُعَرَّبَةٌ
رَأْيُ قُطْرِبٍ فِي حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِ
رُدُّودُ عَلِيِّ بْنِ مِثْقَالٍ الْقُرْطُبِيِّ

صَنْعَةٌ
رِيَّاضُ بْنُ حَسَنِ الْخَوَّامِ
الْأُسْتَاذُ الذَّكُورِيُّ فِي كَلِمَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
جَامِعَةُ أَمْرِ الْقُرَى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد:

فهذه الكتاب في الأصل محاضرات ألقيتها على طلاب الدراسات العليا، تناولت فيها أهم الأصول النحوية كالسماع والقياس والعلة والإجماع، وذيلتها بأهم القضايا التي باتت تشغل الدرس اللغوي التراثي والمعاصر، كزعم بعض المستشرقين ومن شايعهم أن اللغة العربية لم تك معربة، وكقول قطرب الذي بدا منه أن حركات اللغة العربية ليس لها دلالة على المعاني، وأما الثالثة: فهي آراء ابن مضاء القرطبي التي نادى فيها إلى إلغاء نظرية العامل والحذف والتقدير والعلل الثواني والثالث.

حاولت في هذه المحاضرات بيان الأصول النحوية، لأنه يجب على من يرغب أن يكون باحثاً لغوياً أن يكون بصيراً بهذه الأصول، قادراً على النفاذ إلى الفكر النحوي الذي أنشأها، وجعل ثمراتها في تلك الفروع التي تُقدم في قواعد ثابتة لطلاب اللغة العربية، فيصل الباحث إلى مرتبة يرجح فيها ما يراه راجحاً ويضعف فيها ما يبدو له ضعيفاً، ثم إنه بعد ذلك ينظر إلى القضايا التي نشأت في التاريخ اللغوي للعربية، فيدرك الصحيح منها والردىء، ثابتاً في موقفه لا ينصهر ولا يذوب، لأنه وصل إلى مرتبة اليقين أي الاعتقاد بصحة ما فعله علماؤنا، وما قدمه أسلافنا، لأن عناية إلهية رعتهم، وتوفيقاً من الله رافقهم في هذه المسيرة اللغوية، فما من خلاف

يقف عليه في هذه المسيرة اللغوية المباركة إلا هدفه خدمة هذه اللغة، وخلافهم أدى في النهاية إلى توسعة النظام اللغوي، وكشف عن المرونة التي اتسمت بها تلك الأصول لتستوعب كل أساليب العربية حتى بتنا نقول: إن نحونا العربي لا يعجزه أي أسلوب لغوي بفضل الله ومنه وكرمه.

فإذا أمنا على الطالب أنه وصل إلى هذه الرتبة فلا مانع من أن يطلع على تلك الآراء التي ظهرت في مسيرة العربية، فهو كما ذكرت لن يذوب ولن ينصهر بل سيكون له رأي فيها، ولذا عرضنا بعد ذكرنا الأصول بعض القضايا التي تشغل درسنا اللغوي، موضحين هذه القضايا، ومبرزين أفكار الذين أثاروها، محاولين الرد عليهم.

ومما يجدر التنبيه إليه أنني أكثر في بعض هذه المحاضرات من نقل النصوص، لأنني أردت منها إطلاع الطالب على سير أفكار القضية، راغباً أيضاً أن يطلع على الكثير من المصادر والمراجع التي يجب أن يتعرف عليها في دراساته العلمية، وليس لي فضل في نهاية الأمر إلا جمع المتفرق وربطه، وشرح ما يلزم وتوثيقه، وإبداء ما نريده من آراء خدمة للقضية التي نتناولها.

ولا أتردد في القول: إن الفكر النحوي قد وصل إلى درجة اليقين في التمكين، فما تراه في معاركه إلا منتصراً، وكأن معاركه تزيد صلابته وقوة وعطاء، فقدرات النحو العربي وطاقاته المتمثلة في أصوله المرنة، ومادته الغزيرة، وقواعده التي باتت مطردة، جعلته راسخاً شامخاً، تتجدد طاقاته وتظهر قدراته أمام كل رأي يحاول النيل منه.

ولا بد أن أشير أيضاً إلى أن بعض الباحثين المحدثين - هداهم الله - الذين لجهلهم بأسراره، وعدم رؤيتهم لأنواره، تاهوا مع التائهين، فتراهم يتخبطون من مسوس سلبتهم، ونزغات خطفتهم، فكل يوم لهم معه ومع رجاله شأن وحال، وفي كل محفل لهم قيل وقال، يسرون في المتالف، باحثين عن المثالب، لاتسمع منهم

إلا زمزمة الأعاجم، وרטانة الأبعاد، يتكلمون بلغتنا في غير لغتنا لتخريب لغتنا، بدليل أنهم حتى الآن ينقدون القديم ولا يقدمون البديل، إنهم يهدمون وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، وكأن النيل من التراث - لاسيما النحو الذي يقض مضاجعهم - هو التجديد عندهم، وإذا سئح لأحدهم ما يظن أنه أتى بجديد، ترى ما أتى به مراجيح لا تراجع، فهو لا يحتمل الفك لهشاشته، ولا القبول لرداءته، ولا رضى الناس عنه لبشاعته، فما هو إلا سراب حسبه المسكين ماء، ولو طلبت من أحدهم شرح نص لغوي لواحد من الرعيل الأول لتعذر عليه فهمه، بله شرحه، ولو سألته أن يوضح لك نصاً في مغني ابن هشام مع تأخره لما استطاع، ولو رغبت إليه أن يبسط لك عبارة صرفية لابن الحاجب في شافيته مع استعانتها بشرح الرضي لما قدر على بسطها و نشرها، انطمس قلبه، وأغلق عقله، وتبلد ذهنه، فلم يوفقه الله إلى فقه هذا العلم، لذا لم يجد حلاً لمشكلته سوى النيل من هذا العلم، في حين أن في تراثنا من لم يوفق إلى فهم علم ما، فرأيناه ينسحب بهدوء العلماء، وكياسة الحكماء فلم يشن الغارة على ذلك العلم الذي استعصى عليه، وقصة الخليل مع الأصمعي في استعصاء علم العروض عليه مشهورة معروفة، فكلُّ مُيسِّرٍ لما خُلِقَ له، ومهما يكن من أمر هؤلاء فبضاعتهم مزجاة، ترى طلاب العلم يزورون عنها، وتشمئز قلوبهم وعقولهم منها، ويجدون متعتهم في تراثهم العتيق الذي يمددهم بالبقاء، والنور والضياء، والله در من رمقهم حين قال:

تراهم كالسحابِ منتشرًا وليس فيها لطالب مطرٌ
في شجرِ السرو منهم شبةٌ له رواءٌ وماله ثمرٌ

تذكرت الآن وأنا أكتب هذه المقدمة مقالاً قرأته البارحة في موقع الجزيرة الثقافية عنوانه «مستقبل العربية في أمريكا، هل الفصحى في خطر» للأستاذ صالح جواد الطعمة، لقد أنهى مقاله بالقول إن «المفكر العربي الكبير الأستاذ إدوارد سعيد

قبل أكثر من عشرين عاماً سنة ١٩٩٠م، قال إن «العربية - ويقصد الفصحى - موضع الصراع على نحو فريد في الثقافة الحديثة، إذ يدافع عنها ويمجدها الناطقون بها، ويقلل من شأنها ويهاجمها ويتجاهلها الأجانب الذين تمثل بالنسبة لهم آخر حصن من حصون العربية والإسلام» فياليت قومي يعلمون، ويدركون سبب دفاعنا عن نحونا العربي الذي يُعدُّ قلبَ الفصحى النابض، وعقلَ العربية المبدع، وروح حضارتنا الإسلامية، إن ما نقدمه الآن هو بعض من الواجب الذي يجب أن نقوم به لحراسة الفصحى، ففي إزالة الشبهات، وكشف المشكلات، تحصين لطلابنا، وحفظ لأصول تراثنا، وإبراز لقوة منهج أسلافنا، وإظهار للقدرة المبدعة التي اتسم بها العقل اللغوي العربي، وليبقى الدرس اللغوي العربي التراثي منبع خير لمستقبلنا الثقافي الحضاري الإسلامي.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وُفِّقت فيما قدمت، خدمةً لكتابه، وخدمةً لحديث نبيه المصطفى ﷺ، وخدمةً لدينه بتقديم ما نحسب أنه صلاح لإخواننا وطلابنا، فالدين النصيحة، اللهم تقبل منا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم، وألهمنا الصواب والحكمة، وارزقنا نعمة الفهم والإدراك، وأنزل لنا طريق الرشد والصلاح، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم، اللهم آمين.

وأخيراً أقدم الشكر الجزيل لكل من سيسدي لنا نصيحة، أو سيتحفنا بفائدة فالحكمة ضالة المؤمن. والحمد لله أولاً وآخراً.

كتبها/ رياض بن حسن الخوام في مكة المكرمة لست ليال خلت من شهر جمادى الثانية، سنة ألف وأربعمائة وسبع وثلاثين هجرية على صاحبها الصلاة والسلام.



القسم الأول
محاضرات في الأصول النحوية

المحاضرة الأولى
السمع

السمع

يعد السماع أصلاً رئيساً في التقعيد النحوي، لأنه المادة التي أقام النحاة عليها قواعدهم، والسمع مصدر سَمِعَ يَسْمَعُ من باب فَعَلَ يَفْعَلُ.

وفي الاصطلاح: هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة^(١).

وقد بين السيوطي مرتبته وأهميته بقوله: «أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس، وأضاف «وكلُّ من الإجماع والقياس لابدَّ له من مستندٍ من السماع»^(٢).

مصادر السماع

أوجز السيوطي مصادر السماع بعد أن عرّفه فقال «وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثَقُ بفصاحته فشمَلَ كلامَ الله تعالى - وهو القرآن - وكلامَ نبيه ﷺ، وكلامَ العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدتِ الألسنة بكثرة المولدين نثراً ونظماً من مسلم أو كافر» وأضاف قائلاً «فهذه ثلاثة أنواع لابد في كلٍّ منها من الثبوت»^(٣).

المصدر الأول

القرآن الكريم وقراءاته

لاشك أن القرآن الكريم من أوثق المصادر اللغوية المعتمدة، ومن أرقاها

(١) لمع الأدلة ٢٧، والإصباح ١٥٢.

(٢) الإصباح ٦٧.

(٣) الإصباح ٦٧.

وأعلاها، سواء أكانت القراءة فيه متواترة أم شاذة، ومعلوم أن القراءة المتواترة يجب أن تتوفر فيها ثلاثة أشياء:

١ - صحة السند إلى الرسول ﷺ.

٢ - موافقتها رسم المصحف العثماني.

٣ - موافقتها وجهاً من وجوه العربية.

فكل ما صحَّ سنده ووافق وجهاً من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحاً مجتمعاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرُّ مثله ووافق خط مصحف من المصاحف المذكورة فهو من السبعة الأحرف المنصوص عليها في الحديث نزل القرآن على سبعة أحرف^(١).

والقراءات المتواترة هي القراءات السبعية التي ترجع إلى القراء السبعة، وهم^(٢):

١- عبدالله بن عامر اليحصبي بالشام المتوفى سنة ١١٨ هـ.

٢- عبدالله بن كثير بمكة المكرمة المتوفى سنة ١٢٠ هـ.

٣- عاصم بن أبي النجود الأسدي بالكوفة المتوفى سنة ١٢٧ هـ.

٤- أبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤ هـ.

٥- حمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة ١٥٦ هـ.

٦- نافع بن أبي نعيم بالمدينة المنورة المتوفى سنة ١٦٩ هـ.

(١) الإتحاف ٦، وانظر الإتيان للسيوطي ١/ ٧٦، وإرشاد الفحول للشوكاني ٣٠-٣١.

(٢) ومن الكتب المعنية بتوجيه القراءات السبع كتاب السبعة لابن مجاهد، والكشف لمكي، والحجة لأبي علي الفارسي، والحجة لابن خالويه، والاقناع لابن الباذش.

٧- علي بن حمزة الكسائي الكوفي المتوفى سنة ١٨٩ هـ.

وأضيف إلى هذه القراءات السبعية ثلاث قراءات أخرى فصارت عشرة، والقراء الثلاثة هم:

١- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني المتوفى سنة ١٣٠ هـ.

٢- يعقوب بن إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ٢٠٥ هـ.

٣- خلف بن هشام البزار الكوفي المتوفى سنة ٢٢٩ هـ.

ثم أضيفت قراءات أربع أخرى، فصارت القراءات أربع عشرة، والقراء الأربعة هم:

١ - الحسن البصري المتوفى سنة ١١٠ هـ.

٢- محمد بن عبد الرحمن بن محيصة بمكة المتوفى سنة ١٢٣ هـ.

٣ - سليمان بن مهران الأعمش بالكوفة المتوفى سنة ١٤٨ هـ.

٤ - يحيى اليزيدي بالبصرة المتوفى سنة ٢٠٢ هـ.

والمشهور أن السبع متواترة، والثلاث آحاد، والأربع شاذة، والراجع أن السبع والثلاث كلها متواترة، والأربع شاذة^(١).

قال الدميّاطي عن الشاذ: وقد أجمع الأصوليون والفقهاء وغيرهم على أن الشاذ ليس بقرآن لعدم صدق الحد عليه، والجمهور على تحريم القراءة به، وأنه إن

(١) الاتحاف ٦٠ وينظر: الغاية في القراءات العشر لابن مهران ١٠، والنشر في القراءات العشر، لابن الجزري ١/ ١٩، وفقه اللغة لعلي عبد الواحد وفي ١٢٢.

ومن الكتب المعنية بتوجيه القراءات العشر كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري، والغاية لابن مهران، ومن الكتب التي تناولت توجيه القراءات الأربع عشر كتاب إتحاف فضلاء البشر للدميّايطي.

قرأ به غير معتقد أنه قرآن ولا يوهم أحداً ذلك، بل لما فيه من الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءته، وعليه عمل من قرأ به من المتقدمين قالوا: وكذا يجوز تدوينه في الكتب والتكلم على ما فيه، وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء، مما زاد على العشرة المشهورة^(١).

وقد أفاد أهل العربية والمفسرون من القراءات الشاذة كثيراً لبيان المعاني، مثال ذلك قراءة عائشة وحفصة «والصلاة الوسطى، صلاة العصر»^(٢)، واستأنس النحاة بها كثيراً في توضيح القواعد وتعريضها مثال ذلك قراءة عثمان بن عفان «يأخذ كل سفينة صالحة غصباً» أوردتها النحاة لتأكيد أن النعت يجوز حذفه كما سيمر معنا.

والمهم أن النحاة جعلوا القرآن الكريم بكل قراءاته مصدراً أساساً من مصادر السماع، وقد عرفوا القراءات القرآنية بأنها «اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبه الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقل وغيرهما»^(٣)، وذكر ساجقلي زاده تعريف علم القراءات فقال: هو علم مذاهب الأئمة في قراءات نظم القرآن، والقراءات أبعاض القرآن، لكن تنقسم إلى مشهورة وشاذة، والمشهورة هي الصحيحة المعتبرة المتواترة في نقلها عن النبي، والشاذة هي الضعيفة^(٤) وقد أشار السيوطي إلى أن النحويين احتجوا بكل القراءات القرآنية في التعميد قال: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كانت متواترة أم آحاد أم شاذاً» وأكد على هذا بقوله: «وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم يخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه،

(١) الإتحاف ٦، وانظر الإتيان للسيوطي ٧٦/١ وحاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ٢/٢٤٦، وفقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي ١٢٢.

(٢) الإتيان ٢/٥٣٣.

(٣) البرهان للزركشي ١/٣١٨.

(٤) مراتب العلوم، ١٣٥.

كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ ويأبى» وأنهى ذلك بالقول «وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه»^(١).

ثم راح يدل على ما ذكره حول التقعيد والقراءات القرآنية فيبين أن النحاة أجازوا وجوهاً نحوية بناء عليها فقال: ومن ثمَّ احتجَّ على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بـ «تاء» الخطاب بقراءة ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾ كما احتج على إدخالها على المبدوء بـ «النون» بالقراءة المتواترة ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾، واحتج على صحة قول من قال: إن الله أصله لاه، بما قرئ شاذاً ﴿وهو الذي في السماء لاه وفي الأرض لاه﴾^(٢).

ودارس النحو يدرك تماماً صدق ما ذكره السيوطي حول اعتماد النحويين على القرآن الكريم وقراءاته في تعضيدهم بعض القواعد النحوية المطردة الثابتة أو توضيحها، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، فمن أمثلة اعتمادهم على القراءات السبعية ما يأتي:

١ - أنهم أجازوا قطع النعت عن المنعوت، إذا علم المنعوت، وأوردوا لذلك قراءة عاصم، ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٣)، بالنصب على الذم، مراعين أيضاً بأن قراءة الجمهور وهي بالرفع - على الاتباع، وقد أشار إلى ذلك سيويه بقوله «وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً، ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ لم يجعل الحماله خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: اذكر حمالة الحطب شتماً لها»^(٤).

(١) الإصباح ٦٨.

(٢) الإصباح ٦٨.

(٣) المسد ٤، وانظر: الكشف لمكي ٣٩٠ / ٢، والإتحاف للديلمي ٤٤٥.

(٤) الكتاب ٧ / ٢، وانظر: شرح الكافية للرضي ٣١٦ / ١.

٢ - أنهم أجازوا التوكيد بأجمع وأخواته وإن لم يسبقها لفظ «كل» مستدلين على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] وبقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣] وأجازوا أيضاً التوكيد بها مع سبقها بلفظة كل، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ ابْتِغَاءً أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٣١] أي إن ورود قراءات متعددة في ذلك حملهم على إجازة الوجهين.

٣ - أنهم أجازوا حذف العائد من جملة الصلة إن كان الفعل تاماً، وأوردوا لذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥] فقد قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بغير «ها»، وقرأ الباقون بالهاء على الأصل^(١).

٤ - أن الكوفيين ومعهم ابن درستويه منعوا تقدم خبر ليس على اسمها، فردّ عليهم بقراءة حمزة وحفص بنصب البر من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] على أنه خبر ليس تقدم على اسمها وهو المصدر المؤول من أن وما بعدها، وقد قرأ الباقون بالرفع على أصل الترتيب^(٢).

ومن أمثلة اعتمادهم على القراءات الشاذة لتعصيد وتوضيح بعض القواعد النحوية ما يأتي:

١ - أنهم أوردوا قراءة زيد بن علي ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، بنصب رب على القطع أي بقطع النعت كما أوردوا القراءة السبعة ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾. قال سيبويه مشيراً إليها - وسمعنا بعض العرب يقول: الحمد لله رب العالمين، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية^(٣).

(١) انظر: الكشف ٢/٢١٦، والإتحاف ٣٦٥.

(٢) انظر البيان للأنباري ١/١٣٩، والمغني ٥٠٥، وشرح التصريح ١/١٨٧.

(٣) الكتاب ٢/٦٣، والتبيان للعكبري ١/٥، وشرح الكافية للرضي ١/٣١٦، وشرح قطر الندى ٤٠٦.

٢ - أنهم أوردوا قراءة الجَحْدَرِي لقوله تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] بنصب جنات للاستدلال على جواز النصب كما أوردوا القراءة السبعية لجواز الرفع، ورجحوا الرفع على النصب لأن الرفع على الابتداء لا يحتاج إلى تقدير، أما النصب فهو بحاجة إلى تقدير فعل، والأولى عدم التقدير^(١).

٣ - أنهم أوردوا قراءة أبي جعفر المدني، وابن محيصن لقوله تعالى: ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، ببناء ربُّ على الضم على نية الإضافة إلى ياء المتكلم وقرأها الباقر بكسر الباء^(٢) ضمن لغات المنادى المضاف إلى ياء المتكلم وعضدوها بحكاية العرب - يا أمُّ لا تفعلني^(٣).

٤ - وأوردوا قراءة السبعة ما عدا ابن عامر لقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَيُّهَا يَتَابَتُ﴾ [مريم: ٤٢] بكسر التاء للدلالة على أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان أما أو أبا جاز فيه إبدال الياء تاء مكسورة، وذكروا أيضاً أن ابن عامر وهو من السبعة قرأ يا أبتَ للدلالة على جواز إبدال الياء تاءً مفتوحة، وختموا ذلك فذكروا أنه قد قرئ في شاذ يا ابتأ، أي بالتاء والألف أنه قد قرئ في الشاذ يا أبتأ، أي بالتاء والألف^(٤).

٥ - أن الكوفيين والأخفش ذهبوا إلى جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به بعد حذف الفاعل، واستدلوا على ذلك بقراءة أبي جعفر لقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجن: ١٤] ببناء الفعل يجزي للمجهول، وبذلك ناب الجار والمجرور «بما» عن الفاعل بعد حذفه مع وجود المفعول، وهو قوله

(١) شرح الأشموني ٢/ ٨٢، وشرح قطر الندى ٢٧٣.

(٢) انظر البحر المحيط ٦/ ٣٤٥، وانظر الكشف ٢/ ٣٢٥، والإتحاف ٣١٢.

(٣) شرح قطر الندى ٢٨٥.

(٤) انظر: شرح قطر الندى ٢٨٧، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦، وشرح التصريح ٢/ ١٧٦، وانظر

الكشف لمكي ٢/ ٣، والإتحاف ٢٩٩، وروح المعاني ١٦/ ٩٦.

تعالى: ﴿قَوْمًا﴾، لكن البصريين المانعين قالوا: إن القراءة شاذة وأنه لا دليل فيها لاحتمال أن التقدير هو: ليجزي الله قوماً الغفران بما كانوا يكسبون فحذف لفظ الجلالة للعلم به، وأضمر الغفران وهو المفعول الثاني - لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾ [الباقية: ١٤]، فارتفع واستتر في الفعل يجزي، وبناء على ذلك فالنائب هو المفعول به الثاني الذي استتر ضميره في الفعل لا الجار والمجرور «بما» وكل ما في الأمر أننا بهذا التخريج، أنبنا المفعول الثاني عن الفاعل بعد حذفه، وهذا جائز في باب كسا، والفعل جزى منها^(١).

والمراد من قول البصريين: إنها شاذة، أي شاذة عن القياس، ولذا راحوا يخرجونها تخريجاً يتفق مع القياس، على ما هو كثير مطرد في كلام العرب.

٦ - ذهب جمهور النحويين إلى أن من شروط التوكيد بلفظه كل أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد وجوز الكوفيون والزمخشري التوكيد بها مقطوعة عن الإضافة لفظاً، واستدلوا على ذلك بقراءة ابن السمين، وعيسى بن عمر، لقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨] بنصب «كل»، وهي عندهم توكيد لاسم إن - وهو معرفة - والتنوين في كل عوض عن المضاف إليه، والمعنى: إنا كلنا فيها وخرج ابن مالك القراءة تخريجاً يتفق مع رأي الجمهور فأعرب كلاً حالاً من ضمير الظرف وهو قوله تعالى ﴿فِيهَا﴾ وعارضه ابن هشام بأن في هذا التخريج ضعفاً من وجهين:

الأول: تقديم الحال على عامله الظرفي.

الثاني: قطع «كل» عن الإضافة لفظاً وتقديراً لتصير النكرة فيصبح وقوعها حالاً، لذا ذهب ابن هشام ومعه أيضاً أبو حيان إلى أن «كلاً» من بدل من اسم إن، وإبدال

(١) انظر النشر ٣٧٢/٢، والإتحاف ٣٩٠، وأوضح المسالك ١٤٩/٢، وشرح التصريح ٢٩٠/١، وشرح الأشموني ٦٧/٢، وشرح ابن عقيل ١٢١/٢.

الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز؛ لأنه مفيد للإحاطة مثل: قمتم ثلاثتكم، أما قراءة الرفع فلا شاهد فيها لأن كل مبتدأ خبره «فيها»، والجملة خبر إن^(١).

الخلاف بين النحاة والقراء

الخلاف بين النحاة والقراء خلاف عميق السيل، إذ نراه ظاهراً في كتب النحو والتفسير والقراءات قديمها وحديثها، والمتصور ألا يكون هناك خلاف بين شعبتين من شعب علوم الحضارة الإسلامية، لأن علوم حضارتنا متكاملة يردف بعضها بعضاً، ويستفيد كلُّ مشتغل بها مما قدمه الآخرون ليضع لبنة علمية في هذا الصرح الشامخ، والناظر في هذا الخلاف يخرج بنتيجة مؤداها أنه خلاف يمكن حله إذا وضحت لنا الأسس التي يجب التوقف عندها قبل الخوض في هذا الخلاف بدلاً من تأجيج أواره، ولعل ما نقدمه يوضح هذا الخلاف ويحل إشكاله، فنقول: إن النحاة انطلقوا في تفعيمهم للعربية من أسس حافظوا عليها وراعوها لاعتقادهم أنها تضبط اللغة من جهة، وتنضبط بها المعاني من جهة ثانية، من هذه الأسس:

١ - أن النحاة كانوا يقعدون للعربية كلها بكل اتساعها، وعمقها وشمولها، وقد أشار إلى نحو ذلك الأنباري في الإنصاف حين تحدث عن مجيء الضمير المتصل بعد لولا في نحو: لولاك قائلاً، وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو: لولا وأنا لولا أنت كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفصح «ثم عرّج على ما نحنُ بصدد قائلاً: «وعدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه، ألا ترى أنه لم يأت في التنزيل ترك عمل «ما» في المبتدأ والخبر نحو: ما زيد قائم وما عمرو منطلق، وإن كانت لغة جائزة فصيحة

(١) البحر المحيط ٤٦٩/٧، وتسهيل الفوائد ١٦٥، والمغني ٢١٣، والهمع ١٣٢/٢، وروح المعاني ٧٥/٢٤.

وهي لغة بني تميم ثم قال: «لم يدلّ عدم مجيئها في التنزيل على أنها غير جائزة ولا فصيحة فكذلك ها هنا»^(١) وأكد أبو حيان ما أشار إليه الأنباري من أن أساليب العربية أوسع من أساليب القرآن الكريم فقال: «كم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت في القرآن ولا يدعي أحد أن القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه (رب) تجر الأسماء وقد طفح بها لسان العرب نثراً ونظماً حتى إنه قلّ قصيدٌ لهم يخلو من ذلك ولم تجئ في القرآن جارة الأسماء»^(٢).

ومثل ذلك أيضاً تعييدهم للفظتي (مذ) و (ومنذ) مع أنهما لم تردا في القرآن الكريم أيضاً.

وقد نبه النحاة أيضاً إلى أن أساليب العربية أوسع من أساليب القرآن الكريم فكثيراً ما كانوا يقولون بعد تخريجهم بعض القراءات: لو قرئ بكذا لجاز عربية، الأمر الذي يدلّ بداهة أن العربية أوسع وأشمل، لكن القراءة سنة متبعة، قال الفراء: «والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحنّ عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القراء مما يجوز»^(٣)، ومن الأمثلة التي نراها عند الفراء الدالة على عدم علمه بقراءة قد قرئ بها، هو تعليقه على قوله تعالى ﴿فَمَنَّا رُكُوبُهُمْ﴾ [يس: ٧٢] قال: اجتمع القراء على فتح الراء، لأن المعنى: فمنها ما يركبون، ويقوي ذلك أن عائشة قرأت ﴿فمنها ركوبتهم﴾ ثم قال: ولو قرأ قارئ ﴿فمنها رُكُوبهم﴾ - أي بضم الراء - كما تقول: منها أكلهم وشربهم وركوبهم كان وجهاً،^(٤) فالفراء لم يدر أن هناك من قرأ بذلك، قال أبو حيان: وقرأ

(١) الإنصاف ٢/ ٦٩٤-٦٩٥ أي في مجيء المتصل بعد لولا وقوله لم يأت في التنزيل ترك عمل «ما» لا يتجه فقد قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع، ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع، انظر تحرير ذلك وتوثيقه في إعراب شواهد القطر ١٣٨ .

(٢) التذييل والتكميل ٣/ ١٩٣ .

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٤٥ .

(٤) معاني القرآن، ٢/ ٣٨١ وانظر جامع أحكام القرآن، للقرطبي ١٧/ ٤٨٧ .

الحسن والأعمش ركوبهم بضم الراء بغير تاء، وهو مصدر حذف مضافه أي ذو ركوبهم^(١) ومثل هذا نراه عند الزجاج حين عرض لقوله تعالى ﴿صِرَاطُ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٣] قال: «يجوز: صراطُ الله، بالرفع، وصراط الله بالنصب، ولا أعلم أحداً قرأ بهما ولا بواحدة منهما، فلا تقرأنَّ بواحدة منهما لأن القراءة سنة لا تخالف، وإن كان ما يُقرأ به جائز في النحو»^(٢).

وممن أشار إلى نحو هذا من النحويين المتأخرين ابن هشام وذلك حين عرض في باب الاستثناء إلى الكلام التام غير الموجب فمثل للاستفهام بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، فذكر بعد ذلك أنه يجوز في العربية إلا الضالين لكن القراءة سنة متبعة^(٣).

وحين عرض للاستثناء المنقطع ساق قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاعُ الظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، و ذكر أن أهل الحجاز يوجبون النصب وبلغتهم - كما قال - جاء التنزيل - ثم قال بعد سوقه الآية الكريمة: وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال ويقروون إلا اتباعُ الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ثم دلف إلى ما نريده بقوله ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لأن الخافض له من الزائدة واتباع الظن معرفة موجبة، ومن الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم بها^(٤).

إذن هناك قراءات قد لا يعرفها النحوي، لكنه يشير إلى جواز قبولها نحوياً أي إن أساليب العربية أوسع من أساليب القرآن الكريم، لكن القراءة سنة متبعة، فيلتزم

(١) البحر ٣٤٧/٧ وانظر روح المعاني ٥١/٢٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٤/٤.

(٣) شرح قطر الندى ٣٤٤.

(٤) شرح قطر الندى ٣٤٥.

بها، والنظام اللغوي العربي الكامل الشامل يُستطاع بمقتضاه، إدراج أية قراءة في نظامه يُظنُّ أنها خارجة عما هو وارد في هذا النظام.

فالتعديد العام لكل العربية كون عندهم نظاماً لغوياً واسعاً جعلهم حاذقين في تخريج أي شكل من الأشكال اللغوية على عدد من الصور التي في نهاية أمرها لا تخرج عن هذا النظام اللغوي الدقيق الصارم الواسع.

فها هم مثلاً حين أرادوا تخريج قراءة ﴿والأرحام﴾ - بجر الأرحام - استطاعوا بسهولة أن يقولوا: إن الواو هنا حرف جر وقسم والأرحام مجرورة بها، ثم بينوا وجه الحكمة من هذا التخريج فقالوا: إن العرب تعظم الأرحام، والله يقسم بكل ما هو عظيم شريف^(١).

ومن استثمار سعة العربية ما نراه عندهم من محاورات راقية حصلت في أثناء تخريج قراءة ما، مثال ذلك أن أبا جعفر وسليمان بن مهران قرآ قوله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤] بضم التاء إتباعاً لحركة الجيم، فخطأ الزجاج والفارسي هذه القراءة ووصفت بأنها ضعيفة لكن أبو حيان رد ذلك بأنها لغة أزد شنوءة، وعلق على كلام الزمخشري الذي قال فيه: إنه لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتياع، قال أبو حيان: «إذا كان ذلك في لغة ضعيفة وقد نُقل أنها لغة أزد شنوءة فلا ينبغي أن يخطأ القارئ، والقارئ بها أبو جعفر» ثم ذكر تعليلاً لهذه القراءة قائلاً «وقد علل ضم التاء لشبهها بألف الوصل، ووجه الشبه أن الهمزة تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل، والتاء في ملائكة تسقط أيضاً لأنها ليست بأصل، ألا تراهم قالوا: الملائك، وقيل: ضُمت لأن العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها»^(٢)، فالتأمل

(١) انظر الإنصاف ٢/ ٤٦٦، والكناش ١/ ٢٣٠.

(٢) البحر المحيط ١/ ١٥٢.

لهذين التخريجين يدرك مدى استفادة النحاة من اطلاعهم على العربية كلها، فقد تزودوا منها بزاوٍ وفير لتخريج أية قراءة قد يُظن أن فيها لحنًا أو أنها خرجت عما هو مطرد شائع.

٢ - أنهم كانوا معتقدين أن للعربية مستويات لغوية، فقريش عندهم من أفصح العرب كما قال الفراء^(١)، لأن لغتهم خلت من مستبشع اللغات، ومستبشع الألفاظ نحو: كشكة وكسكة ربيعة ومضر وعنينة قيس وتميم^(٢)، وفحفة هذيل^(٣)، ووكم ربيعة وقوم من كلب^(٤)، إلخ ما ذكره من هذه اللغات الضعيفة أو المذمومة أو الرديئة أو القبيحة^(٥).

وهذا الاعتقاد يؤدي إلى القول: إن هناك مستويات لغوية متعددة قد يكون واحد منها فصيحاً والثاني أفصح والثالث هو الأفصح، وهذا الاعتقاد درجوا عليه في تناولهم لتقعيد العربية واطمأن إليه أهل القراءات والمفسرون أيضاً.

أولاً: فيها هو ابن جني من أهل العربية يشير إلى التفاوت الحاصل بين اللغات مجيزاً اختيار إحداها، قال في «باب اختلاف اللغات وكلها حجة: اعلم أن سعة القياس تتيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتهما، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداها فتقويها على

(١) المزهر ١ / ٢٢١ - ٢٢٤.

(٢) يجعلون الحاء عيناً فيقولون: عتى بدلاً من حتى.

(٣) يحيلون الهمزة المبدوء بها عيناً فيقولون في أنك: عنك.

(٤) يقولون: عليكم وبكم، حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة.

(٥) انظر المزهر ١ / ٢١٢ - ٢٢٤.

أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقلُّ لها وأشدُّ أنساً بها، فأما ردُّ إحداها بالأخرى فلا، ألا ترى إلى قول النبي ﷺ: نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ»^(١).

ثم أشار إلى اختلاف لغتين غير متعادلتين، إحداهما كثيرة الاستعمال والثانية قليلة، فبين أن العمل على الكثير، قال: فأما أن تقلَّ إحداها جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً، ألا تراك لا تقول: مررت بك، ولا المال لك، قياساً على قول قضاة: المال لي، ومررت به»^(٢).

وبين بعد ذلك أن هذه اللغات القليلة جداً مثل عنعنة تميم، وكشكشه ربيعة، وكسكسة هوازن وتضجُّع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء، لو استعملها إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين^(٣).

ثم أكد على التفاضل الحاصل بين اللغات بقوله «فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه»^(٤)، والخلاف الحاصل بين اللغات العربية المتنوعة لا يعني أن الأصل مختلف، قال الخضر حسين: تتفرع العربية بحسب اختلاف الشعوب والقبائل إلى لغات متعددة ولكنها متقاربة اللهجة في أوضاعها وتصاريفها وحركات إعرابها والمغايرة فيها يسيرة جداً لا تخرجها عن اعتبارها في الأصل لغة واحدة ذات قوانين تطرد في جميعها ما عدا لغة

(١) الخصائص ١٠٠/٢.

(٢) الخصائص ١٠/٢.

(٣) الخصائص ١٢/٢ تلتلة بهراء: كسرهم تاء تفعلون يقولون: تعلمون بكسر التاء، وعجرفية ضبة: تقعرهم في الكلام، وتضجع قيس: لعله الميل في الحركات نحو الكسر، قال في اللسان: الإضجاع في باب الحركات مثل الإمالة والخفض، وفي القاموس: والإضجاع في القوافي كالإكفاء أو الإقواء وفي الحركات كالإمالة والخفض.

(٤) الخصائص ١٠/٢.

حمير فإنها تخالف لغة مضر خلافاً ظاهراً ولا توافقها في أكثر أوضاعها ومقاييسها^(١). وقد ربط النحاة بين الفصاحة والمستويات اللغوية المتعددة، مثال ذلك ما ذكروه حين تحدثوا عن التوكيد بالنفس والعين في التثنية قالوا: إن الأفصح جمعهما على أفْعُل، فيقال: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما، ويجوز في غير الأفصح بالإفراد ونفساهما وعيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعاً^(٢).

ثانياً: أما أصحاب القراءات فبعد أن اعتمدوا على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، وقالوا: إذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، وأعلنوا أن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها^(٣). وأكدوا أيضاً على أن هناك قراءة قد تكون أفصح من أخرى ولكن الجميع يُعَدُّ فصيحاً، قال ابن خالويه في شرح الفصيح: «قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك»^(٤) وأشار أبو حيان إلى أن في القرآن فصيحاً وأفصح قال: «والقراءة سنة متبعة ويوجد فيها الفصيح والأفصح»^(٥) ونقل السيوطي عن البارزي قوله «اعلم أن المعنى الواحد قد يُخبر عنه بألفاظ بعضها أحسن من بعض، وكذلك كل واحد من جزأي الجملة قد يعبر عنه بأفصح ما يلائم الجزء الآخر، فلا بد من استحضر معاني الجمل، أو استحضر جميع ما يلائمها من الألفاظ ثم استعمال أنسبها وأفصحها، واستحضر هذا متعذر على البشر في أكثر الأحوال، وذلك عتيد حاصل في علم الله تعالى، فلذلك كان القرآن أحسن الحديث وأفصحه، وكان مشتملاً على الفصيح

(١) دراسات في العربية وتاريخها ١٢٨.

(٢) انظر شرح التصريح ١٢١/٢.

(٣) الإتقان، للسيوطي ٤٩٤/٢.

(٤) المزهر ٢١٣/١.

(٥) البحر المحيط ٢٥١/٧، وانظر روح المعاني ٢٦٢/١٦.

والأفصح والمليح والأملح»^(١)، وأكد صاحب الإتحاف على وجود فصيح وأفصح في القرآن الكريم حين تحدث عن شروط القراءة فقال: «كلُّ ما صحَّ سنده ووافق وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً مُجمَعاً عليه»^(٢).

فمن هذه النصوص جميعاً ندرك أن النحويين كانوا مدركين أن التراكيب اللغوية ذات مستويات مختلفة بعضها فصيح وبعضها أفصح ولن نعدم الأفصح أيضاً، وكذلك القرآن الكريم فيه ما هو فصيح وأفصح والأفصح بناء على أن كلام العرب كذلك وقد نزل القرآن بلسانهم ولغتهم، وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نفسر ترجيح النحويين لقراءة دون أخرى من ذلك مثلاً ترجيحهم قراءة أبي عمرو وابن كثير لقوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْهَبْكَ مِنْكَ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾ [هود: ٨١]، في حين أن بقية القراء قرأوها - أي امرأتك - بالنصب^(٣).

وإنما رجحوا قراءة الرفع لأن فيها تشاكلاً بين المستثنى والمستثنى منه، لذا قال ابن هشام عن هذه قراءة النصب: وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح، لأن مرجع القراءة الراوية لا الرأي»^(٤)، ولعلّ هذا ما دفع الزمخشري - قبل ابن هشام - إلى جعل «امراتك» مستثناة من «أهلك» وليس من قوله تعالى: «أحد»، ليجعل الكلام تاماً موجباً فتكون قراءة النصب من باب الواجب بالإجماع، وقد ذكر الصبان وهو بصدد سرده رأي الزمخشري ما ذكرناه فقال: وفرّ الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة - وإن جوزه بعضهم - فجعل النصب على الاستثناء من أهلك، والرفع على الاستثناء من أحد^(٥).

(١) الإتيقان ١/ ٣٢٨ .

(٢) الإتحاف ٦ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ٣٣٨، والكشف المكي ١٣/ ٥٣٦، والتبيان للعكبري ٢/ ٧١٠.

(٤) شرح قطر الندى ٣٤٤.

(٥) والطريف هنا أن ابن هشام حين رد على الزمخشري ذكر ما يفيد كيف تعامل النحاة أحياناً مع =

وقول الصبان «وإن جوزه بعضهم» يثير سؤالاً هو: هل يجوز الترجيح بين القراءات سواء أكانت سبعية أم غير سبعية؟ والظاهر أن هناك رأيين حول ذلك:

الأول: هو المنع، قال أبو حيان: «حكى أبو عمرو الزاهد في كتاب اليواقيت أن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع قال: قال ثعلب من كلام نفسه: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام، كلام الناس فضلت الأقوى»^(١) ويبدو أن ممن منع الترجيح أيضا ابن عادل بقوله «لا يجوز أن يأتي القرآن على الفصحح والأفصح»^(٢).

الثاني: الجواز بناء على أن في القرآن مستويات لغوية كلها فصيحة لكن بعضها أفصح من بعض، وأن ذلك كله من تيسيره تعالى القرآن للذكر كما قال أبو حيان وغيره^(٣) وممن أجاز ذلك الإمام القسطلاني قال: «إن ترجيح بعض وجوه القراءات على بعض إنما هو باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب»^(٤) وممن ذهب إلى جواز ذلك مكّي في كتابه الكشف عن وجوه القراءات إذ جعل من

= القراءة الشاذة في تقوية آرائهم فقد قال «والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ولا تلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر «فأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد وامضوا حيث تؤمرون» الآية ٦٥ من سورة الحجر، ولأن المراد بالأهل المؤمنون - وإن لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة. انظر: المغني ٧٧٩، وحاشية الصبان ١٤٦/٢.

(١) البحر المحيط ٩٢/٤.

(٢) اللباب ١٣/٥٤٠.

(٣) البحر المحيط ٧/٢٥١، وروح المعاني ١٦/٦٢٦.

(٤) لطائف الإشارات ١/١٧٠ نقلا عن مجلة البحوث الإسلامية ج ١٣ - ٢٠١، وفي المزهري ١٨٧/١ ما يفيد أن المراد من الفصحح هو أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور، واستعمالهم لها أكثر.

معاييرها في ترجيح قراءة على أخرى كونها «أفصح» من غيرها^(١)، والظاهر أن أكثر النحويين الذين تصدوا لبعض القراءات كانوا على اعتقاد بأنه يمكن تخريج القراءة على وجه آخر عربي أيضا وفصيح أيضا، وربما كان النحوي الذي عارض قراءة ما يريد بيان مستوى هذه القراءة من حيث مرتبتها في سلم «الفصيح».

ثالثاً: أما المفسرون فقد قدموا في مقدمات تفاسيرهم ما يؤكد أيضا على أنهم كانوا يعتقدون بوجود المستويات اللغوية المتفاوتة في الفصاحة، قال ابن عطية وهو بصدد شرحه لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم «أنزل القرآن على سبعة أحرف»: إن المراد من الأحرف السبعة عند أبي عبيد وغيره هو أنه نزل على سبع لغات لسبع قبائل هي: قريش وكنانة وأسد وهذيل وتميم وقيس وضبة انتهت إليها الفصاحة وسلمت لغاتها من الدخول ويسرها الله لذلك ليظهر آية نبيه^(٢)، ثم بين أن لغة هذه القبائل قد تمت بحسب الأفصح والأوجز في اللفظة^(٣).

(١) الكشف ٢/ ٢٢٨، ومن معاييرها في الترجيح صحة الإعراب، وكثرة الاستعمال، وفشو اللغة واشتهارها، وأحيانا يحكم على القراءتين بأنهما لغتان معتدلتان، انظر الكشف ١/ ٩٨ - ٥٣٥، ٢/ ٣١ - ٣٢٠. وانظر رسالة الطالب علي الزهراني معايير الترجيح.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٤٢، وانظر الجامع للقرطبي ١/ ٧٦.

(٣) المحرر الوجيز ١/ ٤٤ تحدث السيوطي في المزهري عن رتب فصاحة الألفاظ قائلا: «رتب الفصيح متفاوتة، ففيها فصيح وأفصح، ونظير ذلك في علوم الحديث تفاوت رتب الصحيح، ففيها صحيح وأصح، ثم أورد عدداً من الأمثلة يتضح فيها تفاوت اللغات في الفصاحة، قال وغلب غلباً أفصح من غلباً وضربة لازب أفصح من لازم وبُهِتَ أفصح من بُهِتَ وبُهِتَ. ومما يدل على أن العلماء كانوا على اعتقاد بفصاحة اللفظة المؤدية إلى فصاحة الأساليب أنهم اعتنوا بتأليف كتب أفردوها لما هو فصيح وأفصح منها الكتاب المشهور فصيح ثعلب، وشروحه، بل إنهم قدموا تعريفات كثيرة تتصل بالكلمة الفصيحة وغير الفصيحة مما نجده مبثوثاً عند السيوطي في المزهري انظر المزهري ١/ ١٩٠ - ٢١٣.

والظاهر أن وجود الراجح والمرجوح عند النحويين يقابله ما قد يقال حول إعجاز القرآن الكريم، =

وقد صرح أبو حيان في مقدمة البحر المحيط ما يفيد بتفاوت التراكيب في الحسن، وأنه ينبغي أن يحمل كلام الله على أحسن إعراب وأحسن تركيب فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشماخ والطرماح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة، والتراكيب القلقة والمجازات المعقدة^(١) وأكد على ذلك في موضع آخر فقال: «وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب، ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى، يُحمّله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات، فكما أن كلام الله من أفصح كلام فكذلك ينبغي إعرابه أن يُحمل على أفصح الوجوه، هذا على أنا إنما نذكر كثيرا مما ذكره لِنُنظر فيه، فربما يظهر لبعض

= فهل سائر آيات القرآن الكريم معجزة؟ وعلى مستوى واحد في دلالتها على الإعجاز؟ أم هناك آيات إعجازها أظهر وأبين من غيرها مع اشتراك الجميع في هذه البلاغة، قال الألوسي عند قوله تعالى ﴿وَقِيلَ يَتَّارُ أَبْلَغِي مَاءَ لِي وَنَسْمَاءَ أَقْلَعِي وَغِيصَ الْمَاءِ وَفُصِيَ الْأَمْرُ وَأَسْوَتُ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بَعْدَ اللَّقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود ٤٤] ما نصه: «واعلم أن هذه الآية الكريمة قد بلغت من مراتب الإعجاز أقاصيها، واستدلت مصاقع العرب فسفت بنواصيها، وجمعت من المحاسن ما يضيق عنه نطاق البيان وكان من سميري البلاغة مكان السنان» وأضاف مشيرا إلى ما نحن بصدد فقال: «هذا لا يستدعي ألا يكون سائر آيات القرآن العظيم معجزاً، لما أن حد الإعجاز هو المرتبة التي يعجز البشر عن الإتيان بمثلها، ولا تدخل على قدرته قطعاً، وهي تستعمل على شيئين:

الأول: الطرف الأعلى من البلاغة، أعني ما ينتهي إليه البلاغة ولا يتصور تجاوزها إياه.
والثاني ما يقرب من ذلك الطرف، أعني المراتب العلية التي تتقاصر القوى البشرية عن الإتيان بمثلها سواء كانت من القسم الأول أو الثاني، فلا يضر تفاوتها في البلاغة وهو الذي قاله علماء هذا الشأن» انظر روح المعاني ١٢/٦٣ وقد يستفاد من هذا التنظير أن وجود قراءة ترجح أخرى من وجهة العربية لا يخرج المرجوح كما قلنا عن دائرة الفصاحة، كما أن القول في آية معينة بأن فيها معجزة بلاغية لا يعني أن غيرها خرج عن دائرة البلاغة والفصاحة.

المتأملين ترجيح شيء منه»^(١) وبهذا أكد أبو حيان على أن التركيب القرآني هو الأوضح ويجوز الترجيح في أساليبه، ونقل القرطبي عن محمد بن بشار الأنباري قوله وهو يرد على بعض من زاد في القرآن الكريم من الزائعين قائلاً عنه: «فقراً: ليس قلت للناس في موضع: أنت قلت للناس، وهذا لا يُعرف في نحو المعربين ولا يُحمَل على مذاهب النحويين، لأن العرب لم تقل: ليس قمت، فأما لست قمت بالتاء فشاذ قبيح خبيث رديء، لأن ليس لا تجحد الفعل الماضي، لم يوجد مثل هذا إلا في قولهم: ليس خلق الله مثله، وهو لغة شاذة لا يحمل كتاب الله عليها»^(٢)، وذكر أيضاً أن الكشكشة والعننة وغيرها من اللغات الشاذة يُرغَبُ عن القرآن بها^(٣).

والظاهر أن هذا اتجاه عام عند المفسرين، إذ حاولوا جاهدين تخريج القرآن الكريم على أحسن الوجوه ونصوا على أنه لا ينبغي حمل القرآن الكريم على الشاذ والنادر^(٤)، وقد بين الآلوسي علة ذلك بأن «تخريج القرآن على الشاذ قد يُخل بالفصاحة»^(٥) وكل هذا يؤكد أن النحاة معتقدون بوجود مستويات لغوية متعددة، بعضها يجوز حمل القرآن الكريم عليه وبعض آخر لا يجوز، ولقد كان هذا الصنيع وهو عدم تخريج القرآن الكريم على الشاذ والنادر والضعيف والقليل، عملاً جيداً إذ

(١) البحر المحيط ١/٣٦.

(٢) الجامع ١/١٢٩.

(٣) الجامع ١/٧٦.

(٤) انظر لذلك البحر المحيط ٢/٨٨، ٤/٢٥٦، وروح المعاني ١٦/٥١، وحاشية الشهاب الخفاجي ٦/٢٣٠، وانظر إعراب الشواهد القرآنية في أوضح المسالك ١/٧٣-٣١٥، ٥٣٣/٢.

(٥) روح المعاني ١٦/٣٥٥، ذكر ذلك الآلوسي وهو يعلق على قراءة من كسر اللام من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] قال: «إن المطلع جاء في المكان فتحا وكسرا، وما أثره المحققون مبني على أنه لم يرد في كلام الفصحاء بالفتح إلا مصدراً، ولا حاجة إلى تخريج القرآن على الشاذ لأنه قد يخل بالفصاحة».

به تحفظ مستويات الفصاحة القرآنية، وهم أرادوا من استقراءهم العام للعربية خدمة القرآن الكريم، فوجدوا أن ليس كل لغات العرب بمستوياتها المتنوعة، يمكن أن تنسحب على أساليب القرآن الكريم ومستوياته اللغوية المتقدمة، وقد أشار محمد الخضر حسين إلى فائدة تعدد المستويات والأساليب اللغوية فقال: مما يشهد بارتقاء اللغة وسعة غايتها في البيان تعدد أساليبها وكثرة طرق إفادتها فإن العبارات إذا اختلفت في أساليبها تغاير ما تصوره في نفوس المخاطبين من المعاني وإن كان الغرض واحداً فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز أو الكناية يغاير الصورة التي تؤدي بلفظ الحقيقة أو القول الصريح بل الصورة التي يرسمها قولك: زيد كريم الطبع غير الصورة التي ينقشها قولك: زيد ذو طبع كريم، وإن اتحد أصل المراد من المثاليين وهو إثبات الكرم لطبع زيد، ولولا أن العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلبة البيان، وإذا قويت عارضة المتكلم في العربية أمكنه أن يتصرف في الغرض الواحد ويفرغه في أساليب مختلفة^(١).

وأشار الدكتور عبده الراجحي أيضاً إلى وجود هذه المستويات اللغوية منذ بداية التقعيد، قال «إن النحاة القدماء درّجوا الكلام العربي درجات حسب وروده في هذا المستوى الخاص من اللغة، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ البداية على ما نرى في كتاب سيبويه فالكلام عنده «جيد بالغ» أو «عربي» أو «جائز حسن» وهو أحياناً «خبيث يوضع في غير موضعه» أو «قبيح» أو «ضعيف خبيث»^(٢).

ولا يظن أحداً أن قولنا: إن في القرآن فصيحاً وأفصح والأفصح يؤدي إلى القول: إن هذا يؤثر على إعجازه، وإن الأحسن هو القول بعدم التفاوت، وللدرد على

(١) دراسات في العربية وتاريخها ١٣٦ .

(٢) النحو العربي والدرس الحديث، ٤٩ .

ذلك نسوق ما قاله القرطبي وهو يتحدث عن فصاحة القرآن قال: «والصحيح أن الإتيان بمثل القرآن لم يكن قط في قدرة أحد من المخلوقين، ويظهر لك تصور البشر في أن الفصيح منهم يصنع خطبة أو قصيدة يستفرغ فيها جهده، ثم لا يزال ينقحها حولاً كاملاً ثم تعطى لآخر بعده فيأخذها بقريحة جامعة فيبدل فيها وينقح ثم لا تزال كذلك فيها مواضع للنظر والبدل، وكتاب الله تعالى لو نزعته منه لفظة ثم لو أدير لسان العرب أن يوجد أحسن منها لم يوجد»^(١) فإذا كان الأمر مع الألفاظ كذلك فإنه مع الأساليب أصعب وأشد بل هو متعذر.

فإن قيل: ما سبب اختلاف المستويات القرآنية الفصيحة؟ فالجواب يتمثل في قول القرطبي: إن ذلك راجع إلى الرسول ﷺ لأنه كان يقرئ كل قوم على ما يسر عليهم، ونهاية المطاف أن التغيير إن حصل فهو من الرسول ﷺ لأنه أجاز من قرأ عليه هذا الحرف بذلك، روى البخاري ومسلم وغيرهما عن عمر بن الخطاب قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وكان رسول الله ﷺ أقرأنيها، فكذت أن أعجلَ عليه ثم أمهله حتى انصرف ثم لبته بردائه، فجئت به رسول الله ﷺ فقت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها، فقال رسول الله ﷺ: أرسله: اقرأ، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: هكذا أنزلت، ثم قال لي: اقرأ، فقرأت، فقال: هكذا أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه^(٢).

وذكر القرطبي في موضع آخر أن القراءات السبع التي قرأ بها القراء كلها صحت عن رسول الله ﷺ، وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة

(١) الجامع ١/ ١٢٠.

(٢) الجامع ١/ ٨١.

القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ونسب إليه، فقيل: حرف نافع وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره بل سوغه وجوزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر وكلٌ صحيح، وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة مما رووه ورأوه من القراءات وكتبوا في ذلك المصنفات فاستمر الإجماع على الصواب وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب، وعلى هذا الأئمة المتقدمون والفضلاء المحققون^(١).

ومن المفيد أيضاً أن نبين بأن المستويات الفصيحة التي تمثلها القراءات التي تعود في نهاية المطاف إلى الرسول ﷺ راجعة أيضاً إلى أن جبريل عليه السلام هو الذي كان يقرئ الرسول بهذا الخلاف، وقد أشار ابن قتيبة إلى نحو ذلك بقوله «وكل هذه الحروف كلام الله تعالى نزل به الروح الأمين على رسوله عليه السلام، وذلك أنه كان يعارضه في كل شهر من شهور رمضان، بما اجتمع عنده من القرآن فيحدث الله إليه من ذلك ما يشاء وينسخ ما يشاء وييسر على عباده ما يشاء، فكان من تيسيره أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ «عتى حين» يريد «حتى حين» لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي يقرأ «تعلمون» والتيمي يهمز والقرشي لا يهمز، ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعا في اللغات ومتصرفا في الحركات كتيسيره عليهم في الدين حين أجاز لهم على لسان رسوله ﷺ أن يأخذوا باختلاف العلماء من صحابته في فرائضهم وأحكامهم

(١) الجامع ١/ ٧٩-٨٠ بتصرف .

وصلاتهم وصيامهم إلخ وسائر أمور دينهم»^(١) وقد أكد ابن عطية على ذلك ووضح ما ذكره ابن قتيبة بقوله: «أباح الله تعالى لنبية هذه الحروف السبعة، وعارضه بها جبريل في عرضاته على الوجه الذي فيه الإعجاز وجودة الرصف، ولم تقع الإباحة في قوله عليه السلام «فاقرأوا ما تيسر منه» بأن يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظة من بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن، وكان معرضاً أن يُبدلَ هذا وهذا حتى يكون غير الذي نزل من عند الله، وإنما وقعت الإباحة في الحروف السبعة للنبي عليه السلام ليوسع بها على أمته، فقرأ مرة لأبيّ بما عارضه به جبريل صلوات الله عليهما، ومرة لابن مسعود بما عارضه به أيضاً، وفي صحيح البخاري عن النبي ﷺ قال: «أقراني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»^(٢).

وأخيراً لقد أشار الطيبي من شُراح الأحاديث النبوية الشريفة إلى أن أساليب العربية المتنوعة مركوزة في السليقة اللغوية للرسول ﷺ، وقد ظهرت في أساليبه اللغوية الراقية التي يجب أن تُحتذى، قال: «إن الإطناب والإيجاز والحذف والإضمار والتقديم والتأخير والحصر وعدمه لا سيما توسط العاطف بين الجمل وعَراها عنه، وطريق المجازات والكنيات والتشبيهات والتحسين الراجع إلى اللفظ والمعنى، بابٌ ذو ذيول، وكلامٌ ذو أطراف، قال: ما يقفُ عليه إلا المهرةُ من علماء البيان، وكان رسول الله ﷺ أفصحَ من نطق بالضاد، وأوتي جوامع الكلم، وكلامه مصبوبٌ في هذه الأساليب، ومسبوكٌ في هذه الأقاليب، فلا بدَّ من مراعاتها»^(٣).

(١) تأويل المشكل ٣٩-٤٣ .

(٢) المحرر الوجيز ١/٤٦ .

(٣) شرح المصابيح ١/٣٨٨ .

فمما سبق نخلص إلى أن اختلاف وجوه القراءات راجع إلى الرسول ﷺ وفق ما أقره إياه جبريل عليه السلام عن الله عز وجل، ومعنى ذلك:

١ - أن كل المستويات اللغوية التي تمثلها القراءات القرآنية هي كما ذكرنا فصيحة، لأنها من لدن الرسول ﷺ وهو أفصح من نطق بالضاد.

٢ - أن كل قراءة وردت تمثل وجهاً من وجوه العربية، وقد تكفل النحاة ببيان هذا الوجه أو الوجوه التي قد تحتملها القراءة.

٣ - أن كل قارئ اختار وجهاً اشتهر به، ولم ينكر أي واحد منهم على الآخر.

٤ - أن النحويين والقراء والمفسرين كانوا على يقين من وجود هذه المستويات اللغوية المتعددة في القرآن الكريم، وهم حين لجأوا إلى تخريج قراءة ما بعد معارضتهم لقارئها أرادوا أن هناك وجهاً أفصح من ذلك الوجه الذي قرأ به القارئ، فحين عورض نافع بقراءته «ومحيائي» بسكون الياء في حال الوصل لأنه لا يجوز الجمع بين الساكنين، لم يكن المعارض منكراً فصاحة هذه القراءة فهو مدرك وجود ظاهرة الجمع بين ساكنين في العربية لكن هذه الظاهرة قليلة فأراد بيان أن هناك وجهاً أفصح من هذا الوجه الفصيح أيضاً لكنه قليل، ومن هذا القبيل تفصيح ابن عطية قراءة (فهل عسيتم) بفتح السين، على قراءة كسر السين^(١)، فهو مطلع على القراءتين، لكنه وجد أن قراءة فتح السين هي الأكثر والأشهر في لغة العرب، يؤكد ذلك أن الفراء قبله قال عن كسر سين عسيتم «لعلها لغة نادرة»^(٢) وإذا تأملنا في صنيع القدماء هذا أدركنا أن في ذلك خدمة عظيمة لأهل التفسير.

(١) المحرر الوجيز، ١٣/ ٤٠٧.

(٢) معاني القرآن، ٣/ ٦٢.

لأن اختلاف الوجوه يؤدي إما إلى توضيح أكثر للمعاني، وإما إلى بيان اختلاف المعاني، وكلا الغرضين فيه فائدة للتشريع، لأن الخلاف هو في نهاية الأمر سعة في النظام اللغوي.

وليت جميع العلماء الذين أجازوا الترجيح بين قراءة وأخرى استعملوا مصطلحاً غير مصطلح الترجيح، كمصطلح كثرة الاستعمال أي لو قالوا: هذه القراءة أكثر في الاستعمال العربي، لكان ذلك دفعاً لأي استغراب يخطر ببال من ليس له مكنة في هذه الصنعة، فقد رسخ في أذهان كثير من طلبة العلم رأي من لا يجيز الترجيح بين القراءات لاسيما المتواترة، فهي في نهاية أمرها من عند الله، والناطق بها هو رسول الله، فكيف يُقبل الترجيح بينها، أي يُتفاضلُ بينها؟ والجواب كما ذكرنا: أن هذا الترجيح منظور إليه على أن الكلام الآن هو كلام عربي، وأساليب العرب متفاوتة من حيث الفصاحة، والأمر مبني بمجمله على كثرة الاستعمال، فالأسلوب الذي يكثر استعماله هو المطرد وهو الأول في القبول، وله الحظوة في سُلّم الفصاحة، ومهما يكن من أمر فالمصطلحات الآن مستقرة، والأمر بات فيما أحسب واضحاً، فالكل فصيح.

ثالثاً: ذهب المعتزلة إلى أن بعض القراءات قد قرئت بالرأي، قال الآلوسي: «وزعم المعتزلة أن بعض القراءات بالرأي»^(١)، ولعل هذا الزعم دفع ببعض النحويين إلى تلحين بعض القراءات وتوهم أصحابها، خوفاً من أن تكون قد قرئت بالرأي وخوفاً من أن تستقرَّ قراءة ثابتة ذات سند ووجه عربي فيها هو الفراء رمى حمزة بالوهم في قراءته «وما أنتم بمصرخي» - بكسر الياء - قال ما نصه: «ولعلها من وهم القراء فإنه قلٌّ من يسلم منهم من الوهم»^(٢) ومثل ذلك فعل الأنباري إذ رمى ابن عامر بالوهم في

(١) روح المعاني ١٩/١٣٣ .

(٢) انظر معاني القرآن، للفراء ٧٥/٢ .

قراءته التي فصل بها بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في قوله تعالى ﴿زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَّاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب أولادهم وجر الشركاء وبناء الفعل قتل للمجهول أي بالفصل بين المتضايقين^(١)، ورد ابن الجزري على الزمخشري الذي زعم أن ثمة قراءات بالرأي قال «والحق غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل^(٢) وأبان ابن المنير أيضاً عما يفيد بأن المعتزلة فعلاً كانوا يعتقدون أن بعض القراء كان يقرأ بالرأي، قال ابن المنير: «فهذا ظنٌّ من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأياً منه»^(٣) وشنع الآلوسي على الزمخشري أيضاً فقال: فقد تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهداً لا نقلاً وسماعاً كما ذهب إليه بعض الجهلة، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه، وهذا غلط صريح^(٤).

فهذه النصوص جميعها تؤكد على وجود هذا الاتجاه الزاعم أن بعض القراء قرأوا بالرأي، فهذا الأمر - فيما أحسب - دفع بعض المعتزلة من النحويين إلى استساغة نقد القراءات، ورفضها، والملاحظ أن النحاة الذين دافعوا عن القراءات لأنها سنة متبعة كما ذكرنا أي لا يجوز أن تكون بالرأي، رأوا أن القراءة يمكن أن توجَّه توجيهاً آخر أو توجيهات أخرى، تنبع كلها من دائرة النظام اللغوي العربي الواسع الذي لا يحيط به إلا نبي كما قيل، فالعربية لا تضيق عن استيعاب القراءة التي يُظنُّ أنها بالرأي، مثال ذلك: أن الحسن وابن السميعة قرآ قوله تعالى ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢١٠] «وما تنزلت به الشياطين» قال أبو حاتم: هو غلط من الحسن، وقال النحاس: هو

(١) الإنصاف ٢/ ٤٣٦.

(٢) النشر ٢/ ٢٦٣.

(٣) الكشف ٣٤٧ (الحاشية).

(٤) روح المعاني ٨/ ٣٣.

غلط عند جميع النحويين، وقال المهدوي: هو غير جائز في العربية، وقال الفراء: غلط الشيخ ظنَّ أنها النون التي على هجائين^(١)، وأمام هذا الإنكار نرى طائفةً أخرى حاولت قبول هذه القراءة ودرجها في نظام العربية الواسع، قال النضر بن شميل: «إن جاز أن يُحتجَّ بقول العجاج ورؤية فهلاً جاز بأن يُحتجَّ بقول الحسن وصاحبه مع أننا نعلم أنهما لم يقرأ به إلا وقد سمعا فيه، وقال يونس بن حبيب: سمعت أعرابياً يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون، فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن»^(٢)، ولم يقتصر المدافعون عن هذه القراءة بإيراد لغة تفيد أن هذه الظاهرة واقعة في العربية بل التفتوا إلى توجيهها أيضاً، قال الالوسي: «وُجِّهَتْ هذه القراءة بأنه لما كان آخره كآخر يبرين وفلسطين، وقد قيل فيهما: يبرون وفلسطين أجرى فيه نحو ما أُجري فيهما ففيل: الشياطين» وأضاف قائلاً «وحقه على هذا أن يُشتقَّ من الشيطونة وهي الهلاك، ونقل أبو حيان عن بعضهم أنه مشتق من شاط أي احترق يشيط شوطه، فلقراءتها على هذا وجه، وهو أن بناء المبالغة منه شياطين وجمعه الشياطين ثم خففت الياء، وقد روي عنهما التشديد وقرأ به غيرهما، وقال بعض: إنه جمع شياطين مصدر شاط كخاط خياطا، كأنهما ردا الوصف إلى المصدر بمعناه مبالغة ثم جمعا» ونقل الالوسي عن صاحب الكشف قوله «لا وجه لتصحيح هذه القراءة البتة، وقد أطنب ابن جني في تصحيحها، وعلى كل حال فالشياطين غلط، وأبو حيان لم يرض بالقول: إنها غلط قال: ولا يمكن أن يقال: غلطوا، لأنهم من العلم ونقل القرآن بمكان» ثم قرر الالوسي مبدأ يستفاد منه أنهم يلجأون إلى تخريج القراءة ما دامت صحيحة النسبة إلى القراء الفصحاء، قال: «والذي أراه أنه متى صح رفع هذه القراءة إلى هؤلاء الأجلة لزم

(١) روح المعاني ١٩/١٣٣.

(٢) روح المعاني ١٩/١٣٣، وانظر الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ١٦/٨٢.

توجيهها، فإنهم لا يقرؤون إلا عن رواية كغيرهم من القراء في جميع ما يقرأونه عندنا» ثم ذكر مقولته التي ذكرناها وهي «وزعم المعتزلة أن بعض القراءات بالرأي»^(١).

رابعاً: أما الأساس الرابع الذي يمكن أن نفسّر به سبب الخلاف الذي حصل بين النحويين والقراء فهو أن النحوي الذي غلط قارئاً ما قد يكون - فعلاً - غير دارٍ بوقوع الظاهرة اللغوية ووجودها في اللغة، فهو جاهل بها، أو أنها قليلة ليس لها شيوع وكثرة استعمال كغيرها، والأمثلة على ذلك كثيرة:

١ - منها ما حصل بين سيبويه والقراء في مسألة مشهورة وهي لغة إعراب «هن» بالحروف فقد ذكرها سيبويه ولم يطلع عليها القراء ولا الزجاجي، فأستقاه من عدة هذه الأسماء وعداها خمسة^(٢) في حين أنها عند سيبويه ستة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ - كما قالوا - ، وقد اعترف بعض النحويين بأن بعض وجوه العربية لا يعرفونها قال القراء في كتابه معاني القرآن ما نصه: «وأما من جعل» لما «بمنزلة» إلا «فإنه وجه لا نعرفه»^(٣).

٢ - ومن القراءات القرآنية التي رفضها بعض النحويين لجهلهم بواقعها اللغوي قراءة ابن كثير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ قَلْبَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيراً﴾ [الإسراء: ٣١] فقد قرأها «خِطَاءً» بالمد والهمز مع كسر الخاء، ورؤي عن الحسن أنه قرأ «خِطَاءً» بفتح الخاء والطاء مع المد، وقد علق النحاس على هاتين القراءتين بالقول: «فأما قراءة من قرأ «كان خِطَاءً» بالكسر والمد والفتح والمد، فلا يُعرف في اللغة ولا في كلام العرب»^(٤) ولم

(١) روح المعاني ١٩/ ١٣٣.

(٢) شرح قطر الندى ٦٣.

(٣) المعاني ٢/ ٢٩، وانظر ٣/ ٢٥٤ ونحوه في البحر ٥/ ٣٤٨.

(٤) معاني القرآن ٤/ ١٤٧-١٤٨.

يرتض السمين الحلبي الطعن في هذه القراءة قائلاً «وقد طعن قوم على هذه القراءة حتى قال أبو جعفر: لا أعرف لهذه القراءة وجهاً، ولذلك جعلها أبو حاتم غلطاً، قلت: قد عرفه غيرهما والله الحمد»^(١) ولا شك أن هذا المثال يدل دلالة واضحة على أن بعض النحاة تجرأ في الطعن لجهله بوجود الظاهرة في اللسان العربي.

٣- أنكر المبرد مجيء الضمير المتصل بعد لولا، في نحو: لولاي ولولاك ولولاه في حين أن سيبويه والجمهور أجازوا هذا الاستعمال لوروده في كلام العرب، ومنه قول يزيد بن الحكم الثقفي يخاطب ابن عمه.

وكم موطنٍ لولاي طِحتَ كما هوى بأجرامه من قنّة النّيق مُنهوي^(٢)

لكن المبرد أنكر هذا الاستعمال بقوله: «إنه خطأ، وعلق على مذهب الجمهور قائلاً: «والذي استهواهم بيتُ الثقفي، وفي قصيدته اضطراب»^(٣)، ورد ابن يعيش ذلك بقوله: «وإنكار مثل هذا لا يحسن إذ الثقفي من أعيان شعراء العرب، وقد روى شعره الثقات فلا سبيل إلى منع الأخذ به»^(٤).

وأضاف ما يؤكد ما نحن بصددده وهو أن المبرد لم يقف على الظاهرة اللغوية عند غير الثقفي، فهناك أشعار ورد فيها الاستعمال، قال ابن يعيش: «مع أنه قد جاء من غير جهة الثقفي نحويت عمر وهو قوله:

لولاك هذا العام لم أحجج

(١) الدر المصون ٤/ ٣٨٨، وقد عرض لهذه القراءة وخرجها الفارسي في الحجة ٥/ ٩٧ وابن جني في المحتسب ٢/ ٦٤، وانظر البحر ٦/ ٩٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٣.

(٣) شرح المفصل ٣/ ١٢٠.

(٤) شرح المفصل ٣/ ١٢٠.

الكاف في لولاك مفتوحة، والخطاب لعمر.

ومثله قول الآخر:

أَتَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاءَنَا لَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لَأَحْسَابِنَا حَسَنٌ^(١)

وقد لخص الأشموني الخلاف بقوله: «وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم»^(٢)، ثم سرد البيتين اللذين ذكرناهما.

ومما يجدر ذكره هنا أن النحاة نصوا على أن الاستعمال المشهور هو أن يلي لولا الاسم الظاهر فيقال: لولا زيدٌ لأكرمته، ثم يليه إيلاؤها الضمير المنفصل المرفوع كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، أما الأخير فهو أن يليها الضمير المتصل كلولاي ولولاه ولولاك، وهو موضع الخلاف، وكل ذلك يؤكد ما ذكرناه من وجود مستويات لغوية في ذهن النحاة.

٤ - ومن الأمثلة الدالة على أن العالم النحوي قد لا يكون مطلعاً على الظاهرة اللغوية هو ما ذكره ابن مالك حول من أنكر لغة «فم» بالميم من الأسماء الستة، إذ إنه بعد أن ذكر حديث الرسول ﷺ «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ» قال: «ولم يقول: لَخُلُوفُ فِي الصَّائِمِ، وهذا يدل على قلة علم من زعم عدم ثبوت الميم مع الإضافة»^(٣).

(١) شرح المفصل ٣/ ١٢٠، أراد الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(٢) شرح الأشموني ٢/ ٢٠٦، وقد عقد الأتباري لهذه القضية مسألة في الإنصاف ٢/ ٦٨٧.

وانظر: شرح قطر الندى ٣٥٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٨٥.

وقد نبه أبو حيان إلى ما يفيد أن عدم الاطلاع على الظاهرة اللغوية لا ينفى وقوعها، فكثيرٌ من القواعد النحوية أُقيمت بناءً على سماع وصل إلى بعضهم ولم يصل إلى غيرهم، قال أبو حيان وهو يتحدث عن قراءة حمزة «تساءلون به والأرحام» بجر الأرحام ما نصه: «ولسنا متعبدین بقول نحاة البصرة ولا غيره ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين ولم ينقله الكوفيون»^(١) وظاهرة عدم إحاطة العالم بكل شيء أشار إليها التوحيدي أيضاً بقوله «إن العالم - وإن كان بارعاً - ليس يجوز أن يُظنَّ به أنه قد أحاط بكل باب، أو بالباب الواحد إلى آخره»^(٢).

خامساً: قد يكون النحوي جاهلاً بعلوم القراءات، مثال ذلك ما ذكره الألوسي حين تحدث عن قراءة ابن عامر المشهورة التي وقع فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهي قوله تعالى ﴿زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَدِهِمُ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب الأولاد وبناء الفعل زين للمجهول، فقد استنكرها الزمخشري كما ذكرنا من قبل وشدد النكير على قائلها، وممن دافع عنها وعن قارئها الألوسي وأنهى دفاعه عاذراً الزمخشري في رأيه بقوله «ولعل عذره في ذلك جهله بعلمَي القراء والأصول»^(٣).

سادساً: هناك شعور عند بعض النحويين أن ليس كل القراء على علمٍ بالعربية وبُصُرٍ في النحو خاصة، فلعل هذا سببٌ في الجراءة على تلحين بعض القراءات، يستفاد ذلك مما قاله أبو علي: «سألنا بعض مَنْ ينظر في العربية من القراء عن معيشة ووزنه

(١) البحر المحيط ٣/ ٢٢٣ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة، ٣/ ٣ .

(٣) روح المعاني ٧/ ٣٣ .

وجمعه، وهل يجوز إبدال الهمزة في عينه إذا جمع؟^(١) فقله: بعض من ينظر في العربية من القراء» إذا أضفنا إليه قول المازني عن نافع: بأنه لم يكن يدري ما العربية، يتأكد عندنا ذلك الزعم، وبدهي أن هذا الزعم لا يتجه؛ وقد رده أبو حيان بقوله «ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يُتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب، فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل القراءة عن العرب الفصحاء»^(٢).

سابعاً: أن بعض العلماء لم يُسلموا بتواتر القراءات، قال الرضي «ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين»^(٣)، فالظاهر أن الذين قالوا بعدم التواتر، كانوا على جراءة في نقد القراء، ورفض أي قراءة.

وبهذه الأسس، وعلى ضوءها نستطيع أن نتبين أسباب جراءة النحاة على بعض القراء والقراءات، ونفهم من جهة ثانية الفكر الذي انطلقوا منه، ونقف من جهة ثالثة على أسباب توجيهاتهم لهذه القراءات، ونصل أخيراً إلى ما يمكن أن نطلق عليه الاتفاق بين القراء والنحاة بعد إدراكنا الكامل للمناخ العام الذي حصل فيه هذا الخلاف كما ذكرنا من قبل، ولعل بعض الأمثلة التي سنسوقها تبين لنا كيف تم التوافق بين القراء والنحاة بعد بيان تخريجات كل قراءة وتكشف لنا أن كل ما ذكر حولها من نقد أو توجيه يمكن أن ينضوي تحت أساس من هذه الأسس، أو يمكن أن يجتمع أكثر من أساس في تفسير نقد القراءة وتوجيهها بعد ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١ - قراءة ابن عامر في الفصل بين المتضايقين إذ يمكن أن يقال: إن النحويين الذين وهنوا القراءة أو ضعفوها، لم يطلعوا على وقوع الظاهرة في اللغة إذ نرى أن

(١) المسائل المشككة ٢٤٧ .

(٢) البحر المحيط ٢٧١/٤، والتبيان ٥٥٨/٢، والجامع للقرطبي ١٦٠/٩ وقول المازني جاء تعليقا على قراءة نافع بهمز «ولكم فيها معاش».

(٣) شرح الكافية ٢٦١/٢.

شواهد شعرية ونثرية كثيرة تفيد بوقوعها في العربية، ولا داعي للتدقيق في كون هذا الفصل حاصلًا في سعة الكلام أم في حال الضرورة، ولقد أورد ابن مالك أدلة كثيرة تقنع من يريد التدقيق بل من يريد هذه الحالة فقط وهي الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه.

٢ - قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] بإسكان مماتي في حين فتحها الجمهور، فالظاهر أن من أنكر هذه القراءة لم يطلع أو لم يصل إليه وقوع هذه الظاهرة أيضاً فقد سمع عن العرب قولهم: التقت حلقتا البطان، ولفلان ثلثا المال، بإثبات الألف ساكنة مع سكون ما يليها وهو لام التعرف^(١)، كما أن ابن أبي إسحاق والجحدري قرآ (عصاي) الواردة في سورة طه ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيَّهَا﴾ [طه: ١٨] بإسكان الياء بل إن الجمهور قرأوا قوله تعالى ﴿كَهَيَّعَ﴾ [مريم: ١]، بالتقاء الساكنين ثلاث مرات، وليس ثانيهما مدغماً في مثله، وأخيراً قالوا: إن نافعاً أجرى الوصل مجرى الوقف وهذا باب واسع في العربية - فلعل المنكر لهذه القراءة لم يطلع على ما ذكره غيره من الشواهد، ثم يمكن القول هنا: إن قراءة نافع تمثل مستوى لغوياً فصيحاً آخر غير المستوى الأول الذي قرأ به الجمهور وهو فتح الياء متفقاً مع القاعدة المشهورة وهي فتح ياء المتكلم مع المقصور المضاف إليها.

٣ - قراءة حمزة الزيات، والنخعي وقتادة لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بجر الأرحام في حين فتحها الباقيون على أنها مفعول معه، أما الجر، فقد منعه البصريون لأن العطف على الضمير المخفوض يلزمه إعادة

(١) انظر الكشف ٥٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٦/١، وشرح التصريح ٥٦/١، وإعراب شواهد الأوضح ٥٧٣/٢.

الخافض فيقال: مررت بك وبزيد، وقد انطلق البصريون في المنع من ورود ذلك أيضاً في القرآن كقوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [غافر: ٨٠] وكقوله: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١]، وكقوله: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وأضافوا إلى ذلك قوانين الصنعة القائمة على كلام العرب فقالوا: إن الجار والضمير المجرور هما كالكلمة الواحدة فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة، والمهم أن قراءة حمزة قد أيدت بوقوع هذه الظاهرة في اللغة وذلك كقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٢٧] فما في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في فيهن^(١)، ومثله قوله تعالى: ﴿لَنَكِينِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فالمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في إليك، والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في قبلك والتقدير فيه ومن قبل المقيمين الصلاة يعني من أمتك^(٢) وقال تعالى: ﴿وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فعطف المسجد الحرام على الهاء من به^(٣) وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرِزْقَيْنَ﴾ [الحجر: ٢٠] فمن في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في لكم^(٤).

(١) وقال البصريون هو معطوف على لفظ الجلالة (الله)، أو هو معطوف على النساء.

(٢) وعند البصريين أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني.

(٣) وعند البصريين هو معطوف على سبيل الله.

(٤) الإنصاف ٢/ ٤٦٣، ومن عند البصريين معطوفة على معيش في محل نصب.

أما وروده في الشعر فمن ذلك:

فاليومَ قَرَبْتَ تهجونا وتشتُمنا فاذهبُ فما بكِ والأيام من عجبِ
فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في بكِ والتقدير: بكِ وبالأيام^(١)، وقال
آخر:

أكرُّ على الكتيبة لا أبالي أفيها كانَ حتفي أم سواها
فعطف سواها على الضمير في فيها، والتقدير: أم في سواها^(٢).
وقال آخر:

تعلَّق في مثل السواري سيوفُنا وما بينها والكعبِ غوطٌ نfanفُ
فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في بينها والتقدير: وما
بينها وبين الكعب غوط نfanف^(٣).
وقال الآخر:

هلا سألْتَ بذِي الجماجمِ عنهمُ وأبي نُعيمٍ ذي اللواءِ المُحَرِّقِ
فأبي نُعيم خفض بالعطف على الضمير المخفوض في عنهم، ثم قال الأنباري:
فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه^(٤).

(١) وهي مجرورة بواو القسم عند البصريين.

(٢) وهي في موضع نصب على الظرفية عند البصريين.

(٣) وهي مجرورة على تقدير تكرير بين مرة أخرى كقول العرب: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء
تمرة، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها.

(٤) الإنصاف ٤٦٦/٢ وهناك تخريجات للبصريين ذكروها تأييداً لمذهبهم في المنع، لكن كل
ذلك يدل على أن الظاهرة واقعة، أما تخريجات البصريين فلا تعدو أيضاً عن أن تكون إظهاراً
لوجه من وجوه العربية احتملتها هذه التراكيب، وهذه التخريجات تمثل مستوى لغوياً آخر
غير المستوى اللغوي الذي ذهب إليه الكوفيون والله أعلم.

والمتتبع لتخريجات النحويين البصريين لهذه القراءة يلحظ أنهم على اعتقاد أن العربية مؤارة المعاني، فالجملة قد تحتمل أكثر من وجه، وكل هذه الوجوه عربية، فيندرج تحت هذا التفكير كل التقديرات التي عرضوها للقراءات سواء أكان ذلك على مستوى مدرسة نحوية أم على مستوى أفراد.

ولننظر إلى أسلوب أبي الفداء حين عرض لقراءة حمزة كيف دلّ على أن القراءة تحتمل تخريجاً آخر، لذا لا يتعين ما ذهب إليه الكوفيون قال: «أما قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾، بالخفض فغير متعين للعطف، لاحتمال القسم»^(١) فقله غير متعين للعطف يفيد أنه لا يجب الأخذ به لأن هناك وجوهاً أخرى يمكن التخريج عليها، فقد ذكر ابن يعيش لذلك وجهين:

أحدهما: أن تكون الواو واو القسم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] جواب القسم.

والوجه الثاني: أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال: وبالأرحام ثم حذف الباء لتقدم ذكره وقد كثر عنهم حذف حرف الجر^(٢) ويؤيد هذا الوجه أن ابن مسعود قرأ «وبالأرحام» أي بالباء^(٣).

٤ - قراءة الأعرج وزيد بن علي والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية^(٤)، لقوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا مَعِيشٌ﴾ [الأعراف: ١٠] بالهمز في حين أن

(١) الكناش ١/ ٢٣٠.

(٢) شرح المفصل ٣/ ٨٧، وانظر الخصائص ١/ ٢٥٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٠، وانظر: الكشف لمكي ١/ ٣٧٦، والبحر المحيط ٣/ ١٥٧.

(٣) الكشف ٢١٥.

(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٧١.

الجمهور قرأها بالياء على القياس، وقد شنع بعض النحويين على هذه القراءة لأن حرف العلة الزائد في الرباعي نحو: صحيفة وعجوز وسحابة يقلب همزة في التكسير فيقال: صحائف وعجائز وسحائب في حين أنها في معيشة أصلية وليست زائدة، لذا فهمزها ليس بقياس، والظاهر أن من شنع لم يصل إليه ما ذكره أبو حيان عن الفراء قوله: «ربما همزت العرب هذا وشبهه وجاء به نقل القراءة الثقات ابن عامر وهو عربي صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن، والأعرج وهو من كبار قراء التابعين، وزيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قل أن يدانيه في ذلك أحد، والأعمش وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التابعين وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا»^(١) ثم وضع أبو حيان مفهوم مصطلح «العربية» فبين أن المراد منه الصنعة النحوية، التي تؤدي إلى التكلم بلسان العرب وعدم معرفة القارئ بهذه الصنعة لا يدل على أنه ليس فصيحاً، قال أبو حيان وأما قوله - أي المازني - إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية، - وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب - فهو لا يلزمه ذلك، إذ هو فصيح متكلم بالعربية، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء»^(٢).

وأورد أبو حيان نظائر لمعائش بالهمزة مثل مصائب ومناثر، مع أن القياس مناوئ ومصابوب، لذا قرر قبول معائش، وقد أكد الأستاذ سعيد الأفغاني ما ذكره أبو حيان فنقل أن بعض العرب يجيزون مثل هذا، قال: «احتج على النحاة بتواتر قول

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٧١.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٧١، وانظر: المشكل ٣٠٦، والتبيان ٥٥٨/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩/ ١٦٠.

العرب مصائب ومناثر، وهما مثل معايش في كون همزتهما مقلوبة عن حرف أصلي لا زائد^(١) وأنهى حديثه بقول أبي حيان، ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة لأن اللغة تثبت بالنقل لا بالمقاييس المبنية على الاستقراء الناقص^(٢).

فقلوه: «على الاستقراء الناقص» يدل دلالة قطعية أن هناك ظواهر لغوية لم تصل إلى النحويين الذين شنعوا على قراءة ما، فراحوا يتهمون أصحابها بالغلط والوهم، قال ابن خالويه مؤكداً أن الظاهرة في كلام العرب ظاهرة «إن من العرب من يهَمْز ما لا يهَمْزُ تشبيهاً بما يُهَمْزُ»^(٣).

وبهذه الأسس - أو بواحد منها - يمكن أن نفسر القراءات الشاذة أيضاً من ذلك:

٥ - قراءة الحسن «قال هي عصاي» بكسر الياء في حين قرأها الجمهور بفتح الياء وقراءتهم تتفق والقواعد النحوية، أما قراءة الحسن فهي تبدو غير متفقة مع القاعدة المقررة، فنص ابن مالك أن العرب تقول: «عصاي» بالفتح والكسر^(٤).

أي هناك مستوى لغوي آخر، وكلا المستويين (قراءة الجمهور وقراءة الحسن) يدخلان في دائرة الفصح لورودهما في القرآن الكريم، لكن قراءة الجمهور هي الأفصح.

٦ - قراءة الحسن والأعمش لقوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] برفع أحسن، في حين قرأها الجمهور بالفتح، فهذه القراءة جعلت الكوفيين يجيزون حذف العائد المرفوع من صلة الموصول وإن لم تطل الصلة والتقدير هنا: على الذي هو أحسن، وخرّجها البصريون بعد أن حكموا بشذوذها فقالوا: إن «الذي»

(١) في أصول النحو ٣٧.

(٢) في أصول النحو ٣٧، وانظر: البحر ٢٧١ / ٤ وليس في هذا الموضع لأن اللغة إلخ.

(٣) إعراب ثلاثين سورة ٨٥ (طبعة حيدر أباد).

(٤) شرح التسهيل ٢٨٣ / ٣.

هنا بمعنى الجمع أي الذين، و«أحسن» أصله أحسنوا، أي على الذين أحسنوا ثم حذفوا الضمير واجتزأوا عنه بالضممة، وأورد لذلك نظيراً فقالوا: وهذا الاجتزاء تفعله العرب من ذلك قول الشاعر:

فلو أنَّ الأَطبا كانُ حولي

أي كانوا، وأيدوا هذا التوجيه بقراءة أخرى فقد قرأ بعضهم قوله تعالى «على الذي أحسن» «على الذين أحسنوا».

ومع أن أبا حيان لم يرتض هذا التخريج لأن كتاب الله ينبغي ألا يخرج كما قال على ما هو نادر أو ضرورة^(١)، لكن كثيراً من النحاة ارتأوا جواز حذف العائد وإن لم تطل الصلة - مع قلته - فكأن ذلك مستوى لغوي آخر ليس له من الفصاحة ما للأول.

وبمقتضى هذه الأسس التي ذكرناها وسقنا أمثلة لها نستطيع أن ندرج ضمنها كل القراءات التي وقف منها النحاة موقفاً، وبذلك يتم الاتفاق بين القراء النحاة رحمهم الله أجمعين.

ونخلص من ذلك كله إلى أن القرآن الكريم بقراءاته كان مصدراً أساساً من مصادر السماع وهو يمثل أرقى مصدر، وأفصح مستوى، وأوثق مادة لغوية، وهو الصورة اللغوية الفصيحة لكل مستوى لغوي ورد فيه.

وثمة ملحوظة مهمة يجدر بالطالب معرفتها وهي أن كتب التراجم قد تنص على أن إماماً من الأئمة قد كره قراءة من القراءات، فهذا الأمر لا يعني توهين القراءة أو تضعيفها، سنداً أو رسماً أو عربية، وإنما تدل على أن هذا العالم اختار غيرها، ربما لسهولة تلفها على نطقه، أو ملائمتها لبيئته اللغوية، مثال ذلك أن حرب بن إسماعيل

(١) البحر ١/٢٥٦، والتبيان ١/٥٥٠، وحاشية الخضري ١/٨٠.

الكرماني، كان صاحب الإمام أحمد بن حنبل، وهو فقيه حافظ نقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، قال: سألت أحمد عن قراءة حمزة؟ فقال: لا تعجبني، قال: وقلت لأحمد: الإدغام؟ فكرهه، وقال: سمعت الإمام أحمد يكره الإمالة مثل والضحي، والشمس وضحاها، وقال: أكره الخفض الشديد والإدغام^(١).

من ثمرات القرآن الكريم وقراءاته على النحو العربي

بعد انتهائنا من دراسة الخلاف بين النحويين والقراء، نتساءل عن الفوائد التي اكتسبها النحو العربي من القرآن الكريم، وقد غلب على المحدثين حين يتحدثون عن الشاهد القرآني القول: إن النحاة جعلوه مصدراً رئيساً، في التقعيد، ولكنهم لا ينصون على القواعد التي يمكن أن يُقال فيها: إن القرآن الكريم بقراءته كان سبباً في إيجاد رأي نحوي، نعم القدماء والمحدثون يوردون شواهد قرآنية للتوضيح أو لتقوية رأي أو لتضعيفه، لكنني لم أجد واحداً من النحاة يعين القاعدة النحوية التي أُقيمت بناء على أسلوب قرآني، فهل إذا اقتصر النحوي القديم على إيراد شاهد قرآني واحد يريد من ذلك أنه لم يُسمع غيره؟ وبناء عليه أُقيمت القاعدة؟ لاسيلاً إلى تأكيد ذلك أو نفيه، وقد هرب كثير من طلاب الدراسات العليا من اختيار مثل هذا الموضوع لصعوبته - كما قالوا - لاسيما حين نظرحه عليهم ليدرسوه في كتب التقعيد الأولى ككتاب سيبويه، ومعاني الفراء والأخفش والمقتضب والأصول وغيرها من كتب الأوائل الأكابر، ولكن في الحق أن صعوبته لا تعني الهروب من دراسته، لأنه مفيد جداً في الدرس النحوي، فهو يبين بدقة القواعد النحوية التي يجب أن تكون من أفصح الأساليب اللغوية، كما يبين منهج التقعيد النحوي الذي سار فيه النحاة، ويبرز

(١) شذرات الذهب، ٢/ ٣٤٤.

مدى الوثاقة القائمة بين القرآن الكريم بقراءاته، المتواترة والشاذة، والنحاة المقعدين، إلى غير ذلك من الفوائد التي تظهر من مثل هذه الدراسة لو أُقيمت !.

لذلك نتساءل ونقول: هل يمكن - بإيجاز - بيان ثمرات اعتماد النحاة على الذكر الحكيم، والجواب: أن أثر ذلك ظهر في مظهرين واضحين:

أولهما: أنه تم إنشاء قواعد نحوية بناء على ماورد في القرآن الكريم، بقراءاته المتنوعة، ، مثال ذلك أن مذهب الجمهور في أن تابع (أي) المعارف بـ(أل) في النداء يجب فيه الرفع كقولنا: يا أيها الرجل، لكن المازني أجاز نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة مثل: يا زيد الظريف، إذ يجوز في الظريف الرفع والنصب، ونقل عن الزجاج قوله في رد مذهب المازني: لم يُجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع، و(أي) وصلة إلى ندائه، لكن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب، فقد قرئ في الشاذ «قل يا أيها الكافرين» فهي تعضد رأي المازني مع انفراده به وضعفه^(١) ولا يعيننا الآن ضعف الرأي أو قوته، لكن الذي يهمنا أنه لا شاهد آخر شعرياً أو نثرياً، عضد هذه القراءة، فهي الشاهد السماعي الوحيد الدافع للمازني في إجازته القول: يا أيها الظريف بنصب الظريف.

وثمة مثال آخر يؤكد ذلك وهو قراءة ابن عامر التي فصل فيها بين المضاف الذي هو مصدر والمضاف إليه الذي هو فاعله بمفعول المصدر، وذلك في قوله تعالى ﴿زَيْنَ كَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب الأولاد وجر الشركاء، فالكوفيون أجازوا ذلك مستدلين بهذه القراءة السبعية، أما البصريون، فوهموا قارئها ولحنوه على نحو ما هو معروف مشهور،

(١) انظر الكناش لأبي الفداء ١/ ١٦٥، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣/ ١٥٠.

وتصدي ابن مالك للرد على من خطأ القراءة، وأكد أن ظاهرة الفصل واضحة في كلام العرب، قال بعد حديثه عن هذا الفصل: وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه، لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين ومن الذين يُقتدى بهم في الفصاحة كما يُقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يُعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان^(١) ثم أورد ما يؤنس ويقوي هذا الفصل، فقال: وتجوز ما قرأ به في قياس النحو قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسن ذلك ثلاثة أمور:

١ - أحدها كون الفاصل فضلة فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

١ - الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

٢ - الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلولم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فحكم بجوازه^(٢) وبذلك وصل ابن مالك إلى تقرير هذا الحكم أي الجواز في سعة الكلام، وتبعه ابن هشام وأبو حيان والسيوطي وغيرهم^(٣) والملاحظ على أدلة ابن مالك أنه لم يورد شاهداً نثرياً يتضمن فصلاً بالمفعول كما هو شأن قراءة ابن عامر، لذلك لا أستبعد أن قراءة ابن عامر هي السماع النثري الفرد، وعليها تم إجازة

(١) شرح التسهيل ٢٧٧/٣.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٧/٣.

(٣) انظر أوضح المسالك ١٨٠/٣ والبحر المحيط ٢٣٠/٤ والهمع ٥٢/٢ وظاهرة التأويل، ٧٧.

الفصل بالمفعول في سعة الكلام^(١)، وقد أشار إلى عدم وجود شاهد نثري يفيد أن فصلاً بالمفعول تم بين المتضايين، الأستاذ علي النجدي ناصف وذلك حين مال مع الزمخشري في توهينه هذه القراءة، قال «كل من تصدى للرد على الزمخشري لم يستطع أن ينقض كلامه عن ابن عامر بشاهد من الكلام المنشور جاء فيه الفصل بين المتضايين بالمفعول كما في قراءة ابن عامر^(٢)، والمستفاد من ذلك كله أن قراءة ابن عامر جعلت ابن مالك وكثيراً من النحويين يجيزون هذا الفصل في سعة الكلام أي تم إنشاء القاعدة بمقتضى هذه القراءة.

٣- وثمة مثال آخر يبدو أن النحاة قرروا بمقتضاه القاعدة القائلة: إنه يجوز التوكيد بأجمع وأخواته، سواء سبقت بلفظة كل أم لم تسبق، وأعتقد أن الأمثلة السماعية التي فيها التوكيد بأجمع من غير سبقها بلفظة كل كثيرة، واردة في الشعر والنثر ففي القرآن الكريم ورد قوله تعالى ﴿لَأُعْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] و﴿وَلِإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣] وفي الشعر عثرت على بيت في معلقة عمرو بن كلثوم، فيه التوكيد بأجمعين مسبوق بلفظة (طراً) الدالة على الكلية قال:

كأنا والسيوفُ مسلسلاتٌ ولَدُنَا الناسَ طُراً أجمعينا

والظاهر أن قوله تعالى ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠، ص: ٧٣] هو الذي دفع النحاة إلى تجويز الوجه الثاني. أي تم إنشاء القاعدة بناء على هذا المسموع القرآني ولو قمنا باستقراء دقيق للشواهد القرآنية التي أُقيمت عليها قواعد لوقفنا على الكثير منها.

(١) أقول: في سعة الكلام لأنه ورد في الشعر كقول الشاعر: زجَّ القلوص أبي مزادة، فأجازوه في حال الاضطراب ولم يجيزوه في سعة الكلام،

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ١٧/ ٤٠، نقل عن ظاهرة التأويل، ٧٦.

ولعلي مصيب إن قلت: إن الكوفيين ومعهم الزمخشري اعتمدوا على قراءة شاذة لم يَرِدْ غيرُها من السماع - فيما أحسب - ، فقررُوا بمقتضاها أن لفظة (كل) لا يشترط للتوكيد بها اتصال ضمير بها يعود على المؤكد وهو ما اشترطه الجمهور، قرأ ابن السمين وعيسى بن عمر (إنا كلاً فيها) - بنصب كلا - فكلاً، توكيد لاسم إن ولا ضمير فيها، وفيها متعلق بخبر إن، في حين أنها في قراءة الجمهور مرفوعة منونة على أنها مبتدأ وفيها خبره، والجملة خبر إنا^(١).

وما ذكرته من رغبتني في معرفة القواعد النحوية التي أنشئت بناءً على القرآن الكريم فقط، كان فيما يبدو حاضراً في أذهان نحويينا القدماء، فقد رأيتهم مختلفين في إعراب المصدر المؤول بعد الأداة (لو) كقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٣] فهو عند سيبويه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، وقيل: هو مبتدأ، والخبر محذوف أي لو إيمانهم ثابت، وعند المبرد هو فاعل لفعل محذوف تقديره: ولو ثبت إيمانهم، وذهب الزمخشري إلى وجوب كونه فعلاً ليكون عوضاً من الفعل المحذوف، ورده ابن الحاجب بقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] ورد على ابن الحاجب بأن مراد الزمخشري هو وجوب كونه فعلاً إذا كان خبر أن مشتقاً لاجامداً كما في الآية، ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً كقول الشاعر:

لو أن حياً مدركُ الفلاح أدركهُ مُلاعبُ الرماح

وأضاف ابن هشام مبيناً أنه يقوم بالاستقراء لكي يصل إلى تقعيد المسألة بدقة، والشاهد فيها قرآني فقط قال: وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقاً ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع

(١) البحر المحيط، ٧/٤٦٩ وشرح التصريح ٢/١٢٣ والهمع ٢/١٢٣.

من ذلك، ولا ابن مالك وإلا لما استدل بالشعر، وهي قوله تعالى ﴿يَوَدُّوْا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُوْا فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] ووجدت آية الخبر فيها ظرف لغو وهي ﴿لَوْ أَنَّنَا ذَكَرْنَاكَ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصفاء: ١٦٨] ^(١) ورد الدماميني - فيما حكاها الصبان - دليل ابن مالك بأن «لو» في الآية مصدرية لوقوعها بعد فعل دال على التمني ^(٢) ويمكن أن يُجاب بأن لو الدالة على التمني ذهب بعضهم فيها إلى كونها شرطية أشربت معنى التمني ^(٣) والمستفاد من ذلك كله أن ابن هشام جهد في الاستقراء لآيات القرآن الكريم لكي يُخرج حكمه النحوي، والظاهر من صنيعه أنه التزم لدحض دليل النحاة قبله بالقرآن الكريم لأمرين:

- لكون بعضهم أورد آية قرآنية، فليكن الجواب قوياً مثل قوة الإيراد.
- ولكون القرآن الكريم من أقوى الأدلة عنده، فهل هذا الصنيع مطرد عند كل النحاة أي هم دائماً ينظرون إلى استخراج الشواهد من القرآن الكريم؟ هذا سؤال يلزم للإجابة عنه بحث دقيق، يستعرض صاحبه فيه منهج النحاة المقعدين الأوائل.
- ، والخلاصة أن من ثمرات القرآن الكريم - بقراءاته المتواترة والشاذة - على الدرس النحوي إنشاء قواعد نحوية لم ترد - فيما أحسب - نظائر لها في كلام العرب.
- ولا يقتصر صنيع النحاة في هذا على القواعد لإجرائية، فهاهم يعتمدون على القرآن الكريم في تحديد دلالة المصطلح النحوي أيضاً، لقد اختلفوا حول تحديد المراد من جمعي السلامة، أيحتملان على جموع القلة أم الكثرة؟ ذهب سيبويه إلى أنهما من جموع القلة وتبعه المبرد ^(٤)، وذهب آخرون إلى أنهما مشتركان بين القلة والكثرة،

(١) المغني ٣٥٧ بتصرف.

(٢) حاشية الصبان ٤ / ٤١ - ٤٢.

(٣) المغني ٣٥٠.

(٤) الكتاب ٣ / ٥٧٨ والمقتضب ٢ / ١٥٤.

واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] والمراد بها أيام التشريق، وهي قليلة، وقال تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣ - ١٨٤] أي أيام رمضان، وهي كثيرة^(١).

٢- أما المظهر الثاني لاعتماد النحاة على القرآن الكريم وقراءاته فيبدو في سوقهم للشاهد القرآني مترافقاً مع شاهد شعري أو نثري، وهي مع بعض تتعاضد إما لقيام القاعدة النحوية، وإما لشرح القاعدة وتوضيحها، وهم في ذلك قد يكثرون من الشواهد المترافقة وقد يقللون^(٢) وهذا المظهر هو الأكثر ظهوراً، ففي مواضع الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام ذكر ابن هشام كل أنواع الشواهد، قال ابن هشام الموضع الثاني: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه، إما مفعولُه الأول، والفاصلُ مفعولُه الثاني كقراءة بعضهم (فلا تحسبنَّ الله مخلف وعده رُسُلِهِ) وقول الشاعر:

ما زال يُوقِنُ مَنْ يُوَثِّقُ بِالْغِنَى وسواك مانعٌ فضله المحتاج

وإما ظرفه: كقوله عليه الصلاة والسلام (هل أنتم تاركو لي صاحبي) وقول

الشاعر:

فرشني بخيرٍ لا أكوننَّ ومدحتي كناحتٍ يوماً صخرةٍ بعسيل^(٣)

ولو تأمل القارئ الأمثلة التي سقناها في مبحث الخلاف بين النحاة والقراء لوجد هذا المظهر واضحاً جداً.

(١) راجع القلة والكثرة لمحمد الثقفي.

(٢) انظر شرح ابن عقيل، جوازم المضارع، ٢٦/٤ وانظر أوضح المسالك، مبحث «إذ» وأحوالها ١٢٥/٣ وانظر أيضاً معاني القرآن للفراء ١/٩٠-٢٢٨.

(٣) أوضح المسالك ١٨٢/٣ بتصرف يسير.

أخيراً لاشك أن القرآن الكريم بقراءاته كلها، ثم بتوجيه القراءات وتخريجها، وسَّع النظام اللغوي العربي، ولعلي لأبعد عن الحقيقة إن قلت: إنه هو الذي جعل النحو العربي مبدعاً حياً، لا يتوقف إبداعه، ولا تتعطل آلاته.

المصدر الثاني الحديث النبوي الشريف

الاستدلال بأحاديث الرسول ﷺ على القواعد النحوية مسألة خلافية تحدث فيها القدماء والمحدثون، وقد انقسموا فيها إلى ثلاثة أقسام:

١ - ذهب طائفة إلى جواز الاستدلال مطلقاً، منهم الكسائي وابن خروف، والصفار، والسيرافي، وابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام وغيرهم كثير^(١)، وزعم أصحاب هذا الرأي أن الاستدلال بالحديث إنما يسقط إذا أثبت المنكر أن الحديث المستدل به ليس من لفظه عليه الصلاة والسلام، وأن لفظه كان كذا، وأن الناقل غيرُهُ إلى كذا^(٢) وكل ذلك لم يثبت يقيناً، وقد عبر عن رأي هذه الطائفة - فيما يبدو - ابن حزم حين قال: والذي لاشك فيه أنه عليه السلام أفصح من امرئ القيس ومن الشماخ ومن الحسن البصري، وأعلم بلغة قومه من الأصمعي وأبي عبيدة وأبي عبيد، فما في الضلال أبعد من أن يحتج في اللغة بألفاظ هؤلاء ولا يحتج بلفظه فيها - فكيف وقد أضاف ربه تعالى فيه إلى ذلك العصمة من الخطأ فيها والتأييد الإلهي والنبوة والصدق^(٣).

٢ - وذهبت طائفة أخرى إلى المنع مطلقاً منهم أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل^(٤).

(١) تحرير الرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب الفاسي، ٩٨، وخزانة الأدب للبغداد، ٩، والاقتراح للسيوطي، ١٥٧، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٢ - ٢٣.

(٢) المكاتب: ٢٧.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٥٣٩-٥٤١ والنقل من الحديث النبوي للدكتور محمود فجال، ١٠٧.

(٤) الخزانة للبغداد ٩/ ١-١٠، والاقتراح للسيوطي، ١٥٩-١٦٠، والحديث النبوي ١١٣.

وقد بين الدماميني حجتهم أيضاً في سؤاله لشيخه البلقيني فقال: «منع ذلك بعضهم مستدلاً بأن الحديث يجوز نقله بالمعنى، فلا يُجزم بأن هذا لفظه، وقد أشار الشيخ أثير الدين أبو حيان إلى هذا المعنى^(١)».

وعرض السيوطي رأي أبي حيان الذي بدأه بذكر ما يفيد أنه لم ير أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك طريقة ابن مالك في كثرة الاستدلال بالأحاديث الشريفة، ثم قال: «إن الواضعين الأولين لعلم النحو كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي^(٢)، والفراء وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك^(٣) ثم عزا سبب عزوف العلماء عن الاحتجاج بالأحاديث الشريفة إلى أمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى.

وثانيهما: أنه وقع اللحن كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع^(٤).

وردَّ الدماميني ما ذكره أبو حيان برّد مشهور ذكرته أكثر الكتب التي عرضت لهذه المسألة^(٥)، و بدأه بالتوكيد أن ابن مالك قد أكثر من الاستدلال بالأحاديث النبوية، ثم ذكر أن أبا حيان قد شنع عليه، وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له،

(١) المكاتب ٢٧

(٢) لكن ثمة آراء نحوية تدل على أن الكسائي استدل بالحديث النبوي الشريف وبأقوال الصحابة أيضاً، انظر آخر هذا المبحث؟

(٣) الاقتراح: ١٥٧، وانظر الخزانة: ٩/١.

(٤) الاقتراح ١٥٨-١٥٩.

(٥) الخزانة ١/١٤، وموقف النحاة ٢٢-٢٣، والحديث النبوي ١٠٧.

لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يُوثَّق بأن ذلك المُحتجَّ به، لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة^(١).

ثم قال بعد ذلك: «وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله»^(٢) ثم دلف الدماميني إلى الرد الذي يمكن حصره فيما يأتي:

١ - أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، إنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المُحتجَّ به لم يُبدَّلْ، لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين^(٣).

٢ - أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوَّن ولا كُتِبَ، وأما مادوَّن وحُصِّلَ في بطون الكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم، ثم نقل رأي ابن صلاح في مقدمته، إذ يقول: «إن هذا الخلاف لانراه جارياً ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنَّفٍ ويثبت فيه لفظاً آخر»^(٤).

٣ - أن تدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من الروايات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوِّغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دُوِّنَ ذلك المُبدَّل - على تقدير التبديل - ومُنِعَ بين

(١) الخزانة ١/ ١٤.

(٢) الخزانة ١/ ١٤.

(٣) الخزانة ١/ ١٤.

(٤) انظر الخزانة ١/ ١٥، مقدمة ابن الصلاح، ٣٣٠-٣٣٣، وموقف النحاة، ٢٤.

تغييره ونقله بالمعنى، فبقي حجةً في بابه، ولا يضرُّ توهمُ ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر»^(١).

وبهذا دفع الدماميني رأي المانعين، وأيد رأي المجيزين، وقد أثنى البغدادي عليه فصَّدر رأيه هذا بقوله: «ولله دره فإنه قد أجاد في الرد» أما ما ذكره أبو حيان في مقدمة نصه عن عزوف علماء المصريين (البصرة والكوفة) عن الاستشهاد بالأحاديث، فقد ذكر البغدادي ردًّا عليه بعد أن ذكره فقال: «ورُدَّ الثاني بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم - أي علماء المصريين - بالحديث عدرم صحة الاستدلال به»^(٢).

ثم أيد البغدادي بعد ذلك رأي المجيزين بالقول: «والصوابُ جوازُ الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت»^(٣) وهكذا رد الدماميني والبغدادي حجج المانعين.

٣- وقبل أن نتحدث عن رأي المحدثين لتمام الفائدة يجدر بنا أن نعرض رأي الشاطبي الذي توسط المذهبين، إذ جوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى رواتها بنقل ألفاظها ككتابه رحمته الله لهمدان، أما التي عرف عنها أن رواتها قد نقلوها بالمعنى، فلا يُحتجُّ بها، ولم يُحتجَّ بها أهل اللسان^(٤).

وقد استثمر الشيخ محمد الخضر حسين رأي الشاطبي هذا^(٥) بعد جولات له مع المجيزين والمانعين، وارتأى أن يستشهد - بلا خلاف - بأنواع من الأحاديث النبوية هي:

(١) الخزانة ١/ ١٤-١٥،

(٢) الخزانة ١/ ٩.

(٣) الخزانة ١/ ٩-١٠.

(٤) الخزانة ١/ ١٢.

(٥) الحديث النبوي ١٢٨.

١ - ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان كحمي الوطيس.

٢ - ما يُروى للاستدلال على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر.

٣ - ما يُروى لبيان أقوال كان يتعبدُ بها أو أمر بالتعبد بها كالألفاظ القنوت.

٤ - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، لأن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في الألفاظ.

٥ - الأحاديث التي دَوَّنَها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس، والشافعي.

٦ - ما عُرِفَ من حال رواته أنهم لا يجهلون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد^(١).

ثم قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد مناقشته المسألة واستفادته مما قدمه الشيخ محمد الخضر حسين^(٢) ما يأتي:

أنه لا يُحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها، ويُحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآتية الذكر على الوجه الآتي:

١ - الأحاديث المتواترة المشهورة.

(١) القياس في اللغة العربية، ٣٣-٣٤، ودراسات في العربية وتاريخها، ١٧٨، وموقف النحاة، ٤١٥، وانظر الحديث النبوي ١٢٨-١٢٩.

(٢) موقف النحاة ٤١٧، والحديث النبوي ١٢٨.

٢ - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

٣ - الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم،.

٤ - كُتِبَ النبي ﷺ.

٥ - الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

٦ - الأحاديث التي عُرِفَ من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد.

٧ - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة^(١).

٢ - وقد تتابع المحدثون على تأييد الاحتجاج بالحديث النبوي فناقش الأستاذ سعيد الأفغاني هذه المسألة في كتابه «في أصول النحو» وانتهى بعد أن فند حجج المانعين إلى القول: «لا أدري لِمَ ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال فأصبح ربع اللغة به خصيباً بقدر ما صار ربع النحو منه جديباً»^(٢).

وإلى هذا نحت الدكتورة خديجة الحديثي بعد أن عرضت لوجوه المسألة عند القدماء والمحدثين، وانتهت إلى أنه يصح الاحتجاج بالحديث وفق الشروط التي وضعوها، وبما ورد في الكتب المدونة في الصدر الأول مما جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجاً بلفظها لغرض أدبي وبلاغي مستخلصين منها القواعد^(٣).

(١) مجموعة القرارات العلمية^(٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ٣-٤ عن موقف النحاة ٤١٨.

(٢) في أصول النحو ٥٣-٥٥، والحديث النبوي ١٢٤.

(٣) موقف النحاة ٤٢٧.

أما الدكتور محمود فجال فقد خص هذا الجانب بكتابين رائعين^(١).

ناقش فيهما آراء المانعين فقرة فقرة، وأورد الأدلة القاطعة التي دفعته إلى القول: «وأذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً» وأضاف: «وبتبني فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقاً نكون قد وسعنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاستشهاد، وبالاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال يصبح ربُّ النحو به خصيباً^(٢).

وأخيراً ناقش الدكتور عبد الفتاح سليم هذه القضية، وأكد أن رأي الشيخ محمد الخضر حسين هو «أولى بالقبول»^(٣) ثم نادى بأن تنهض جماعة من رجال الحديث الشريف وتتحمل تبعاً تمييز الأحاديث بعضها من بعض، مادُّونَ منها في الصدر الأول، ومادُّونَ في غيره، وماطُعنَ في رجاله، وما سلِّمَ من الطعن، وما عُرِفَ في نَقْلَتِهِ العُجْمَة، وعدم الدراية اللغوية طبعاً واكتساباً، وما عُرِفَ عنه غير ذلك، إلى آخر ما أجمله الشيخ سابقاً من أمور، وعندئذ للنحاة أن يُصدِّروا أحكامهم اللغوية على هذه الأحاديث قوةً وضعفاً، وصحةً وخطأً، فتحسمُ هذه المسألة التي دبَّ فيها الخلاف منذ متقدمي النحاة،^(٢) ومن الأمثلة المبينة لاستشهاد النحاة بالحديث النبوي الشريف، وبأقوال الصحابة مذكروه في جوازم المضارع، فها هو الكسائي لم يشترط دخول «إن» الشرطية الجازمة على «لا» الناهية في مثل: لاتدن من الأسد تسلم والجمهور على تقدير «إن» وحينئذ يكون التقدير: إن لاتدن من الأسد تسلم «أما

(١) الحديث النبوي في النحو العربي، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ونشر الكتابان بنادي أبها الأدبي بالمملكة العربية السعودية.

(٢) الحديث النبوي ٣١٤-٣١٥.

(٣) المعيار في التخطئة والتصويب للدكتور عبد الفتاح سليم ١١٠.

نحو: لا تدن من الأسد يأكلك، فالجمهور منعوها لأن التقدير هو: إن لا تدن من الأسد يأكلك، والمعنى على ذلك فاسد، لكن الكسائي الذي لم يشترط دخول «إن» يقبل مثل هذا التركيب، محتجاً على ذلك بقول الرسول ﷺ «من أكلَ هذه الشجرة فلا يؤذنا بريح الثوم»، ويقول الصحابي أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري للرسول ﷺ يوم أحد: بأبي أنت وأمي لا تشرف يصبك سهمٌ من سهام القوم، نحري دون نحرك «وردَّ البصريون ذلك بأن يؤذنا ويصبك هما بدلان من فعل النهي، وليس بجوابين»^(١).

المصدر الثالث من مصادر السماع الشعر

تبوأ الشعر منزلة عالية في التقعيد النحوي دون النثر مع أن الشعر كما قال ابن جني «هو موضع اضطراب وموقف اعتذار وكثيراً ما تحرف فيه الكلم عن أبيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله»^(٢).

ومع ذلك كان الشعر هو المعتمد وعليه المعول، وذلك للأسباب الآتية:

١ - أن العرب كانت تفضله وتعزز به، وكانت القبائل تتبادل التهاني بنبوغ شاعر فيها، قال ابن رشيق: «كانوا لا يهنتون إلا بغلام يولد أو شاعر ينبغ وكان الشعر ديوان علمهم ومنتهى حكمهم وهو علم قومٍ لم يكن لهم علمٌ أصحُّ منه كما وصفه عمر بن الخطاب رضي الله عنه»^(٣).

وكل أمة تعتمد في استبقاء مآثرها وتحصين مناقبها على ضرب من الضروب

(١) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣٧/٤.

(٢) الخصائص ١٨٨/٢.

(٣) العمدة ١٩١.

وشكل من الأشكال فكانت العرب في جاهليتها تحتال في تخليد مآثرها فاعتمدت في ذلك على الشعر الموزون والكلام المقفى وكان ذلك ديدنها^(١).

٢ - أن رواية الشعر فيها دقة وأن استذكار المنظوم أيسر من تذكر المنشور وأن احتمال التغير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر^(٢).

٣ - أن للشعر مزية وهو طول بقاءه على مر الدهور وتعاقب الأزمان، وتداوله على ألسنة الرواة وأفواه النقلة لتمكن القوة الحافظة منه بارتباط أجزائه وتعلق بعضها ببعض^(٣)، أما النثر فيصعب حفظه كما قالوا ولا يبقى في الذاكرة طويلاً ولكن الشعر يعلق بالذهن بسهولة لما فيه من النغمات الموسيقية^(٤).

٤ - ويمكن أن يضاف إلى هذه الأسباب أن النحاة في تقعيدهم نظروا إلى لغة راقية تتصل بالفكرة السائدة عندهم وهي أن لغة القرآن الكريم هي الراقية، والإعجاز القرآني قائم على ذلك وما دام الشعر يمثل المستوى الراقي بينهم فالاتجاه نحوه هو المنهج القويم، إذ لا يُعقل أن يظهر الإعجاز اللغوي في القرآن إذا قورن بلغة غير راقية تظهر منها مباشرة التراكيب الهشة الغريبة التي لم يتفق العرب على فصاحتها وراقيها، ولا يعني هذا أن النثر الجاهلي لا يُعد لغة راقية بل نعترف بأنه راقٍ أيضاً لكن اتجاه العرب كان إلى لغة الشعر أقوى وأشد، فاتجه النحاة إلى ما تواضعت العرب عليه من تفضيلها للغة الشعر على النثر قال الدكتور محمد حسن حسن جيل: «لا شك أن الشعر في مجمله يمثل الطبقة العليا من كلام العرب أكثر مما يمثلها المنشور»^(٥).

(١) الحيوان للجاحظ ١/ ٧١.

(٢) من أسرار اللغة، لإبراهيم أنيس ٣٥.

(٣) صبح الأعشى ١/ ٥٨.

(٤) في تاريخ الأدب العربي، لعلي الجندى، ١٣٥.

(٥) الاحتجاج بالشعر ٥٢.

ولو نظرنا إلى ما أخذه المحدثون حول صنيع النحاة في نظرتهم إلى الشعر وأنهم اقتصروا عليه دون النثر لاستطعنا أن نرد عليهم بأننا لم نجد تناقضاً أو خلافاً بين القواعد النحوية التي وضعها النحاة إذا قمنا بتطبيقها على النثر أيضاً.

فالفاعل واسم كان وخبر إن ونائب الفاعل كلها مرفوعة في الشعر والنثر وقس على ذلك المجزورات والمنصوبات، وما قيل عن وجود ضرورات شعرية فالجواب: أن هذه الضرورات لم تقم عليها قواعد نحوية ولا يمكن أن نقيم عليها قواعد، لأن نسبتها أمام ما اطرده قليلة لذا لا يحق لنا أن نقول: إن اعتمادهم على الشعر فيه مجافاة للمنهج الحق، لأن قواعد النحورأيانها تطرد على الشعر والنثر.

وما يقال أيضاً من أن لغة الشعر لغة انفعالية وأن لغة النثر لغة متأنية ليس بصحيح أيضاً إذ لا يغيب عن بالنا حوليات زهير وأخبار التنقيحات الشعرية، وكون لغة الشعر انفعالية لا يعني بالضرورة أنها لغة هوجاء لا ضابط لها بل إن المعاناة الشعرية وتقليد الشاعر للأساليب اللغوية ثم اختياره الأسلوب المناسب للوزن والقافية والإتيان بالمعنى المراد، كل ذلك يعد من مسوغات الاعتماد على الشعر، وهل الخطابة الثرية تخلو من انفعال؟ إن الانفعال النفسي والروحي الذي يفجر القريحة اللغوية التي تنتج أرقى الأساليب يحدث في لغة الشعر والنثر، نعم، إن النقد يتجه إلى النحاة لو حصل تضاد أو تناقض بين القواعد النحوية ولغة الشعر والنثر، أما إن كان التطابق حاصلًا فهذا يعني أن منهجهم صحيح، وأن النقد لا يتجه إلى عملهم، ونحن بحاجة إلى دراسة متأنية لكتاب سيبويه مثلاً نتبين منها نسبة الشواهد الثرية والشعرية التي أقيمت عليها قواعد، لأن كتاب سيبويه هو أول مصدر موثق يمكن أن نتبين صحة ما قيل حول اعتماد النحاة على الشعر دون النثر.

ومهما يكن من أمر فقد استقر الأمر على الاعتماد على لغة الشعر كثيراً، وقد قسم العلماء طبقات الشعر إلى أربع طبقات:

الأول: الشعراء الجاهليون أي قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

والثانية: المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، مثل: لبيد وحسان.

الثالثة: المتقدمون (الإسلاميون) وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الرابعة: المولّدون ويقال لهم (المُحدَثون) وهم مَنْ بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس.

فالتبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً كما قال البغدادي في الخزانة^(١).

القبائل التي يستشهد بكلامها

استحوذت لغة قريش على المكانة العالية والمنزلة الرفيعة بين لغات القبائل العربية، أشار إلى ذلك القدماء والمحدثون، وبينوا الأسباب التي جعلت لغة قريش هي المعتمدة بين أخواتها:

١ - ذكر ابن فارس ما يدل على أن قبيلة قريش كانت ذات سلطان ديني وسياسي، الأمر الذي جعل لغتها ذات سيادة على غيرها، قال ابن فارس: «ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلها عليهم وسمّتهم أهلَ الله، لأنهم الصريح من ولد إسماعيل عليه السلام فضيلة من الله لهم وتشريفاً، إذ جعلهم رهط نبيه الأذنين وعترته الصالحين، فهم قطّانُ حرمه وجيرانُ بيته الحرام وولاته فكانت وفود العرب يفدون

(١) الخزانة ٦/١، وانظر الشاهد الثري في النحو العربي للدكتور صالح الغامدي (رسالة ماجستير من جامعة أم القرى).

إلى مكة للحج، ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم، وكانت قريش تعلمهم مناسكهم وتحكم بينهم^(١)، وأشار في موضع آخر إلى أن قريشاً كانت تختار من لغات القبائل أجودها وأحسنها، قال: «وكانت قريشٌ مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلاتقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب»^(٢).

وقد بين محمد الخضر حسين من المحدثين - مستثماً ما ذكره القدماء - سبب تفضيل لغة قريش على غيرها وحصرها بأمرين، قال: «وأفصح لغات العرب لغة قريش وفضلت عن سائر اللغات بوجهين:

أحدهما: بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ولهذا لم يحتج أهل الصناعة العربية إلا بلسانهم أو ما كان قريباً منه ولم يعتمدوا لغات القبائل التي تجاور غيرها من الأمم كلغة لخم وجزام وقضاة وغسان ولم يخالفهم في شرطهم هذا إلا أبو عبدالله بن مالك فنقل في كتبه لغة لخم وقضاة وغيرهم ممن يسكن أطراف الحجاز.

ثانيهما: أن العرب كانوا يقدون عليهم في موسم الحج ويقيمون عندهم قريباً من خمسين يوماً فيتخيرون من لغات أولئك الوفود ما تعادلت حروفه وخف وقعته على الأسماع، ويرفضون كل ما يثقل على الذوق ولا يجد في السمع مساعاً^(٣).

وأفاض الدكتور علي عبد الواحد وافي في هذه القضية أيضاً مستفيداً مما ذكره السابقون، فراح يعدد العوامل التي أدت إلى تغلب لهجة قريش على غيرها وحصرها فيما يأتي:

(١) الصاحبي ٣٣ وانظر الخصائص ١١/٢.

(٢) الصاحبي ٣٤ وانظر الخصائص، ١١/٢.

(٣) دراسات في العربية وتاريخها ١٣٨.

١ - العامل الديني، فقد كانت قريش خادمة لبيت الله - وقد ذكر ذلك ابن فارس من قبل كما مر معنا - وهو بيت معظم عند القبائل العربية، فامتد هذا التعظيم إلى هذه القبيلة.

٢ - العامل الاقتصادي، فقد كان لقريش سلطان اقتصادي خطير - كما قال - لأن عددا كبيرا منهم كانوا يشتغلون بالتجارة ورحلات تجارية مشهورة تمثلها سورة قريش.

٣ - العامل السياسي، أشار إليه بقوله: تحقق لها بفضل نفوذها الديني والاقتصادي وبفضل موقعها الجغرافي سلطان سياسي يمثله قول أبي بكر في رده على الأنصار الذين طمحووا بالخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ، قال أبو بكر: لا تدين العرب إلا لهذا الحي من قريش، فلا تنفوسوا على إخوانكم ما منحهم الله من فضله.

٤ - يضاف إلى هذه العوامل - كما يقول الدكتور علي عبد الواحد وافي - أن لهجة قريش كانت أوسع اللهجات العربية ثروة وأغزرها مادة وأرقها أسلوبا وأدناها إلى الكمال وأقدرها على التعبير في مختلف فنون القول، وقد تم لها ذلك بفضل ما أتيح لأهلها من وسائل الثقافة والنهوض وما أتيح لها من فرص كثيرة للاحتكاك بمختلف اللهجات العربية، وما انتقل إليها من هذه اللهجات من عناصر زادت ثروة وسدت ما كانت يعوزها في بعض مناحي التعبير، وأصبحت الحالة التي انتهت إليها أشبه شيء ببحيرة امتزج بمياهها الأصلية مياه أخرى انحدرت إليها من جداول كثيرة، وقد ترتب على تغلبها على بقية اللهجات العربية أن أصبحت لغة الآداب عند جميع قبائل العرب، فيها كان ينظم الشعر وتلقى الخطب وترسل الحكم والأمثال^(١).

وحدد العلماء بعد بيانهم الأسباب التي جعلت لغة قريش هي السائدة تلك القبائل التي لم يجيزوا الاستشهاد بها، فقد نقل السيوطي عن الفارابي قوله في كتابه

(١) فقه اللغة ١٠٩-١١٠-١٧٢-٢١٢ بتصرف.

المسمى «بالحروف» أسماء القبائل التي يُستشهد بكلامها والقبائل التي لا يستشهد به، فقال «كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأثبتها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيسٌ وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيلٌ وبعضُ كنانة، وبعضُ الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاوز سائر الأمم الذين حولهم.

فلم يؤخذ عن لخم ولا عن جذام لمجاورتهم لأهل مصر القبط، ولا من قضاة ولا من خزاعة ولا من إياد لمجاورتهم لأهل الشام وأكثرهم نصارى، ولا من تغلب والنمير فإنهما كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط، ولا من عبد القيس لأنهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمان، ولا من اليمن ولا من بني حنيفة ولا من سكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم^(١).

والمهم أن النحاة حددوا منتصف المائة الثانية نهاية الاحتجاج بكلام العرب الفصحاء من أهل الأمصار، ونهاية المائة الرابعة لأهل البوادي وقد نقل ثعلب عن الأصمعي قوله: «ختم الشعر بإبراهيم بن هزّمة» المتوفى سنة ١٥٠هـ، فهو آخر من يحتاج

(١) الإصباح، ٩٠-٩١، وانظر: الخصائص ١١/٢ والمزهر ١/٢١٠-٢٢٤، وانظر أيضاً نصوصاً

تؤكد ما ذكره الفارابي أيضاً في المحرر الوجيز لابن عطية ١/٤٣، والجامع للقرطبي ١/٧٦.

بشعره، وبشار بن برد المتوفى سنة ١٦٧هـ رأس المحدثين غير المحتج بكلامهم^(١).

مصطلحات ومسائل تتعلق بالسماع

١ - نقل عن ابن هشام قوله «اعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلًا ومطرداً».

٢ - فالمطرّد لا يتخلف.

٣ - والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف.

٤ - والكثير دونه.

٥ - والقليل دونه.

٦ - والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك^(٢) وجعلها الدكتور حسن جبل نسباً مئوية، فذكر أن:

١ - الغالب ٢٣ : ٢٠ = نحو ٧٨٪.

٢ - الكثير ٢٣ : ١٥ = نحو ٦٥٪.

٣ - القليل ٢٣ : ٣ = نحو ١٣٪.

٤ - النادر ٢٣ : ١ = + نحو ٤٪^(٣).

(١) الإصباح ١٢٢، والخزانة ٨/١، وفي أصول النحو ٦٤.

(٢) الإصباح ٩٩، والمزهر ١/٢٣٤.

(٣) الاحتجاج بالشعر في اللغة ٢٣٤

والفرق بين القليل والنادر، هو أن القليل يقع في القرآن الكريم بخلاف النادر^(١).
وقد شرح النحاة دلالات هذه المصطلحات، وبينوا الفروق بينها، وأضافوا
مصطلحات أخرى فقالوا:

١ - المطرد جري الباب قياساً من غير حاجة إلى سماع في كل فرد منه.

٢ - والواجب: ما لا يجوز غيره.

٣ - وغير المطرد: ما يتوقف كل فرد منه على السماع.

٤ - الجائز: ما يجوز فيه الإبدال مثلاً وتركه.

٥ - القياسي: ما يُعرَفُ بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يُرجَعُ إليها فيه.

٦ - والسماعي: وهو بخلاف القياسي أي يُفتَقَرُ كل اسم منه إلى سماع^(٢)،
وقد وضع ذلك الأزهري بقوله «والمراد بالقياس هنا أي في باب المصادر أنه إذا
ورد شيء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيس على هذا أي على الضوابط
المطردة لكل من الثلاثي وما زاد عليه لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك
سيبويه والأخفش والجمهور»^(٣).

٧ - الضعيف بخلاف القوي، والقوي: ما يكون له وجه من السماع والقياس
والأصول الأخرى المعتبرة، أما الضعيف: فهو ما يقلُّ ويندر سماعه أو يחדش

(١) حاشية الشيخ ياسين ١٤٦/٢ نقلاً عن الدنوشري، ولذلك وقع التقاء الساكنين في قراءة
نافع إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي إذ أسكن ياء ومحياي في حال الوصل فمما قيل
فيها: إنها لغة للعرب قليلة انظر: الكشف ١/٥٢٢، وشرح الكافية الشافية ١/١٧٦، وشرح

التصريح ١/٥٦، وإعراب شواهد الأوضح ٢/٥٧٣

(٢) الكناش ١/١٦٦-٢١٨-٣٧٥-٣٨١-٣٨٤، ٢/٣٣.

(٣) شرح التصريح ٢/٧٣.

راويه، أو لا ينهض قياسه ولا يقوى، ولا تسنده الأصول النحوية الأخرى المعتمدة،^(١) وهو على نوعين:

١ - ضعيف من جهة النقل وعدم الثبوت، والسبب في عدم ثبوته هو عدم اتصال سنده لسقوط راو منه أو جهالته أو عدم الوثوق بروايته لفقد شرط القبول فيه أو للشك في سماعه.

٢ - ضعيف من جهة عدم الفصاحة مع ثبوته في النقل، فالثاني كما قال السيوطي راجع إلى الإسناد، والأول راجع إلى اللفظ^(٢).

مثال الأول أي الضعف في النقل وعدم ثبوته ما ورد في الجمهرة، قال: ناقة رجاء ممدود، زعموا إذا كانت مرتجة السنام، قال بعد ذلك: ولا أدري ما صحته، ومثله ما ذكره حول مادة (خَدَعَرَب) قال: اسم جاء به أبو مالك ولا أدري ما صحته، وقال ابن القوطية في كتاب الأفعال: أنهبت الشيء جعلته نهباً يُغار عليه، ونهبت لغة ذكرها قطرب وهو غير ثقة^(٣) ومن الأمثلة الدالة على الضعف للجهل بناقلهما ذكره أبو علي حول المناظرة التي حصلت بين حسان والنابعة الذبياني في قول حسان:

لنا الجففاتُ الغرُّ يلمعن بالضحى وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

قال له النابعة: قللت جفانك وسيوفك وأنت لها في حال مدح، فقال حسان:

(١) أفدنا في تعريف الضعيف مما قدمه المحدثون في تعريفهم للحديث الضعيف، فقد يكون سبب ضعفه عدم الوثوق بالراوي أو سوء الحفظ أو تهمة في العقيدة وتارة جعلوا ضعفه بسبب الإرسال والانقطاع والتدليس، انظر التعريفات ١٣٨.

(٢) المزهر، ١/ ٢٢٠.

(٣) المزهر ١/ ١١١-١١٢.

من كلامنا وضعُ القليل موضع الكثير، لكن أبا علي الفارسي والزجاج ضعفا هذا الخبر، قال أبو علي: هذا خبر مجهول لأصل له، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧] ولا يجوز أن تكون الغرف التي في الجنة من الثلاث إلى العشر^(١)، ومراد النابغة أن جمع السلامة يفيد القلة، فلو قال: جفان - وهو جمع كثرة - لأفاد الكثرة.

ومن ذلك ما ذكره حول وزن فُعَلِّلٍ - بفتح اللام - كقُعْدَدٍ، قالوا: لقد جاء عن الثقة الأخفش والفراء، وسيبويه لم يثبتته إلا بضم اللام كَبُرْتُنِ^(٢) ومثال الشك في السماع ما ذكره ابن هانئ في سماع الأصمعي قال «وأما ما حكى الأصمعي من قراءة بعضهم (اهدنا الزراط) بالزاي المخلصة، فخطأ، إنما سمع المضارعة فتوهمها زايًا، وإن لم يكن الأصمعي نحوياً فيؤمن على هذا^(٣)».

ومثال الثاني أي الضعف بسبب عدم الفصاحة ما نقله السيوطي عن ابن درستويه في شرح الفصح أن جمع الأم أمات هو لغة ضعيفة غير فصيحة والفصيحة أمهات^(٤).

وإذا التفتنا إلى استعمال النحويين لهذا المصطلح (الضعيف) - - نراهم يطلقونه في كثير من مسائلهم النحوية وتخريجاتهم على ما لم يطرد لقلته، من ذلك ما ذكره أبو حيان حول قراءة أبي جعفر ﴿وقلنا للملائكة اسجدوا﴾ فقد قرأها أبو جعفر بضم التاء، قال الزمخشري: لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتياع إلا في

(١) المحتسب ١٨٧/١ - ١٨٨.

(٢) شرح المفصل ١٣٦/٦ وشرح الشافية للرضي، ٤٨/١.

(٣) شرح ابن هانئ ٢٣٣/١.

(٤) المزهر ٢١٥/١.

لغة ضعيفة كقولهم: الحمد لله، وعلق أبو حيان قائلًا: وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة، وقد نُقل أنها لغة أسد شنوءة فلا ينبغي أن يُخطأ القارئ بها^(١).

- وقد يطلق على رأي ما بأنه ضعيف لمخالفته لما هو مشهور من أصولهم النحوية المعتمدة، مثال ذلك ما ذهب إليه المازني فيما ذكره الزجاج، إذ رأى المازني: أن لما المشددة أصلها لما بالتخفيف، ثم شُددت، ورُدَّ هذا القول بأنه ليس بجيد، لأن الحروف يخفف مضاعفها كإِنَّ وأنَّ وربَّ ونحو ذلك ولا ترقق، وقال عنه السمين الحلبي: إنه وجه ضعيف جداً^(٢).

ومثل ذلك ما ذكره ابن هشام حين تحدث عن تكرار البدل فقال: لا يُعرَف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب، وهو ضعيف لا يُحمل عليه التنزيل^(٣).

ومثل ذلك أيضاً تضعيفُ ابن هشام تخريج ابن مالك لقراءة ابن السميع «إنا كلاً فيها» بالنصب، فقد ذهب الكوفيون إلى جواز التوكيد بلفظ كل من غير اشتمالها على ضمير يعود إلى المؤكد مستدلين بهذه القراءة، وخرجها ابن مالك وهو بصدد الرد عليهم أن (كلاً) حال من الضمير المستتر في الظرف (فيها)، واعترضه ابن هشام قائلًا: وفيه ضعف من وجهين:

أ - تقديم الحال على عامله الظرفي.

ب - قطع كل عن الإضافة لفظاً وتقديراً لتصير نكرة فيصح وقوعها حالاً، وخرج أبو حيان وابن هشام القراءة على أن كلاً بدل من اسم إن بدل كل من كل،

(١) البحر المحيط ١/ ١٥٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٨١، والمسائل المشككة للفراسي ٣٨٨، والدر المصون ٤٠٦/٦.

(٣) المغني ١١٧.

وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر جائز لأنه مفيد للإحاطة مثل: قمتم ثلاثكم^(١).

- وأطلق الصبان مصطلح الضعيف على ما فيه تكلف من غير حاجة، ذكر الأشموني أن بعض النحاة قال: إن لا النافية، أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت، وزعم بعضهم أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ، قال الأشموني: وهما ضعيفان، فعلق الصبان قائلاً: لما فيهما من التكلف بلا حاجة^(٢)..

٨ - مصطلح الشاذ: المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده أو كثرته وهو لا يعتد به^(٣) أي لا يقاس عليه، قال سيبويه: ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس^(٤).

٩ - مصطلح النادر، النادر ما قلَّ وجوده^(٥)، من غير نظر إلى قياسيته أو عدم قياسيته ولا يفرد بحكم يصير به أصلاً بل ينبغي أن يُردَّ إلى أحد الأصول المعلومة محافظةً على تقريرها واحتراساً من نقضها^(٦)، أي لا يقاس عليه، ولا حكم له، فهو كالمعدوم^(٧).

ولو أردنا تطبيق هذه المصطلحات على مسألة نحوية لوجدنا مبحث إن المخففة من الثقيلة يتحقق فيه بعض من هذه المصطلحات، فقد ذكر الخصري أن الأقسام أربعة وحدد ما يجوز القياس عليه وما لا يجوز:

(١) البحر المحيط ٤٦٩/٧، والمغني ٢١٣-٢٥٧، وشرح التصريح ١٢٣/٢، والهمع ١٢٣/٢، وإعراب شواهد القطر ٢٧٠.

(٢) حاشية الصبان ٣/٤.

(٣) التعريفات، ١٢٤ وشرح الشافية للجاربردي ٢٠/١، والأشباه ٤٦٩/١.

(٤) الكتاب ٤٠٢/٤.

(٥) شرح الشافية ٢٠/١، والأشباه والنظائر ٤٦٩/١.

(٦) الأشباه والنظائر ٦١٧/١.

(٧) الكناش ٣٧٤/١، والأشباه والنظائر ٦١٧/١.

أ - كثير: وهو أن يليها مضارع ناسخ كقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَادَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١].

ب - أكثر: وهو أن يليها ماض ناسخ كقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣].
وهذان النوعان يقاس عليهما اتفاقاً.

ج - ونادر: وهو أن يليها ماض غير ناسخ، ومنع غير الأخفش القياس عليه
كقول بعضهم: إِنْ قَنَعَتْ كَاتِبَكَ لَسَوْطاً، وَإِنْ قَامَ لَأَنَا.

د - وأندر: وهو أن يليها مضارع غير ناسخ، كقول بعض العرب: إِنْ يَزِينُكَ
لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهْيٍ.
وهذان لا يقاس عليهما اتفاقاً^(١).

ومن المباحث النحوية التي استعملت فيها أيضاً هذه المصطلحات مع مصطلحات
أخرى مبحث التوكيد بالنون الثقيلة والخفيفة:

١ - فالكثير: إذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢].

٢ - والقليل: وذلك بعد (لا) النافية أو (ما) الزائدة التي لم تسبق بإن، كقوله
تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وكقول
الشاعر:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مِيتٌ سُرِقَ ابْنُهُ. وَمِنْ عِصَةِ مَا يَنْبَغَنَّ شَكِيرُهَا

(١) حاشية الخضري ١/ ١٣٨، وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٢ وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ١/ ٢٩٠، وأجاز ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٧ القياس على النادر من هذه الأضرب .

٣ - وأقل: وذلك بعد (لم) وبعد أداة جزاء غير (إما)، كقول الشاعر:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شيخاً على كرسيه مُعَمَّمَا
وكقوله:

من نثَقَنَ منهم فليسَ بآيِبٍ أبداً وقتلَ بني قتيبةَ شافي^(١)

٤ - القريب من الواجب: وذلك إذا كان شرطاً لإن المؤكدة بما، كقوله تعالى ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨].

٥ - الواجب: وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً جواباً لقسم غير مفصول من لامة بفاصل كقوله تعالى ﴿وَتَأْلَهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

٦ - غاية الندرة: أي شاذ، كقول الشاعر:

ليت شعري وأشعرنُ إذا ما قَرَّبوها منشورةً ودُعيتُ^(٢)

٧ - أشد مما سبق: تأكيد أفعال في التعجب كقوله:

ومُستبدلٍ من بعد عَضْبِي صُرَيْمَةً فأحرَّ به من طولٍ فقرٍ وأحرَّيا^(٣)

٨ - وأشد مما سبق: تأكيد اسم الفاعل في قول الشاعر:

أَقَاتِلَنَّ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا^(٤)

وبدهي أن القليل ومثله النادر والشاذ والأشد منه لا يقاس عليها فهي في حكم المعدوم.

(١) انظر أوضح المسالك ١٠٦/٤، وفي الصبان ٢١٨/٣، القلة هنا بمعنى الدور.

(٢) الشاهد فيه (أشعرن) أكده بالنون الخفيفة، وهو مثبت عار عن معنى الطلب والشرط ونحوهما.

(٣) شرح الأشموني ٢٢١/٣، والشاهد فيه (فأحرَّيا) أكده بالنون الخفيفة المبدلة ألفاً، وهو من

صيغة التعجب أفعال به، وعضبي: المائة من الإبل، والصريمة: تصغير صرمة نحو الثلاثين.

(٤) شرح الأشموني ٢٢١/٣.

ومن المباحث التي استعمل فيها القليل والأقل أيضا حديث النحاة عن لام الأمر في جواز المصارع، قالوا:

١ - من القليل دخول لام الأمر على فعل المتكلم سواء أكان مفردا كقوله ﷺ: «قوموا فلاصل لكم» أم كان معه غيره كقوله تعالى ﴿وَلَنَحْمِلُ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] وحتجهم في ذلك أن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازاً.

٧ - وأقل منه دخوله على فعل الفاعل المخاطب بالتاء كقراءة سيدنا عثمان وابن عباس ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾ وكقول الرسول ﷺ: «لتأخذوا مصافكم» وحتجهم في ذلك أن فعل الأمر هو الصيغة المختصة بالخطاب فيقال: خذوا وافرحوا وهكذا، وهذا هو الكثير المعروف الشائع عند العرب.

وكلا الضريين لا ينقاس عند البصريين لدخولهما دائرة القلة، لكنهم قالوا: إنها لغة جيدة فأجازوها في النشر على قلة أيضاً.

ويستفاد من تمثيل النحويين أن القليل يقع في القرآن الكريم وفي الحديث لكن النادر لا يقع، وقد نص على ذلك الشيخ ياسين نقلا عن الدنوشي^(١).

- ومن أمثلة القليل أيضاً لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» قال ابن مالك:

وقد يُقال: سَعِدَا وَسَعِدُوا والفعل للظاهر بعد مسند

قال ابن عقيل: أشعر قوله وقد يقال، بأن ذلك قليل، والأمر كذلك^(٢).

(١) انظر لذلك كله الجمل للزجاجي ٢٠٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٦، وإعراب شواهد الأوضح

٢/ ٦٣٢، وفي حاشية الشيخ ياسين نقل عن الدنوشي أن القليل - كما ذكرنا - يقع في القرآن

الكريم والنادر لا يقع وأضفنا إلى ذلك الحديث النبوي الشريف.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٨٤.

والسؤال الآن هل هناك ضابط للقليل الذي يقاس عليه والقليل الذي لا يقاس عليه؟ والجواب: أن القلة على نوعين: قلة نسبية: وهي قلة من الأساليب الصحيحة تواجه بكثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكم، وكلا النوعين في ذاته كثير العدديصح محاكاته، والقياس عليه، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر، فالآخر قليل بالنسبة للأكثر مثال ذلك: لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، فهذه يجوز القياس عليها ومقابلها لغة يتعاقب فيكم ملائكة، فكل منهما كثير في ذاته لكن لغة يتعاقب هي الأكثر ويتعاقبون أقل فهذه القلة لا تمنع من القياس عليها ومحاكاتها، أما النوع الثاني، فهي القلة العددية: وهي النادرة القليلة العدد فهي لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها لضالّتها العددية بحيث يمكن الحكم سريعاً بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها، مثالها ما مر معنا من مثل قولهم: إن قنعت كاتبك لسوطاً وإن قام لأنا، حيث خففت إن ووليتها فعل ماض غير ناسخ، ومثل: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهي، حيث وليها فعل مضارع غير ناسخ، فهذان كما قال الخضري: لا يجوز القياس عليهما للقلة العددية الواردة فيهما^(١).

١٠ - القبيح: وهو مصطلح يراد به ماخرج عن الأصول والقواعد المطردة أيضاً، فأدى ذلك إلى إطلاقه مريدين منه معنيين:

أولهما: الممنوع الذي لا يجوز استعماله، يفهم ذلك من استخدام سيبويه له بقوله في مبحث المفعول معه: وأما هذا لك وأباك، فقيح أن تنصب الأب، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلّم بالفعل^(٢)، ونقل ابن هشام قول سيبويه وأضاف قائلاً «وقالوا: مراده بالقبيح الممتنع»^(٣) أي لا يجوز نصب الاسم على

(١) النحو الوافي ٣/ ٧٩.

(٢) الكتاب، ١/ ٣١٠.

(٣) شرح الشذور ٢٤٣.

المفعول معه مالم يُسبق بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه، وأباك في المثال المذكور لم يسبق بشيء من ذلك، وقد تبع الأشموني ابن هشام في فهمه لهذا المصطلح فقال بعد ذكره المثال: فلا يُتكلم به خلافاً لأبي علي، لأنه أبا علي كما قال الصبان أجاز مثل ذلك بناءً على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والإشارة والظرف^(١).

- وثاني معني القبيح: هو الضعيف الذي لا يمتنع في الكلام، يبدو هذا من حديث النحاة حول الصور الأربعة القبيحة في الصفة المشبهة، قال الأزهري: «فأما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع (أل) المجرد منها ومن الضمير، والمضاف إلى المجرد، وذلك أربع صور وهو: حسن الوجه، وحسن الوجه أب، والحسن وجه، والحسن وجه أب، ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظاً، وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرًا^(٢).

١١ - الغريب: وهو من المصطلحات المستخدمة عند اللغويين المشتغلين بالحديث النبوي الشريف، عرفه ابن الصلاح بقوله: وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها، ثم بين أهميته بقوله: فهذا علم مهم يقبُح جهله لأهل الحديث خاصة وثُمَّ بأهل العلم عامة^(٣) ومن الكتب المشهورة المؤلفة فيه: غريب الحديث لأبي عبيدة القاسم بن سلام، والنهاية في غريب الحديث للزمخشري، ومنال الطالب لابن الأثير، وغريب الحديث للخطابي^(٤).

(١) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان، ١/ ١٣٥.

(٢) شرح التصريح، ٢/ ٤٠ أما الخبيث فهو في اللغة ضد الطيب، ويستفاد من أهل اللغة أنه بمعنى الرديء وبمعنى الفاسد، ونقل عن ابن الأعرابي قوله: أصل الخبث في كلام العرب: المكروه، وهذا يفيد أنه مستوى لغوي كمستوى القبيح والضعيف انظر لسان العرب، والصحاح، خبث وانظر أيضاً الأنيس في الوحدة ٢٧٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٣٧.

(٤) انظر مشكاة المصابيح ١/ ٥٠.

وعرّف الزجاجي من النحويين مصطلح الغريب بقوله: هو ما قلّ استعماله من اللغة ولم يذُر في أفواه العامة كما دار في أفواه الخاصة كقولهم: صكمت الرجل أي لكمته^(١) والظاهر أن المصطلح قد اتسع مدلوله في استخدام النحاة، فلم يقصروه على ما قل استعماله بل أطلقوه على ما تفرد بنقله واحد، أو على رأي لم يذكر في كتب النحو المشهورة المتداولة، أو على رأي خالف ما اطرده، وشدّ عما أُلِفَ وعُرِفَ، وخرج عن ثوابتهم المقررة، ومع اتساع مدلوله بقي مرتبطاً في النهاية بمعنى قلته، وعلى العموم فقد استعمله النحاة، والمفسرون المعربون القرآن، وأهل اللغة، فمن الأمثلة النحوية:

١ - استغراب أبي الفداء من نقل النيلي المتضمن جواز فتح كاف الخطاب مع أسماء الإشارة من غير إلحاق علامة تنثية أو جمع قال: وقد نقل النيلي جواز فتح كاف الخطاب في ذلك كله، وهو غريب، قال: إن ذلك نقله الثقات من غير إلحاق علامة تنثية ولا جمع ولا غير ذلك بل يُفَرَّدُ ويذكر على كل حال^(٢)، وقد ذكر هذه اللغة الأزهري من غير حكم عليها، لكنه جعلها في المرتبة الأخيرة من اللغة الأولى الغالبة وهي لحاق أسماء الإشارة الكاف الحرفية متصرفة كالكاف الاسمية فيقال: ذاك ذاك ذاكما وذاكم واللغة الثانية وهي غير الغالبة أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تنثية، ولا جمع واللغة الثالثة وهي التي نحن بصدددها قال عنها الأزهري بعد ذكره اللغتين السالفتين: ودون هذا أن تفتح مطلقاً ولا تلحقها علامة تنثية ولا جمع^(٣).

٢ - ومن الآراء الغريبة ما ذكره ابن مالك حول الضمير الواجب الاستتار، إذ أطلق عليه واجب الخفاء، فاستنكر أبو حيان ذلك عليه بقوله «وهذا التقسيم الذي قسمه المصنف من واجب الخفاء وجائز الخفاء يعني به أنه إذا كان واجب الخفاء لا يمكن أن

(١) الإيضاح ٩٢.

(٢) الكناش ٢٦٢ / !

(٣) شرح التصريح ١٢٨ / ٢.

يرفع ظاهراً ولا مضمرأً بارزاً مكانه وهذا اصطلاح غريب لانعرفه إلا منه^(١).

٣ - نقل السيوطي عن صاحب البديع رأياً لبعض النحويين بأن (لا) في لاسيما زائدة، وقال السيوطي عنه: وهو قول غريب^(٢).

٤ - ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لافعل له، فعلق اللورقي على هذا الرأي بقوله: وهذا غريب^(٣) لأنه لانظير له، فلكل فعل فاعل.

٥ - قال أبو حيان في ثنية العلم: وذكر صاحب البديع خلافاً في كيفية ثنية العلم وجمعه فقال: منهم من يلحقه الألف واللام عوضاً عما سلبه من التعريف فيقول: الزيدان والزيدون - وهم الأكثر - ومنهم من لا يدخلهما عليه ويقيه على حاله قبل الثنية والجمع، فيقول: زيدان وزيدون، وهذا القول الثاني غريب جداً لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب^(٤).

٦ - نُسِبَ لابن كيسان أن الضمير إياك هو بكماله اسم ظاهر مبهم، قيل: هو غريب، ونقل عن ابن درستويه أن إياك اسم بين الظاهر والمضمر، قيل: هذا أغرب من الذي قبله^(٥).

- ومن أمثلة معربي القرآن ومفسريه أن الزمخشري أعرب (من) في قوله تعالى ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ﴾ [النحل: ١٠٦] بدلاً من (أولئك) أو من (الكاذبون) في قوله تعالى السابق ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]

(١) التذييل والتكميل ١٢٩/٢ وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/١.

(٢) الهمع ٢٣٥/١.

(٣) المحصل، ٣٠٨.

(٤) التذييل والتكميل ٢٢٦/١.

(٥) الهمع ٢١٢/١ وانظر اللباب ٤٨٠/٢ وشرح المفصل ١٠٠/٣.

فعلق الآلوسي على ذلك بقوله: وهو عندي غريب منه^(١).

ومن ذلك أن الحسن وعيسى بن عمر قرأ قوله تعالى ﴿فَيَأْتِيهِمْ بَغْتَةً﴾ [الشعراء: ٢٠٢] فتأتيهم بقاء التأنيث، قيل: إن الضمير راجع إلى الساعة المفهومة من السياق، وقيل: راجع إلى العذاب بتأويل العقوبة، وقال أبو الفضل الرازي: إنه راجع إلى العذاب، وأنت لاشتماله على الساعة، فاكثسى منها التأنيث، وذلك لأنهم كانوا يسألون عذاب القيامة تكذيباً بها^(٢) وعلق الآلوسي على هذا الرأي قائلاً: وهو في غاية الغرابة وكأنه اعتبر إضافة العذاب إلى الساعة معنى، بناء على أن المراد بزعمه: حتى يروا عذاب الساعة الأليم، وقال: باكتسابه التأنيث منها بسبب إضافتها إليها، ولم أر أحداً سبقه إلى ذلك^(٣).

ـ أما مثال استغراب اللغويين فنراه عند ابن منظور حين علق على صاحب التهذيب الذي قال: إن خلدان، واحدها خِلْدَةٌ بكسر الخاء، قال ابن منظور: وهذا غريب جداً^(٣)، لأن المشهور أن واحدها: خِلْدٌ.

من أحكام السماع ومظاهره

١ - من الأقوال المشهورة عند النحويين أن عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً، وليس بالجيد، كما قال السيوطي، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

(١) روح المعاني ٢٣٦/١٤ ونص الآيتين (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون، من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن) والوجه أن من شرطية مبتدأ وجملة كفر خبره، وجواب الشرط محذوف تقديره: فهو مؤاخذ، ومن موصولية مستثنى، والاستثناء منقطع.

(٢) روح المعاني، ١٦٨/١٩ بتصرف.

(٣) اللسان، خلد.

١ - أنهم أجازوا دخول لام الابتداء على خبر لكن، في حين أن البصريين خصوها بإن، ودليل الكوفيين البيت المشهور:

يلومونني في حبّ ليلي عواذلي ولكنني من جبهها لعميد

ومن ردود البصريين أن البيت شاذ لا يعرف قائله وليس له نظير، والبيت الشاذ كما نقل عن المبرد ليس بحجة على الأصل المجمع عليه^(١).

٢ - ومثل ذلك ما ذكره الطيبي حول حديث الرسول ﷺ (من خير معاش الناس لهم رجل ممسكٌ عنانَ فرسه في سبيل الله يطيرُ على متنه كلما سمعَ هيعَةً أو فرعةً طارَ عليه، يبتغي القتلَ والموتَ مظانّه» قال الطيبي: مظانّه بدل اشتمال من الموت، وذهب الشارحون إلى أنه منصوب على الظرفية من قوله: يبتغي^(٢) علق صاحب تعدد التوجيه بعد ذلك قائلاً: وذهب بعض الشارحين إلى أن مظانّه ظرف مكان هو في الحقيقة حملٌ على شاذ، وتفصيل ذلك أننا لو ذهبنا إلى أن مظانّه جمع مَظَنَّةٍ، ومَظَنَّةٌ هو اسم مكان مشتق من الظن لانخرم شرط في ذلك، وهو أن عامله هنا وهو يبتغي ليس موافقاً له في أصل مادته كرميت مرمى زيد وجلست مجلسه، ونحن نعلم أن ما سمع من ذلك ولم يتحقق فيه هذا الشرط هو شاذ يقتصر فيه على المسموع ولا يقاس عليه كقولهم: هو مني مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا، قال سيبويه بعد أن ذكر ذلك «وليس يجوز هذا في كل شيء لو قلت: هو مني مجلسك أو متكأ زيد أو مربوط الفرس لم يجز^(٣)، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا^(٤).

(١) انظر الإنصاف ١/٢١٤، وشرح ابن عقيل ١/٣٦٣، والمزهر ١/٢٣٢، والهمع ١/١٥٣ (تحقيق مكرم وهارون).

(٢) شرح الطيبي ٧/٢٦٩-٢٧٠.

(٣) أوضح المسالك ٣/٤٠٢-٤٠٣، ومجيب النداء ٢/٢٥٣، وتعدد التوجيه ١/٤٧٣.

(٤) الكتاب ١/٤١٤.

وعلى هذا فمن قال: إن مظانه ظرف للفعل يبتغي، كأنه حمل الحديث على الشاذ من كلام العرب، لذا فجعله بدل اشتمال أولى.

٣ - نقل عن الكسائي أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه^(١)، من ذلك أنه أجاز إنابة التمييز عن الفاعل بعد حذفه لقول العرب خذه مطيوبةً به نفسٌ، والأصل خذه طبت به نفساً ووافقه هشام بن معاوية^(٢)، وذلك عند البصريين سماع نادر فلم يسمع عن العرب أمثلي ماء^(٣)، والمتفق عليه عند البصريين أن الحمل على الشاذ يعد وجهاً ضعيفاً يحسن عدم الأخذ به.

٢ - الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل^(٤) والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، منها:

١ - أن سيبويه اختار الانفصال في باب كنته واختار ابن مالك الاتصال، وحجة سيبويه عدم السماع الكثير عن العرب، قال: «وتقول: عجبت من ضربي إياك، فإن قلت: لم؟ وقد تقع الكاف هاهنا وأخواتها، تقول: عجبت من ضريبك فالعرب قد تكلموا بهذا، وليس بالكثير، ومثل ذلك كان إياه، لأن «كانه» قليلة^(٥)، وقد قوى الخالفون مذهبه لأنه كما قالوا مشافه للعرب^(٦) لكن ابن مالك خالفه ورجح الاتصال لأنه أكثر استعمالاً.

٢ - ذهب الخليل والكسائي إلى اطراد حذف حرف الجر قبل أنّ وأنّ، ويقال

(١) همع الهوامع ١٥٣/١ تحقيق مكرم وهارون.

(٢) بغية الوعاة ١٦٤/٢.

(٣) التذييل والتكميل ٢٦٢/٦.

(٤) الأشباه ٤٠٠/١.

(٥) الكتاب ٣٥٧-٣٥٨، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٧/١.

(٦) شرح ابن عقيل ١٠٤/١.

حينئذ: إن المصدر مجرور بحرف الجر المحذوف، ومذهب سيبويه والفراء أنهما في محل نصب وهو الأصح كما قال ابن مالك، لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل^(١).

٣- إذا احتمل التركيب اللغوي حمله على الشاذ أو على لغة ضعيفة فحمله على اللغة الضعيفة أولى من حمله على الشاذ^(٢).

مثال ذلك أن المدرستين البصرية والكوفية تجادلتا كثيراً حول قصر الممدود ومد المقصور، وحملتا هذه الظاهرة إلى ميدان الضرورات الشعرية في حين أنهما لغتان، ومن أمثلة ذلك:

١ - الشَّرى والشَّراء، قال ابن سيده: والشَّراء أهل الحجاز يمدونه وأهل نجد يقصرونه^(٣).

٢ - السَّيمى والسَّيماء، قال الفارابي: السَّيمى لغة في السَّيماء^(٤).

٣ - اللَّقى واللَّقاء، اللَّقى بالقصر لغة في اللِّقاء^(٥).

٤ - البقى والبقاء، قال ابن مالك: والبقى لغة في البقاء^(٦).

٥ - الزَّنى والزَّناء، قال اللحياني: مقصور لغة أهل الحجاز، والزَّناء ممدود لغة بني تميم^(٧).

(١) شرح التسهيل ٢/ ١٥٠.

(٢) الإصباح ٣٨٩.

(٣) المخصص ١٦/ ١٦.

(٤) ديوان الأدب مادة فعلا.

(٥) تاج العروس، لقي.

(٦) تحفة الممدود ٤٥.

(٧) لسان العرب، زني.

٦ - قرأ طلحة بن مصرف «يكاد سنا برقه» بمد سناء^(١).

والمعلوم أن القرآن الكريم لا توجد فيه ضرورات، لذلك كله قال ابن سيده: وقد يجيء ما قد عقل أنه ممدود مقصور في الشعر فتأمله، فإن كان مما يمد ويقصر ففشا فيه المد، وقلَّ فيه القصر فاحمله على لغة من قصر ولا توجهه على الضرورة، لأن من رأي الناظرين من أهل اللغة أن احتمال اللغة القليلة وتوجيه القول عليه أوجه من الحمل على الضرورة إذ الضرورة نهاية التوجيه، فكلما وجد عنها معدل رفضت^(٢) وأكد على ذلك الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد فقد قرر في حاشية الإنصاف بعد ذكره قراءة طلحة بن مصرف «أنه إذا صحت رواية هذه القراءة دل على جواز مد المقصور في سعة الكلام ولم يقصر الجواز على الضرورة»^(٣) ومع أن القراءة شاذة لكن توكيدها باللغات يدل على أن الحمل على اللغة أولى.

٤ - إذا وجدت لغتان قلت إحداهما وكثرت الأخرى أخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً^(٤) لذلك رأينا جمهور النحويين يخرجون لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» على لغة العرب المشهورة، مع ذكرهم أنها لغة بلحارث بن كعب أو أزد شنوءة أو طيء.

٥ - اللغات على اختلافها حجة كلها، ألا ترى أن لغة الحجازيين في إعمال «ما» ولغة التميميين في تركه، كل منها يقبله القياس، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما، وغاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها لقوة قياسها على قوة قياس أختها^(٥).

(١) النور ٤٣، وانظر المحتسب ١١٤/٢.

(٢) المخصص ١١٠/١٥.

(٣) الإنصاف ٧٥٤/٢ (الحاشية).

(٤) الخصائص ١٠/٢-١٢.

(٥) الخصائص، ١٠/٢ وفي أصول النحو ٦٣.

٦ - إذا تعارض السماع والقياس أخذ بالسماع، ولو كان مخالفاً للقياس.

٧ - الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال^(١)، وأمثله أكثر من أن تحصى، لأن توجيه أي نحوي لقراءة قرآنية أو حديث نبوي شريف أو شعر أو مثال أو قول يعد من هذا القبيل، مثال ذلك أن الكسائي أجاز إعمال اسم الفاعل الموصوف والمصغر، ودليله في ذلك قولهم: أَظُنُّنِي مُرْتَحِلاً وَسَوِيَّراً فَرَسْحاً، وأجاز أن يُقال: أنا زيدا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ، قال ابن مالك بعد ذكره ذلك «ولا حجة فيما حكاها، لأن فرسخاً ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل، وأما إجازته: أنا زيدا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ، فلا حجة فيه لأنه لم يقل: أنا سمعته عن العرب بل ذكره تمثيلاً، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة، لأنه كان يُحْمَلُ على أن زيدا منصوب بضارب، وضارب خبر أنا، وأيُّ ضارب خبر ثان، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها، فلا يُعدّلُ عنه»^(٢) فابن مالك في هذا النص يفيد أن ما يورده النحاة من أمثلة نحوية للتمثيل، ليست بحجة، وأن الدليل السماعي يجوز توجيهه، وحينئذ لا يكون حجة، - ومن الأمثلة المشهورة التي تدل على ذلك أيضاً أن الكسائي أجاز رفع المعطوف بعد (إن) قبل الخبر مطلقاً، فكان يجيز القول: إن زيدا وعمرو قائمان، وإنك وزيد ذاهبان، ووافقه الفراء إن خفي إعراب الاسم نحو: إنك وزيد ذاهبان، قال ابن مالك بعد ذكره ذلك: «وكلا المذهبين ضعيف ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، لأن الأول يُخَرَّجُ على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم: مبتدأ، وأجمعون: توكيد، وذاهبون: خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إن، وأصل الثاني: إنك أنت وزيد ذاهبان، فانت: مبتدأ،

(١) في أصول النحو ٦٤.

(٢) شرح التسهيل ٧٤/٣.

وزيد: معطوف، وذاهبان: خبر المبتدأ، والجملة خبر إن» ثم قال: «وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح»^(١)، فنلاحظ من هذا المثال أن ابن مالك أبطل دليل الكسائي والفراء وهو من كلام العرب حين وجهه توجيهاً آخر يتفق مع النظام اللغوي العربي.

٨ - الحمل على وجه يتفق مع السماع المضعف بالتقدير مثلاً أولى من الحمل على وجه فيه مخالفة للسماع وإن كان الوجه المُخرَج عليه قوياً، مثال ذلك خلافهم حول سوى، ذهب سيبويه إلى أنها ظرف دائماً، لأنه لم يُنقل عن العرب استعمالها إلا منصوبة، وما ورد في الشعر كقوله:

وما قصدتُ من أهلها لسوائكا

هو من الضرورات الشعرية

وذهب آخرون إلى أنها بمعنى غير يعتورها الإعراب على اختلاف وجوهه، واعتمدوا في ذلك على السماع والمعنى أيضاً، قالوا: إن قول العرب: مررت برجل سواك هو بمعنى غيرك وأما النقل فهو كثير منه قول الشاعر:

ولم يبقَ سوى العُدوا نِ دَنَاهم كما دانوا

والجواب الذي أجاب به مؤيدو سيبويه: أن ما ورد من الشعر هو شاذ، والمعنى ممنوع لأنه يؤدي إلى رفع سواء في مثل: جاء سواك، ولم يأت ذلك عنهم فردّه إلى الظرف أولى، لأنه يتفق مع الوارد عن العرب وإن خالفه في الظاهر، وهذا الشعر يتأول بأن سواء صفة لموصوف محذوف وذلك المحذوف هو الذي باشرته العوامل، قالوا يتأيد رأي سيبويه مع وجود مثل هذا التقدير - والتقدير خلاف الأصل - لأنه أولى من القول: إن سوى يتصرف، إذ لم يرد في كلام العرب تصرفه، وقيل: إن الفراء نقل عن

(١) شرح التسهيل ٥١/٢.

أبي ثروان قول العرب: أتاني سواؤك بالرفع، لكن الأنباري قال: هي رواية شاذة غريبة فلا تكون حجة^(١).

٩ - لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه، وإنما تشترط في الراوي^(٢)

١٠ - ما ينفرد به الفصيح يُقبلُ لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة بادمتمكلمون بها^(٣).

١١ - لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربي ممن يُحتج بكلامه مخافة أن يكون لمولّد أو لمن لا يُوثقُ بفصاحته^(٤) وما أكثر الشواهد التي رفضها البصريون للجهل بقائلها من ذلك قول الشاعر:

لا تُكثِرُنْ إني عسيْتُ صائماً

قالوا: لم ينسبه الشراح إلى أحد^(٥)

ومثله:

ونطعنهم حيثُ الكلى بعدَ ضربِهم ببيض المواضي حيثُ ليّ العمائم

قالوا: قائله مجهول^(٦).

١٢ - ما كان ضرورة لا يصلح أن يقوم دليلاً، لذلك لا يرد قول الشاعر:

(١) الإنصاف ١/ ٢٩٨.

(٢) في أصول النحو ٦٣.

(٣) في أصول النحو ٦٣ والخصائص ١/ ٣٥٨-٣٩٠.

(٤) في أصول النحو ٦٥.

(٥) المزهر ٢/ ١٣٠.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢ وشرح الشواهد للعيني ٢/ ٢٥٤ وحيث لغاتها وتراكيبها، ٤٨.

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسباني شرّاً
على من منع الجمع بين «يا» والألف واللام في النداء، لأن هذا البيت ضرورة،
ومثله قول الشاعر:

فديتك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودّ عني^(١)

١٣ - قد يكون المسموع فرداً بمعنى لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق
العرب على النطق به، فهذا يُقبل ويُحتج به، ويُقاس عليه إجماعاً كما قيس على قولهم في:
شنوءة شئني، مع أنه لم يُسمع غيره، لأنه لم يسمع ما يخالف وقد أطبقوا على النطق به^(٢).

١٤ - وقد يكون فرداً بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه
الجمهور، فينظر في حال هذا المنفرد به فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر
الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة
ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يُحسن الظن به ولا يُحمل على فساده، فربما
ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها وعفا رسمها.

وإذا كان الرجل الذي سُمعت منه تلك المخالفة للغات الجامعة مضعوفاً في
قوله، مألوفاً منه اللحن وفساد الكلام فإنه يردُّ عليه ولا يُقبلُ منه، وإن احتمل أن يكون
مصيباً في ذلك لغة قديمة، فالصواب ردُّه وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال.

١٥ - وقد يكون المسموع قد انفرد به المتكلم ولم يسمع من غيره، لا ما يوافقه
ولا ما يخالفه، والقول فيه إنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته، ورفضه إذا كان صاحبه

(١) أسرار العربية، ٢٣١.

(٢) ألحق سيويه فعولة بفعيلة في النسب معتمداً في ذلك على سماع شئني في النسب إلى شنوءة،
والعرب لم تفعل ذلك إلا في هذه اللفظة، إذ لم يرد عنهم ما يخالفها، فمع تفردا صارت
أصلاً يقاس عليه، فقالوا في ركوبة: ركبي.

متهماً لم ترق به فصاحته^(١) والظاهر أن ابن دريد كان لا ينظر إلى الفصاحة في قبول سماع هذا الفرد بل يرفض نقل الفرد ولا يجعله أصلاً، نقل السيوطي عن ابن دريد قوله: الكلمة إذا حكاها أعرابي واحد، لم يجز أن يُجعل أصلاً، لأنه يجوز أن يكون كذباً، ويجوز أن يكون غلطاً، ولذلك لم يودع - أي سيبويه - في أبواب الكتاب إلا المشهور الذي لا يشك في صحته^(٢).

- ومن أمثلة نقل الفرد الثقة ما نقل أن الفراء زاد الفعل (انطلقت) على الفعل (ذهبت)، لأنه حكى عن العرب أنهم يقولون: دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام، وعلق أبو حيان على هذا النقل بأنه شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما ينقله - كما قال أبو حيان -^(٣).

- ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ذكره السيوطي عن الجزولي، قال: بنو تميم لا تلفظ بخبر (لا) إلا أن يكون ظرفاً، قال الشلوبين: هذا استثناء طريف لأعلمه عن أحد ولا نقله أحد، ولا أدري من أين نقله، وإن كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يُتسع به في غيرها، ولكنه غير منقول، وهو ليس موضع القياس لأنه اتساع، والاتساع إنما هو منقول^(٤).

- وأحياناً يرفض النحاة رواية الثقة، لكونها خالفت المطرد محتجين بأنه ليس بنحوي قال ابن هانئ «وأما ما حكى الأصمعي من قراءة بعضهم (اهدنا الزراط)

(١) الخصائص ١/ ٣٨٥-٣٩٠، والمزهر ١/ ٢٤٨-٢٤٩ بتصرف.

(٢) المزهر ١/ ٢٥٤.

(٣) الهمع ١/ ٢٠٠ والثقة عند المحدثين هو من جمع بين العدالة والضبط، مشكاة المصابيح ٤٣/١.

(٤) الأشباه والنظائر، ١/ ٥١٣.

بالزاي المخلصة، فخطأ، إنما سمع المضارعة فتوهمها زايًا، وإن لم يكن الأصمعي نحوياً فيؤمن على هذا^(١).

١٦ - ومن المفيد أن نشير إلى أن الرأي النحوي قد يكون غريباً ضعيفاً شاذاً تفرد به نحوي لكن قد تقويه قراءة شاذة، وحينئذ يتقوى هذا الرأي ويستأنس له بهذه القراءة لكنه لا يعد رأياً مطرداً بُنى عليه قاعدة، فيقتصرُ عليه لفهم ما قد يردُّ من نصوص قديمة قد تُحمَلُ عليه، أو يستفاد منه لتخريج تراكيب حديثة، مثال ذلك أن مذهب الجمهور في أن تابع (أي) المعرف ب(أل) في النداء يجب فيه الرفع كقولنا: يا أيها الرجل، لكن المازني أجاز نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة مثل: يا زيد الظريف، إذ يجوز في الظريف الرفع والنصب، ونقل عن الزجاج قوله في رد مذهب المازني: لم يُجز هذا المذهب أحدٌ قبله ولا تابعه أحدٌ بعده، وعلّة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع، و(أي) وصلة إلى ندائه، لكن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب، فقد قرئ في الشاذ «قل يا أيها الكافرين» فهي تعضد رأي المازني مع انفراده به وضعفه^(٢).

٨ - قال الشاطبي: ما لا فائدة له لا تكلم به العرب^(٣).

سند المسموع

اهتم العلماء بالسند مثل اهتمامهم بأنسابهم، فكانت الروايات اللغوية مسندة، ومع تعاقب الزمن، ومر العصور، حذفوا السند، لأنه لا يبنى عليه حكم شرعي كما هو الشأن في بعض العلوم الشرعية التي حافظت على أساندها لكون ذلك خصيصة

(١) شرح ابن هانئ ١/٢٣٣.

(٢) انظر الكناش لأبي الفداء ١/١٦٥، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣/١٥٠.

(٣) المقاصد الشافية ٣/٧.

من خصائصها، ومما يدل على أن الإسناد في العلوم اللغوية كان مذكوراً هي تلك البقايا التي نراها في كتب اللغة والنحو مسندة إلى أول من قال الرأي أو نقله عن غيره، مثال ذلك ما ذكره ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة، قال في إعراب سورة الفجر: «وحدثنا أبو عمر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: يقال: نُزِفَ الرجل إذا انقطعت حجته عند المناظرة وسكت وأسكت مثله»^(١).

- ومثل ذلك ما ذكره ابن جني حول قراءة «ولا الليل سابق النهار» بنصب النهار من غير تنوين سابق، فقد ذكر سندها بقوله «ويدلك على أن الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها، ما حدثنا به أبو علي رحمه الله قال: عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ «ولا الليل سابق النهار» بالنصب، قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ قال: أردت سابق النهار بالنصب، قال: فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، فقوله أوزن أي أقوى وأمكن في النفس، أفلا تراه كيف جرح إلى لغة وغيرها أقوى في نفسه منها»^(٢).

ولو تصفحت كتاب مراتب النحويين لأبي الطيب لوجدت أن أبا الطيب حرص كثيراً على ذكر سند ما ذكره من حكايات وروايات حين ترجم للغويين والنحويين في كتابه، من ذلك قوله عن الأصمعي «فمما حكى الأصمعي عن الخليل ما حدثنا به عبد العزيز بن سلامة، قال: أخبرنا محمد بن الرياشي، قال: حدثنا أبي عن الأصمعي، قال: سمعت الخليل يقول: إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره وأخبرنا محمد بن يحيى قال: أخبرنا محمد بن موسى قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال: حدثنا الأصمعي قال: سألت الخليل عن هذا البيت:

(١) إعراب ثلاثين سورة ٧٦ وانظر الخصائص ١/٣٨٦.

(٢) الخصائص ١/١٢٥، وأبو بكر هو ابن السراج، وأبو العباس هو المبرد، وعمارة هو ابن عقيل بن بلال بن جرير، (هامش الخصائص).

اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس
لم خفض أمس؟ فقال: هو مبني كحذام وقطام، لأنه لم يتمكن تمكن الأسماء»^(١)

من مظاهر احترام السماع

١ - أجاز النحاة دخول لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين اسم
إن، والخبر نحو: إن زيدا لطعامك آكل»، وذكروا أيضاً أن هذه اللام إذا دخلت على
المعمول المتوسط، فلا تدخل على الخبر أي لا يجوز القول: إن زيدا لطعامك لآكل
لكن - سمع - كما قال ابن مالك - الفراء أن أبا الجراح سَمِعَ منه «إني لبحمد الله
لصالح» أي أدخل اللام على الخبر المتأخر، وعلى معموله المتوسط لأنه متعلق
به، فقرر ابن مالك بعد ذلك أن هذا جائز في الاختيار غير مختص به الاضطرار^(٢).

٢ - أجاز يونس والأخفش إعمال لكن مخففة كما كانت مشددة قياساً على
ما خفف من إنَّ وأنَّ، لكن ابن مالك ضعف هذا الرأي لأنه «لم يسمع من العرب
إعمالها مع التخفيف»^(٣).

٣ - أجاز النحويون تخفيف رُبَّ والقياس يقتضي أن تسكن الباء، لأنه لم يلتق
في آخرها ساكنان كما فعلوا بإنَّ ونظائرها حين خففوها، فقالوا: إنَّ وأنَّ ولكنْ إلا أن
المسموع جعلهم يفتحونها، من ذلك قول الشاعر:

(١) مراتب النحويين ١٠٠-١٠٣.

(٢) شرح التسهيل ٣١/٢، وشرح ابن عقيل ٣٧١/١، وكان ابن مالك قد ذكر قبل هذه الحكاية
أن ذلك جائز للضرورة كقول الشاعر:

إني لعند أذى المولى لذو حنٍ يُخشى وحلمي إن أُذيتُ معتادُ
فأدخل اللام على معمول الخبر لعند وعلى الخبر لذو.

(٣) شرح التسهيل ٧٨/٢.

أزهيرُ إن يَشِبَ القَدالُ فإنه رُبَّ هيضِلٍ لجبٍ لففتُ بهيضِلٍ^(١)

٤ - أجاز بعض النحويين زيادة كان آخراً قياساً على إلغاء ظن آخراً قال ابن مالك: «والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأن الزيادة على خلاف الأصل فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة»^(٢).

٥ - ذهب سيويه إلى أن «مع» اسم، ومن الأدلة الدالة على ذلك قولهم: ذهب من معه^(٣)، فدخل حرف الجر عليها دل على اسميتها وأضاف النحاة بعد ذلك قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف لقوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ﴾ [الأنبياء: ٢٤] إذ نونا ذكر، وجعلنا من حرف خفض، قال ابن مالك: ويدل على اسميته دخول «من» عليه في قولهم: ذهب من معه، حكاه سيويه، ومنه قراءة بعض القراء، ذكر من معي، وذكر من قبلي^(٤).

٦ - أوجب النحويون إضافة حيث إلى الجملة الاسمية والفعلية، غير أن الكسائي حكى عن بعض العرب إضافتها إلى المفرد قال ابن منظور وحكى اللحياني عن الكسائي أن منهم - أي من العرب - من يخفض بحيث وأنشد:

أما ترى حيثُ سهيلٌ طالعاً

قال: وليس بالوجه^(٥)، وقد حكم ابن مالك على ندرة هذه اللغة^(٦)، وتبعه ابن هشام مضيفاً أن الكسائي يقيسه^(٧).

(١) شرح الملوكي ٤٢٩.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٦١.

(٣) الكتاب ١/ ٤٢٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩، والمغني ٤٣٩، وحاشية الخضري ١٤/ ٢، ومع في الدرس النحوي ١٩.

(٥) اللسان، حيث.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٣٢.

(٧) المغني ١٧٧، وانظر: حيث لغاتها وتراكيبها النحوية ٤٧.

٧ - ذهب الخليل إلى أن علة بناء «الآن» هو شبهه الحرف شبهاً جمودياً قال «والعرب تنصبه في الجر والنصب والرفع، لأنه لا يتمكن في التصريف فلا يشئ ولا يثلث ولا يصغر ولا يُصرف، ولا يضاف إليه شيء»^(١).

ومما ذكره سيبويه دلالة على أنه مبني «قالوا من الآن إلى غد»^(٢).

وذكر ابن مالك رأي من يقول بإعرابه فقال «وزعم بعض النحويين أن بعض العرب يعرب الآن واحتج على ذلك بقول الشاعر:

كأنهما مِلاَنٍ لم يتغيرا وقد مرَّ للدارين من بعدنا عصرٌ

أراد من الآن فحذف نون من لالتقاء الساكنين كقول الآخر:

ليس بين الحيِّ والميتِ سببٌ إنما للحيِّ مِلْمِيتِ النَّصَبِ

فكسر نون الآن لدخول من عليها، فعلم أنها عند هذا الشاعر معربة^(٣)، ورد ابن مالك ذلك بقوله: «وفي الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ويكون في بناء الآن لغتان، الفتح والكسر كما في شتان إلا أن الفتح أكثر وأشهر»^(٤).

٨ - علق ابن مالك على تمثيل النحاة لإبدال الضمير مما قبله بدل بعض أو اشتمال مثل: يد زيد قطعها إياها، فقال: ويكفي في رد هذا أن مثله لم تستعمله العرب نثراً ولا نظماً^(٥).

(١) العين، أون ٨/٤٠٤.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٢٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٢٠، والآن في الدرس النحوي ٢٣.

(٥) شرح عمدة الحفاظ ٢/٥٨٥.

٩ - قال أبو الحسن الأخفش «اعلم أن العرب تقول: فوقك رأسك فينصبون الفوق لأنهم لم يستعملوها إلا ظرفاً، والقياس أن يرفع لأنه هو الرأس، وهو جائز غير أن العرب لم تقله^(١)».

أحوال المسموع

قسم ابن السراج أحوال المسموع من جهة شذوذه عن القياس وعدمه إلى ثلاثة أنواع بعد أن قدم مقدمة مفيدة عن معنى الشذوذ اللغوي مقررًا أن الشذوذ اللغوي لا تخلو منه صناعة، قال: «واعلم أنه ربما شذَّ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرَد في جميع الباب لم يُعَنَّ بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرَد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سُمِعَ ممن تُرضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول فيه مذهباً ونحاً نحواً من الوجوه، أو استهواه أمرٌ غلطه^(٢)».

ثم ذكر أن الشاذ على ثلاثة أضرب:

١ - منه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذَّ في استعمال العرب له نحو: استحوذ، فإن بابه وقياسه أن يُعَلَّ فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك.

٢ - ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضٍ، ولكنهم لم يستعملوا ودع، استغني عنه بترك، فصار قول القائل «ودعه» شاذاً، وهذه الأشياء تحفظ.

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٢٤.

(٢) الأصول ١/ ٥٦، وانظر المزهر ١/ ٢٣٢.

٣ - ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذي يُطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على «اليجدع»^(١).

وقد استثمر ابن جني ما ذكر ابن السراج وذكر نوعاً رابعاً جعله الأول في تقسيمه، وإنما لم يذكره ابن السراج - والله أعلم - لبدايته وهو: المطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، وذلك نحو: قام زيد وضربت عمراً ومررت بسعيد^(٢).

وقد بدأ ابن جني حديثه عن أحوال المسموع بتعريفه لمعنى الاطراد، قال: وأصل مواضع طرد في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً، ألا ترى أن هناك كراً وفراً، فكل يطرد صاحبه، واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح^(٣).

وأشار أيضاً إلى معنى شذ فقال: «وأما مواضع شذوذ في كلامهم فهو التفرق والتفرد ثم قال: «هذا أصل هذين الأصلين، في اللغة» ثم عرج على معنهما الاصطلاحي فقال: «فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً»^(٤).

وراح ابن جني بعد ذلك يعدد الأضرب الأربعة للكلام من حيث الاطراد والشذوذ وهي^(٥):

(١) الأصول ٥٧/١، ومراده بيت ذي الخرق الطهوي:

يقولُ الخنى وأبغضُ العجمِ ناطقاً إلى ربه صوتَ الحمارِ اليجدعُ
وانظر حاشية الأصول ٥٧/١.

(٢) الخصائص ٩٦/١، وانظر الأشباه والنظائر ٤٦٣/١، وقد درج المحدثون وقبلهم المتأخرون من النحويين إلى ذكر الأضرب الأربعة منقولة عن ابن جني لأن الخصائص طبع قبل كتاب الأصول والله أعلم.

(٣) الخصائص ٩٦/١.

(٤) الخصائص ٩٦/١.

(٥) انظر: الخصائص ٩٦/١ والأشباه والنظائر ٤٦٣/١، وفي أصول النحو ٦٢.

١ - مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، وذلك نحو: قام زيدٌ وضربت عمراً ومررت بسعيد.

٢ - ومطرد في القياس وشاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يَذُرُ وَيَدْعُ فماضي هذين الفعلين لا يمنع منه القياس، ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضي سوى هذا فلهذا صار قول الذي يقول ودع شاذاً. ومثال ذلك أيضاً:

مجيء منصوب عسى اسماً صريحاً مثل: عسى زيد قائماً، من ذلك قول الشاعر^(١):
أَكثَرْتُ فِي الْعَذْلِ مُلِحاً دَائِماً لَا تَعْذِلُنِي عَسَيْتُ صَائِماً
ومنه المثل السائر: عسى الغُويرُ أبُو ساءٍ، والأكثر في منصوب عسى أن يكون فعلاً مضارعاً لذا حكم النحاة على هذا الضرب أنه شاذ في الاستعمال مطرد في القياس.
٣ - المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو: استحوذ واستنوقَ الجملُ، واستتيسَتِ الشاةُ، واستصوب وأغيلَتِ المرأةُ، والقياس في ذلك هو الإعلال فيقال استحاذ إلخ وهذا الضرب يُقْتَصَرُ فيه على ما ورد أيضاً، ولا يقاس عليه قال ابن جني: «ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به سماع فيهما إلى غيرهما ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ولا في استساغ: استسوغ ولا في أعاد أعود^(٢)».

(١) قال العيني بعد ذكره هذا الشاهد «قال أبو حيان هذا مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به قلت - لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه لم يُعلم قائلها والشاهد فيه: أن الأصل في خبر عسى أن يكون فعلاً مضارعاً وقد جاء هنا مفرداً وهو نادر انظر: حاشية الصبان ١/ ٢٥٩.

(٢) الخصائص ١/ ٩٨.

ومن الأمثلة الشاذة في القياس، المطردة في الاستعمال

١ - ما جاء على وزن فاعل مما هو رباعي نحو: وارق من أ ورق العود، وما حل من محل البلد، وعاشب من أعشب المكان، ويافع من أيفع الغلام، وقياس ذلك أن يكون اسم الفاعل منه على مُفْعِل لا على فاعل^(١).

٢ - ما جاء على وزن مفعول مما زاد على الثلاثي في باب اسم المفعول من ذلك: أزكمه الله فهو مزكوم، وأحمه الله فهو محمو، وأجنه الله فهو مجنون، فإن قياس هذه المفاعيل أن يقال: مُزَكَم ومُحَمَم، ومُجَن، أي على مُفْعِل مثل مُكْرَم لا على مفعول، لأنها ليست من الثلاثي^(٢).

٣ - وفي أمالي ثعلب قال أبو عثمان المازني، قالت العرب: زُهي الرجل ما أزهاه، وشغل ما أشغله، وجن ما أجنه، هذا الضرب شاذ وإنما يُحْفَظُ حفظاً^(٣).

٤ - ومثل ذلك وقوع المصدر نعتاً كقولنا: هذا رجل عدل، فمع كثرته لا يطرد أي لا ينقاس ويقتصر على ما سُمع منه، وتأويله عند البصريين: هذا رجل ذو عدل، وعند الكوفيين: عادل^(٤).

٥ - ومن ذلك وقوع المصدر المنكر حالاً، كقولك: كافأتك حباً أي مُحباً، فهو مع كثرته مقصور على السماع.

٦ - ومن ذلك ما قاله النحاة في جموع التكسير، قالوا: إن جمع ثوب على أثوب في قول الشاعر:

(١) الكناش ١/٣٢٧، والمزهر ١/٢٣٠.

(٢) الكناش ١/٣٢٧.

(٣) المزهر ١/٢٣١ وهو شاذ لأن التعجب لا يصاغ من الفعل المبني للمجهول.

(٤) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣/٦٤.

لكل دهرٍ قد لبستُ أثوباً

شاذ لأن القياس هو أثواب أو ثياب، وهذا الشذوذ هو شذوذ عن القياس، لاعن الاستعمال، لأنه ورد في القرآن الكريم ﴿وَأَعْيُتُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ﴾ [التوبة: ٩٢] ﴿وَلَكُلِّ الْأَعْيُنِ﴾ [الزخرف: ٧١] ^(١).

٤ - الضرب الرابع الأخير هو الشاذ في القياس وفي الاستعمال، من ذلك تميم مفعول ما عينه واو كقولهم: ثوب مَصُورٌ، ومِسْكٌ مَذُوفٌ، وحكى البغداديون فرسٌ مَقُودٌ، ورجلٌ مَعُودٌ من مرضه، وكلُّ ذلك شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا ردُّ غيره إليه ^(٢) والقياس أن يُقال: مصون ومدوف ومقود ومعود كمقول. ومن أمثلة ذلك:

١ - ما حكاه محمد بن الحسن عن العرب: أمَ والله لأفعلنَ يريدون أما والله لأفعلنَ، فحذفوا الألف تخفيفاً، وهو شاذ قياساً واستعمالاً كما قال ابن يعيش أما شذوذه في الاستعمال فظاهر لقلته وأما في القياس فمن وجهين:

أحدهما: أن الألف خفيفة غير مستثقلة، لذا فحذفها غير مستحسن، ولهذا لم تحذف في قوله تعالى: ﴿وَالَيْلُ إِذَا بَغَىٰ * وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ - ٢] في حين أن الياء حذفت في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] ﴿وَالَيْلُ إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤].

ثانيهما: أن الحذف في الحروف بعيد جداً لأنه فرع من التصرف، والحروف لا تصرف لها لعدم اشتقاقها ولذلك حكم على ألفاتها كلها بأنها أصل نحو: ما ولا ^(٣).

٢ - ومنه دخول «أل» على الفعل المضارع في قول الشاعر:

(١) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان، ١٢٣/٤.

(٢) الخصائص ١/٩٩.

(٣) شرح الملوكي لابن يعيش ٣٨٤.

فَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الَّتِي تَقْصَعُ
قال ابن يعيش بعد ذكره البيت «شاذ في القياس والاستعمال، والذي شجعه
على ذلك أنه قد رأى الألف واللام بمعنى الذي في الصفات فاستعملها في الفعل
على ذلك المعنى^(١)».

٣ - ومثله أيضاً دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ كقول الشاعر:
أَمْ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبُهُ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمِ الرِّقْبَةِ
ودخولها أيضاً على خبر أمس في قول الشاعر:

مَرُّوا عَجَالِي فَقَالُوا: كَيْفَ سَيُذَكِّمُ فَقَالَ مَنْ سُئِلُوا أَمْسَى لِمَجْهُودَا
٤ - ومنه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كقول الشاعر:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذَعَرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ
وكقول الآخر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ
٥ - ومنه حذف المتعجب منه في صيغة أفعَلُ به كقول الشاعر:

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَغْنِي يَوْمًا فَأَجْدَرُ^(٢)

٦ - ومنه حذف حرف الجر مع بقاء عمله، كقول رؤبة لمن قال له: كيف أصبحت؟

(١) شرح المفصل ٢٥/١، والأشباه والنظائر ٤٦٧/١.

(٢) أي أجدر به، وهذا الحذف شاذ، لأن شرط الحذف أن يكون أفعَلُ معطوفاً على آخر مذكور منه كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي بهم وقد نقل السيوطي عن المبرد قوله: البيت الشاذ ليس بحجة على الأصل المجمع عليه انظر: المزهر ٢/٢٣٢.

فقال: خير عافاك الله، فهو من الشاذ الي لا يعتد به كما قال الأنباري لقلته وشدوذه^(١).

٧ - ومنه حذف المضاف وبقاء عمله كقول الشاعر:

٨ - أَكَلَّ امرئٌ تحسبينَ امرأً و نارٍ توقَّدُ بالليلِ ناراً

أي وكل نار، فحذف المضاف، وأبقى المضاف إليه على حاله مجروراً^(٢).

٩ - ومنه إعمال المصدر المعرف ب(أل) كقول الشاعر:

عجبتُ من الرزقِ المِسيءِ إلهُ ومن تركِ بعضِ الصالحينَ فقيراً

فقد أضاف المصدر المقرون ب(أل) وهو الرزق إلى مفعوله وهو المِسيء، ثم أتى بفاعله وهو قوله إلهه، وإعماله مع كونه مقترنا ب(أل) شاذ في القياس والاستعمال، أما شدوذه في القياس فلأن المصدر عمل بالحمل على الفعل واقتترانه ب(أل) يُبْعِدُ شبهه من الفعل، وأما في الاستعمال فلأن وروده عن العرب نادر^(٣)

والخلاصة أن الشاذ عند النحاة من حيث الاستدلال به على ثلاثة أقسام أشار إليها صاحب المصباح المنير، هي:

أحدها: ما شذ في القياس دون الاستعمال، فهذا أقوى في نفسه، يصح به الاستدلال.

والثاني: ما شذ في الاستعمال دون القياس، فهذا لا يحتج به في تمهيد الأصول،

لأنه كالمرفوض، ويجوز للشاعر الرجوع إليه، كقول الشاعر:

الحمدُ لله العليُّ الأجلُّ الواسع الفضلُ الوهُوبُ المُجَزَّلُ

(١) الإنصاف ١/٣٩٨.

(٢) شرح المفصل ٣/٢٦٠.

(٣) شرح قطر الندى ٣٧٨ (انظر الحاشية).

فك الإدغام ضرورة لإقامة الوزن، والواجب أن يقول: الأجل، بتشديد اللام ومثله قول الشاعر:

مهلاً أعاذِلْ قد جَرَّبْتُ من خُلُقِي أَنِّي أجودُ لأَقْوَامٍ وإنْ ضَنُّوا
والقياس ضنوا بالتشديد^(١).

والثالث: ما شذ فيهما، فهذا لا يعول عليه، لفقد أصله^(٢) أي السماع والقياس، مثاله قول الشاعر:

درسَ المَنَا بمُتَالِحٍ فَأَبَانَ فتَقَادَمْتُ بِالْحَبْسِ فَالسُّوبَانِ
فأصل المنا: المنازل، رخمه الشاعر في غير النداء بحذف حرفين منه وهما الزاي واللام، وهو حذف قبيح للضرورة^(٣)

وأخيراً أشار ابن جنى إلى قاعدة بدئية وهي أن المسموع إذا كان ظاهر الانحراف عن الأصل المطرد، ولا قياس له، فيجب منعه، مثاله من نطق بصورة من جر الفاعل أو رفع المضاف إليه^(٤) أو نصب الفاعل ورفع المفعول كدق الثوب المسمار.

من ملامح السماع عند سيبويه

من النظر والقراءة في كتاب سيبويه رأينا بعضاً من الملامح التي تكشف لنا طريقة عرض سيبويه للسماع الذي بين يديه، وهذه الملامح مع قلتها ووجازتها، تُعدُّ

(١) الأوضح، ٤/١٣ الحاشية.

(٢) المصباح المنير، شذ.

(٣) الأوضح ٤/٤٣ ومتالع وأبان والحبس والسوبان: أسماء أماكن، والمنا: فاعل مرفوع بضمه ظاهرة على الحرف المحذوف لأجل الترقيم، أو مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

(٤) الخصائص ٧/٢.

إضاءة لفهم الفكر النحوي عند سيبويه، والسبل التي سلكها لإبراز هذا الفكر، ومنه السماع، وهذه الملامح نوجزها في الآتي:

- أنه اعتمد في سماعه على كلام العرب جميعه من شعر ونثر، فكان يسوقه أحياناً مترافقاً لبيان ما يريد، مثال ذلك جمعه بين النثر والشعر في باب حذف المستثنى استخفافاً قال: وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنما يريد: ما منهم واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كَأَنْكَ مِنْ جِمالِ بني أَقِيشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رجليه بِشَنٍّ

أي كأنك جمل من جمال بني أقيش، ومثل ذلك أيضاً قوله:

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْثَمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمٍ

يريد: ما في قومها أحد، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أن زيداً هنا، وإنما يريدون: لكان كذا وكذا، وقولهم: ليس أحدٌ أي ليس هنا أحدٌ، فكل ذلك حُذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني، ومثل البيتين الأولين قول الشاعر، وهو ابن مقبل:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي العِيشَ أَكْذَحُ

إنما يريد: منهما تارةٌ أموت وأخرى^(١) ولعلي لا أبعد إن قلت: إن هذا النص من أوضح الشواهد الدالة على طريقة سيبويه في استخدامه لشواهدده فهو:

- ينص على سماعه من العرب الموثوق بهم، أي هو حريص على نقاء سماعه.

- يشرك في نصه هذا كل أنواع السماع العربية، ليؤكد بذلك اطراد الظاهرة في

كلامهم.

- لا يكتفي بسرد النصوص فهو هنا يبين وجه الاستشهاد منها.

- ولا يكتفي أحياناً ببيان وجه الاستشهاد بل يبين علة ما حصل في التركيب، فهو في هذا النص يؤكد أن هذا الحذف حصل للتخفيف والذي سوغه علم المخاطب بمراد المتكلم.

- نتعرف من هذا النص على الألفاظ التي استخدمها سيبويه للدلالة على مصطلح التقدير وهي: وإنما يريد - أي كأنك جمل - .

ولا يعني هذا أن سيبويه سار على هذه الطريقة في كل كتابه، إذ من الملاحظ على منهجه أنه كالطبيب يعطي كل حالة ما تستحقه، فأحياناً يتفرد بالشعر وأحياناً بالقرآن الكريم، وأحياناً بالحديث النبوي^(١).

وأحياناً بقول من أقوال العرب وأمثالها^(٢)، فالناظر في الكتاب متلمساً طريقة سيبويه في شواهد يري كل ذلك واضحاً، ولا نستطيع ضبط طريقته ضبطاً دقيقاً، لكن يمكننا كما ذكرت تلمس المعالم العامة التي نحاول أن نقدمها وفق ما اطلعنا عليه.

- أنه يسوق أحياناً عدداً من الشواهد القرآنية، شارحاً إياها، للوصول إلى وجه الاستشهاد بها، ففي حديثه عن المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة، وهي مضافة قال: وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام، فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَرَى الْجِبَالِ تَحْسَبُهَا جَمْدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّ الْمُؤْمِنُونَ * يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ

(١) الكتاب ٣٩٣/١ وقد صدر الحديث بقوله «وأما قولهم: كل مولود يولد على الفطرة إلخ الحديث، فمراده والله أعلم جماعة المحدثين، وفي ٣٢/١ صدر الحديث ما من أيام بقوله: ومثل ذلك: أي كان يهيمه الاستشهاد فقط ولعل بداهة كونه حديثاً جعله لا يهتم بتعيينه.

(٢) الكتاب ٣٨/١-١٠٤-٢٣١.

الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعَدَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ، ﴿[الروم: ٤ - ٦] وقال جل وعز: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، ﴿[السجدة: ٧] وقال جل ثناؤه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] ومن ذلك: الله أكبر دعوة الحق، ثم راح يشرح موضع الشاهد فقال: لأنه لما قال جلَّ وعزَّ: مرَّ السحاب، وقال: أحسن كل شيء علم أنه خلق وصنع، ولكنه وكَّد وثبت للعباد، ولما قال: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتِكُمْ حَتَّىٰ انْقَضَىٰ الْكَلَامُ علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت عليهم، وقال: كتاب الله، تأكيد، كما قال: صنع الله، وكذلك وعد الله، لأن الكلام الذي قبله وعد وصنع، فكأنه قال جل وعز: وعداً وصنعاً وحلفاً وكتاباً، وكذلك دعوة الحق، لأنه قد علم أن قولك من دعاء الحق، ولكنه تأكيد كأنه قال: دعاء حقاً^(١) وساق عدداً من الشواهد القرآنية للدلالة على أن العطف على الضمير المرفوع المستتر يلزمه وجود فاصل، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا﴾ [المائدة: ٢٤]، وقوله: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، وقوله: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]^(٢).

٢ - ويتصل بما سبق أنه كان ينص أحياناً على كثرة الوارد في القرآن الكريم مثال ذلك قوله عن جواز عدم لحاق تاء التانيث بالفعل إن كان الفاعل مؤنثاً مجازياً معبراً عنه بالموات قال: ومما جاء في القرآن من الموات، قد حذفت فيه التاء قوله عز وجل: ﴿فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾، [آل عمران: ١٠٥] «وأضاف قائلًا: وهذا النحو كثير في القرآن»^(٣).

٢ - ساق الشاهد القرآني لتعزيد القاعدة النحوية، أو شرحها مثال ذلك قوله عن العطف بالرفع على محل اسم إن بعد استكمال الخبر قال: فأما ما حمل على

(١) الكتاب ١/ ٣٨١-٣٨٢ وانظر مواضع أخرى في ٢/ ٤٧-٦٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٨.

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٥-٣٢٩.

الابتداء فقولك: إن زيداً ظريف وعمرو، وإن زيداً منطلق وسعيد، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف، فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء، لأن معنى إن زيداً منطلق، زيد منطلق، وإن دخلت تأكيداً، كأنه قال: زيد منطلق وعمرو، وفي القرآن مثله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، وأما الوجه الآخر الضعيف فإن يكون محمولاً على الاسم المضممر في المنطلق والظريف، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: منطلق هو وعمرو، وإن زيداً ظريف هو وعمرو^(١)، فرسوله إما معطوف على محل لفظ الجلالة وهو الرفع على الابتداء، وفصل بينهما بالجار والمجرور من المشركين، وهو وجه حسن، وإما معطوف على الضمير المستتر في بريء والفاصل الجار والمجرور، وهو وجه ضعيف، وأضاف سيبويه الوجوه الجائزة في مثل هذا التركيب فاهتم بشرح الآية لتعضيد القاعدة كما ذكرنا قال: وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت: إن زيداً منطلق وعمراً ظريف، فحملته على قوله عز وجل ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقد رفعه قوم على قولك: لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك، أي لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال، كأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما نفدت كلمات الله^(٢).

١ - وإذا تطلب الأمر تخريج القراءة، كان لا يتوقف عن ذلك، من ذلك تخريجه لقراءة من رفع الصابئين في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِيَّانَ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٢]، ففي هذه القراءة عطف على اسم إن قبل استكمال الخبر، وعند الجمهور يجب النصب كقولنا: إن زيداً وعمراً ذاهبان، فوجهها على التقديم والتأخير قال: وأما قوله عز وجل: ﴿وَالصَّابِغُونَ﴾ فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء على قوله

(١) الكتاب ٢/ ١٤٤.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٤.

والصابئون بعد ما مضى الخبر^(١) وهذه المسألة باتت من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، فقد ذهب الكسائي إلى جواز العطف بالرفع على اسم إن قبل استكمال الخبر، فالصابئون عنده معطوفة على محل اسم إن البعيد وهو قوله تعالى {الذين} فهو مرفوع قبل دخول إن عليه على أنه مبتدأ، ورد البصريون ذلك متابعين سيبويه فخرّجوا موضع الشاهد على التقديم والتأخير، قالوا: إن التقدير والله أعلم، إن الذين آمنوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى كذلك، وهذه الجملة معطوفة على جملة إن الذين آمنوا فلا محل لها من الإعراب؛ لأن الأولى استثنائية والعطف هنا من عطف جملة على جملة بعد استكمال الخبر غير أن {والصابئون} قدّم تنبيهاً على أن هؤلاء الصابئين أكثر ضلالة من غيرهم؛ لأنهم مجردون من كل عقيدة، فهذه الجملة وإن بدت اعتراضية بين اسم إن وخبرها كما في التلاوة؛ لكنها في التقدير متقدمة عن تأخير، والله أعلم.

ولذا إن أعربت الواو الداخلة على {الصابئون} اعتراضية، والجملة لا محل لها من الإعراب فهذا صواب، مراعاة للصورة الحاضرة، وإن أعربت عاطفة والجملة معطوفة فهذا صواب أيضاً مراعاة لنية التأخير حسب التقدير^(٢).

- وكان ينص أحياناً على تخريج القراءة مع إشارته إلى أن القراءة سنة متبعة مثال ذلك قوله في باب الاشتغال: فأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فإنما هو على قوله: زيداً ضربته وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، إلا أن القراءة لا تخالف، لأن القراءة السنة^(٣)، ومراده أن قراءة النصب عربية كثيرة لكون الرفع على الابتداء هو الأصل^(٤).

(١) الكتاب ١٥٥/٢.

(٢) انظر إعراب شواهد أوضح المسالك ١٧٨/١.

(٣) الكتاب ١٤٨/١.

(٤) شرح التصريح ٣٠٢/١.

- كان ورعاً دقيقاً جداً في استشهاده بالقراءات القرآنية، فأحياناً ينص على أن القراءة وصلت إليه، فيقوم ببيان توجيهها دون استعانة بأحد، من ذلك قوله «وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] «لم يجعل الحماله خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره^(١) وأحياناً ينص على سماعها ويسأل عن صحتها، قال «وسمعنا بعض العرب يقول: الحمد لله رب العالمين، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية^(٢) أما توجيهها فقد أشار إليه قبل ذكرها حين أجاز النصب فيها على المدح والتعظيم أي على القطع قال: هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه، تقول: أتاني زيد الفاسق الخبيث، لم يرد أن يكرره، ولا يعرفك شيئاً، ولكنه شتمه بذلك^(٣)، ومن الجدير ذكره في هذا المقام أن نشير إلى أن سيبويه بعد أن أورد القراءة وبين وجه الاستشهاد منها، ساق عدداً من الشواهد الشعرية المعصدة لما يريده، وكأني به يريد حشد كل ما لديه من سماع لبيان القاعدة وتمكينها^(٤) وأحياناً يردفها مباشرة بالتوجيه مثال ذلك قوله: وقد قرأ ناس ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ﴾ [فصلت: ١٠] قال الخليل: جعله بمنزلة مستويات^(٥) فهي نعت لأربعة أيام، ومن قرأها بالنصب فهي حال، وبالرفع هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو سواء^(٦) وأحياناً يذكر من حكى القراءة مع الحكم عليها من ذلك قوله: زعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً - وهو جعل أهل المدينة الضمير في قولنا: ما أظن أحداً هو خير منك، ضمير فصل - وقال: احتبى ابن مروان في ذه اللحن،

(١) الكتاب ٢/ ٧٠ وانظر ١/ ٥٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٦٣.

(٣) الكتاب، ٢/ ٧٠.

(٤) الكتاب ٢/ ٧١-٧٢ وانظر أيضاً ٢/ ٦٣-٦٤.

(٥) الكتاب ٢/ ١١٩.

(٦) حاشية الكتاب ٢/ ١١٩.

يقول: لحن وهو رجل من أهل المدينة كما تقول: اشتمل الخطأ، وذلك أنه قرأ: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]، بالنصب^(١) ومن ذلك قوله «وحدثنا هارون - بن موسى القارئ - أن ناساً وهم الكوفيون يقرؤونها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾ [مريم: ٦٩]، وهي لغة جيدة نصبوها^(٢).

- يستعين أحياناً بقراءتين (سبعية وشاذة) في توضيح وتعضيد مايقول، من ذلك حديثه عن جواز الوجهين إذا نعتنا اسم إن بعد استكمال الخبر كقولنا: إن زيداً منطلق العاقل اللبيب، لقد أجاز رفع العاقل إما على البدلية من الضمير المستتر في الخبر، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هو العاقل اللبيب، وأجاز نصبه على أنه صفة لاسم إن أو بدل منه، وراح يؤكد ذلك بقوله: وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: قل: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَذْفُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]، وعلام الغيوب^(٣).

- اعتمد سيبويه في تقعيده على الشعر والنثر، وهذا أمر بين واضح، وهو على إدراك تام أن للشعر تراكيب خاصة في بعض الأحيان، لذلك نص على ذلك كثيراً من ذلك قوله في باب الوقف: واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف^(٤) ومن ذلك قوله في باب الترخيم «لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء^(٥)

(١) الكتاب ٣٩٦/٢ وفي الهامش أنها رويث عن الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وغيرهم.
(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) الكتاب ١٤٧/٢ وانظر شرح التسهيل، لابن مالك ٥٢/٢ والنحو الوافي ٦٦٥/١. ونقل الشيخ عبد السلام هارون في الهامش عن أبي حيان قوله: قراءة الرفع هي قراءة الجمهور وقراءة النصب لعيسى وابن أبي إسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبله وأبي حيوة وحرب عن طلحة، البحر ٢٩٢/٧.

(٤) الكتاب ٢٤٢/٢.

(٥) الكتاب ٢٤٧/٢.

وأحياناً يبين أن توجيهاً ما يجوز في الشعر للاضطراب^(١) وأحياناً يبين قلة التركيب في الكلام وكثرته في الشعر^(٢).

- اتسم منهج سيبويه بالدقة، في تأصيل سماعه، أشار إلى ذلك ابن دريد فيما نقله السيوطي، قال: الكلمة إذا حكاها أعرابي واحد، لم يجز أن تجعل أصلاً، لأنه يجوز أن يكون كذباً، ويجوز أن يكون غلطاً، ولذلك لم يودع - أي سيبويه - في أبواب الكتاب إلا المشهور الذي لا يشك في صحته^(٣) فما أورده في كتابه كله صحيح عنهم، وقد استعمل في تأصيل سماعاته عدداً من العبارات.

فأحياناً ينص على سماع ما يحكيه فيقول: وقد سمعنا من العرب أو سمعنا الثقة من العرب أو الموثوق بهم أو ممن يوثق بعربيته^(٤) وأحياناً يشير إلى مصدر روايته كقوله: حدثنا بذلك يونس عن العرب^(٥) وإذا أشار يونس إلى مصدر روايته كان سيبويه ينص على ذلك كقوله: وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول^(٦) ويشير أحياناً إلى أنه يسأل أشياخه عن تخريج لسماعه من ذلك قوله: وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبَيُّتُ

فزعم أنه ليس على التمني ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تُروني رجلاً جزاه الله خيراً^(٧) ومثل ذلك قوله: وسألته رحمه الله عن قولهم:

(١) الكتاب ١/ ٤٠٧.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٥ وأحياناً ينص على أن البيت مصنوع انظر ١/ ١٨٨ و ٢/ ٤٥.

(٣) المزهر ١/ ٢٥٤.

(٤) انظر الكتاب ١/ ٥٣-٧١-١٢٤-١٨٢-٢٣٠-٢٥٥.

(٥) الكتاب ١/ ٣١٥ وانظر ٢١٤. وفي ١/ ٣٢٨ نص على اسم الراوي قال وسمعت أعرابياً وهو أبو مرهب.

(٦) الكتاب ٢/ ٣١١.

(٧) الكتاب ٢/ ٣٠٨ ويونس يرى أنه منصوب على التمني ونون ضرورة (الهامش).

عني وقَدْنِي^(١) وأحياناً يكرر السؤال على شيوخة قال: وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناساً من العرب وهم بنو سُليم يجعلون باب قلت مثل ظننت^(٢) وأحياناً يسأل أكثر من شيخ لتوجيه رواية البيت، قال: وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصَّلْتان العبدَيَّ:

يا شاعراً لا شاعراً اليوم مثله جريزاً ولكن في كليب تواضع

فزعم أنه غير منادى، وإنما انتصب على إضمار، كأنه قال: يا قائل الشعر شاعراً، وفيه معنى حسبك به شاعراً، كأنه حين نادى قال: حسبك به، ولكنه أضمر^(٣).

وأحياناً يحدد عدد من سمع منهم، قال في باب الحكاية: وسمعت عربياً مرة يقول لرجل سألته، فقال: أليس قرشياً؟ فقال: ليس بقرشياً، حكاية لقوله^(٤) وفي هذه الحكاية دلالة على أن سيبويه كان صاحب أذن نحوية يلتقط أحاديث المحتج بكلامهم، من غير دراية منهم، فيصف هذه التراكيب وينقلها لنا بدقة، وقال في باب الصفة المشبهة: سمعت رجلين من العرب عرييين يقولان: كان عبدُ الله حسبك به رجلاً^(٥)، ولا أعلم لماذا وصف الرجلين مرتين بأنهما عرب؟ هل كانت فكرة الكثرة والقلة مهيمنة كثيراً على فكره حين قيامه بالتقعيد؟ يبدو أن الأمر كذلك، لقد أكد كثيراً على الكثرة بعبارات منه: وقالت العرب^(٦) أو إن العرب يقولون^(٧) أو وأما قول

(١) الكتاب ٢ / ٣٧٠-٣٧٢.

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٢٤.

(٣) الكتاب ٢ / ٢٣٧ والشاهد فيه: نصب شاعراً على الاختصاص والتعجب، والنادى محذوف تقديره: يا هؤلاء حسبكم به شاعراً، ولو كان منادى لبني على الضم، وجريز خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو جريز الذي أتعجب منه (الحاشية).

(٤) الكتاب ١ / ٤١٣.

(٥) الكتاب ١ / ٢٥٦.

(٦) الكتاب ٢ / ٣٦.

(٧) الكتاب ٢ / ٢٤٨ وانظر ١ / ٥٠١-٢٥٦.

العرب^(١) أو كثيراً من العرب^(٢) أو بعض العرب قال^(٣) أو وسمعناهم يقولون^(٤) أو وزعم بعضهم^(٥) أو ومثل ذلك في الشعر كثير^(٦) أو: وليس هذا بكثير ولا بقوي^(٧) ووصف بعض اللغات بالقلّة^(٨) وبعض الأقوال بالضعيف الخبيث^(٩) وبعضها بالقبيح^(١٠) ولا يتوقف عن إطلاق الحكم بعدم وجود السماع إذا لم يقف على السماع من ذلك تعليقه على رواية نصب مطراً» تلك التي رواها عيسى بن عمر في قول الأحوص:

سلام الله يامطرُ عليها وليس عليك يامطرُ السلام

قال سيبويه: ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نُونَ وطال كالنكرة، وياعشرين رجلاً كقولك: يا ضارباً رجلاً^(١١) ويشير أحياناً إلى ورود أكثر من رواية للبيت، قال: وزعموا أن هذا البيت يُنشدُ على وجهين، وهو قول رؤبة:

فهني تنادي بأبي وابنينا

ويروى: بأبا وابننا^(١٢).

(١) الكتاب ١/ ٢٤٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٦٣-٣٩٢.

(٣) ٢٤١-٢٤٨-٣١٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٥١. وانظر ١/ ٤٧-٥٠-٨٦.

(٥) الكتاب ٤/ ٣٨٢.

(٦) الكتاب ٢/ ٤٥-٣٢٧.

(٧) الكتاب ٢/ ٢٣١.

(٨) الكتاب ١/ ٨٢-١١٢-٢-٣٨-٤٠.

(٩) الكتاب ١/ ٣١٨ وانظر ١/ ٢٠-٤٨-٥٨-٨٦-١٢٠-٢/ ١١٤.

(١٠) الكتاب ١/ ١٩-٣١-٧٠-١٠٦-١٠٨-١٢٤-٢٢٨-٤٠٩.

(١١) الكتاب ١/ ٢٠٣.

(١٢) الكتاب ١/ ٢٢٣ والشاهد فيه أن المندوب المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفاً أو تركها على أصلها كما في رواية: بأبا، الحاشية)

- كان يشير أحياناً إلى اللغات التي استحوذت على جانب كبير في التقعيد كتميم وأهل الحجاز، وأهل المدينة^(١) وفي مواضع أخرى كان ينكر مصدره كقوله: واعلم أن ناساً من العرب^(٢) أو وزعم ناس^(٣).

- ويفيد أحياناً أن ما ذكره هو تمثيل لبيان القاعدة وليس من كلام العرب^(٤).
والخلاصة أنه يسوق شواهد النثرية إما لإنشاء قاعدة أو لتعريضها وشرحها.

* هذه أهم الملامح العامة التي التقطناها من الكتاب، وهي تكفي الطالب ليكون صورة واضحة عن طريقة سيبويه في تناوله للسمع الذي هو مادة النحو وأساسه، ولا شك أن هناك مسالك كثيرة تتفرع عن هذه الطريقة يتبينها قارئ الكتاب كلما أوغل فيه وتعمق، وهي في عمومها تفيد أن طريق النحاة في السمع هو طريق دقيق، موثق، واضح، يصور البيئة اللغوية العربية أتم تصوير وأوضحه.

ولنتقل الآن بعد إحاطتنا بالسمع وفهمه إلى الركن الثاني من أركان النحو العربي وهو القياس القائم على السمع.

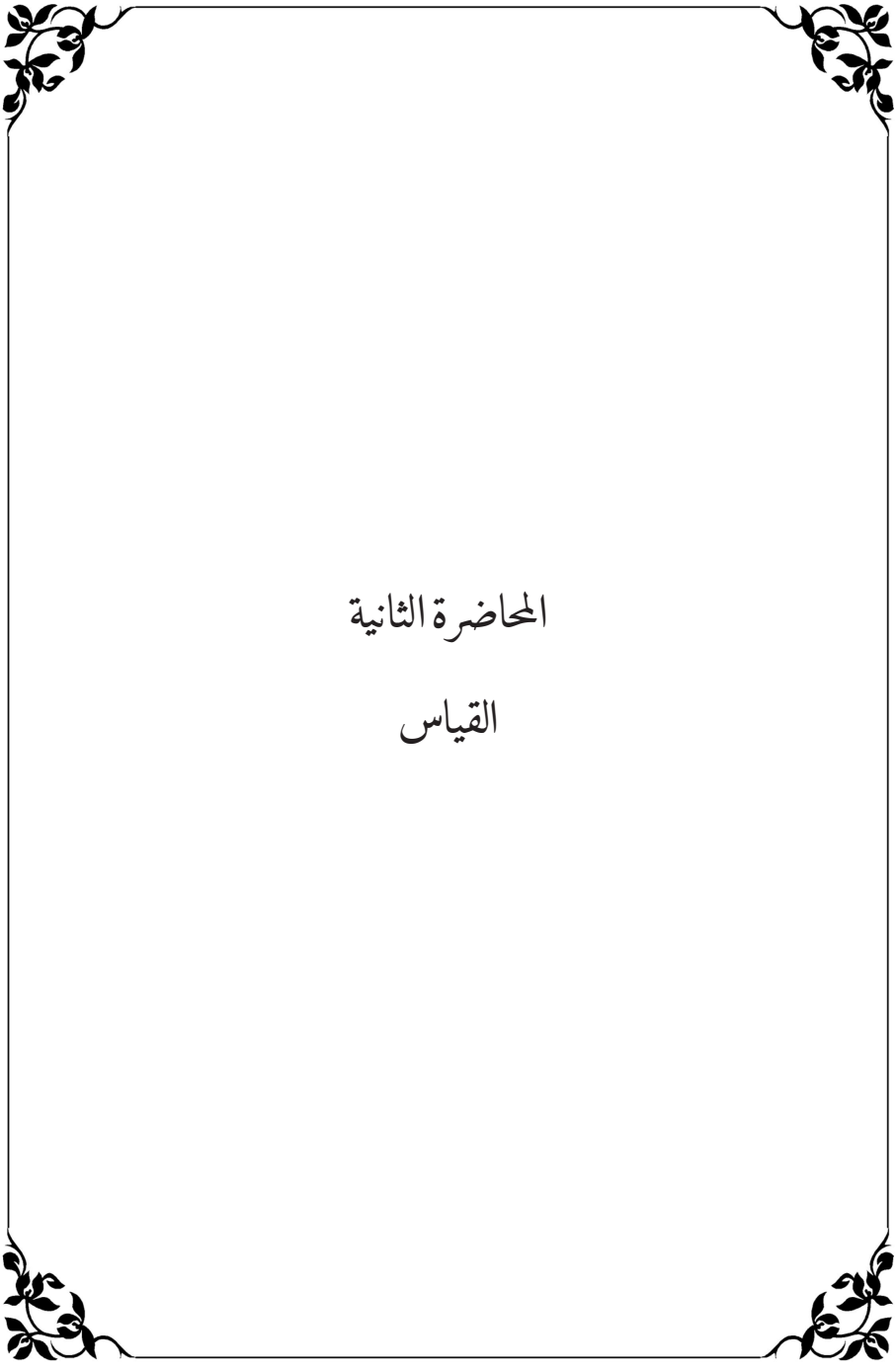


(١) الكتاب ١/ ٣٨٤-٣٨٥-٣٧٣-٣٧٤-٣٩٦ وانظر ١/ ٥٩-٧١-١٤٦-٣١٧-٣١٩.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧-٢٤٢.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٦-٣٩٠.

(٤) الكتاب ١/ ٦٨-٣٦٤-٣٧٤-٣٧٥-٤١١.



المحاضرة الثانية

القياس

القياس

القياس في اللغة: هو مصدر قاسَ الشيءَ يقيسه قياساً وقياساً، إذا قَدَّرَهُ على مثاله^(١)، يقال: قاسَيْتُهُ بالشيءِ مُقايِسَةً، وقياساً، من باب قاتَلَ وهو تقديره به، والمقياس: المقدار^(٢).

وفي الاصطلاح: حملٌ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه^(٣)، وذكر صاحب التعريفات المدلول اللغوي والاصطلاحي للقياس فقال: القياسُ في اللغة عبارة عن التقدير، يقال: قَسْتُ النعلَ بالنعل إذا قَدَّرْتَهُ وَسَوَّيْتَهُ، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره، وهو الجمعُ بين الأصل والفرع في الحكم^(٤).

ويُعَدُّ القياس المصدر الثاني في التقعيد النحوي، وهو كما قال السيوطي - معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه^(٥).

وقد نُقِلَ عن الكسائي قوله:

إنما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعُ وبه في كلِّ أمرٍ يُتَّنَفَعُ

أهمية القياس

تبدو أهمية القياس مما يأتي:

-
- (١) اللسان، قيس.
 - (٢) المصباح المنير قيس.
 - (٣) الإصباح ١٧٥.
 - (٤) التعريفات ١٨١.
 - (٥) الإصباح ١٧٥.

١ - أن من فقهه فكأنما فقه النحو كله، لأن النحو هو «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»^(١).

وقد بين فضله ابن جني بقوله «إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة في عيون الناس»^(٢) وتبعه الأنباري بقوله: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة^(٣).

بل إن علماء البلاغة والمعاني جعلوا الكلمة غير فصيحة إذا جاءت مخالفة للقياس اللغوي كقول الشاعر:

الحمد لله العليّ الأجل

والقياس الأجلّ بالإدغام^(٤) كما مر معنا من قبل.

٢ - أننا به نستوعب اللغة العربية بسعتها وشمولها، أشار إلى ذلك الأنباري بقوله: «إذا قال العربي: كتب زيد، فإنه يجوز أن يُسندَ هذا الفعل إلى كل اسم مسمّى تصح منه الكتابة نحو: عمرو وبشر وأردشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال»^(٥).

وأكد على ذلك محمد الخضر حسين في نص واضح فائدة القياس وأهميته قال: «لا يخفى على أحد أن المعاني كثيرة تضيق عنها دائرة الحصر وتنتهي دونها أرقام الحاسبين فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من

(١) التكملة ١٦٣، والإصباح ١٧٦.

(٢) الخصائص ١/ ٣٥٧.

(٣) الإصباح ١٧٩.

(٤) المزهر ١/ ١٨٥-١٨٦.

(٥) لمع الأدلة ٩٥-١٠٠، والإصباح ١٧٩.

المعاني ألفاظاً عينها كالسما والموطر والنبا والعلم والعقل ووصول للالة على بقيتها بمقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطقين بها، ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها وتباين وجوها، فالقياس طريقٌ يسهل به القيام على اللغة ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بألف من الكلم والجمل دون أن يقرع سمعه من قبل أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها بلا مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمتشور العرب ومنظومها^(١).

فالقياس يساعد على استيعاب اللغة التي لا يحيط بها إلا نبي كما قيل^(٢) ولا يكاد يُعلم بُعدها ولا يُحاطُ بقاصدها كما قال ابن جني^(٣) وهو من جانب آخر يوسع النظام النحوي، مثال ذلك أن الجزم بكيف لم يسمع عن العرب في السعة، قال ابن السراج: ولو جازت العربُ بها لاتبعناهم^(٤) وذهب الكوفيون وقطرب والزجاجي إلى جواز الجزم بها قياساً على أدوات الشرط الجازمة مثل: أين ومتى، لأنها تشبهها في الاستفهام^(٥)، الأمر الذي يؤكد على أن القياس أثرى العربية بتوسعته على المتكلمين.

٣- أننا بمقتضاه نعرف على الأصول النحوية، وترتيب قوتها، فبه نعرف كيف يتم حملُ فرع على أصل، أو نظير على نظير أو ضد على ضد، ونتبين من ذلك قوة هذه الأدلة، وقوة السماع الذي تعتمد عليه هذه الأدلة، ومعرفة كل ذلك

(١) القياس ٢٤ بتصرف.

(٢) الصاحبى ٢٦، والرسالة للشافعى ٢٤.

(٣) الخصائص ١٦٦/٢.

(٤) الأصول ١٩٧/٢.

(٥) انظر: الإنصاف ٦٤٣/٢، وشرح الكافية ٢٩٢/٣ تحقيق يوسف حسن عمر.

تتيح للمجتهد أن يدلي برأيه، فيرجح بمقتضى ماعرفه أو يضعف، وهذا ما رأيناه عند الأستاذ عباس حسن حين لم يوافق قول من قال: إن إعراب الزيدان في قولنا: أقائم الزيدان، مبتدأ مؤخرًا وقائمًا خبرًا مقدماً، هو أولى من إعراب الزيدان فاعلاً سد مسد الخبر، وقائمًا مبتدأ، وحجتهم في ذلك أن هذا الوجه يدل على أن الوصف هنا هو بمنزلة الفعل، والفعل عندهم لا يُثنى ولا يُجمع، فمن الواجب أن يكون الوصف مثله، فكيف تم ذلك؟ لذلك كله رجحوا الإعراب الأول، فرفض عباس حسن هذا الترجيح قائلاً: إن أساس رأيهم التوهم والتخيل والقياس الجدلي لا اليقين، ولا الظن القوي أو ما يدانيه، ولا القياس الحقيقي على ما نطق به العرب، وانتهى إلى جواز الوجهين بلا ترجيح،^(١) ولسنا الآن بصدد تقوية ما قرره النحاة، لأن ذلك يخرجنا عما نريده من سوق المثال، ولكننا نستفيد منه أن الأستاذ - رحمه الله - حين وقف على ما قام به النحاة من قياس، برق له ماسجله من تضعيف، فمعرفة أركان القياس وأدلتها، تتيح للباحث أن يحدث النحاة ويناقشهم، وبذلك تزدهر الحركة النحوية.

ولاشك أن فهم القياس يؤدي إلى فهم القواعد الإجرائية حق الفهم، فقوله تعالى ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] أعرب النحاة لفظة غير صفة لخالق التي هي مبتدأ مفعولة لفظاً، مرفوعة محلاً، والخبر محذوف، والتقدير: هل من خالق غير الله لكم؟ وأجازوا إعرابها خبراً للمبتدأ، ولم يعربوها فاعلاً يغني عن الخبر، بحجة أن الوصف الذي له فاعل يغني عن الخبر هو بمنزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه (من) الزائدة، فكذا ما هو بمنزلة^(٢) فهم منع إعرابه فاعلاً كغيره من أمثلة المبتدأ الوصف الرافع لاسم مرفوع بعده، قائم على فهم القياس الجاري بين الفعل والمشتقات على العموم.

(١) النحو الوافي ١/ ٤٥٤ وتيسير النحو، ٧٣.

(٢) انظر النحو الوافي ١/ ٤٤٨ وتيسير النحو، ٧٣.

٤ - أن الاطلاع على الأقيسة النحوية ييسر السبيل لفهم الأقيسة الفقهية أيضاً، فالوشائج بينهما وثيقة، وقد أقرّ النحاة بأنهم احتدوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفية خاصة، وقد أشار ابن جني إلى ذلك بقوله: ينتزع أصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة لأنهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه فيُجمَع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق^(١) وجاء الأنباري بعد ابن جني فعقد في كتابه لَمْعُ الأدلة أبواباً وفصولاً على نمط الفقهاء، ثم جاء السيوطي في الاقتراح وذكر بأنه رتبته على نحو أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم^(٢).

٥ - أخيراً من أغراض القياس الذي أجراه العربي في عقله، وأبرزه في نطقه، هو اطراد الأسلوب، واطراده يساعد فيما بعد إلى التوحد اللغوي عند الناطقين، أي يؤدي إلى تعميم الظاهرة اللغوية، التي حرص النحاة في تقعيدهم عليها، معتمدين في ذلك على الأقيسة والنظائر اللغوية.

أركان القياس

للقياس كما قال الأنباري والسيوطي أربعة أركان.

١ - أصل وهو المقيس عليه.

٢ - وفرع وهو المقيس.

٣ - وعلة جامعة.

٤ - وحكم.

(١) الخصائص ١/١٦٣، وفي أصول النحو ١٠٠.

(٢) الإصباح ٢٨، وفي أصول النحو ١٠٠-١٠١.

مثال ذلك إذا أردت أن تتركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل.

١ - فالأصل هو الفاعل.

٢ - والفرع هو نائب الفاعل.

٣ - والعلة الجامعة هي الإسناد.

٤ - والحكم هو الرفع^(١).

ومن الأمثلة الموضحة لذلك ما يأتي:

١ - أجاز المبرد وغيره تقديم التمييز على عامله قياساً على الحال لأنه يجوز أن يتقدم على عامله، فليكن التمييز كذلك.

١ - فالأصل هو الحال.

٢ - والفرع هو التمييز.

٣ - والعلة الجامعة هي علة مشابهة إذ كل منهما يبين ما قبله.

٤ - الحكم: جواز تقدم التمييز على عامله.

وقاس ابن مالك التمييز على كل الفضلات، لكن قياس المبرد أقوى، فقد قالوا: «كلما كان الشبه أخص كان أقوى، وكلما كان أعم كان أضعف»^(٢).

٢ - تمييز كم الاستفهامية:

(١) لمع الأدلة ٩٣، والإصباح ١٨١، وفي أصول النحو ١٠٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١، وانظر: شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وعمدة الحفاظ ٤٧٦/١.

ذهب سيوييه والجمهور إلى أن تمييز كم الاستفهامية مفرد منصوب كـمميز
عشرين وأخواته من ألفاظ العقود فيقال: كم رجلاً عندك.

وذهب الكوفيون إلى جواز جمع تمييز كم الاستفهامية كما يجوز ذلك في كم
الخبرية نحو: كم غلماناً لك، أي جعلو «كم» الاستفهامية مقيسة على «كم» الخبرية.

١ - فالأصل هو تمييز كم الخبرية.

٢ - والفرع هو تمييز كم الاستفهامية.

٣ - والعلة الجامعة هي الحمل على المشابهة اللفظية - أو حمل ضد على ضد
لأن إحداهما خبرية والأخرى إنشائية.

٤ - فالحكم هو جواز الجمع.

لكن هذا الرأي رُدَّ بعدم السماع^(١).

- ذهب الكوفيون إلى أن ربَّ اسم قياساً على «كم».

١ - فالأصل المقيس عليه هو كم.

٢ - والفرع المقيس هو ربَّ.

٣ - والعلة الجامعة أن كلا منهما يدل على العدد، ولكن كم تفيد التكثير،
ورب تفيد عندهم القليل - وهذا من حمل الضد على الضد - .

٤ - الحكم هو القول باسمية ربَّ^(٢).

(١) الهمع ١/ ٢٥٤ بتصرف وانظر: المقتضب ٣/ ٦٥، والأصول ١/ ٣١٧، والارتشاف ٢/ ٧٧٩،

(٢) المسائل الخلافية للعكبري، ١٢٧ وذهب البصريون إلى أن رب حرف، لأنه لا يحسن فيها
علامات الأسماء ولا الأفعال، وإنما جاءت لمعنى في غيرها.

وقد يجري القياس، فينتج عنه حكم، ثم يجري مرة ثانية لينتج عنه حكم آخر، وذلك بصيرورة الأصل فرعاً، ثم صيرورة الفرع أصلاً، مثال ذلك.

- أن النحاة أجازوا حذف (أن) من خبر عسى، حملاً لها على الفعل كاد، كما أجازوا حمل كاد على عسى فأجازوا إثبات (أن) مع كاد.

١ - فالأصل المقيس عليه هو الفعل كاد.

٢ - والفرع المقيس هو عسى.

٣ - والعلة الجامعة هي كون كل منهما من أفعال المقاربة.

٤ - والحكم هو جواز حذف (أن) من خبر عسى كقول الشاعر:

عسى الهمُّ الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريبٌ

كما جاز ذلك في خبر كاد، إذ يجوز أن يقال: كاد زيد يقوم.

ثم عكسوا هذا القياس فجعلوا عسى أصلاً، وكاد فرعاً، فأجازوا إثبات (أن) مع كاد، كما في قول الراجز:

قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

فأثبت (أن) مع كاد، وإن كان الاختيار حذفها حملاً على عسى^(١).

من مظاهر القياس وأحكامه

من التطبيقات القياسية التي أجراها النحاة، يمكننا استخلاص بعض الأحكام التي يجب مراعاتها حين نجري القياس، وهذه الأحكام يمكن تقديمها وفق القواعد والمظاهر الآتية:

(١) أسرار العربية، ١٢٨-١٢٩.

١ - الشيء إذا أشبه الشيء أُعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشبه، فاسم الفاعل ضارب لما أشبه المضارع يضرب في الحركات والسكنات، وأشبهه معنى أيضاً عمل الرفع والنصب كالفعل المضارع، والفعل المضارع لما أشبه اسم الفاعل صار معرباً كالاسم وفارق أخويه الماضي والأمر المبنيين، وتعد هذه المشابهة قوية لأنها لفظية ومعنوية^(١)، ونص بعضهم أن الشيء يُعطى حكمَ شبيهه إذا أشبهه في أمرين، أو زاد على ذلك^(٢)، وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط عدد في وجوه المشابهة، وذلك حين رأيانهم يعطون حكم الشيء للشيء من أجل مشابهة لفظية فقط كقولهم: إن توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية جاز حملاً لها في اللفظ على (لا) الناهية كقوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

ومثل ذلك قولهم: إن سراويل لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف^(٣).

* أما المثال الذي تتضح منه ثلاثة وجوه للمشابهة ويوضح ما يتعلق بهذه المشابهة من أحكام فهو قولنا: إن الشبيه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو: يا ضارباً زيداً، ويا مضروباً غلامه، نقل السيوطي عن ابن يعيش قوله: وجه الشبه بينهما - أي بين الشبيه بالمضاف والمضاف - من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الأول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه. فإن قيل: المضاف عامل في المضاف إليه الجر، وهذا عامل نصباً أو رفعاً فقد اختلفا؟ قيل: الشيء إذا أشبه الشيء من جهة، فلا بد أن يفارقه من جهات أخرى، ولولا تلك المفارقة لكان إياه، فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه.

(١) شرح ابن عقيل ١٠٦/٣ بتصرف.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٤ طبعة ترحيني.

(٣) المرجع السابق ١/ ٢٦٣-٢٦٧.

الوجه الثاني: أن الاسم الأول يختص بالثاني كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه، ألا ترى أن قولنا: يا ضارباً رجلاً أخص من قولنا: يا ضارباً.

الثالث: أن الاسم الثاني من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف^(١).

٢ - أما إن ضعف الشبه بين الشيئين، كأن يكون شبهاً عاماً فلا يوجب الشبه حينئذ وجوب الحكم مثال ذلك شبه الفعل للاسم من جهة أن كلا منهما يدل على معنى، فهذا لا يوجب حكماً لأنه عام في كل اسم وفعل^(٢).

٣ - إذا تعارض السماع والقياس أخذ بالسماع، فهو مقدم على القياس، وهذا الحكم يتصل بما سبق، وهو يمثل رأي الطائفة البصرية عموماً إذا كان كثيراً، قال الفارسي موضعاً ومؤكداً ذلك «التعلق بالقياس من غير مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغتهم، والنطق بما هو خطأ في كلامهم، فالقياس أبداً يُترك للسماع، وإنما يُلجأ إليه إذا عُدِم في الشيء السماع، فأما أن يُترك السماع للقياس فخطأ فاحش، وعدول عن الصواب بين، ألا ترى أنه يجوز في القياس أشياء كثيرة نحو: الجر في لدن غدوة، واستعمال الماضي في يذر ويدع، وإيقاع أسماء الفاعلين أخباراً لـ «كاد» و«عسى» ثم لا يجيء به السماع فيرفض ولا يؤخذ ويُطرح ولا يُستعمل لأن هذه العلل تُستخرج من المسموعات بعد اطرادها في الاستعمال، للتوصل إلى النطق به على حسب ما نطق أهل العربية، فإذا أدى - أي القياس - إلى خلاف ذلك وجب أن يُنبذ ويُطرح من حيث كان ضدّاً عما وُضعت له هذه الصناعة، واستُخرج من أجله هذا العلم^(٣).

ومن الأمثلة التي تدل على احترامهم السماع، أنهم منعوا تكرار البدل لأنهم

(١) الأشباه والنظائر، ١/ ٢٦٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المسائل الحلبيات، ٢٢٦ بتصرف.

لم يقفوا على سماع فيه مع أن القياس يجيزه حملاً له على بقية التوابع، قال السمين الحلبي معلقاً على قراءة عمر بن الخطاب «غير المغضوب عليهم»: «- بنصب غير -» يجوز أن تكون - أي غير - بدلاً من الصراط المستقيم أو من صراط الذين، إلا أنه يلزم منه تكرار البدل وفي جوازه نظرٌ، وليس في المسألة نقلٌ، إلا أنهم ذكروا ذلك في بدل البداء خاصة^(١).

٤ - قد يضعفُ القياسُ إذا حصل اختلاف بين الأصل والفرع، مثال ذلك أن بعض النحويين ذهبوا إلى أن أسماء الشرط هي العاملة في جواب الشرط، فقولنا: أيُّ طالب يقرأ يستفدُ، عمل اسم الشرط الجزم في الفعل يقرأ، كما أن الفعل يقرأ هو الذي نصب اسم الشرط، فكل واحد منهما عامل في صاحبه، وأفاد الكوفيون من هذا حين قالوا: إن المبتدأ والخبر يترافعان، أي رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياساً على عمل كل من أسماء الشرط والفعل المجزوم بها في صاحبه.

فالمقيس عليه هو عمل اسم الشرط بفعل الشرط، وعمل فعل الشرط باسم الشرط.

أما المقيس فهو عمل المبتدأ بالخبر وعمل الخبر بالمبتدأ.

وأما العلة الجامعة فهي كون الكلمة عاملة ومعمولة.

وأما الحكم فهو جواز القول: إن المبتدأ والخبر يترافعان.

وسبب ضعف هذا القياس كما قال الصبان هو أن العمل متحد في المقيس ومختلف في المقيس عليه^(٢)، لأن العمل في المقيس عليه هو نصب وجزم، أما في المقيس فكلُّ منهما مرفوع.

(١) الدر المصون ١/ ٧٤، والمغني ١١٧.

(٢) حاشية الصبان ١/ ١٩٤.

ومثل ذلك ذهاب الجرمي والربعي والكسائي والفارسي في باب الاستثناء إلى جواز جر الاسم بعد خلا وعدماع سبقهما بما، على أن (ما) زائدة، قياساً على زيادتها، بعد من وعن وفي كما في قوله تعالى ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُعْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، فردّ هذا الرأي بأن هناك فرقاً بين المقيس والمقيس عليه إذ إن (ما) في المقيس عليه وقعت بعد من وعن وفي أي بعد الجار لكنها في خلا وعدا وقعت قبلهما^(١).

٤ - يجب أن يكون الأصل مما كثر استعماله ولم يضعف قياسه، قال ابن جني مشيراً إلى ذلك: «فلو قلت: ضربَ على وزان جَعْفَر كان هذا من كلام العرب، ولكن لو بنيت مثله ضَيْرَ أو ضُورِبَ أو ضُرُوبَ أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً»^(٢) ومراده أنه لا يصح أن تبني على نحو: يبطر أو جهور أو قسور، لأنها قليلة ملحقة بالرباعي، فالأصل في المقيس عليه يجب أن يكون كثير الاستعمال مطرداً، قال ابن يعيش موضعاً ذلك، ومظهراً أن في هذا الشأن رأيين ما نصه: «واعلم أن الأصل المحذو لا بد أن يكون من كلام العرب لتبني على ما بنت العرب وتقيس على أصل ثابت، هذا مذهب الخليل وسيبويه والمازني، وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك ويبني على أي مثال سألته وإن لم لك يكن من كلام العرب، ويقول: إنما سألتني أن أمثل لك، فمسألتك ليست بخطأ، وتمثيلي عليها صواب»^(٣) ورد ابن يعيش مذهب الأخفش بقوله «والصحيح الأول لأنه إذا لم يجز القياس على مثل: جهور وقسور ويطر مع

(١) الأشموني ومعه حاشية الصبان، ١٦٤/٢ ولا ننسى أن (ما) عند الجمهور في نحو ما خلا مصدرية.

(٢) الخصائص ١/١١٤، والإصباح ٢١٤.

(٣) شرح الملوكي ٥٠٥.

استعمال العرب له لقلته، فألاً يُقاسَ على ما لم يردْ به سماعٌ، ولا استُعْمِلَ له مثال كان أولى بالامتناع، فعلى هذا لو قيل: ابن من ضربَ مثل جَعْفَرٍ أو جَعْفُرٍ بكسر الفاء وضمهما، لم يجوز عند الخليل وسيبويه لما ذكرناه، ويجوز عند أبي الحسن التمثيل فتقول: ضربَ وضربُ»^(١).

وما ذكره ابن يعيش حول مذهب الخليل وسيبويه يفهم من تلك القصة التي رويت عنه، فقد ذكر أن رجلاً أتاه فأنشده:

ترافع العزُّ بنا فارْفَنَعَا

فقال الخليل: ليس هذا شيئاً، فقال الرجل: كيف جاز للعجاج أن يقول:

تقاعسَ العزُّ بنا فاقْعَنَسَا

ولا يجوز لي، فدلّت هذه القصة على امتناع القياس، في مثل هذه الأبنية؟ فالجواب: أنه إنما أنكر ذلك لأن في ارفنعا لام الفعل حرف حلقي، وتكرير حرف الحلق مستنكر عندهم مستثقل، لكن تكرير الحرف الفموي نحو: اقعنسَ، واسْحَنَكْ وَاكْلَنْدَدَ وَاغْفَنْجَجَ شائع عندهم^(٢) ولذا يجوز القياس على كلامهم، وحينئذ يعدُّ هذا المقيس من كلامهم، ولا بد هنا من الإشارة إلى أن مذهب الأخفش في توليده أبنية صرفية، فسرّه ابن جني بأنه تمثيل للصناعة وليس ببناء معتمد قال: ألا ترى لو قيل لك: ابن من دخل مثل جحنفل لم تُجزه، لأنك كنت تصير إلى دخنل، فتظهر النون ساكنة قبل اللام، وهذا غير موجود، فدل أنك في التمثيل لست جاعلاً ما تمثله من جملة كلام العرب^(٣) وأكد ابن خروف ذلك مبيناً أن المراد هو التمرين

(١) شرح الملوكي ٥٠٥.

(٢) الخصائص ١/ ٣٦٠-٣٦٢، والإصباح ٢١١، وفي أصول النحو ٨١.

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١/ ١٨٤ بتصرف.

فلا يُتكلّم به، قال: ومن أجاز أن يبني في باب التصريف أبنيةً على مثال ما تكلمت به العرب، فإنما قصدَ تمرينَ المتعلّم، ولا يجوز الكلام بها واستعمالها، وقد نصَّ سييويه في غير موضع، أنه لا يُتكلّم إلا بما تكلمت به العرب^(١).

أما إبراز القياس تراكيب لغوية، تتفق مع لغة من لغات العرب، فهذا الضرب يجوز استعماله والتكلّم به، وهو ما عناه ابن جني بقوله «اللغات على اختلافها كلها، حجةٌ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غيرُ مخطئ»^(٢).

والظاهر أن وجود الرأيين أي في قبول ما قيس على كلامهم، أو رفضه، هو أن القياس يُخرج تراكيب لم تُسمّع، قال ابن السراج «وتقول: ظنته هندٌ قائمة، فتذكر لأنك تريد الأمر والخبر، وظنته تقوم هندٌ، ويجوز في القياس: ظنتها زيد قائم، تريد: القصة، ولا أعلمه مسموعاً من العرب»^(٣) وكأنه حين قال: ويجوز في القياس، وأردفه بقوله: ولا أعلمه مسموعاً، ينبه إلى فكرة هذا الخلاف، والتاريخ النحوي يشير إلى قبول بعض النحويين لكثير من إنتاج القياس، وقد استمر الخلاف في قبول ما ينتجه القياس أو رفضه، فوجدنا صداه عند بعض المتأخرين، لقد نقل الصبان عن الروداني ما يفيد أن ظاهرة التقديم والتأخير، يلجأ إليها في تخريج المسموع فقط ولا يقاس عليها، قال الروداني معلقاً على تخريج قوله تعالى ﴿وَالصَّبْرُ﴾ [المائدة: ٦٩] على التقديم والتأخير ما نصه «اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله إنما يُرجع إليه في تخريج المسموع»^(٤)، ولا يجوز لأحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعي أنه نوى التقديم والتأخير^(٥) والظاهر أن ما ذكره الروداني لا يتجه، ففي ذلك تضيق على نظام العربية الواسع، والمباحث البيانية

(١) شرح الجمل لابن خروف، ٧٥ وانظر الكتاب، ١/ ١٢٧.

(٢) الخصائص ١٢/ ٢، وفي أصول النحو ١١١.

(٣) الأصول ١/ ١٨٣.

(٤) في الأصل التخريج المسموع، ولعل الصواب فيما أثبتناه.

(٥) حاشية الصبان ١/ ١٨٦.

القائمة على التقديم والتأخير لاتخفى على من شم وردة من ورود العربية.

٦ - يجب في الأصل - أي المقيس عليه - أن لا يكون من المسموع الشاذ الخارج أصلاً عن سنن القياس، فمثل ذلك لا يجوز القياس عليه، ومن أمثلة ذلك: - أن النسب القياسي إلى قریش وهذيل وثقيف هو قرشي وهذيلي وثقيفي، وسمع: قرشي وهذلي وثقيفي، قال الأنباري: لا يجوز القياس على هذا السماع لأنه شاذ عن القياس^(١).

ومثل ذلك قولهم: استحوذ واستصوب واستنوق، فهذا النوع أيضاً شاذ في القياس، لأن قياسه هو في إعلاله فيقال: استحاذ، أي لا يقال: استقوم قياساً على استحوذ، قال سيبويه: لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس^(٢) وقال الفارسي: في القياس أشياء لاتجوز في الاستعمال^(٣) أي ينتجها القياس كاستحاذ لكن الاستعمال لم يرد بها، لكن عباس حسن أجاز جعل هذا الوارد القليل أصلاً يقاس عليه، على الرغم من مخالفتها للقياس، فيجوز عنده أن نقول: استباع على الأصل أو استتبع كاستحوذ، والحق أن ذلك ضعيف جداً لايجوز الأخذ به، لمخالفته كثرة المسموع كاستقامة، واستخارة مع مخالفة الإجماع^(٤).

٧ - لايجوز القياس على ما ضعف قياسه أيضاً كقول الشاعر:

اضربَ عنك الهمومَ طارقها ضربك بالسيفِ قونسَ الفرسِ

أي اضربنْ، فحذف نون التوكيد، وهو ضعيف في القياس، لأن التوكيد يفيد التحقيق، ويليق به الإسهاب والإطناب لا الاختصار والحذف^(٥).

(١) الإنصاف، ١/ ٣٥٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٢.

(٣) الإغفال ٢/ ٤١٥.

(٤) تيسير النحو، ٧٦ وانظر اللغة والنحو، لعباس حسن، ٦٢.

(٥) الخصائص ١/ ١٢٦، الإصباح ١٨٣-١٨٤، وفي أصول النحو ١٠٩.

٨ - لا يجوز القياس على سماع نادر، لقد أجاز الرياشي ندبة النكرة مطلقاً، فأجاز أن يقال: وارجلاه، قياساً على ما ورد في الأثر: واجبله، فرد أبو حيان ذلك بأن هذا الأثر نادر لا يقاس عليه^(١)، أما الكوفيون فقد قاسوا على النادر القليل، وقد امتلأ كتاب الإنصاف لابن الأنباري بالأمثلة المؤكدة ذلك، ومن الأمثلة أيضاً أن الكوفيين وابن خروف أجازوا أن يقال: جاء الزيدان كلاهما أجمعان، والهندان كلتاها جمعاوان أي أجازوا تأكيد كلا وكلتا بمثنى أجمع وجمعاء قياساً على أحمر وحمراء، فكلاهما على وزن واحد، وورد السماع بذلك قالوا: قبضت المالين أجمعين، وهدمت داريهما جمعاوين، فقام الكوفيون وابن خروف على هذا القليل الوارد، لكن البصريون منعوا القياس عليه لقلته، وقالوا: استغني بكلا وكلتا عن التوكيد بمثنى أجمع وجمعاء^(٢)، بل إن ابن مالك أحياناً قاس على القليل مثال ذلك أن (ما) إذا دخلت على ليت جاز الإعمال والإهمال بالإجماع كما قال ابن مالك، والدليل على ذلك قول الشاعر:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد

قال ابن برهان: الجميع روي عن العرب بالإلغاء والإعمال، لكن ابن السراج أجرى بقية أخواتها عليها قياساً، وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب «إنما زيدا قائم» وعزا الكسائي مثل ذلك إلى العرب أيضاً، فأيد ابن مالك ذلك وقال: وبقوله - أي بقول ابن السراج - أقول في هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ^(٣).

(١) ارتشاف الضرب ٢٢١٦/٥ وانظر شرح التسهيل، لابن مالك ٤١٤/٣ والمساعد ٥٣٥/٢ والمقاصد الشافية ٣٨٠/٥.

(٢) الحل، للبطلوسي ١٢٥ والمقاصد الشافية ٢٥/٥ بتصرف.

(٣) شرح التسهيل ٣٨/٢، وانظر الأصول ٢٣٢/١.

٩- لا يقاس على المتروك نطقاً، فلا يقاس على ماضي يدع ويذر، لأن ودع ووذر تحامتهما العرب ولم تتكلم بهما^(١)، قال ابن جني: «إذا تركت العرب أمراً من الأمور لعله داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه، ولم يسع أحد بعد ذلك العدول عنه»^(٢) أي بأن تقيس على المتروك.

لذا لا يقاس على ودع ووذر، مع أن الأصل أن القياس جائز على كل ما هو فعل ماضٍ،^(٣).

وقد أجاز عباس حسن أن نقول: ودع ووذر لجواز ذلك في القياس، وإن كان السماع ورد بترك هذين الفعلين، وهو بذلك تبع لابن درستويه المجيز استعمال الماضي واسم الفاعل والمصدر من يذر ويدع^(٤).

١٠- قد يقاس على القليل لموافقته للقياس^(٥)، مثال ذلك، النسبة إلى شنوءة. قالت العرب في النسب إلى شنوءة: شئني، قال أبو الحسن الأخفش عن شنوءة شئني: إنه جميع ما جاء^(٦) ومع ذلك فقد قيس عليه فقالوا: في ركوبة: رَكْبِي، وفي حَلوبة حَلْبِي، وفي قَتوبة: قَتْبِي^(٧).

(١) الخصائص ١/ ٩٩، والإصباح ١٨٧.

(٢) الخصائص ١/ ٣٦٢.

(٣) على سبيل الكثرة والشيوع والاطراد وإلا فقد قرأ مجاهد وغيره ما ودَعَكَ بالتخفيف، وفي الحديث «ليستهين أقوامٌ عن ودعهم الجُمُعَاتِ» وانظر هامش الإصباح ١٨٨.

(٤) تيسير النحو، ٦٠ وانظر تصحيح الفصيح، لابن درستويه، ٤٦٧ واللغة والنحو، لعباس حسن، ٦٢-٦٤.

(٥) الخصائص ١/ ٩٩، والإصباح ١٨٧.

(٦) الخصائص ١/ ١١٥، والإصباح ١٩٠.

(٧) الخصائص ١/ ١١٥.

مع العلم أن (فَعَلَيَّ) مقاس فيما كان على وزن فعيلة كحنيفة وحنفي، وليس مقيساً فيما كان على وزن فعولة، وإنما أجزوا فعولة مجرى فعيلة، للمشابهة المتمثلة فيما يأتي:

- ١ - أن كلاً منها ثلاثي.
 - ٢ - أن كلاً منها ثالثه حرف لين.
 - ٣ - أن كلاً منهما انتهى بتاء التانيث.
 - ٤ - أن فعولاً وفعيلاً يأتي أحدهما مكان الآخر نحو: أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم.
- فلما حصل هذا التشابه جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة، فكما قالوا: حنفي قياساً، قالوا: شنئي قياساً^(١).
- ، ومن هذا القبيل ما ذكره النحاة حول جواز تقدم التمييز على عامله المتصرف وإن كان الوارد قليلاً، لكنه جاء على القياس فيجوز القياس عليه، فكما أن الحال يجوز تقدمه على عامله المتصرف فكذلك التمييز.

١١ - لا يقاس على الكثير إن كان هذا الكثير مخالفاً للقياس^(٢) مثال ذلك: قولهم في ثقيف وقريش وسليم ثقفى وقرشي وسلمي فهو وإن كان أكثر من شنئي، فإنه عند سيبويه، ضعيف في القياس، فليس لك أن تقول في سعيد: سعدي^(٣)، والقياس عند سيبويه أن يقال: قريشي، وسلمي، وثقفي، لأن ما كان على فعيل فهو فعيلي وليس فعلي.

ومن المفيد أن نذكر للطالب ما ذكره الأستاذ عباس حسن حول القلة التي يجوز القياس عليها، والتي لا يجوز، لقد ذكر أن القلة على نوعين:

(١) الخصائص ١/ ١١٥ .
 (٢) الخصائص ١/ ٩٩، والإصباح ١٨٧ .
 (٣) الإصباح ١٩١، وفي أصول النحو ١١٠ .

- قلة نسبية: وهي قلة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكم، وكلا النوعين في ذاته كثير العدديصح محاكاته، والقياس عليه، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر، فالآخر قليل بالنسبة للأكثر مثال ذلك: لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، يقابلها لغة يتعاقب فيكم ملائكة، فكلُّ منهما كثير في ذاته لكن لغة يتعاقب هي الأكثر ويتعاقبون أقل، فهذه القلة لاتمنع من القياس عليها ومحاكاتها، أما النوع الثاني، فهي القلة العددية: وهي النادرة القليلة العدد فهي لاتحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها لضعف العددية بحيث يمكن الحكم سريعاً بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها، مثالها ما مر معنا من مثل قولهم: إن قنعت كاتبك لسوطاً، وإن قام لأننا، حيث خففت إنَّ ووليها فعل ماض غير ناسخ، ومثل: إنَّ يزينك لنفسك وإنَّ يشينك لهي، حيث وليها فعل مضارع غير ناسخ، فهذان كما قال الخضري لا يجوز القياس عليهما للقلة العددية الواردة فيهما^(١) ورد الدكتور عبد الله الحسين مذهب إليه عباس حسن من تفسير للقلة والكثرة اللتين يُقاس عليهما، قال: هذا كلام غير دقيق، لأن السماع القليل الذي يجوز القياس عليه أو منعه ليس منظوراً إليه من جهة القلة الذاتية أو القلة النسبية في حد ذاتها، وإنما هو ما يظهر لهم من موافقة هذا القليل لقياس نظائره أو مخالفته لها، أي مدى موافقة هذا القليل للأصول العامة والقوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهذا تفسير ما ذهبوا إليه من أنه قد يقاس على القليل في حين لا يقاس على ما هو أكثر منه، فالقليل إذا وافق قياس نظائره جاز القياس عليه عند النحاة، وإن كان قليلاً في ذاته مثل ذهابهم إلى جواز القياس على ماورد من قولهم شئت في النسب إلى شئ في حين أنهم يمنعون القياس على ما كان كثيراً في ذاته لكنه مخالف لقياس نظائره، مثل ذهابهم إلى عدم صحة القياس على ما ورد من وقوع المصدر موقع الحال^(٢) كطلع زيد بغتةً، فهو مع كثرة سماعي.

(١) النحو الوافي ٣/ ٧٩.

(٢) تيسير النحو، ٧٨-٧٩.

والذي يبدو لي أن ليس ثمة تناقض بين ما ذكره عباس حسن وما انتهجه القدماء على النحو الذي فسره الدكتور عبد الله الحسين، لأن عباس حسن لا ينكر ما قاله القدماء حول شنوءة وشنتي، فهو في حديثه مهتم ببيان مصطلح القلة الذي يمكن القياس عليه، فأراد التوسعة في القياس، ولعله لاحظ مدى التكلف الذي بدا من تعليل القدماء للقياس في شنوءة حين أوجدوا المشابهة بين فعيلة وفعولة، فنظر إلى القضية من جانب آخر مريداً منه الاتساع في النظام اللغوي.

١٢ - يصير الفرع بعد إجراء القياس من كلام العرب - في الرأي الأصح - أي ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، قال ابن جني: ومما يدلّك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها، أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال: صَمَحَمَحَ من الضرب ضَرَبَ، ومن القتل قَتَلَتَ ومن الأكل أَكَلَتَ ونحو ذلك فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بداً من أن تقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف^(١).

وأخيراً لقد ذكر الأنباري قاعدة ميسرة موضحة لحقيقة القياس بقوله «نحن لم نسمع كل فاعل مرفوع ولا كل مفعول منصوب، وإنما سمعنا بعض ذلك فقسنا عليه»^(٢) ومراده أن المقيس عليه هو مطرد شائع، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ كما قال ابن جني^(٣) والعرب لا تتكلم بكلام لا فائدة منه^(٤).

١٣ - «أنه يجوز القياس على حكم ثبت بالقياس والأصل أن يثبت بالسماع، مثال ذلك أن اسم الفاعل محمولٌ على الفعل في العمل، ولذلك كان أضعف منه

(١) الخصائص ١/ ٣٦٠.

(٢) الإصباح ٢١١.

(٣) الخصائص ١/ ١٢، وفي أصول النحو ١١١.

(٤) المقاصد الشافية، ٣/ ٧.

فإذا استطاع الفعل أن يتحمل الضمير في مثل قولك: زيد أخواك زارهما^(١) لم يستطع اسم الفاعل السببي تحمّل الضمير، ولذلك وجب إظهاره فتقول: زيد أخواك زائر إياهما هو، ولا يجوز استتاره لقصور اسم الفاعل في العمل عن الفعل فهذا التركيب في جملة اسم الفاعل السببي مقيس غير مسموع فتأتي أنت وتقيس الصفة المشبهة على اسم الفاعل فتقول: زيد أخواك حُسْنٌ في عينه هما، قياساً على جملة اسم الفاعل المتقدمة فهذا قياس على مقيس^(٢)، وهو جائز.

١٤ - يجوز القياس على أصل اختلف في حكمه فيجوز أن تستدلّ على أن «إلا» تنصب المستثنى، لأنها حرف قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب قياساً على «يا» في النداء، فإن إعمال «يا» في النداء، مختلف فيه، فمنهم من قال: إنه العامل، ومنهم من قال: فعل مقدر أي اختلف في أصل المقيس عليه^(٣)، ولا مانع حينئذ من إجراء القياس.

أنواع القياس

للقياس أربعة أنواع:

الأول - حمل فرع على الأصل: كإعلال الجمع لإعلال المفرد مثل: قيمة وقيم، وديمة وديم، فأصل قيمة: قَوْمٌ وأصل ديمة: دَوْمٌ، لأنها من التقويم والدوام، فأبدلت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة، وأُعلِّ الجمعُ لإبدال المفرد، والمفرد هو الأصل، والجمع فرع، فحُمِلَ الفرع على الأصل.

(١) والضمير هو الفاعل المستتر.

(٢) في أصول النحو ١١٢، وانظر: الخصائص ١/١٨٦، والإصباح ٢١٥.

(٣) الإصباح ٢١٨، وفي أصول النحو ١١٢.

١ - ومن الأمثلة أيضاً: تصحيح الجمع لصحة المفرد، مثل ثَوْرٍ وثَوْرَةٌ، وزَوْج وزَوْجَةٌ، فلم يُعْلُوا الواو في الجمع لسلامتها في المفرد^(١).

٢ - ومثل ذلك ما ذكره حول قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فقد منع جمهور البصريين تقدم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل، لكونه فرعاً في العمل، غير أن الكسائي أجازه إلحاقاً للفرع بأصله، واحتج بهذه الآية، لأن المعنى عليكم كتاب الله، أي الزموا كتاب الله، فكتاب عنده مفعول به متقدم على عامله عليكم، وتأول البصريون الآية فقالوا: إن كتاب مفعول مطلق مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] والمعنى كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً، وعليكم متعلقاً بالمصدر كتاب أو بالفعل المحذوف - كتب - ويؤيد هذا التقدير قراءة أبي حنيفة ومحمد بن السميع اليماني ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾، فجعل (كتب) فعلاً ماضياً رافعاً ما بعده، أي كتب الله عليكم تحريم ذلك^(٢).

٣ - ومثل ذلك حملهم النصب على الجر في جمع المؤنث السالم، وهو فرع على الجمع المذكر السالم، وهو أصل^(٣).

الثاني - حمل أصل على فرع وذلك كإعلال المصدر لإعلال فعله مثل: قام قياماً، أو تصحيحه لصحة فعله مثل قاومت قِوَاماً.

ومن أمثلة حمل الأصل على الفرع حذف الحروف في الجزم وهي أصول حملاً على حذف الحركات، فهم حين حذفوا الحركات في نحو: لم يذهب، تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم الحروفَ الأصولَ فقالوا: لم يخشَ ولم يرم ولم يغز^(٤).

(١) الإصباح ١٩٢، وفي أصول النحو ١١٠.

(٢) انظر: إعراب الشواهد ٥٥٩/٢.

(٣) أسرار العربية، ٦٢.

(٤) الإصباح ١٩٣، والأشباه والنظائر ٤٣٤/١، وفي أصول النحو ١١١.

ومن ذلك حذفهم النون الأصلية حملاً على حذف الحركة في قول الشاعر:
 فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوئك ذا فضل
 ومنه أيضاً قول الشاعر:

كأنهما ملآن لم يتغيرا وقد مرَّ بالدارين من بعدنا عَصْرُ^(١)
 ومنه أيضاً قول الشاعر:

أبلغ أبا دختنوش مألكة غير الذي قد يُقال مَلَكِبِ
 ومن ذلك منعهم التصرف بعسى وهو أصل لحملهم إياها على لعل وهي فرع^(٢).
 الثالث - حمل نظير على نظير، والنظير إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما^(٣).
 أ - فمن أمثلة حمل النظير على النظير في اللفظ:

١ - زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية الظرفية، وبعد «ما» التي بمعنى الذي،
 لأنهما بلفظ «ما» النافية، كقول الشاعر:

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتَه على السنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ
 فإن هنا زائدة بعد «ما» المصدرية، لشبهها بـ «ما» النافية لفظاً لا معنى.
 ومنه قول الشاعر:

يُرجى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوبُ

(١) الخصائص ١/ ٣١٠، والأشباه ١/ ٤٣٤.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٤٣٦.

(٣) هذا المبحث مستفاد من المغني ٥٨٤-٥١٨ ومن الأشباه والنظائر ١/ ٤٢٠ وغيرهما مما التقطناه من كتب النحو.

فإن هنا زائدة بعد «ما» الموصولية لشبهها بـ «ما» النافية لفظاً لا معنى.

وهذان البيتان محمولان على نحو قول الشاعر الذي زاد «إن» بعد «ما» النافية في قوله:

ما إن رأيتُ ولا سمعتُ به كالיום هانئاً أينقُ جُرْبِ^(١)

٢ - ومن ذلك دخول لام الابتداء على «ما» النافية حملاً لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ كقول النابغة الذبياني:

لَمَّا أَغْفَلْتُ شَكَرَكَ فَاصْطَنَعَنِي فكيف ومن عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي^(٢)

فاللام الداخلة على «ما» هنا هي لام الابتداء، وجاز ذلك حملاً لها في اللفظ على «ما» الموصولية الواقعة مبتدأ كما في قولك: لَمَّا تصنعه حسنٌ أي للذي تصنعه حسن.

٣ - ومثله دخولها أي لام الابتداء على «ما» الواقعة في جواب «لو» كما في قول الشاعر:

ولو نُعْطِيَ الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا ولكن لا خِيَارَ مع الليالي

فاللام هنا دخلت على جواب «لو» المنفي، وهذا قليل، والكثير أن يتجرد جواب «لو» من اللام إذا كان منفيًا.

٤ - توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية حملاً لها في اللفظ على «لا» الناهية

(١) الهانئ: هو الطالئ بالهناء، وهو القطران، وأينق جمع ناقة.

(٢) اللام للابتداء، وما نافية، وكيف حال، ومن عطائك: متعلقان بخبر مقدم، وجل مبتدأ مؤخر

نحو: ﴿أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ﴾ [النمل: ١٨]، ونحو: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢] ومن أولها على النهي لم يحتاج إلى هذا.

٥ - حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] ^(١) لما كان أحسن بزيد، مشبهاً في اللفظ لقولك: امرر بزيد.

٦ - دخول لام الابتداء بعد «إن» التي بمعنى (نعم) لشبهها في اللفظ بـ «إن» المؤكدة قاله بعضهم في قراءة: ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ﴾ [طه: ٦٣].

٧ - ثبتت ألف «ما» الاستفهامية حملاً لها على الخبرية في قول الشاعر:

على ما قام يشتمني لئيمٌ كخزيرٍ تمرغ في الترابِ
والأصل أن يقال: علامٌ كما يُقال لِمَ، وحملوا الخبرية على الاستفهامية، فحذفوا ألفها في قولنا: اصنع بِمَ شئت ^(٢)، أي بالذي شئت.

- ومن أمثلة حمل النظير على النظير لمشابهته له معنى:

ب - دخول الباء في خبر إن في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُمْ يَقْدِرْ﴾ [الأحقاف: ٣٣] لأنه في معنى «أوليس الله بقادر» والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما - أي بُعد خبر أن عنها وذلك بذكر الجملة المعطوفة ولم يعي بخلقهن - فتباعد أن من الخبر، صيرها كأنها غير مذكورة،

(١) أي تم حذف الفاعل من أبصر لدلالة ما سبقه إليه وعطفه عليه، وبهمزة إن كان عمدة لكنه شبيه بالفضلة في اللفظ في قولك: امرر بزيد، والفضلة تحذف، فكذا ما أشبهها، حاشية الدسوقي

الأمر الذي سهل هذا التقدير، ولهذا لم تدخل في: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٩].

٢ - دخول الباء في فاعل ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] لما دخله من معنى: اكتف بالله شهيدا، بخلاف قولك:

قليلٌ منك يكفيني، ولكن قليلٌ لك لا يُقال له قليلٌ

فيكفي في البيت، تعدى بنفسه لعدم تضمينه معنى اكتف، وإنما هو بمعنى يُجزي ويُغني ولذا لم تُزد الباء في الفاعل بخلاف قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣].

٣ - وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] وفي قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِيكَ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ﴾ [التوبة: ٣٢] وذلك لأن المعنى: وإنما لا تسهل إلا على الخاشعين ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

٤ - تعدي رضي بعلى في قول الشاعر:

إذا رضيت عليّ بنو قشيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أعجبني رضاها

وذلك لأن «رضي» حُمِلَ على معنى أقبل عليه بوجه.

وذهب الكسائي إلى أن هذا من حمل الضد على الضد، لأن «رضي» هنا بمعنى «سخط»، أي إذا سخطت عليّ^(١).

٥ - حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب أته كتابي فاحتقرها، فقال له كيف تقول: أته كتابي؟ فقال: أليس الكتاب بمعنى الصحيفة؟^(٢)

(١) المعني ٨٨٥-٨٨٧.

(٢) الخصائص ١/٢٤٩.

٦ - حمل لم على ما النافية وقيل على لا النافية في قول الشاعر:

لولا فوارسٌ من نعمٍ وأسرّتهم يوم الصُّليفاءِ لم يُوفونَ بالجار^(١)

٧ - حكمهم على إذما بالحرفية لمشابهتها لأن الشرطية من جهة المعنى وهو الشرط، فجرت إذما مجرى إن وعملت عملها^(٢).

ج - ومن أمثلة حمل النظير على النظير لمشابهته له لفظاً ومعنى:

١ - منع اسم التفضيل من أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب، وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل قال الشاعر:

يا ما أُمْلِحَ غَزْلاناً شَدَنَّا لنا من هَوْلَيائِكُنَّ الضَّالَّ والسَّمرِ

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولكن النحويين قاسوه.

٢ - عمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع لمشابهته له لفظاً أي من جهة الحركات والسكنات - ومعنى، فضارب كيضرب^(٣).

الرابع - حمل الضد على الضد، ومن أمثلته:

١ - حمل «لا» النافية للجنس على «إن» في العمل نحو: لا طالعاً جبلاً حسن.

٢ - تعدية رضي بعلى حملاً لها على سخط كما قال الكسائي في قول الشاعر:

إذا رَضِيتُ عليَّ بنو قشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أعجِبني رضاها

(١) جواهر الأدب، للإربلي ٣١٦.

(٢) شرح التسهيل، ٤/٦٧ والمقاصد الشافية ٦/١١٣.

(٣) البسيط، ٢/١٠١٢.

٣ - حمل كم الخبرية على رب في لزوم الصدرية، لأنها نقيضتها عند من قال: إن رب للتقليل^(١).

٤ - حمل لن على لم في الجزم مع أن الأولى لنفي المستقبل، والثانية لنفي الماضي، وحمل لم على لن في النصب، مثال الأول قول الشاعر:

لن يخبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحلقة
ومثال الثاني قراءة بعضهم: ﴿الْمَنْشَرَحُ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء^(٢).

٥ - حمل «إذا» على «متى» في الجزم بها في قول الشاعر:
استغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى وإذا تصبَّكَ خصاصةٌ فتجملِ
- وإهمال «متى» حملاً على «إذا» كقول عائشة رضي الله عنها في أبي بكر
«وأنه متى يقوم مقامك رقاً لا يُسمعُ الناسَ»^(٣).

٦ - حمل «أن» المصدرية على «ما» المصدرية في الإهمال كقول الشاعر:
أن تقرأنِ على أسماءَ ويحكُّما مني السلامَ وألاً تُشعِرا أحدا
فلم يعمل الشاعر «أن» الأولى النصب وهي ليست مخففة من الثقيلة بدليل أن
المعطوف عليها في الشطر الثاني عاملة^(٤).

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٤٢٤.

(٢) انظر: المغني ٩١٦ قال ابن هشام: وقيل: أصله نشرحُنْ ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: تأكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف.

(٣) المغني ٩١٦.

(٤) وانظر ألا يصح جعل الواو في قوله «وألاً تشعرا» استثنائية، والاستثناء لا يراد منه دائماً انقطاع المعنى عما قبله، بدليل أن الجملة في قولنا: جاء الطلاب خلا زيداً، أجازوا جعلها حالية أو استثنائية، والتعلق المعنوي واضح في باب الاستثناء.

وحمل «ما» المصدرية على «أن» المصدرية في الأعمال من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام (كما تكونوا يولّى عليكم) وفي رواية أخرى (كما تكونون) فلا شاهد.

٧ - ذهب سيويه إلى أن حرف التعريف هو اللام وحدها في أل لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين، فحمل الشيء على نقيضه^(١).

٨ - علقوا الفعل (نسينا) حملاً له على نقيضه (ذكرنا)، يقال: ذكرنا من قدم، أما نسي فقد جاء معلقاً في قول الشاعر:

ومن أنتم إنا نسينا من أنتم وريحكم من أي ريح الأعاصير^(٢)

٩ - ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب، ومن أدلتهم أن هناك إجماعاً على أن الفعل المضارع في نحو: لا تقم ولا تذهب، هو فعل نهى معرب مجزوم، قالوا كذلك فعل الأمر نحو: قم واذهب، لأن النهي ضد الأمر، والعرب كما قالوا: تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره^(٣).

١٠ - أجرت العرب عدمت وفقدت مجرى وجدتني في كون فاعلهما ومفعوليهما ضميرين متصلين متحدين، لأنهما ضد وجدت، وذلك كقول الشاعر:

ندمت على ما كان مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع

بخلاف سائر الأفعال، فلا يقال: ضربتني، بل يقال: ضربت نفسي^(٤).

وعلى العموم إن الحمل على النظير أكثر من الحمل على النقيض^(٥).

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٤٢٠، وانظر الكتاب ٢/ ٦٣-٢٧٢.

(٢) الهمع ١/ ١٥٥.

(٣) أسرار العربية، ٣١٩ والإنصاف ٢/ ٥٢٨.

(٤) الكواكب الدرية، ١/ ١٤٣.

(٥) الأشباه والنظائر ١/ ٤٢٥.

من أحكام النظر وعدم النظر

١ - من الأصول النحوية المقررة أنه إذا دلَّ الدليل على شيء، فلا داعي إلى البحث عن النظر، فهذه هي سيويته يثبت وزن فعل ولا دليل على ذلك إلا لفظة إبل، فأثبت فعلاً، ولم يجد لها نظيراً في كلامهم، وأفاد النحاة من ذلك فقرروا أن البحث عن النظر يجب إذا لم يوجد الدليل، فإن قيل: هل يجتمع الدليل مع النظر؟ فالجواب: نعم يجوز اجتماعهما والنظر حيث لا استثناس، والتقوية، فالحكم منوط بالدليل، فإن لم يوجد فيجب البحث عن النظر^(١) وقد أشار ابن جني إلى مكانة اجتماع الدليل مع النظر وأهميته في تقوية الحكم قال: فإن ضامَّ الدليل النظر فلا مذهب بك عن ذلك، وهذا كنون عتتر، فالدليل يقضي بكونها أصلاً لأنها مقابلة لعين جعفر، والمثال معك وهو فعلاً، فاعرف ذلك وقس^(٢).

٢ - الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير، مثال ذلك أن البصريين ذهبوا إلى أن إعراب الأسماء الستة معربة من مكان واحد، وذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين، قال البصريون: والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه، أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب، فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير^(٣).

٣ - قد يحصل مخالفة للنظر، فيضعف الرأي النحوي مثال ذلك أن (ما) عند الأخفش في صيغت التعجب «ما أحسن زيدا» اسم موصول أو نكرة ناقصة، وهي على

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٠ بتصرف، تحقيق ترحيني.

(٢) الخصائص، ١/ ١٩٩-٣/ ٦٨.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٠ تحقيق ترحيني.

الوجهين في محل رفع مبتدأ، والجملة بعدها إما صلة وإما صفة، والخبر محذوف وجوباً والتقدير: الذي - أو شيء - أحسنَ زيداً شيءٌ عظيم، ورُدَّ هذا الوجه بأنه يخالف النظائر من وجهين:

الأول: تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة، وتأخير الإبهام، بالتزام حذف الخبر، والمعتاد المعروف أنه إذا تضمن الكلام إفهاماً وإبهاماً تقدم الإبهام وتأخر الإفهام كما هو الشأن في ضمير الشأن في نحو: هو زيد قائم.

والثاني: أن في هذا الرأي التزام حذف الخبر من غير أن يسد شيء مسده، والمعتاد أنه إذا حذف الخبر، فالواجب وجود قرينة تدل عليه نحو: لولا عمر لهلك الإسلام^(١). - ومن ذلك أيضاً ذهاب الجرمي إلى جواز عطف الاسم الظاهر على المضمير من غير إعادة الخافض بشرط تأكيد الضمير المخفوض بالضمير المنفصل المرفوع نحو: مررت بك أنت وزيد، وذلك قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد، والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به، ولكن ثمة فرقاً بين الضمير المرفوع والمجرور يضعف هذا القياس، فالضمير المجرور أشد اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر، ويفصل بينه وبين الفعل، ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله، يضاف إلى ذلك أنه لم يُسمع نحو: مررت بك أنت وزيد، ولأن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، ولأن إعادة الجار أقرب وأخف^(٢).

- وما أكثر الآراء التي ضعفت وردت بسبب عدم النظير.

- ومن أقوالهم في هذا المظهر: يُستدل بعدم النظير على نفي الحكم، حيث

لم يقم الدليل على الإثبات^(٣) والأمثلة على كل ذلك كثيرة منها:

(١) شرح التصريح ٨٧/٢ بتصرف.

(٢) شرح الأشوني ومعه حاشية الصبان ١١٦/٣.

(٣) الإصباح، ٣٦٩.

-أنهم ردوا على سيبويه القائل: إن (أل)كلها حرف تعريف، وهمزتها للوصل، بقولهم: هذا لانظير له في الحروف، إذ لا يوجد حرف في العربية مبدوء بهمزة وصل^(١).

-ومن ذلك ردهم على الأخفش الذي قال: إن الأسماء الستة تعرب بحركات مقدرة على الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها الحركات في تلك الحروف لأن حروف العلة تطلب حركات من جنسها، قيل: لو اعتقدنا ذلك فذا لا يصح في (فو وذو مال) لأن تقدير الإعراب على ما قبل الواو يؤدي إلى بقاء الاسم الظاهر فيهما على حرف واحد، وهذا لانظير له في الأسماء، لذلك ضعف رأي الأخفش، وقيل: إن مراده من قوله إنها حروف إعراب أي لا إعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، ورد هذا التفسير بعدم النظير أيضاً^(٢).

ومن ذلك أن بعض النحاة ذهبوا إلى أن (ما) في نحو: لأمر ما غاب القائد، هي صفة لأن المراد هو لأمر أي أمر، وذهب بعض المحققين إلى أنها حرف زائد، وحجته أنه لا يوجد في كلامهم نكرة جامدة وقعت نعتاً إلا إذا كان بعدها كلمة تماثل الموصوف تماماً نحو: مررت برجل أي رجل، فالحكم عندهم على (ما) المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية، حكم بما لانظير له فيجب اجتنابه^(٣).

(١) شرح التسهيل، ٢٥٤/١.

(٢) المسائل المشككة، ٥٤٠ والصفوة الصفية، ١٠٣/١.

(٣) النحو الوافي، ٣٥٤/١ وأجاز عباس حسن الوجهين لأنه كما يقول: خلاف شكلي لقيمة له، والريان سيان في تحقيق الغرض «لكن أليس هناك فرق بين وصف الأمر بصفة وعدم وصفه؟ هل حين نقول: مررت بزيد الفاضل هو كقولنا: مررت بزيد من غير وصف؟ وهل إذا قلت: رأيتك منزعاً من أمر ما، هو كقولك: رأيتك منزعاً من أمر، لاشك أن هناك فرقاً معنوياً ظاهراً.

- وليعلم أن حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج به عن أصله، مثال ذلك أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج به بذلك عن كونه اسماً، والفعل المضارع أعرب لمضارعته للأسماء في الإعراب ولم يخرج به ذلك عن كونه فعلاً^(١).

- ومن طريف حمل النظير على النظير أن النحاة حملوا تخريجاً على تخريج، من ذلك حملهم تخريج قول الفرزدق:

وإني لراج نظرةً قَبْلَ التي لعلني وإن شطتْ نواها أزوَّرها
على قول محذوف أي قبل التي مقول فيها لعلني.... فحذف القول وبقي معموله، ونظيره ما قيل في قول العجاج:

حتى إذا جنَّ الظلام واختلط جاؤوا بمَدْقٍ هل رأيت الذئب قط

أي جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته^(٢).

وأخيراً نشير إلى أن الكسائي أجاز حمل الشيء على الشيء لشبههما في العمل، لذا قال: إن اسم الفاعل يعمل ولو كان ماضياً، لكونه عمل في كلام العرب، قالوا: هذا مارٌّ يزيد أمس كما هو الشأن في قولهم: هذا ضاربٌ زيداً أمس، فالجار والمجرور متعلقان بامرر، وهما في موضع المفعول، كما أن زيداً منصوب بضارب، فلما حصلت المشابهة في العمل، أجاز الكسائي إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي، والجمهور أن عمله مشروط بالحال أو الاستقبال^(٣)

(١) الإنصاف ١/ ١٤٢.

(٢) المغني ٧٦١ وحاشية الخضري ١/ ٧٧ وقد استدلل الكسائي بهذا البيت على جواز وقوع جملة الصلة إنشائية، وخرج البصريون البيت على تخريجين: أحدهما: ماذكرنا، وثانيهما: على التقديم والتأخير، فجملة الصلة هي أزورها، وخبر لعل محذوف دلت عليه جملة الصلة، أي التي أزورها لعلني أزورها ثم اعترضت جملة لعل بين الموصول وصلته.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٠ وشرح المفصل ٦/ ٧٧ والمقاصد الشافية ٤/ ٢٦٣.

- ويتصل بهذا ما ذكره حول رأي المبرد الذي يرى فيه أن العامل في المستثنى هو فعل مقدر تقديره: أستثني، وأن (إلا) نابت عن هذا الفعل ودلت عليه كما أن المنادى منصوب بفعل محذوف تقديره: أنادي نابت عنه «يا» ودلت عليه^(١).

الحمل على أحسن القبيحين

هذا المصطلح نراه عندهم قدموه تعليلاً لحكم ذهبوا إليه مضطرين وذلك حين رأوا تركيباً لغوياً يحتمل ضرورتين، ولا بد من ارتكاب إحداهما، مثال ذلك: فيها قائماً رجل، فقائماً إما أن نرفعها على أنها صفة لرجل، فنكون بذلك ارتكبنا محظوراً يمثل أننا قدمنا الموصوف على الصفة، وفيه قبح، وإما أن ننصب قائماً على الحال، وصاحبها هو النكرة رجل، ومجيء الحال من النكرة قبيح أيضاً قليل، فحُمِلَ على الحال لأنه مع قبحه أفضل من تقديم الصفة على الموصوف لو رفعناه^(٢).



(١) شرح التسهيل ٢/٢٧٩ والمساعد ١/٥٥٦.

(٢) الأشباه والنظائر ١/٢٢٣ بتصرف.



المحاضرة الثالثة

العلة النحوية



العلة النحوية

العلة بالكسر المرض، يقال: علّ يعلّ - بكسر العين وضمها - واعتلّ وأعلّه الله تعالى فهو مُعلٌّ وعليل^(١)، وقد اعتلّ وهذه علته أي سببه^(٢).

ويقال: اعتلّ إذا تمسك بحجته، وأعلّه جعله ذا علة، ومنه إعلاّلات الفقهاء واعتلاّلاتهم^(٣).

والعلة كما قال الجرجاني: عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ فيتغير به حال المحلّ بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، وأضاف مبيناً معنى العلة في الشريعة فقال: «عبارة عما يجب الحكم به معه» وعُرّفَ التعليل بأنه تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر^(٤).

أما الغاية من العلل النحوية فهو بيان الوجوه الإقناعية، فلهذا تُسمّى أمارات وعلامات^(٥).

وخير من عرّفها من المحدثين - فيما أحسب - هو الدكتور مازن المبارك حين قال: «وأما العلة في النحو فهي - على ما نرى - الوصف الذي يكون مظنة وجه

(١) وأضاف الفيروز آبادي ولا تقل معلول والمتكلمون يقولونها ولست منه على ثلج.

(٢) القاموس المحيط، علل.

(٣) المصباح المنير علل.

(٤) التعريفات ٦١-١٥٤.

(٥) شرح قواعد الإعراب للكافيجي، ٢١٢.

الحكمة في اتخاذ الحكم أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة^(١).

وما ذكره الدكتور مازن هو ما نصَّ عليه الخليل بن أحمد الفراهيدي حين سئل عن العلل التي استنبطها، وقدمها للناس بعد نظره في كلام العرب.

قال الزجاجي: وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقليل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيته وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعلَ هذا هكذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملة أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها» وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمه الله عليه^(٢). وذكر الخليل للدار والبناء يومئ أن البيئة كان لها أثر واضح في استكشاف علل العرب، ولعل أوضح مثال نتبين منه أثر البيئة الاجتماعية

(١) العلة النحوية ٩٠.

(٢) الإيضاح، ٦٦.

في تفكيرهم اللغوي ما ذكره سيبويه عند حديثه عن حذف الفعل في قولهم: اللهم وضبعاً وذئباً، فإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو أرسل فيها ضبعاً وذئباً^(١).

واستقر هذا الاعتقاد عند النحاة فنرى في تعليلاتهم الكثير من آثار البيئة الاجتماعية التي عاشوا فيها، لقد ساق ابن جني مثلاً محكياً عن المبرد، يتضمن ذكر الدرهم، مع ان ابن جني ساقه ليدل به على أن العربي كان مهتماً بإظهار إحساسه ومشاعره في علة اللغوية، حكى ابن جني عن المبرد قوله: سمعتُ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ (ولا الليل سابقُ النهار) - بعدم تنوين سابق مع نصب النهار - فقلت له: ما تريد؟ قال: أردت: سابقُ النهار، فقلت له: فهلا قلته؟ قال: لو قلته لكان أوزن.

قال ابن جني معلقاً على هذه الحكاية: «وفي هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا: أحدها: تصحيح قولنا: إن أصل كذا كذا.

والثاني: أن العرب فعلت كذا لكذا، ألا تراه إنما طلب الخفة، يدلُّ عليه قوله: كان أوزن أي أثقل في النفس، من قولهم: هذا درهمٌ وازنٌ أي ثقيل له وزن.

والثالث: أنها قد تنطق بالشيء، غيرُه في نفسِها أقوى منه لإيثارها التخفيف^(٢).

ومهما يكن من أمر، فجواب العربي عن علة ما حكاه حاضر في عقله، مائر في خلدِه لقد ذكر ابن جني في كتابه الخصائص الكثير من الأمثلة الدالة على ذلك، منها ما حكاه عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان

(١) الكتاب، ٢٥٥/١ بتصرف.

(٢) الخصائص، ٢٤٩/١ والإصباح ٢٧٨ وانظر ما ذكرناه عن علل الخليل الحسية في الفرق بين العلل الفقهية واللغوية من هذا الكتاب.

لغوبّ - أي أحمق - جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أنقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم؛ أليس بصحيفة؟ وعلق ابن جني قائلاً: «فهذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضوع بهذه العلة واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره»^(١).

فهذه الحكاية تفيد أن العلة كما ذكرنا حاضرة في ذهن العربي، يجيب عنها بسرعة وتفيد أيضاً أنهم كانوا يهتمون ببيان علل كلامهم حتى لو خرجت عن الجادة، فهم كما قال سيبويه «ليس شيء يُضطرُّونَ إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً»^(٢).

فكل تركيب لغوي له علةٌ عندهم تؤكد إلمامهم التام بتراكيبهم، فهم يعيشون مع تراكيبهم اللغوية، مبنى ومعنى، وهذا يعني بعبارة أخرى أن جذور الأصول النحوية مركوزةٌ عندهم كنظرية العامل والمعمول والقياس والعلة ناهيك عن السماع الذي يعد المادة التي نشأت عنها هذه الأصول، فحين أقام النحاة نحوهم بعد استقراءهم كلام العرب أدركوا سليقة العربي هذه فأخرجوها ضمن قواعد وأصول، وفروع.. حتى اكتمل البناء عندهم، وشيدت أركانه، قيل: إن عبد الله بن أبي إسحاق المتوفى سنة ١١٧هـ، شرح العلل ومدّ القياس، وبعج النحو، وقيل عن الأخفش: إنه كان أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل^(٣) وتتابع جهودهم في خدمة العربية، وسجلوا ذلك كله ضمن مؤلفاتهم، مدركين أهمية العلة في ضبط نظامهم اللغوي، لذا راحوا يؤلفون في بيانها كتباً خاصة بها، منها:

علل النحو لقطرب (٢٠٦هـ) وكتاب العلل للمازني (٢٤٨هـ) وكتاب الأصول لابن السراج (٣١٦هـ) ومنها كتاب الإيضاح للزجاجي (٣٣٧هـ) وحوى

(١) الخصائص ١/ ٢٤٩ والإصباح، ٢٧٨.

(٢) الكتاب، ١/ ٣٢ وانظر المزهري ٢/ ٩٣.

(٣) مراتب النحويين، ١١١.

كتاب الخصائص لابن جني (٣٩٢هـ) الكثير مما يتعلق بالعلة، وجاء كتاب الإنصاف لابن الأنباري (٥٧٧هـ) تتويجا لجهود السابقين إذ نلاحظ فيه كل الأصول النحوية معروضة في تلك المناقشات التي أثرت بين المدرستين يضاف إليه كتابه أسرار العربية ولمع الأدلة أيضاً.

وظهر في القرن السابع الإمام العكبري (٦١٦هـ) فقدم في كتابه اللباب في علل البناء والإعراب، العلل الكثيرة التي حصلها من كتب السابقين، وعرضها بأسلوب سهل واضح، أما كتابه المسائل الخلافية، فقد سار فيه على نهج ابن الأنباري في الإنصاف وضمنه مسائل خلافية عرض فيها كثيراً من الأصول النحوية وبخاصة العلة. وتبعه الخوارزمي صدر الأفاضل (٦١٧هـ) فجعل كتابه ترشيح العلل مخصوصاً على سوق العلل النحوية المتعلقة بالقواعد الإجرائية.

وفي القرن العاشر جاء السيوطي (٩١١هـ) بكتابه الاقتراح في أصول النحو ليكون شاملاً لتلك الأصول، ناهيك عن كتابه النافع الأشباه والنظائر، الذي عقد فيه فصولاً كثيرة تحدث فيها عن الأصول النحوية ومنها العلة.

وفي العصر الحاضر عرض الأستاذ سعيد الأفغاني كتابه - في أصول النحو -، ليكون من بواكير الأعمال العصرية، وضمن الأستاذ عباس حسن كتابه اللغة والنحو بين القديم والحديث حديثاً مطولاً عن العلة النحوية، ثم قدم الدكتور مازن المبارك كتابه المشهور النحو العربي - العلة النحوية نشأتها وتطورها، أما الدكتور تمام حسان فقد ألف عدداً من الكتب تحدث فيها عن آرائه المستحدثة عارضاً أصول النحويين، ومن أشهرها كتابه الأصول، وكتابته اللغة العربية معناها ومبناها، واللغة بين المعيارية والوصفية.

ثم قدم الدكتور محمد عيد كتابه أصول النحو العربي، وتوالت مؤلفات المحدثين الذين عقدوا فصولاً خاصة في كتبهم عن الأصول النحوية كما فعل الدكتور شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية، والدكتور عبد المجيد سيد طلب في كتابه تاريخ النحو وأصوله^(١)

أما الدكتور محمد إبراهيم السيف فقد عنون رسالته لنيل درجة الماجستير بـ(العلة النحوية والصرفية في كتاب الخصائص لابن جني)، وجعل الدكتور حسن الملخ كتابه بعنوان نظرية التعليل في النحو العربي.

ولا بد من الإشارة إلى أمرين:

الأول: أن النحويين أجمعين اعتنوا بالعلة فقلَّ أن تجد كتاباً نحوياً لم يذكر فيه مؤلفه - قليلاً أو كثيراً - العلل، ولم نذكر هنا إلا الكتب التي غلب عليها أنها تحدثت عن الأصول النحوية وفيها العلة، ولا شك أن بعض هذه المؤلفات حوت الكثير من العلل التي قد لا نجدها في الكتب خصها أصحابها بالأصول النحوية، وخير مثال على ذلك (شرح المفصل) لابن يعيش وشروح (الكتاب) لسيبويه وشروح (التسهيل) وغيرها من كتب الأندلسيين النحوية.

الثاني: أنه في القرن السادس جاء ابن مضاء القرطبي المتوفى (٥٩٣ هـ) بكتابه الرد على النحاة، مهاجماً فيه نحو المشاركة فنأدى بإلغاء نظرية العامل والعلل الثواني والثالث وتمارين الصرف، والتقدير.. أي حاول فيه أن يأتي على كثير من أصول النحويين المشاركة، وقد أفاد منه بعض المحدثين الناقدين للنحو العربي، ورُد

(١) ولا يخفى أن الشيخ محمد الطنطاوي صاحب كتاب نشأة النحو عرض كثيراً من الأصول النحوية وهو بصدد ترجمته للنحويين.

على هؤلاء جميعاً برود كثيرة جعلت آراء ابن مضاء ومن شايعة - فيما أرى - تذهب أدراج الرياح، لم يُستفد منها بشيء حتى الآن^(١).

أنواع العلل

أول من صنف العلة إلى أنواع واضحة معدودة هو ابن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ - قال: واعتلالات النحويين على ضربين:

ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبت ألفاً؟، وهذا ليس يُكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرجُ منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبينُ بها فضلُ هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفّر الله تعالى من الحكمة بحفظها، وجعلَ فضلها غيرَ مدفوع^(٢).

والواضح من هذا النص أن كل ما زاد عن القاعدة النحوية المطردة سماه علة العلة.

وتقدم التفكير في أنواع العلة نتيجة تقدم الدرس النحوي العام، فجعلها الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧هـ، ثلاثة، قال: في باب القول في علل النحو «وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب:

علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

(١) انظر ردودنا عليه في القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٢) الأصول ٣٥/١.

١ - أما التعليمية فهي التي يُتوصَّلُ بها إلى تعلُّمِ كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامنا منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل أو ما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً، وفي الایماء إليه كفاية لمن نظرَ في هذا العلم، فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زیداً قائم، إن قيل: بِمَ نصبتُم زیداً؟ قلنا: بآن لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأننا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد. إن قيل: لِمَ رفعتُم زیداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

٢ - العلة القياسية وهي تتضح من إجراء الأقيسة كأن يُقالَ لمن قال: نصب زيداً بآن في قوله: إن زیداً قائم: لِمَ وجب أن تنصب «إنَّ» الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه فأعلمت إعماله لِمَا ضارعتَه، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمداً، وما أشبه ذلك.

٣ - وأما العلة الجدلية النظرية فكلُّ ما يُعتلُّ به في باب «إنَّ» بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروفُ الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتُم بها إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله نحو: ضرب زيداً عمرو، وهلا شبهتموها بما قُدِّمَ فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل، وذاك فرع ثان؟ فأی علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأيُّ قياس اطرَدَ لكم في ذلك؟ وحين شبهتموها بما قُدِّمَ مفعوله على فاعله، هلا أجزتم تقديم

فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم: ضرب أخاك محمد، وضرب محمد أخاك؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلة لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم: إن خلفك زيداً، وإن أمامك بكراً، وما أشبه ذلك؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو: ضرب زيداً عمرو، امتنعت من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم: إن زيداً أبوه قائم، وإن زيداً ماله كثير، والفاعل لا يكون جملة؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم: إن زيدا يركب، وإن عبدالله ركب، رأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه؟ ما أرى كلامكم إلا ينقض بعضه بعضاً.

وكل شيء اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر^(١).

وعلى مدى العصور، وكر الدهور، قدم النحاة ما توصلوا إليه من أنواع العلل التي لحظوها في الكلام العربي، فنقل السيوطي في كتابه الاقتراح أربعة وعشرين نوعاً ذكرها أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس «في كتابه «ثمار الصناعة»، بعد أن أشار الدينوري تبعاً لابن السراج إلى أن اعتلالات النحويين صنفان^(٢).

- علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم.

- وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً، وهي:

(١) الإيضاح، ٦٥.

(٢) أفدنا في سرد أنواع العلل وأمثلتها من كتاب الإصباح في شرح الاقتراح، وأضفنا إليه ما عثرنا عليه من كتب النحو الأخرى.

١ - علة سماع: وهي أصل هذا الفن وعليها مداره كرفع الفاعل ونصب المفعول، وكقولهم: امرأة ثدياء، ولا يقال: رجل أئدى، وليس لذلك علة سوى السماع.

٢ - وعلة تشبيه: وهي كالقياس قرينة السماع، كرفع اسم كان تشبيهاً بالفاعل، ونصب خبر «ما» تشبيهاً بالمفعول، وكقولهم: إن أسماء الإشارة بنيت لمشابهتها الحروف، وقولهم: إن كان وأخواتها عملت لشبهها الأفعال المتعدية.

٣ - وعلة استغناء: كاستغنائهم بـ«ترك» عن «ودع» ومن تطبيقاتها ما ذكره ابن مالك حول أسباب بناء المضمرات، لقد ذكر أربعة أسباب لبنائها وهي: مشابهة الحرف في الوضع، والافتقار، والجمود، والرابع: مشابهة الحرف في الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني، يريد أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة في الرفع وفي غيره ياء، وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ومكسورة في التاء، فأغنى ذلك عن إعرابه لأن الامتياز حاصل بدونه^(١).

٤ - وعلة استئصال: كتقدير الضمة والكسرة في المنقوص. سواء أكان معرفاً بأل كالقاضي أم خالياً منها كقاضٍ^(٢)، وكاستئصالهم الواو في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما عدوتان لدودتان.

٥ - وعلة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون جمع المذكر السالم، وكسر نون المثني.

(١) شرح التسهيل ١/١٦٧ وشرح الأشموني ١/١١٠.

(٢) أما القاضي فأمره واضح، وأما نحو قاضٍ فأصله: هذا قاضي، ومررت بقاضي، ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فالتقى سكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، عمدة ذوي الهمم، ٢٥.

٦ - وعلة وجوب: وذلك كتعليقهم رفع الفاعل ونحوه، ومنها: انقلاب كل من الواو والياء عند تحرّكهما وانفتاح ما قبلهما ألفاً مثل قام وباع.

٧ - وعلة جواز: وذلك ما ذكره في تعليل «الإمالة» من الأسباب المعروفة، فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها.

٨ - وعلة تغليب: مثل ﴿وَكَاَنَتْ مِنَ الْقَنِينِ﴾ [التحريم: ١٢] ومثلها قولهم: العُمران، عن أبي بكر وعمر، والأبوان للأب والأم.

٩ - وعلة اختصار: مثل باب الترخيم و«لم يك».

١٠ - وعلة توكيد: كوصف نحو «دكة» ب«واحدة»، في قوله تعالى ﴿فَذَكَّا ذَكَّةً وَجِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤].

١١ - وعلة تعويض: مثل تعويضهم الميم في اللهم من حرف النداء، ومن ذلك تعويضهم التنين في كل وبعض وأي، من المضاف إليه المحذوف.

١٢ - وعلة نظير: وهي على ثلاثة أنواع:

١ - حمل نظير على نظير للمشابهة اللفظية، مثالها:

توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافية حملاً لها في اللفظ على «لا» الناهية نحو: ﴿أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ﴾ [النمل: ١٨] ونحو: ﴿وَأَتَّقُوا فَتَنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢] ومن أولها على النهي لم يحتج إلى هذا.

ومن ذلك حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]^(١)

(١) أي تم حذف الفاعل من أبصر لدلالة ما سبقه عليه وعطفه عليه، وبهم وإن كان عمدة لكنه شبيه بالفضلة باللفظ في قولك: امرر يزيد، والفضلة تحذف فكذا ما أشبهها، حاشية الدسوقي ٣٠١/٢.

لما كان أحسن بزيد، مشبهاً في اللفظ لقولك: امرر بزيد.

ومن ذلك دخول لام الابتداء بعد «إن» التي بمعنى «نعم» لشبهها في اللفظ بإن المؤكدة قاله بعضهم في قراءة: ﴿إِنْ هَذَا لَسَكْرَانٌ﴾ [طه: ٦٣].

٢ - وقد يتشابه النظيران في المعنى مثال ذلك حمل «لم» على ما النافية وقيل على لا النافية في قول الشاعر:

لولا فوارس من نَعَمٍ وأسرتهُم يوم الصُّلفاء لم يُوفونَ بالجار^(١)

ومن ذلك حكمهم على «إذما» بالحرفية لمشابتها لإن الشرطية من جهة المعنى وهو الشرط، فجرت إذما مجرى «إن» وعملت عملها^(٢).

٣ - وقد يتشابه النظيران لفظاً ومعنى، مثال ذلك منع اسم التفضيل من أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب، وزناً وأصلاً وإفادَةً للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل قال الشاعر:

يا ما أُمْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا من هَوْلِيائِ كُنَّ الضَّالِّ والسَّمرِ

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري، ولكن النحويين قاسوه.

١٣ - وعلة نقيض: ذكرنا أمثلة كثيرة لها في محاضرة القياس، مثالها ذهاب سيبويه إلى أن حرف التعريف - في أل - هو اللام وحدها لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين، فحمل الشيء على نقيضه^(٣).

ومن أمثلتها قول بعضهم: إن رضي في قول الشاعر:

إذا رَضِيتُ عليَّ بنو قشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أعجِبني رضاها

(١) جواهر الأدب، للإربلي ٣١٦.

(٢) شرح التسهيل، ٤/ ٦٧ والمقاصد الشافية ١١٣/ ٦.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٤٢٠، وانظر الكتاب ٢/ ٦٣ - ٢٧٢.

هو بمعنى سخط، لذا تعدى بعلى

١٤ - وعلة حمل على المعنى: كقولهم يجوز أن نقول: جاء الرجال وجاءت الرجال، أي جمع الرجال، وجماعة الرجال، ومن ذلك قول الأعرابي: جاءته كتابي فاحتقرها، فأنث الفعل بالتاء لأن الكتاب هو الصحيفة.

١٥ - وعلة مشاكلة: كتونين سلاسلًا في قوله تعالى ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَلًا﴾ [الإنسان: ٤] في قراءة الكسائي، ومن ذلك قولهم: إن الفعل الماضي بني على الضم عند اتصاله بواو الجماعة لغرض التناسب^(١).

١٦ - وعلة معادلة: أي مقابلة كتونين المقابلة اللاحق لجمع المؤنث السالم، فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر، ومن ذلك جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم عادلوا بين النصب والجر، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم طلباً للتعادل.

١٧ - علة قرب ومجاورة: كقولهم: هذا جحرٌ ضبٌّ خربٌ.

١٨ - وعلة تخفيف: كنقل حركة همزة نحو: يرأى، للساكن قبلها ثم حذفها تخفيفاً، ومنها قولهم: إن الحركات هي الأصل في الإعراب لخفتها، وأصل الحركات هي الفتحة لخفتها أيضاً^(٢).

١٩ - وعلة دلالة حال: كما في حذف العامل في قول المستهل: الهلال بالرفع على تقدير: هذا، وبالنصب على تقدير: انظر.

٢٠ - وعلة أصل: كقولهم: استحوذ واستصوب، تنبيهاً على أن أصل استقام

(١) عمدة ذوي الهمم ١٧١.

(٢) عمدة ذوي الهمم، ٣٢٤ وانظر ١٦٨-١٦٩.

ونحوه هو استقوم، ومن ذلك قولهم: إنهم بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد وضمير جماعة الإناث تنبيهاً على أن الأصل في الأفعال هو البناء، ومن ذلك قولهم: إن أي الموصولية أعربت مراعاة للأصل، لأن الأصل في الأسماء هو الإعراب^(١) ومن ذلك قول بعضهم: إن من لغات الفعل الأجوف إذا بُني للمجهول، هو: قول، تنبيهاً على أن الأصل في هذا النحو هو الضم^(٢).

٢١ - وعلة إشعار: كقولهم في جمع موسى المقصور موسون بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأن المحذوف هو ألف، ومن ذلك قولهم: إن تاء التانيث لحقت الفعل للإشار والدلالة على أن الفاعل مؤنث، وأن العرب الذين ألحقوا علامات التشية والجمع، إنما فعلوا ذلك للإشعار أن الفاعل مثنى أو جمع، وهي لغة بلحارث بن كعب أو طيء أو أزد شنوءة، وهي المشهورة بلغة أكلوني البراغيث أو لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، ومن أمثلة هذه العلة قولهم: إن نون التوكيد الثقيلة تكسر في نحو: لا تتبعان، إشعاراً باغترافهم التقاء الساكنين في هذا الموضع.

٢٢ - وعلة أولى: كقولهم: إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول به.

٢٣ - وعلة التضاد: مثالها قولهم في أفعال القلوب: إنها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تُلغ أصلاً لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد، وتوضيح ذلك أن العامل إذا توسط أو تأخر وكان مؤكداً بمصدر فإن الإلغاء يقبح نحو (الكتاب علمت علماً خيراً جليلاً) لأن التوكيد دليل الاهتمام بالعامل والإلغاء دليل على عدم الاهتمام به فيقع بينهما شبه التخالف والتنافي.

(١) أسرار العربية، ٣٨٤.

(٢) أسرار العربية، ٩٢.

فإن أكد الناسخ بضمير يعود على مصدره المفهوم في الكلام بقرينة أو باسم إشارة يعود على ذلك المصدر كان الإلغاء ضعيفا أيضا نحو (الكتاب - ظنته - خير جليس) أي ظنت الظن. و (الكتاب - ظنت ذاك - خير جليس) أي ذاك الظن^(١).

٢٤ - علة التحليل وتسمى السبر والتقسيم: وهو في اللغة الاختبار، ومنه «الميل» الذي يُختبر به الجرح فإنه يُقال له: المسبار، وسمي هذا به، لأن المناظر يقسم الصفات، ويختبر كل واحدة منها، هل تصلح للعلية أم لا،^(٢). أي يورد أوصاف الأصل ويبطل بعضها ليتعين الباقي للعلية^(٣) فيذكر الوجوه المحتملة ثم يختبرها لاستبقاء ما يصلح، ليكون علة^(٤) مثالها ما ذكره حول الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، ولتوضيح هذا نقول: إن الدليل على أن كيف اسم هو:

١ - أنها داخلة تحت حد الاسم، لأنها تدل على معنى في نفسها، ولا تدل على زمان ذلك المعنى.

٢ - أنها تجاب بالاسم، والجواب على وفق السؤال، وذلك قولهم: كيف زيد؟ فيقال: صحيح أو مريض، فهي سؤال عن الحال وجوابها ما يكون حالا.

٣ - أنك تبدل منها الاسم فتقول: كيف زيد؟ أصحيح أم مريض؟ والبديل يساوي المبدل في جنسه.

(١) الإصباح ٢٣٦ والنحو الوافي ١/٤٢.

(٢) إرشاد الفحول ٢١٣.

(٣) التعريفات، ١١٦ بتصرف.

(٤) المسائل الخلافية، للعكبري، ٦٣ بتصرف.

٤ - أن من العرب من يدخل عليها حرف الجر، قالوا (على كيف تبيع الأحمرين)^(١).

٥ - أن دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسماً، وذلك أن يقال (لا تخلو كيف من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً) فكونها حرفاً باطل؛ لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك: كيف زيد؟ والحرف لا ينعقد به وبالاسم جملة مفيدة، وكونها فعلاً باطل أيضاً لوجهين:

الأول: أنها لا تدل على حدث وزمان ولا على الزمان وحده.

الثاني: أن الفعل يليها بلا فصل، كقولك: كيف صنعت؟ ولا يكون ذلك في الأفعال إلا أن يكون في الفعل الأول ضمير كقولك (أقبل يسرع) أي: أقبل زيد أو رجل.

وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسماً لأن الأسماء هي الأصول، وإذا بطلت الفروع حكم بالأصل^(٢).

ومن أمثلة علة السبر أن قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ۚ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

أجيز في (خيراً) أربعة أوجه:

١ - أنه على إضمار فعل محذوف تقديره (وأتوا).

٢ - أنه خبر (يكن) المحذوفة الواقعة جواباً للامر وهو مذهب الكسائي.

(١) أي الخمر واللحم.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٠، والمسائل الخلافية، ٦٣.

٣ - أنه صفة لمصدر محذوف للفعل الذي مثله (آمنوا - انتهوا) وهذا مذهب الفراء.

٤ - أنه حال، وهذا الرأي نسب إلى بعض الكوفيين.

وقد رد ابن عصفور الوجه الثالث عن طريق السبر من جهتي الصناعة والمعنى، قال: «هذا لا يخلو أن تريد به الصفة أو الخير الذي هو ضد الشر، فإذا أردت الصفة ضعفت لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإنه لا يجيء ذلك إلا بحذف (من) وحذفها قليل، وأما المعنى فلأنه يلزم التقدير (انتهاء خيراً لكم من تركه) لأن أفعل يقتضي التشريك وليس كذلك، ألا ترى أن النهي هنا إنما هو عن الكفر، لأنه ما تقدم من قوله تعالى وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ﴿١٧١﴾ [النساء: ١٧١] والكفر لا خير فيه، وإن كان أراد بالخير ضد الشر كان اسماً من الأسماء فيقبح الوصف به بل لا يجوز ذلك بقياس أصلاً»^(١).

أقسام العلة عند أرسطو

يحسن قبل أن نتحدث عن أنواع العلل النحوية وصفاتها أن نعرض أقسام العلة عند أرسطو، وذلك لأن المنطق الأرسطي أفاد منه المتأخرون من النحاة في حين أن جمهور القدماء ما كانوا حافلين به، فلم يتأثروا به إلا قليلاً، لأن النزعة العلمية عامة كانت عربية، نلاحظ ذلك في كتب الرعيل الأول من النحويين، ونحن لا ننكر أن الشعوب بثقافتها تتأثر ببعضها، لكن الواقع الذي أماننا يفيد أن النحو العربي نشأ نشأة عربية نتيجة الملاحظات الوصفية التي أدركها الأوائل في لغتهم، وبقي

(١) انظر لذلك كله الجملة الطلبية، ٤٤٨، وانظر الكتاب ١/ ٢٨٣ ومعاني القرآن، للفراء ١/ ٢٩٥ وأمالى ابن الشجري ٢/ ٩٩ وشرح الجمل ٢/ ٤٢٠.

الأمر على هذا الشكل حتى تمازجت الثقافات، واستفاد المسلمون من بعضهم في تطوير علومهم التي تنصب لخدمة مصادر التشريع الإسلامي، فلا مانع من الاستفادة من كل الثقافات لتقوية ما عندنا، وإنضاج أفكارنا، ونحن لا نريد الآن أن نقر أو ننكر التأثير بالمنطق الأرسطي، بل المراد هو بيان العلة عند أرسطو، لأن ذلك أثر على العلة النحوية، واستعين به لتوضيح العلة النحوية للتراكيب العربية ولتسهيل تعليمها للناشئين.

لقد قسم أرسطو العلة إلى أربعة أقسام: ١ - المادية. ٢ - الفاعلية. ٣ - الصورية. ٤ - الغائية.

١ - فالعلة المادية: هي مادة الشيء، وهي التي يجاب بها عن سؤال: ما الشيء؟

٢ - والعلة الفاعلية: هي الصانعة للشيء وهي التي يجاب بها من فعل الشيء؟

٣ - والعلة الصورية: وهي شكل الشيء وصورته وتركيبه، وهي التي يجاب

بها عن كيف؟

٤ - والعلة الغائية: وهي الغرض من الشيء ويجاب بها عن: لماذا؟ ولم؟

وإذا أردنا تطبيق ذلك على الكرسي الذي نجلس عليه نرى أن العلة المادية فيه هي الخشب أو الحديد اللذان دخلا في تركيبه، والعلة الفاعلة هي الصانع الذي صنعه والعلة الصورية هي شكله المكون من أربعة أرجل ومقعد ومسند، والعلة الغائية هي إرادة الجلوس عليه^(١).

(١) انظر الأصول، للدكتور تمام حسان، ١٨٩ وأصول النحو، للدكتور محمد عيد ١٣١.

من خصائص العلل النحوية

يستفاد مما ذكره النحاة أن العلل النحوية اتصفت بما يأتي:

١ - التعليل هو لما ثبت أنه من كلام العرب، أشار إلى ذلك الرضي حين عرض للخلاف في ناصب المستثنى قال: وقال بعضهم: هو منصوب بأستثنى كما أن المنادى منصوب بأنادي و «إلا» وحرف النداء، دليان على الفعلين المقدرين، فالمستثنى على هذا القول مفعول به، وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير «امتنع» ولا يلزم ذلك، لأننا نعلل ما ثبت وورد من كلام العرب، ولو ورد الرفع لكنا نقدر «امتنع» ونحوه، ولو ورد الرفع في نحو: أنت والأسد لكنا نقدر «ابعد» أنت، والأسد ونحوه^(١).

- أنها تعتمد في كثير من الأحيان على البيئة الاجتماعية العربية، فهذه البيئة كانت المصدر الأساس لمنهجهم في تعليل ظواهرهم اللغوية، نزع ذلك مما ذكره الزجاجي عن الخليل، قال الزجاجي: وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقبل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيته وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمةً بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعلَ هذا هكذا لعل كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن

(١) شرح الكافية ٢/ ٨١ تحقيق يوسف عمر.

يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملة أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها» وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه^(١).

فهذا النص من الخليل في غاية الأهمية لأنه يكشف عن المنهج اللغوي العربي العام الذي اعتمده مؤسسوه، فأهم ما يبرز فيه ويعيننا أمره الآن هو تمثيل الخليل للمنهج (بالدار)، وهي محسوسة، فهذا الأمر يفيد:

- أن منهجهم الفكري - لاسيما العلة - كانت علاقته بالحياة الاجتماعية واضحة، فثمة الباني الحكيم، ودار بديعة الإحكام، متينة البنيان، لقد بدأ يفكر في كل شيء فيها ليصل إلى الحكمة من صنعها، ومن تنظيمها على هذا الشكل الهندسي المدهش، وفي اعتقاده أن العرب «لا يقولون شيئاً إلا لحكمة»^(٢) فوفقه الله إلى الوصول إلى كثير من الحكم التي بدت له، فقد برقت في عقله تلك الحكم، وسنحت تلك الفكر، وما أدق كلمة سنحت في هذا السياق - وترك الباب لغيره - وهذا شأن العلماء الأثبات - فربما سنح لغيره ما سنح له من العطايا الربانية، تمثلت فيما تركه من آثار متينة في هذا البنيان العربي اللغوي، والظاهر أن الخليل كما يبدو هو من مؤسسي «علم العلة النحوية» وهو من رواد القول: إن علل النحاة حسية وصفية بنت البيئة التي عاش فيها العربي، ولعل مما يؤكد ذلك ما ذكره أبو زيد عنه قال أبو زيد: قلت للخليل بن أحمد: لم قالوا في تصغير واصل أو يصل، ولم يقولوا: وُويصل،؟ فقال: كرهوا أن يُشبَّه كلامهم بنبح الكلاب^(٣) وظهرت البيئة عنده حين سُئل أيضاً عن سبب حصره

(١) الإيضاح، ٦٦.

(٢) التبيين، للعكبري.

(٣) عيون الأخبار، لابن قتيبة، ١٦٠/٥.

أوزان التصغير في فُعِيل وفُعِيل وفُعِيل فُأجاب: وجدت معاملة الناس على فُلَس، ودرهم ودينار^(١) والظاهر أن الخليل وجه سيبويه إلى التماس وصف الظواهر اللغوية من البيئة الاجتماعية أيضاً، فالكثير - فيما أحسب - من شواهد التي هي أقوال للعرب، لو نُظِر إليها من هذه النافذة لرأينا فيها رائحة هذه البيئة مثال ذلك سوقه لكلام عربي دعا على غنم صاحبه قائلاً: اللهم وضُبعاً عليها وذُبّاً، سائلاً إياه عن ناصب ضبعاً المحذوف فأجابه: بأنه مقدر وتقديره: اللهم اجمع أو أرسل عليها ضبعاً وذُبّاً^(٢).

واستقر هذا الاعتقاد عند النحاة فنرى عندهم الكثير من آثار البيئة الاجتماعية، لقد ساق ابن جني مثلاً محكياً عن المبرد، يتضمن أيضاً أثر هذه البيئة وهو قوله: درهم وازن، مع أن ابن جني ساق هذا المثال مريداً به أن النحاة اعتمدوا في التعليل على الحس والشعور النفسي، حكى ابن جني عن المبرد قوله: سمعتُ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ ﴿وَلَا أَلِيلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠] فقيل له: فهلا قلته؟ قال لو قلته لكان أوزن.

قال ابن جني معلقاً على هذه الحكاية: «وفي هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا:

أحدها: تصحيح قولنا: إن الأصل كذا كذا.

والثاني: أنها فعلت - أي العرب - كذا لكذا، ألا تراه إنما طلب الخفة، يدلُّ عليه قوله: لكان أوزن أي أثقل في النفس، من قولهم: هذا درهمٌ وازنٌ أي ثقيلٌ له وزن.

والثالث: أنها قد تنطق بالشيء، غيرُه في نفسِها أقوى منه لإيثارها التخفيف^(٣).

(١) مراتب النحويين ١٠١ حاشية ابن جماعة على الشافية، ١/ ٧٨.

(٢) الكتاب، ١/ ٢٥٥.

(٣) الخصائص ١/ ٢٤٩.

- أن العلة النحوية تتفق في كثير من جوانبها مع العلة الفقهية، وتختلف معها في بعض آخر، ومن المفيد أن نذكر قبل الحديث عن هذه الفروق بعض المظاهر التي تؤكد تلك العلاقة الوثيقة بين الدرس اللغوي العربي، والدرس الفقهي الشرعي، وتدل على وجوه الاتفاق بينهما، فمن مظاهر العلاقة:

أ - اعتقاد أهل اللغة أن درس اللغة هو من الديانة، والنصوص الدالة على ذلك مستفيضة، لعل من أهمها ما ذكره الثعالبي في مقدمة كتابه فقه اللغة وسر العربية، وابن فارس في مقدمة كتابه الصاحبي، ومقدمات كتب التفسير كمقدمة البحر المحيط لأبي حيان، إنها طافحة بما يدل على ذلك، لقد ذهب بعض العلماء كالإمام الطوفي إلى وجوب تعلم العربية، لأنها أصل من أصول الدين، وهو أكد من علم أصول الفقه عنده لأنه من مواد أصول العلم الشرعي، والفرع متوقف على الأصل^(١).

ب - أن كثيراً من النحويين كانوا فقهاء كالفراء والسيوافي، قيل: كان يفتي الناس خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة، وما وقع في خطأ^(٢) وقد نشرت مقالاً في موقع مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، عنوانه «نحاة غيروا مذاهبهم الفقهية» سردت فيه أسماء عدد من النحاة الفقهاء. ولا ننسى أن نشير هنا إلى أن سببويه كان ممن يتردد على أهل الحديث، ثم تركهم وتوجه إلى أهل العربية.

ج - أن كتب النحو وقضاياه صارت عند بعضهم مصدراً يُستقى منها الأصول التي تمكن العالم من الفتوى، فيصيب في فتواه لأن الأنظمة الداخلية بين العلمين مترافقة متشابكة، روي عن الفراء أنه سُئل عن الحكم فيمن سها عن سجود السهو،

(١) أثر الصنعة النحوية، لحامد الغامدي، ١٧ وانظر الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية للصرصي الحنبلي ١٣٣.

(٢) العلة النحوية، ٨٢ ونزهة الألباء، ٦٩ ومعجم الأدباء، ٢٠ / ١١.

فقال: لا شيء عليه، ولما سُئل عن مصدر فتواه قال: قسته على ما عندنا في العربية وهو أن المصغَر لا يُصغَرُ^(١) والشأن نفسه يتحقق فيما قاله الجرمي، قال: أنا مذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيويوه^(٢) وقال ابن جني «وكذلك كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه، فيُجمع بعضُها إلى بعض بالملاطفة والرفق^(٣)».

د- وضع الفقهاء علم أصول الفقه، فوضع النحاة أصولاً تشبه في كثير منها أصول الفقهاء، وكلُّ منهما اجتهد في فنه، وقد أشار إلى ذلك السيوطي بقوله: إن أصول اللغة محمولة على أصول الشريعة^(٤)، ومن مظاهر هذا الاتفاق أنهم جميعاً اعتمدوا أصولاً واحدة كالسماع والقياس والإجماع ونقض الغرض وغير ذلك كثير^(٥) كما تم الاتفاق بينهم في المصطلحات المتعلقة بالعلة وتقسيماتها، كالعلة الموجبة والمجوزة، والمتعدية والقاصرة، وما أكثر المباحث العامة المشتركة بين أهل الأصول وأهل العربية كالتعميم والتخصيص، قال ساجقلي زاده: اعلم أن الرسوخ في الفقه وأصوله، والعلم بهما لا يكون إلا بعد معرفة النحو والمعاني^(٦) ومن الأمثلة الدالة على اعتماد الفقهاء في أحكامهم على ما قدمه النحاة أن الحالف بلفظ «أيمن الله» هو حالف يمين واحدة عند البصريين، لأن لفظ القسم عندهم اسم مفرد، في حين أن أقل ما يلزمه على مذهب الكوفيين ثلاثة أيمان، لأن «أيمن» عندهم جمع يمين، وأقل الجمع ثلاثة^(٧).

(١) العلة النحوية ٨٢ وانظر معجم الأدباء ٨ / ١٥١.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) الخصائص، ١ / ١٦٣.

(٤) الإصباح، ١٧٢.

(٥) العلة النحوية، ١٤ بتصرف.

(٦) ترتيب العلوم، ١٦٢.

(٧) شرح الجمل لابن الفخار، ٢ / ٤٢ وانظر شرح التسهيل ١ / ٧٠.

هـ- اتجه النحاة كثيراً إلى السير وراء الفقهاء في تأليف كتبهم وتنظيمها، قال الأنباري في مقدمة كتاب الإنصاف «إن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين سألونني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل بين الشافعي وأبي حنيفة^(١) وعلى نحو ذلك سار السيوطي في كتاب الاقتراح، فذكر أن أصول النحو كأصول الفقه، وقد رتبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول، ونقل عن الأنباري قوله: بينهما من المناسبة ما لا يخفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول^(٢) وقد أشار الأستاذ سعيد الأفغاني إلى وجوه الشبه بين النحاة والفقهاء بقوله: حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع كما بنى الفقهاء أحكامهم على السماع والقياس والإجماع^(٣) كما أشار أيضاً إلى تأثيرهم بالمحدثين قائلاً: إن علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله وتجريحهم وتعديلهم، فكانت لهم نصوصهم اللغوية كما كان لأولئك نصوصهم الحديثية، ولهم طبقات الرواة كما كان لأولئك، ثم احتذوا المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليل^(٤).

و- أن بعض النحاة تناولوا بعض القضايا العلمية المشتركة بين العلمين، فكانوا يوردون النظائر الفقهية التي تندرج تحت قاعدة أصولية عامة مثال ذلك ما فعله أبو البقاء العكبري في كتابه التبيين، فقد ذكر القاعدة الأصولية القائلة: إن الحكم إذا ثبت لعله

(١) الإنصاف، للأنباري، المقدمة، وانظر أثر الصنعة، ٢٠.

(٢) الإصباح، ١٤-١٧ بتصرف وانظر أثر الصنعة، ٢٠.

(٣) العلة النحوية ٨٣ والنقل من كتاب في أصول النحو العربي ٨٤.

(٤) العلة النحوية ٨٣ والنقل من كتاب في أصول النحو العربي ٨٣.

اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة، وراح يمثل على ذلك بأمثلة من النحو والصرف والشرع، فمن النحو ذكر: رفع الفاعل ونصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى، مع أن الفاعل والمفعول معقولان قطعاً نحو: خلق الله آدم، ومن الشرع ذكر أن (الرمل) في الطواف شرع في الابتداء لإظهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم، وفي الصرف ذكر أن الواو في مضارع (وعد) و(وزن) حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة، نحو (يعد) ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد^(١) وتوثقت العروة حين ألف بعضهم كتباً خاصة تتعلق ببيان معاني ألفاظ الفقهاء كمعجم المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي) و(المستعذب لابن بطال الركني) وانفرد الأسنوي في كتابه (الكوكب الدري) ببيان الأساليب اللغوية الفقهية، وما ينتج عنها من أحكام فقهية شرعية، أما ابن هشام فقد تناول عدداً من المسائل النحوية المتضمنة أحكاماً فقهية قام الطالب حامد الغامدي بجمعها ودراستها، ونال بها درجة الماجستير من جامعة أم القرى، لعل هذه أبرز الوجوه الدالة على طبيعة العلاقة الوثيقة بين الفقهاء والنحاة، والمينة لمعالم الاتفاق بينهم.

* أما وجوه الاختلاف بين علل الفريقين، فتتمثل بما يأتي:

١ - أن الفقهاء اعتمدوا نصوص الشارع من القرآن الكريم المقدس، وحديث الرسول ﷺ، وأقوال الصحابة رضي الله عنهم ويستنبطون منها أحكاماً واجبة، أي العلة عندهم - إذا وجدت واتضحت - موجبة، أما النحاة فقد جعلوا مصادرهم أيضاً كلام العرب شعرها ونثرها ضمن الشروط المعروفة التي وضعوها للاستدلال، وجمعوا ما تشابه من ظاهرات اللغة تحت أحكام عامة ثم تلمسوا العلة لأحكامهم، فليست عندهم إلا علل مستنبطة، غير واجبة كما هو شأن العلل الفقهية^(٢)، فمصادر

(١) التبيين، ١٨٨ وانظر أثر الصنعة، ١٩.

(٢) العلة النحوية، ٨٦ بتصرف، وذهب بعض العلماء إلى أن علل النحو توقيفية أيضاً فهي من واضع =

الطائفتين تلتقي مع بعض، كما تختلف^(١). وقد أدى هذا التنوع في المصادر إلى جعل الفقيه «مجبوراً على التقيد بمصادره الشرعية، فكان يجهد على العمل لتساند النصوص في الأقوال لكي لا يقع تعارض بينها، ولكي يتم الانسجام في الأحكام فلا يقع بينها تناقض، ولذلك كان عند الفقهاء أبواب النسخ والتأويل، فكان عندهم ناسخ ومنسوخ، وظاهر ومؤول ونص ومدلول.... أما النحوي فأمامه لغة واسعة متنوعة، فلا يستطيع أن يصنع أحكاماً ضيقة، وليس له أن ينسخ منها ما خرج عن أحكامه، بل راح يضع ذلك في مستويات كالشاذ والنادر والقليل، ومجهول القائل^(٢)، فعمل النحوي أوسع من عمل الفقهاء، لأن مصادره أوسع وغاياتهم ضبط اللغة، من غير تعلق بأمور شرعية يُحاسبون عليها شرعاً.

٢ - أن الغاية من العلة عند الفقهاء تختلف عن الغاية عند النحاة، فهي «في مصطلح الفقه - كما يقول الدكتور مازن المبارك - المعرفة للحكم بأن جعلت علامة على الحكم في الفرع، أو هي الموجبة للحكم بذاتها لا بجعل جاعل - كما هي في نظر المعتزلة - أو هي الموجبة للحكم بمعنى أن الشارع جعلها كذلك فهي الباعث على التشريع،^(٣) وعلى العموم هي الوصف الظاهر المنضبط الذي بُني عليه الحكم^(٤) وأما العلة في النحو فهي - على ما نرى - الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته

= حكيم ونحن نستعملها على وجه الاقتداء والاتباع فقط، أي ليست مستنبطة يمكن النظر فيها بردها أو قبولها، بل الواجب تلمس وجه الحكمة منها، وهي لاتنفك عن حكمة مودعة فيها، انظر العلة النحوية ٨٧.

(١) انظر العلة النحوية، ٨٥، بتصرف.

(٢) العلة النحوية، ٩٠، بتصرف.

(٣) العلة النحوية، ٩٠، بتصرف.

(٤) الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان، ١٦١.

حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة^(١).

٣- أن العلل الفقهيّة قد لا تبدو وجه الحكمة منها كشأن مناسك الحج، وجعل الصلوات خمساً، فهي أمارات على الخضوع والاستسلام، لكننا لانعلم علة كون الطواف سبعمائة مثلاً، وهي قائمة على غلبة الظن، أما العلل النحوية فهي تتسم بانكشاف الحكمة منها، لأنها تعتمد على ما هو محسوس يدرك بالحواس والعقل فعلةً جعل الكتاب صحيفة أو العكس هي علة حسية عقلية، وقد تكتشفه النفس بالشعور والإحساس كما هو الشأن في تحليل قراءة عمارة السابقة.

وقد أشار ابن جني إلى ما بسطناه حول الخلاف بين العلل النحوية والفقهيّة، فذكر أن علل النحاة حسية أي تنتمي إلى المنطق المادي أو الطبيعي^(٢)، أي ليست عللاً ميتة فيزيقية كما أنها ليست صادرة عن بحث الجوهر أو الماهية، إنها نتيجة للاستقراء اللغوي الذي ينتهي إلى وجود علل يمكن التماسها وتحديدها في الاستعمال^(٣) والقوم لا يعللون إلا لما ورد عن العرب كما قال الرضي^(٤)، والعرب كما قالوا: لا يقولون شيئاً إلا لحكمة^(٥) أما علل الفقهاء فهي قائمة على غلبة الظن كما ذكرنا^(٦)، وبذلك كانت علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين في القوة وظهور الوجه^(٧)، قال ابن جني: اعلم أن علل النحويين - وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك

(١) العلة النحوية ٩٠ بتصرف، وانظر تسهيل الوصول إلى علم الأصول، للمحلاوي ١٨٩، القاهرة.

(٢) الأصول ١٩٠ بتصرف.

(٣) النحو العربي والدرس الحديث، ٨٦.

(٤) شرح الكافية، ٢/ ٨١ تحقيق يوسف عمر.

(٥) المحصل، للأندلسي، ٨٢.

(٦) الإصباح ٢٢٣.

(٧) السابق ٢٢٣.

أنهم يحيلون إلى الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله فلا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد ولا يعلم أيضا حال الحكمة والمحصلة في عدد الركعات.. وليس كذلك علل النحوي^(١).

٤ - تأثرت العلة النحوية - وكذا الفقهية - بالمقولات العامة التي كانت الشعوب جميعها - فيما نحسب - تمتلكها، لأن الله خلقها ضمن مكونات العقل الإنساني، ثم استقرت ظاهرةً عند بعض الأمم، حتى نُسبت إليهم، منها ما يقال عن مقولات المناطق والمتكلمين، فلا أحد يرتاب ولو قليلاً بأن الأثر يدل على المؤثر مثلاً، وهو الأمر البدهي لمضمون نظرية العامل الذي يعد روح النحو وضابطه الدائم له، ولا أحد يتصور أن العلوم لن يكون فيها أقيسة، والقياس لن يقوم من غير أن يقوم العقل - بلا تكلف - بتحقيق أركانه، من أصل وفرع وعلة وحكم، إن نص الخليل يكشف أن الإنسان بطبعه يسأل ويستفسر عن الأسباب الداعية إلى اختيار شكل ما دون الآخر، كما يرغب في معرفة العلل والأسباب والغايات المرجوة من أي عمل يقوم به، قال العكبري مشيراً إلى ذلك: إن النفوس تأنس بثبوت الحكم لعله^(٢) «والعرب لا يقولون شيئاً إلا لحكمة»^(٣) أي كل هذا مدعاة لكل إنسان بله العلماء للتفكير في العلل والأسباب التي تؤدي في نهاية المطاف إلى فهم مصطلح العلة، وعلاقته بإجراءات علمي المنطق والكلام في تفسير الظواهر اللغوية، والناظر في التاريخ النحوي يرى بوضوح تأثر النحو

(١) الخصائص ١/ ٤٨.

(٢) التبيين، ١٨٩.

(٣) المحصل، للأندلسي، ٨٢.

بكل أصوله وفروعه بعلمي المنطق والكلام^(١)، ولكن هذا التأثير لم يؤد إلى الانصهار التام للنحو في أتون هذين العلمين، بل بقي محافظاً على نشأته وأصله العربي المتميز، ولا شك أن مناظرة السيرافي للمنطقي «متى» تؤكد ذلك^(٢)، كما أن بعض الشعراء صور رفض بعض العلماء مقولات المنطق وعلم الكلام، قال البحتري:

كلفتمونا حدودَ منطقكم والشعر يُغني عن صدقه كذبه^(٣)

وفي حاشية (مجالس ثعلب)، نقل المحقق عن الخطيب البغدادي أن عبد الله بن المعتز كتب لأبي العباس ثعلب أبياتاً منها ما يفيد أن ثعلباً من ناقدِي المنطق قال ابن المعتز:

يا فاتحاً لكل باب مُغلّق وصيرفياً ناقداً للمنطق

إن قال هذا بهرَجٌ لم ينفق إنا على البعاد والتفرق

لَنَلتقي بالذكر إن لم نلتق^(٤)

لعل ما قدمناه هو أبرز ما تتصف به العلة النحوية.

أنواع العلة المؤثرة في النفس

جعل ابن جني العلل ضربين:

- ضرب واجب لا بد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره.

(١) انظر لذلك العلة النحوية، مبحثي النزعة المنطقية في النحو العربي وأثر الفقه والكلام في النحو.

(٢) انظر العلة النحوية ١١٩.

(٣) العلة النحوية، ٧٣.

(٤) مجالس ثعلب ١/ ١٥ (المقدمة).

- والآخر: ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له.

مثال الأول: وهو ما لا بد للطبع منه كقلب الألف واواً للضمة قبلها، وياء للكسرة مثلها أما الواو فنحو قولك في (سائر سُويئر) وفي (ضارب ضُويرب).

وأما الياء فنحو قولك في تحقير قرطاس وتكسيه (قريطيس و قراطيس)، ومنه تقدير الحركات على الاسم المقصور.

ومثال الثاني: قلب الواو ياء بعد الكسرة إذ يمكن أن تقول في ميزان: موزان ولكن يكره، ومنه تقدير الضمة والكسرة في المنقوص^(١).

الفرق بين العلة والسبب (العلة الموجبة والعلة المجوزة)

أشار ابن جني إلى الفرق بين العلة التي توجب الحكم، والعلة التي تجوزها، فالأولى هي الضرورية التي يندرج تحتها كل ما هو واجب في النحو، وإذا كانت غير ضرورية فهي المجوزة أي سبب.

قال: «اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، فاعل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مُقتَصَرٍ بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب.

وضرب آخر يسمى علة - وإنما هو في الحقيقة سبب - يجوز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب.

ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التي يتم الكلام بها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى فتكون حينئذ مخيراً في جعلك تلك النكرة - إن شئت - حالا وإن شئت - بدلا فتقول على هذا: مررت بزيد رجل صالح، على البدل.

(١) الخصائص ١/ ٨٨ والإصباح ٢٤٣.

وإن شئت: مررت بزيد رجلاً صالحاً على الحال، أفلا ترى كيف كان وقوع النكرة عقب المعرفة على هذا الوصف علة لجواز كل واحد من الأمرين لا علة لوجوبه^(١).

وكذلك كل ما جاز لك فيه من المسائل الجوابان والثلاثة وأكثر من ذلك على هذا الحد فوقوعه عليه علة لجواز ما جاز منه لا علة لوجوبه^(٢).

وبين ابن حزم الفرق بين العلة والسبب بقوله: العلة ينتج المعلول بها ضرورة، وهي ملازمة له لاتفارقه كالنار والإحراق، أما السبب فينتج المسببُ عنه، ولكن في غير ضرورة لازمة^(٣) مثال ذلك أنك إذا قلت: إن تسافر أسافر، فإن ثبت سفرك ثبت سفري وإن انتفى سفرك انتفى سفري، لكن سفري أو عدمه ليس بواجب حصوله، فإن وجب كقولنا: إن اقتربت من النار احترقت، فهو حينئذ علة، لأن الاحتراق مقترن وجوده بوجود النار، فالسبب هو كل ما كان وجوده علامة على وجود الحكم، وليس بموجب له كما هو حال المثال الثاني.

وبين الرضي معنى الإيجاب من العلة فقال: اعلم أن قول النحاة: إن الشيء الفلاني علة لكذا، لا يريدون أنه موجب له بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبته بين ذلك الشيء، وذلك الحكم، والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجه به العلة^(٤).

العلة المتعدية والقاصرة

تنقسم العلة من حيث الاطراد وعدمه إلى علة متعدية وعلة قاصرة، وهو ما عبروا عنه بقولهم: إذا ثبت الحكم لعلة اطراد حكمها، في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة،

(١) الخصائص ١ / ١٦٤.

(٢) الخصائص ١ / ١٦٥ بتصرف.

(٣) العلة النحوية ١٢٨ نقلاً عن الإحكام في أصول الأحكام ٨ / ٩٩.

(٤) شرح الكافية ١ / ٣٥.

أي قد يعلل الأصل فقط، ويُحمل على هذا الأصل المعلل ما لاعلة له، إلا طرد الباب على وتيرة واحدة، مثال ذلك، قولهم: يعد ونعد وأعد وتعد ويزن ويفد ويلد... أي كل فعل حذف فاءه لصياغة مضارع منه فالأصل: وعد يَوعِدُ، فحذفت الواو في الفعل المضارع لوقوعها بين عدوتيهما الياء المفتوحة، وكسرة عين يوعِد، ثم حملوا باقي أحرف المضارعة على الياء طرداً للباب على وتيرة واحدة، والنفوس تأنس كما قالوا بثبوت الحكم فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس^(١) ومثل ذلك قولهم: أُكْرِمُ، أصلها أَكْرِمُ، إلا أنهم حذفوا إحدى الهمزتين، استثقلاً لاجتماعهما ثم قالوا: يكرم ونكرم وتكرم، فحذفوا الهمزة، وإن لم يجتمع همزتان حملا على أُكْرِمُ ليجري الباب على سنن واحد^(٢).

ذكر ابن جني العلة القاصرة في باب «أن العلة إذا لم تتعد لم تصحَّ» قال: من ذلك قولُ من اعتل البناء نحو (كم ومن وما وإذ) ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابها ذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو: هل وبل وقد. قال: فلما شابها الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنية، وهذه علة غير متعدية وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين نحو: يد وأخ وأب ودم وفم وجر وهن ونحو ذلك.

وأضاف ابن جني راداً على هذا بقوله: فإن مثل هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة، وإنما حذف منها حرف فهو لذلك معتد، فالجواب: أن هذه زيادة في وصف العلة^(٣) والمستفاد من ذلك أن العلة القاصرة المراد منها أنها قاصرة على الأصل

(١) المسائل الخلافية ٨٣ الحاشية.

(٢) أسرار العربية ١٧٤.

(٣) الخصائص ١/ ١٦٩: علق الشيخ النجار على ذلك بقوله: «يراد بالزيادة في وصف العلة التي تخرج نحو: يد، أن يكون الاسم على حرفين أصالة، أي في أصل وضعه فلا يدخل في هذا نحو: أخ فإنه ليس على حرفين في وضعه، وهذه الزيادة مرادة لمن اعتل بهذه العلة لبناء كم ومن وهو تعليل صحيح» الخصائص ١/ ١٦٩.

فقط، ولا تتعدى إلى غيره، لذا يمتنع القياس عليها، لأن القياس يستلزم اشتراك الفرع والأصل في علة الحكم، وأمرها في النحو كأمرها في الفقه قال الفقهاء: يجوز القصر في السفر، والإفطار في رمضان من أجله، فعلة الحكم في الحالين هو السفر، والغرض هو دفع المشقة، لكن هذه العلة - وهي السفر - لا تتحقق في غير المسافر أو المريض، فلا يمكن القياس عليها بأن يقال: يجوز لمن يعمل أعمالاً شاقة أن يفطر كمن يعمل في المناجم مثلاً^(١).

وتحدث ابن الأنباري عن هذه العلة أيضاً فقال: جوزها قوم ولم يشترطوا التعدية في صحتها، وذلك كالعلة في قولهم: ما جاءت حاجتك، وعسى الغوير أبؤساً، فإنَّ (جاءت وعسى) أُجرياً مُجرى (صار) فجعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب، ولا يجوز أن يُجرى مُجرى (صار) في غير هذين الموضعين، فلا يقال: ما جاءت حالتك أي صارت، ولا جاء زيد قائماً، أي صار زيد قائماً.

وقال قوم: إنها علة باطلة لأن العلة إنما تراد للتعدية، وهذه العلة لا تعدية فيها، وإذا لم تكن متعدية، فلا فائدة لها، لأنها لا فرع لها فالحكم بها ثابت بالنص لا بها، فيكون ذكرها حينئذ عبثاً^(٢).

- ومن أمثلتها ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل، قال: «عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلا تتوالى أربع حركات فيهما هو ككلمة واحدة، وهذه العلة ضعيفة لأنها قاصرة، إذ لا يوجد التوالي إلا في الثلاثي الصحيح، وبعض الخماسي

(١) الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان، ١٦٣، ودفع المشقة هو أمر تقديري غير منضبط، فربط الشارع هذا الحكم بأمر منضبط هو السفر أو المرض، لأن كلا منهما مظنة تحقيق حكمة الحكم.

(٢) الإصباح ٢٥٣.

كانطلق، والكثير لا يتوالى منه والسكون عام في الجميع» فمنع العلة القاصرة^(١).

- ومن آثار طرد العلة وعدم طردها، في الترجيح النحوي، الرد على من قال: إن العامل في المستثنى هو الفعل قبلها، قالوا: يرد على ذلك نحو قولنا: القوم إخوانك إلا زيداً، فلا يوجد فعل، فأجيب: أن الأكثر في أساليب الاستثناء هو سبق إلا بفعل، فليُحمل المعلل على غير المعلل، وقالوا: إن العامل هو معنى الفعل في إخوانك أي قوتك^(٢).

- ومن ذلك أيضاً ما ذكره الرضي حول تخلف العلة وعدم طردها في حمل الفاعل على المبتدأ، قال: اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما، قال المصنف - أي ابن الحاجب - لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفة» وأضاف قائلاً «وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص» ولكن الرضي بعد أخذه على النحاة ما قالوه كشف العلة الجامعة بين الفاعل والمبتدأ بقوله: فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصين بوجه ما، أو نكرتين غير مختصتين، شيء واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه^(٣).

التعليل لحكمين بعلّة واحدة

- يجوز التعليل بعلّة واحدة لحكمين، مثال ذلك قولهم: (مررتُ بزيد) فيُستدلُّ به على أن الباء معدود من جملة الفعل، لأنها معاقبة لهزمة النقل، في نحو: (أمررتُ زيداً) فكما أن همزة أفعل مجعولة حرفاً من حروف بنية الفعل، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعد من جملة الفعل.

(١) الإصباح ٢٥٤-٢٥٥، بتصرف.

(٢) الإنصاف ١/ ٢٦٤.

(٣) شرح الكافية للرضي، ١/ ٢٥٩ تحقيق الدكتور حسن الحفظي.

- ويستدل به أيضاً على ضد ذلك وهو أن الجار جارٍ مجرى بعض ما جره،
بدليل أنه لا يفصل بينهما فهذان تقديران مختلفان مقبولان في القياس^(١).

التعليل بعلتين لحكم ما (العلة البسيطة والمركبة)

تنقسم العلة إلى بسيطة ومركبة:

١ - أما البسيطة فهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد، كالقول: إن علة إعراب المنقوص في حالتي الرفع والجر هو الاستثقال، أي يكون للحكم علة واحدة ينكشف بها.

٢ - وقد تكون مركبة من عدة أوصاف، اثنين فصاعداً، ومن أمثلتها قولك:
(هؤلاء مسلمي)، فإن الأصل: (مُسلموي)، قلبت الواو يا ء، لأمرين كل منهما موجب للقلب:

أحدهما: اجتماع الواو والياء وسبق الأولى منهما بالسكون.

والآخر: ياء المتكلم أبداً يُكسرُ الحرف الذي قبلها، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها ليتمكن كسر ما تلتها^(٢) ومجموع الأمرين، يعد علة مركبة.

ومن ذلك قولهم: إن نون لم يك قد حذفت لكثرة الاستعمال، ولأن النون لها شبه بحروف العلة^(٣) ومثل ذلك تعليلهم لنحو: مصطفىون، بفتح ما قبل الواو، قيل:

(١) الإصباح ٢٦٢، وانظر الخصائص ١/ ٣٤١.

(٢) الخصائص ١/ ١٧٤ والإصباح ٢٥٥.

(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٦٤ والهمع ١/ ٤٦٦.

إن أصلها مصطفِيُون، استثقلت الضمة على الياء، فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وقيل: إن حرف العلة وهو الياء تحرك وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصارت الصورة: مصطفاون، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فثمة أمران ذكر وهما لكل اسم مقصور جمع جمع مذكر سالم. ومثله: موسون ومرتضون.

والسؤال الآن، هل لو زال أحد الأمرين يبقى الحكم جارياً؟

الجواب: أن العلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها، لذا حين ضعف جزء العلة في حذف النون من «لم يك» بحجة أن شبه النون بحروف العلة ضعيف، أخذ الأمر فيما أحسب على القول: إن العلة بسيطة وهي كثرة الاستعمال، بعد تحقق الشروط المعروفة، والحق - فيما أرى - أن زوال العلة بزوال جزء منها، يجب أن لا نطرده في مناحي العلة، فعلة واحدة بسيطة تكفي للقياس وقيام الحكم وطرده.

دور العلة

المراد بدور العلة هو أن يعلل الشيء بعلة مُعلِّلة بذلك الشيء وتدور بين شيئين توقف كل منهما على الآخر^(١)، مثاله: ذهاب المبرد إلى أنه يجب إسكان نحو: ضربت لأن ما بعده متحرك فلو حرك لتوالي أربع متحركات، وهذا لا يجوز في العربية، وقال: إن الضمير حُرِّك لأنه لو سكن لتوالي ساكنان فتارة اعتل لسكون آخر الماضي، بدفع توالي أربع متحركات، ثم دار فاعتل لهذا وهو سكن آخر الماضي، بأنه سكن لرفع توالي أربع متحركات^(٢).

(١) والفرق بين الدور والدوران أن الدور على ما شرحناه، أما الدوران فحدوث الحكم بحدوث العلة وانعدامه بانعدامها كما في حرمة النبذ تدور مع الإسكار وجوداً وعدماً، حاشية الخصائص ١/ ١٨٣.

(٢) الخصائص ١/ ١٨٣ والإصباح ٢٦٤.

تعارض العلل

هذا الأمر يقع في شكلين:

الأول: أن لدينا حكماً واحداً تتجاذبه علتان أو أكثر، مثاله ما ذكرناه حول لفظة (مسلمي)، ومنه ما قاله النحاة حول العامل في المبتدأ، فالمبتدأ مرفوع، قيل: إن رافعه هو الابتداء، وقيل: هو الخبر.. إلخ ما ذكروه.

وهكذا كل حكم واحد تتنازعه العللُ داخلٌ تحت هذا الضرب.

الثاني: أن لدينا حكمين لشيء واحد مختلفين دعت إليهما علتان مختلفتان، وذلك كإعمال أهل الحجاز (ما) النافية للحال وترك بني تميم لها، فالأولون لما رأوها داخله على المبتدأ والخبر كدخول ليس عليهما، ونافية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها.

والآخرون لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكل واحد من جزأيهما أجروها مجرى (هل) ولذلك كانت عند سيبويه أقوى قياساً من لغة الحجاز^(١).

مسالك العلة وطرقها الدالة عليها

أشار الأصوليون إلى مسالك العلة، واختلفوا في عددها، وأنواعها^(٢)، والمشهور منها هو:

١ - الإجماع: وهو إجماع أهل العربية على أن علة هذا الحكم هو كذا وكذا،

(١) الإصباح ٢٦٦ وانظر الخصائص ١/ ١٦٧.

(٢) انظر ذلك في إرشاد الفحول ٢١٠.

كإجماعهم على أن علة تقدير الحركات في المقصور «التعذر» وفي المنقوص «الاستثقال».

٢ - النص على العلة: أي ينص العربي على العلة، وما أكثر الأمثلة في ذلك، ولعل أوضح مثال نتبين منه ذلك ما ذكره سيبويه عند حديثه عن حذف الفعل في قولهم (اللهم وضبعا وذنباً) فإذا سألتهم ما يعنون قالوا: (اللهم اجمع فيها ضبعا وذنباً) ففسر مانوى^(١).

ومثل ذلك ما ذكره ابن جني في كتابه الخصائص عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: نعم؛ أليس بصحيفة؟ وعلق ابن جني قائلاً: «فهذا الأعرابي الجلف علل هذا الموضع بهذه العلة واحتج لتأنيث المذكر بما ذكره»^(٢) (٣).

ومن الأمثلة أيضاً ما حكاه ابن جني عن المبرد أنه قال: سمعتُ عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ ﴿وَلَا أَلِيلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ - بعدم تنوين سابق، مع نصب النهار - فقلت له ما تريد؟ قال: أردت سابق النهار، فقلت له: فهلا قلته؟ قال: لو قلته لكان أوزن.

قال ابن جني معلقاً على هذه الحكاية: «وفي هذه الحكاية ثلاثة أغراض لنا:

أحدها: تصحيح قولنا: إن أصل كذا كذا.

والثاني: أنها فعلت - أي العرب - كذا لكذا، ألا تراه إنما طلب الخفة، يدلُّ عليه قوله: لكان أوزن أي أثقل في النفس، من قولهم: هذا درهمٌ وازنٌ أي ثقیلٌ له وزن.

والثالث: أنها قد تنطق بالشيء، غيرُه في نفسِها أقوى منه لإيثارها التخفيف^(٤)

(١) الإصباح ٢٧٩ وانظر الكتاب ١/ ٢٥٥.

(٢) الإصباح ٢٧٨، وانظر الخصائص ١/ ٢٤٩.

(٣) الكتاب، ١/ ٣٢ والإصباح، ٢٢٤.

(٤) الإصباح ٢٧٨ وانظر الخصائص ١/ ٢٤٩.

فهذه الأمثلة تفيد أن العربي قد ينص على علة الحكم.

٣ - الإيمان والتنبيه، من ذلك ما ذكره ابن جني أن قوماً من العرب أتوا النبي ﷺ فقال: من أنتم؟ فقالول: نحن بنو غَيَّان، فقال: بل أنتم بنو رَشْدان، قال ابن جني: أشار إلى أن الألف والنون زائدتان وإن كان لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغيِّ بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان^(١).

٤ - السَّبْرُ والتقسيم: ومعنى السبر في اللغة الاختبار، ومنه الميل الذي يُختبر به الجرح، فإنه يُقال له: المسبار، وسمي هذا به، لأن المُنَاطِرَ يَقَسِّمُ الصفات، ويختبر كل واحدة منها، هل تصلح للعلية أم لا^(٢)، أي يورد أوصاف الأصل ويبطل بعضها ليتعين الباقي للعلية^(٣) فيذكر الوجوه المحتملة ثم يختبرها لاستبقاء ما يصلح، ليكون علة^(٤) مثالها ما ذكروه حول الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل، ولتوضيح هذا نقول: إن الدليل على أن كيف اسم هو:

١ - أنها داخلة تحت حد الاسم، لأنها تدل على معنى في نفسها، ولا تدل على زمان ذلك المعنى.

٢ - أنها تجاب بالاسم، والجواب على وفق السؤال، وذلك قولهم: كيف زيد؟ فيقال: صحيح أو مريض، فهي سؤال عن الحال وجوابها ما يكون حالاً.

(١) الإصباح ٢٨٠ وانظر الخصائص ١/ ٢٥٠ وفي هامش الإصباح أن ابن حزم أورد الحديث في جمهرة أنساب العرب، ٤٤٤.

(٢) إرشاد الفحول ٢١٣.

(٣) التعريفات، ١١٦ بتصرف.

(٤) المسائل الخلافية، للعكبري، ٦٣ بتصرف.

٣ - أنك تبدل منها الاسم فتقول: كيف زيد؟ أصحيح أم مريض؟ والبذل يساوي المبدل في جنسه.

٤ - أن من العرب من يدخل عليها حرف الجر، قالوا (على كيف تبيع الأحمرين)^(١).

٥ - إن دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسماً، وذلك أن يقال: لا تخلو كيف من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فكونها حرفاً باطل؛ لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك: كيف زيد؟ والحرف لا ينعقد به وبالأسم جملة مفيدة، وكونها فعلاً باطل أيضاً لوجهين:

الأول: أنها لا تدل على حدث وزمان ولا على الزمان وحده.

الثاني: أن الفعل يليها بلا فصل، كقولك (كيف صنعت؟) ولا يكون ذلك في الأفعال إلا أن يكون في الفعل الأول ضمير كقولك (أقبل يسرع) أي: أقبل زيد أو رجل.

وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسماً، لأن الأسماء هي الأصول، وإذا بطلت الفروع حكم بالأصل^(٢).

٥ - المناسبة: ومعناها في اللغة الملاءمة، والمناسب الملائم، ومعنى المناسبة هي تعيين العلة بمجرد إبداء المناسبة مع السلامة من القوادح لا بنص ولا بغيره ويعبر عنها بالإخالة، لأن بها يُظن أن الوصف علة، ويسمى قياسها «قياس علة» وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلّقَ عليها الحكم في الأصل، كحمل ما لم يُسمَّ فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد^(٣).

(١) أي الخمر واللحم.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٢٠، والمسائل الخلافية، ٦٣.

(٣) الإصباح ٢٩٢ وإرشاد الفحول ٢١٤.

٦ - الشبه: ويسميه بعض الفقهاء الاستدلال بالشيء على مثله، وهو أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلِّقَ عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يُدَلَّ على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم بعد شياعه فكان معرباً كالاسم فإنه يكون شائعاً كرجل ثم يتخصص بالألف واللام أو الإضافة فيصير معيناً، أو بأن الفعل يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، كقولنا: إن زيدا ليعلم الحق، وإن زيدا لعالم بالحق، أو بأنه على حركة الاسم وسكونه كيضرب وضارب، وليس شيء من هذه العلل هي التي أوجبت للأسماء الإعراب في الأصل، إنما هو إزالة اللبس كما قالوا في نحو: ما أحسن زيد، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن^(١).

٧ - الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلة واختلفوا في كونه حجة، فقال قوم: ليس بحجة، وقال قوم: إنه حجة^(٢).

٨ - إلغاء الفارق: وهو بيان أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما لا يؤثر فيلزم اشتراكهما، مثاله: قياس الظرف على المجرور بفي، بجامع أن لا فارق بينهما فإنهما مستويان في جميع الأحكام^(٣).

نقد علل النحاة

لا يحق لأي دارس للغة أن يغفل عن آراء ابن مضاء القرطبي الناقد فيها للنحو الشرقي بعمومه، فمن جملة ما نقد، العلل الثواني والثالث، قال: ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: «قام زيد»: لِمَ رُفِعَ؟ فيقال: لأنه فاعل، وكلُّ فاعل مرفوعٌ، فيقول: وَلِمَ رُفِعَ الفاعل؟

(١) الإصباح ٢٩٤ وإرشاد الفحول ٢١٩ بتصرف.

(٢) الإصباح ٢٩٨ وإرشاد الفحول ٢٢٠.

(٣) الإصباح، ٣٠٠.

فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب، ثبت لك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بينه وبين من عرف أن شيئاً ما حراماً بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لِمَ حُرِّمَ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟

قلنا له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطيت الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقال في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صحَّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم^(١).

أما العلة الأولى فهي التي يجب الاقتصار عليها لأنها كافية، ولأنها تحصل لنا بها المعرفة بالنطق بكلام العرب^(٢).

والظاهر أن الدكتور المبارك تأثر بما قاله ابن مضاء، فذكر أن «العلة أخذت بأيدي النحاة إلى خضم فلسفة نظرية سمجة تختفي وراء العلل الثواني والثالث ووراء أحكام العلل هي جرتهم إلى خلق ألغاز وافتراضات وألأعيب ذهنية كان لها أسوأ الآثار وأبشع العواقب في البحث النحوي» وأضاف قائلاً «إن العلة ليست أمراً لازماً لنا دوماً، فلنكتف منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة، ولنترك الإلحاح في السؤال عنها، إذ ليس الاطراد من شأنها مادامت في محيط اللغة، لأنها تكون في هذا

(١) الرد على النحاة ١٢٧.

(٢) الرد على النحاة ١٢٧.

المحيط على غير ما تكون عليه في ميدان العقل ومنطقه، إن العلة في اللغة تبع للغة نفسها، واللغة ملك المجتمع، والمجتمع في تطور دائم، وليست العلة اللغوية بنت المنطق الثابت الذي لا يعرف إلا الاطراد في الحكم ولا يترك للشذوذ سبيلاً^(١).

- أما عباس حسن فقد أثنى على ابن مضاء لأنه شن حملته على العلل الثواني والثالث قال: والله ابن مضاء الأندلسي العالم النحوي الذي ثار على النحاة وهو منهم وشن على عللهم الثواني والثالث وما بعدها حرباً شعواء لاهوادة فيها ولا ملاينة^(٢) وأشار في موضع آخر إلى آثارها السيئة بقوله: العلل عندهم غايات يخضع لها النص القديم، وكأنها الأصل وهو الفرع، إذا انحرف عنها تناولته عصاها، فالنصوص خاضعة للعلل، وليست هي الخاضعة للنصوص^(٣) ثم دعا إلى طرحها بقوله: إن النظرة العجلى الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لاتمت إلى العقل والواقع بصلة ما، ولو كانت صلة واهية، وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها وتطهير النحو منها^(٤) وقرر في النهاية قبول «ذلك النوع الصحيح الصادق الذي يسمونه علل التنظير»^(٥).

ورأى أن يقال «هكذا نطقت العرب أو هذا يطابق الكلام العربي»^(٦).

وللرد على ما ذكره ابن مضاء وبعض المحدثين نقول:

١ - إن النظام اللغوي العربي نظام كامل شامل، ولا يمكن تفريق مكوناته، أو تجزئتها، فالعلة ركن أساس من أركان القياس، وهي بكل أنواعها التعليمية والقياسية

(١) العلة النحوية ١٦٣ .

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٩٣ .

(٣) اللغة والنحو، ١٦٧ .

(٤) اللغة والنحو، ١٥٨ .

(٥) اللغة والنحو، ١٥٨ .

(٦) النحو الوافي ١/ ٨-٩-٩٤-٢٨٠ وانظر تيسير النحو، لعبد الله الحسين، ١٨٨ .

والجدلية، تتشابه فيما بينها وتتداخل، لتكشف مع بقية هذا النظام الظواهر اللغوية.

٢ - إن النحاة كانوا في عملهم يهدفون إلى إقامة «صنعة» وإتقان هذه الصنعة، يستلزم تناول كل ما يتعلق بها من مكونات التي منها العلة، سواء أكانت مادية حسية كهكذا نطقت به العرب، أم كانت عقلية ذهنية كالإجابة عن سؤال لماذا رفع الفاعل ونصب المفعول، ولا يمكن لمنشئ الصنعة أن يقدم صنعته ناقصة ضعيفة، لأن العلاقة بين اللغة والفكر لا تنفصم.

٣ - لأحد يرتاب في القول: إن طرد الظواهر اللغوية أولى من عدم طردها، والنحاة على إدراك تام أنه في إقامة الصنعة، يفضل تفسير الظواهر على العموم لا الخصوص، وهم على إدراك أيضاً أنه لا بد من خروج عن المطرد، فلا يخلو علم من شذوذ، وظاهرة الشذوذ والندور والقلة والضعف.... إلخ ماخرج عن المطرد لهي دلائل على دقة الصنعة ووثاققتها، فالنظام اللغوي العربي بأصوله وفروعه ثري غني لين، لقد استطاع النحاة بمقتضى ذلك التعليل لكل الظواهر وبيان عللها وأسبابها حتى الشاذة منها، ومسألة قبول ما قدموه أو رفضه يجب أن لا يكون له أثر في الحكم على صنيعهم، لقد أجابوا من خلال عملهم - بما فيها العلل جميعها - ، عن أي تساؤل قد يخطر ببال المتعلم لهذه اللغة، هل قولنا لأي طالب علم يسأل عن علة حكم ما: هكذا نطق العرب، يشفي غلته، ويروي ظمأه؟ ! أليس القول: إذا عرف السبب بطل العجب، يتفق مع العقل البشري الذي خلقه الله تعالى، أي هل العلل التي قدمها النحاة لا تتفق مع هذا العقل الذي خلقه الله وزوده بنظام عام يتفق مع تفسير المظاهر اللغوية، بعلمها؟ أليست معرفة السبب هدف واضح في كل علم، ألم تعلمنا قصة آدم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام أن السؤال عن العلة ومعرفة السبب من طبيعة الخلقة الربانية لهذا الإنسان، قال ابن عباس: قيل لآدم بعد خلق حواء: من

هذه؟ قال: امرأة، قيل: وما اسمها؟ قال: حواء، قيل: ولِمَ سُمِّيت حواء؟ قال: لأنها خلقت من حيٍّ، رُوي أن الملائكة سألته عن ذلك لتجرب علمه،^(١) فالظاهر أن سيدنا آدم أول من علل من البشر، وذا يعني أن معرفة العلة، هي جبلة فطر الله الناس عليها، فهي إذن مقولة عامة عند كل الناس أي من الغلط القول: إن صنيع النحاة كان متأثراً بالمنطق وعلم الكلام عند اليونان، فلم لا يُقال: إن ذلك بدهيات عقلية عالمية تستشعر بها كل الشعوب والأقوام، ولا مانع بعد ذلك من القول: إن الشعوب لا بد من أن ترفد بعضها ل يتم التكامل الثقافي بين الشعوب كما هو الشأن في الاقتصاد وغيره من مظاهر الحياة، ثم إن قصة إبراهيم عليه السلام تلك التي قصها علينا القرآن الكريم للاستدلال على خالق هذا الكون تؤكد أن الإنسان بطبعه يبحث عن مسبب السبب؟ ثم أليست قصة حي بن يقظان المشهورة تؤكد كل ما أردناه من كلامنا؟ ألم تدلنا معلقة لبيد في وصفه للناقة أن العربي دقيق جداً، وهذه الدقة ناتجة عن عقل دقيق يبحث في حقائق الأشياء؟ إذن إن عمل النحاة في بحثهم عن علل كلام العرب يتفق مع طبيعة الخلقة والجبلة التي فطر الله الناس عليها، لاسيما أنه قد استقر عندهم أن الواضع حكيم، فلم لا نبحث عن هذه الحكمة، والحكمة ضالة المؤمن، فإذا كانت طبيعة هذا العلم أن تكثر علله وتتنوع، فهل نتوقف بحجة أنه يستلزم عمليات ذهنية مرهقة؟ أليس من إتقان الصنعة أن نقدمه كاملاً للناس؟ هذا ما فعله النحاة، فيُعَاتَبُونَ بِمُرِّ الْعُتْبِ! لو استعرضنا كل أنواع العلل لما وجدنا ما يرهق العقل بل يشعر المرء برياضة علمية، وبمتعة فكرية لا تعدلها متعة، ورحم الله القائل:

ولويذوق عاذلي صبابتي صبا معي لكنه ما ذاقها

نعم، إن من ذاق - كما قالوا - عرفَ ومن عرف اغترف! ما أدق قولهم وما

(١) المحرر الوجيز ١/ ٢٥٠ والجامع لأحكام القرآن، ١/ ٤٤٩.

أبدعهم حين قالوا في تعليل رفع الفاعل بالضممة ونصب المفعول بالفتحة، بأن الفاعل لما كان واحداً فهو ثقيل فأعطي الضمة لثقلها، كما أعطي المفعول الذي هو قد يكون كثيراً الفتحة لخفتها، فحصل تناسب بين الثقيل والخفيف، أقول: أليس ذلك متفقاً مع مقتضيات العقل الطبيعي، هل يشعر المرء العادي بالاستغراب من هذا التعليل أم يمتلئ إعجاباً بهذا الفكر؟ لاشك سيشعر بزهو واعتزاز لكونه يتفق مع مقتضى العقل البشري الطبيعي.؟ هل حديثهم الدقيق الشجي عن علة عمل إنَّ النصب والرفع، وإسهابهم في بيان مشابقتها للفعل، ثم مخالفتها في العمل شكلياً لكان وأخواتها، يبعث على الملل والسأم والإرهاق العقلي أم يدفعنا إلى الاعتزاز بهذا الفكر الراقي، والعقل المبدع الذي اصطفاه الله سبحانه وتعالى لخدمة كتابه، وخدمة حديث نبيه، ولخدمة الإنسانية وذلك حين شاركت الحضارة الإسلامية المكتوبة بهذا النظام اللغوي الحضارات الأخرى، لا يعاند في هذا بعد ما قدمناه إلا من أضلَّ عقله، وكذَّب فؤاده، وعشَّى نظره

٤ - إنَّ العلل بأقسامها تلبي مستويات طالبي هذا العلم، فمن يرغب في معرفة قواعده الإجرائية، فالأمر سهل واضح، ومن يرغب في معرفة أسرارهِ والتخصص فيه، فمن الواجب عليه أن يعرف هذه العلل لأنَّ القضية قضية صنعة وحرقة، فبقدر ما يكون الصانع ماهراً في صناعته بقدر ما تكثر فوائده وعوائده.

والذي أميلُ إليه وأقتنع به كغيري - والله أعلم - من المدرسين الذين درَّسوا هذا النحو العظيم على مدى ثلاثين سنة، أن الطالب حين تخبره بالعلة سواء أكانت من الثواني أم من الثوالت يستريحُ لذلك ويتشوق إلى المزيد من معرفة العلل، فهذه المعرفة ترسخُ القاعدة النحوية في ذهنه، ويشعر بأنه بات يدرك أسرارَ هذا العلم، وكم كان بودي لو امتد بي العمر أن أضع كتاباً تعليمياً في النحو أذكر فيه علة كلِّ حكم باللغة السهلة الواضحة، فحين كنت أدرِّس أحكام (إن) وأخواتها، أقول للطلاب في

المرحلة الجامعية، ما قاله ابن عُنَيْن يشكو زمانه:

كأنِّي من أخبار إنَّ ولم يُجزَّ له أحدٌ في النحو أن يتقدِّما

وأبدأ شارحاً فأقول إن قولنا: ضرب زيد عمراً، نلاحظ فيه أن الفعل ضرب من الأفعال المتصرفة المتعدية المشتملة على حدث وزمن، لأنه أخذ فاعله ورفعته وهو (زيد) وأخذ مفعوله ونصبه وهو (عمراً)، أما قولنا: كان زيداً قائماً، فكان هنا سُلِبَ منها الحدث ومعناها لا يَتِمُّ إلا بذكر الخبر، لذا سُمِّيت ناقصةً، لأنها نقصت عن أخواتها من الأفعال العربية مثل ضرب واشترى وقرأ، وأتابع قائلاً: إن الفعل ضرب هو فعل متصرف قويٌّ، فيمكن صوغ جميع المشتقات منه، لذا يعد في تصنيف الأفعال قوياً بخلاف نعم وبئس وليس، فهي جامدة لا يأتي منها المشتقات كالفعل ضرب، فلما كان الفعل ضرب قوياً جاز أن يُتصرف في ترتيب معمولاته (زيد وعمرو)، فنقول: عمراً ضربَ زيدٌ، و ضربَ عمراً زيدٌ، أما (كان) فمع كونها أقل قوة من الفعل ضرب لأنها كما ذكرنا سُلِبَ منها الحدث، لكنها مازالت قوية لآثار الفعلية التي فيها، فأجازوا التصرف في ترتيب معموليها أيضاً، فقالوا: كان قائماً زيد، وقائماً كان زيد أي أجازوا تقديم خبرها على اسمها، كالمثال الأول، وتقديم خبرها عليها أيضاً كالمثال الثاني، أما قولنا: إن زيداً قائم، فهنا نلاحظ أن (إن) وكذلك أخواتها، هي في الأصل حروف، والحروف في اللغة العربية وضعت للجراً لا للنصب، لكن (إن) لما شابها الأفعال في كونها ثلاثية وفي كونها مفتوحة الآخر وفي كون معانيها هي معاني الأفعال.... إلخ مذكروه من وجوه الشبه، عملت كالأفعال، فرفعت ونصبت حملاً لها على الفعل فهي فرعٌ عنه، لكن الفرع دائماً منحطٌ عن رتبة الأصل، فالموالي من العرب ليسوا كالعرب الأقحاح، لذا لم تستطع هذه الحروف الناسخة العاملة أن يُتصرف في معموليها كما تصرف الأفعال، فهي ضعيفة مسكينة، لذلك لم يجيزوا

أن نقول: زيداً إنَّ قائم، ولا إنَّ قائمٌ زيداً، وهذا ماعناه ابن عنين في البيت الذي أنشدناه، وأضيف قائلاً: لعلكم لاحظتم أن (إنَّ) عملت عكسَ ما لكان من عمل، لئلا يلتبس عملها بكان.

بعد هذا الشرح أشعرُ وألاحظ أن الطلاب صاروا متشوقين إلى معرفة هذه التسلسلات المنطقية التي توصلهم إلى فهم القاعدة تماماً، بل باتوا يحبون دراسة النحو على هذه الشاكلة.

والأمر كذلك يبدو لي حين أحدث الطلاب عن عمل اسم الفاعل والإضافة اللفظية، كقولنا: زيد ضاربٌ عمرو، فحين كنت أقول لهم: إن هذه الجملة أصلها عند العرب: زيد ضاربٌ عمراً، وإن أصل هذه الجملة: زيد يضربُ عمراً، ثم أقوم بشرح الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل، ثم أخرجُ القاعدة العقلية البسيطة وهي أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكماً من أحكامه، لذا فإن اسمَ الفاعل ضارب نصب عمراً، لأنه بمنزلة يضرب، واستفاد المضارع من اسم الفاعل أنه صار معرباً فخالف أخويه المبنيين (الماضي والأمر) ثم أتابع الحديث، وأقول لهم: إن التنوين ثقيلٌ على السنة العرب أحياناً، فكانوا يتخففون منه، لذلك استثقلوا التنوين في اسم الفاعل (ضاربٌ) فحذفوه تخفيفاً، فنتج عن ذلك جملةً الإضافة اللفظية (زيد ضاربٌ عمرو) بحذف التنوين من ضارب وجر عمرو على الإضافة، فما إن أنتهي من شرح العلل التي أدت إلى إنتاج هذه الجمل، حتى أشعر بأن الطلاب فهموا مسألتين مهمتين هما: علل إعمال اسم الفاعل عمل المضارع: و علل الإضافة اللفظية.

هذه تجربتي أنقلها للقارئ مبيناً له فوائد بيان العلل الثواني والثالث تلك التي نادى ابن مضاء وتبعه بعض المحدثين إلى إلغائها، داعين هجرها بحجج واهية مع أن فوائدها عظيمة، ومنافعها جليلة، يعرفها كلُّ مدرس منصف - والله أعلم - أعود

وأؤكد على حقيقة ثابتة أن علم النحو وصل إلينا كاملاً، عربياً بأصوله وفروعه وأحكامه وسماعاته وعلله وأقيسته، فهو في أحسن تقويم، فلا تصحُّ التجزئة فيه، ولا التفكير في إلغاء بعض مكوناته، وهو مع العلوم اللغوية الأخرى يشكل منظومة متكاملة متماسكة متجانسة. إنه كائن حيٌّ جاءنا، ووصل إلينا في أجمل صورة. والله سبحانه وتعالى سيسألنا عما فعلنا به، هل أسأنا إليه وإلى أهله أم عملنا على رعايته وحافظنا على قوامه وجماله وحواسه كلها؟ هل رويناه وغدنا به بما يجعله قوياً صلباً أمام أعدائه أم خذلناه وأمرضناه فشاركنا أعداءه في العداوة له؟



المحاضرة الرابعة

الإجماع

الإجماع

الإجماع مصدر الفعل أجمع، يقال: أجمعوا على الأمر أي اتفقوا عليه^(١) وعرفه المعجم الوجيز بقوله: إنه اتفاق الخاصة والعامة على أمر من الأمور^(٢) ووضح الشوكاني المراد منه عند أهل كل فن قائلاً: «إن الإجماع المعتبر في فنون العلم هو إجماع أهل ذلك الفن العارفين به دون مَنْ عداهم، فالمُعْتَبَرُ في الإجماع في المسائل الفقهية، قول جميع الفقهاء، وفي المسائل النحوية قول جميع النحويين، ومَنْ عدا أهل ذلك الفن هو في حكم المعدوم^(٣)».

ولكن التاريخ النحوي العربي جعل مصطلح الإجماع حين يطلق يراد منه واحد من ثلاثة أنواع:

الأول: يطلق على إجماع النحاة واللغويين جميعاً، أو إجماع النحاة مع القراء أو أهل الأصول أو أهل التفسير أو أهل البلاغة أي يراد به طائفة النحاة مع طائفة أخرى، مثال ذلك ما قاله الزجاج حول اجتماع إن واللام في نحو قولنا: إنَّ لزيداً قائم، قال: لا يجوز بإجماع النحويين كلهم، وأهل اللغة^(٤).

ومن أمثلته أيضاً ما ذكره الفيومي بقوله «وأجمع النحاة وأهل اللغة على عبارة

(١) المصباح المنير، جمع.

(٢) المعجم الوسيط، جمع.

(٣) إرشاد الفحول، ٨٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٦٦.

تداولوها، وهي قولهم: هذا بمعنى هذا، وهذا وهذا في المعنى واحد، وفي المعنى سواء، وهذا في معنى هذا، أي مماثل له، أو مشابهه^(١).

والثاني: يطلق على إجماع النحاة فقط من غير ذكر أهل اللغة معهم، والمراد به في الغالب نحاة البلدين: البصرة والكوفة^(٢)، وهو ما يُعبر عنه كثيراً برأي الجمهور. وما أكثر الأمثلة الدالة على ذلك، منها:

- ما نقله المبرد عن النحويين أجمعين حول منع صيغة متتهى الجموع كمساجد من الصرف إذا سُمِّي بها، قال «فإن سميت رجلاً بمساجد وقناديل، فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة، ويجعلون حاله، وهو اسم لواحد كحاله في الجمع»^(٣).

- ما ذكره الزجاجي عن إجماع النحاة على أن الأفعال نكرات قال «الدليل على ذلك اجتماع النحويين كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات، ولم يكونوا يجتمعوا على الخطأ، ولا يعينه واحد منهم مع كثرة علماء الفريقين، وفحصهم عن النحو وغوامض المسائل»، ثم انتهى إلى القول «إذا كان هذا متفقاً عليه - أي على أن الأفعال نكرات - عندنا وعندكم، فالسؤال عنه فيه ساقط إذ كنا فيه سواء»^(٤).

- ذكر ابن هشام أن هناك إجماعاً بمنع حذف أحد مفعولي ظن وأخواتها اقتصاراً، وإجماعاً على جواز حذف المفعولين اختصاراً - أي لدليل - نحو ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أي تزعمونهم شركائي^(٥).

(١) المصباح المنير، عنو.

(٢) الإصباح، ١٥٩.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٤٥.

(٤) الإيضاح، ١١٩.

(٥) أوضح المسالك، ٦٩/ ٢ - ٧٠.

والثالث: يطلق على إجماع نحويين ينتمون إلى مدرسة نحوية معينة، وهو ما يُعبر عنه بالبصريين أو بالكوفيين أو بالبغداديين أو بالمغاربة أو بالأندلسيين أو بالمتأخرين، ويظهر هذا النوع في كثير من مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري في الإنصاف والعكبري في التبيين، ويمكن أن ندرج فيه، عبارات تفيد الإجماع كقولنا: ورأى شراح الكتاب أو شراح المفصل أو شراح الكافية أو شراح الشافية أو شراح الجمل أو شراح التسهيل أو شراح الألفية، أي يطلق على إجماع نحاة ينتمون إلى شجرة واحدة هي ذلك المتن النحوي أو الصرفي الذي قاموا بخدمته، واتفقوا جميعاً أو عارضوا جميعاً رأياً ذكره صاحب المتن الذي تصدوا لخدمته.

- وثمة فوائد نود الإشارة إليها لأهميتها:

- الأولى: أن بعض النحاة يستعمل مصطلح «الاتفاق» يريد منه «الإجماع» مثال ذلك أن ابن أبي الربيع، وابن هشام الخضر اوي، وابن الناظم نقلوا «الاتفاق» على منع إقامة المفعول الثالث في باب أعلم عن الفاعل بعد حذفه، واستثمر أبو حيان هذا «الاتفاق» ليشير إلى أن ادعاء «الخلاف» إذن في هذه المسألة وهم، وقال الشاطبي: ولو كان ما نقل من الاتفاق صحيحاً لم يسغ لأبيه - أي لابن مالك - ولا لغيره القول بخلافه مع معرفته بمذاهب الناس وفاقاً وخلافاً^(١).

- الثانية: أن سيبويه حين يشير في بعض عباراته على ما يدل على إجماع كقوله: وقال النحويون، فهو يريد ذلك الرعيل السابق عليه من أمثال نصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز، وعنبسة الفيل، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر، ويحيى بن يعمر وأبي عمرو بن العلاء والخليل ويونس بن حبيب، والأخفش الأكبر أبي الخطاب عبد الحميد أما عباراته الدالة على الكوفيين فمراده النحاة الأوائل أيضاً الذين كانوا

(١) المقاصد الشافية ٦٠/٣ وشرح الأشموني ٦٩/٣.

النواة التي تكونت منها المدرسة الكوفية، كأبي جعفر الرؤاسي الذي نقل عنه سيبويه في كتابه^(١) ومعاذ الهراء، والكسائي، والأحمر وغيرهم من الكوفيين.

- الثالثة: أن هناك إجماعاً سموه الإجماع السكوني «وهو أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول وينتشر ذلك في المجتهدين من أهل ذلك العصر فيسكتون، ولا يظهر منهم اعتراف ولا إنكار»^(٢) ولعل آراء الخليل واجتهاداته تلك التي استقرت في الدرس اللغوي، وسكت عليها علماء عصره تعد من هذا الإجماع، وكذلك آراء سيبويه، وآراء النحاة المجتهدين المشهورين في تاريخ النحو العربي كالجرجاني، والزمخشري، وابن مالك، وأبي حيان، وابن هشام.

- الرابعة: استعمل ابن مالك وغيره من النحاة عبارة «إجماع العرب» مريداً منه العرب مع موافقة النحاة لهم كلهم أيضاً، قال: إعمال «لا» عند استكمال شروطها جائز بإجماع العرب»^(٣) والمراد من هذا الاستعمال حين يرد في الأسلوب اللغوي، اللغات المتعددة فيه، وقد نقل الصبان عن الروداني فائدة تتعلق بفهم عبارة إجماع العرب، قال: إن قلت: إذا أجمعت العرب على إعمالها - أي إعمال لات عمل ليس - فكيف منعه بعض النحاة كالأخفش؟ قلت: معنى إجماع العرب على إعمالها كما في الروداني - أنه وجد في لغة الحجازيين والتميميين، بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده، فهذا مراده بالعمل المجمع عليه، وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أو لا^(٤).

(١) نشأة النحو ١١٥.

(٢) إرشاد الفحول، ٨٤.

(٣) شرح التسهيل ٦٩/٢.

(٤) حاشية الصبان ٢٥٤/١.

أهمية الإجماع

عدَّ النحاة الإجماع أصلاً معتبراً، نقل السيوطي عن ابن جني قوله «أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع، والقياس»^(١) فلما كان واحداً من أصولهم، استحسنا الاعتداد به، فصار النحوي يستخدمه في ترجيح الرأي أو تضعيفه، قال الفراء: إن الإجماع أولى بالاتباع^(٢)، وقال المبرد: لا ينسخ القرآن إلا مثله، والإجماع إلا مثله^(٣) وإنما كان أمره كذلك لأن النحاة: لا يجتمعون على الخطأ،^(٤) لذلك قال الشاطبي: إن الناس مجمعون على خطأ من خالف الإجماع، وعلى تخطئة من خطأهم^(٥).

وقد التزم النحاة بهذا الأصل، وتبين التزامهم به حين اختلفوا في تقرير أحكامهم، ولو نظر الطالب إلى أية رسالة جامعية تناول أصحابها مسائل الاعتراض أو الخلافات النحوية، لوجد الكثير الكثير من الأمثلة التي ترجح بها رأي أو ضعف بسبب الإجماع، وأوضح مثال على ذلك هو ذلك الخلاف حول تقديم خبر ليس عليها، منعه قوم وأجازه آخرون، ونُقل أن المبرد منع ذلك، وأجازه ابن جني قال ابن جني متكئاً على هذا الإجماع مانصه «فأحد ما يُحتج به عليه أن يُقال له: هذا أجازه سيويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً، فإذا كان ذلك مذهباً للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه»^(٦).

(١) الإصباح، ٢٦ وقال المحقق: لم أجد قول ابن جني في الخصائص.

(٢) معاني القرآن، ٢/ ٢٨٢.

(٣) مجالس العلماء، ٩٥.

(٤) مجالس العلماء، ٩٥ والإيضاح، ١١٩.

(٥) المقاصد الشافية، ٩/ ١٩٣.

(٦) الإصباح، ١٦٠ وانظر الخصائص ١/ ١٨٨-١٨٩.

خرق الإجماع

الظاهر أن هناك رأيين في ذلك:

أولهما: جواز خرقه، بشروط.

وثانيهما: عدم جوازه.

أ - والظاهر أن الخليل هو أول من أجاز خرق الإجماع، ولك حين قرران باب الاجتهاد في العربية مفتوح واسع يتضح ذلك من النص الذي ذكره الزجاجي منسوباً إلى الخليل، قال الزجاجي: وذكر بعض شيوخننا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقليل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام؛ وقد صحت عنده حكمةً بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعلَ هذا هكذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملة أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها، وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمه الله عليه^(١).

(١) الإيضاح، ٦٦.

وأكد ابن جني ما ذكره الخليل فقال «إن هذا العلم منتزَعٌ من استقراء هذه اللغة، فكلُّ من فُرِقَ له علة صحيحة، وطريق نهجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره^(١)».

ولاشك أن من يريد خرق الإجماع يجب أولاً أن يعتقد جازماً أن طائفة النحاة الأوائل قد بلغوا الغاية في البحث والاستقراء، فهم «القوم الذين لانشك في أن الله سبحانه وتقدس أَسْمَاؤُهُ قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة، وجعل هذا العلم خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمها، ومعرفة ما أمر به، أو نُهي عنه الثقلان منهما^(٢)» فلا ينبغي أن يخالفهم إلا بعد فهم ما قدموه، وفقه ما حصلوه، لئلا يقع في الخلط، ويتعد عن الصواب، قال ابن جني عن المريد خرق الإجماع: إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان وإتقان^(٣) وقال: إنه لا يجوز له المخالفة إلا بعد أن يناهض العربية إتقاناً، ولا يُخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره^(٤) فإذا كان على هذا الاعتقاد والدراية بقيمة الأوائل وما قدموه فعليه أن لا يغض من السلف رحمهم الله في شيء منه، فإنه إذا فعل ذلك سُدَّ رأيه، وشيَّع خاطره^(٥).

ثم نقل عن الجاحظ والمازني ما يدل على أنه يجيز أيضاً خرق الإجماع، والاجتهاد، قال: قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: ما على الناس شيء أضَرَّ من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئاً، وقال أبو عثمان المازني: وإذا قال العالم قولاً متقدماً، فللمتعلم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك

(١) الإصباح، ١٦٠ وانظر الخصائص ١/ ١٨٩.

(٢) الخصائص، ١/ ١٩١.

(٣) الإصباح ١٦٠ وانظر الخصائص، ١/ ١٨٩.

(٤) الخصائص، ١/ ١٩٠.

(٥) الخصائص ١/ ١٩٠-١٩١.

سبيلاً^(١) ونص ابن مضاء تبعاً لابن جني على أن «إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم»^(٢) وبالجمله فأصحاب هذا الرأي يرون أنه لا مانع من خرق الإجماع بشرط - أن يكون ملتزماً بأن لا يخالف سماعاً مطرداً، ولا قياساً أجري على هذا السماع، وحينئذ يُنظر إلى اجتهاده الخارق فيه للإجماع، أما إن كان ممن لا يلتزم بما تقرر من سماع أوقياس، فحينئذ يكون من الناس الذين ليس الإجماع حجة عندهم، أي يجوز له خرق الإجماع لكن لا يكون في مرتبة الأول فلا يُعَبَّأُ به، وإنما جاز له ذلك لأنه لا يوجد محذور شرعي يمنع من ذلك، وقد أشار إلى كل ما قدمناه ابن جني بقوله: وإنما يكون - أي الإجماع - حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإنْ لا، فلا، لأنه لم يرد في ذلك قرآن ولا سنة، أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص في ذلك في حديث الرسول ﷺ المشهور: لا تجتمع أمتي على ضلالة^(٣) وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرق له عن علة صحيحة وطريق نهج كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره^(٤) والمراد من ذلك كما قال الشاطبي أن تكون المخالفة محصورة في إحداث دليل أو إيجاد تخريج، أما إذا كانت المخالفة في حكم يلزم منه مخالفة كلام العرب فصاحبه مخطئ غير مصيب^(٥).

- أما أصحاب الرأي الثاني فقد منعوا خرق الإجماع، قال السيوطي: وقال غيره - أي غير ابن جني - إجماع النحاة معتبر خلافاً لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع^(٦)

(١) الخصائص، ١/ ١٩١.

(٢) الرد على النحاة، ٧٤.

(٣) قال المحقق: وهو حديث مشهور المتن وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة في المرفوع وغيره، انظر تخريجه في الأسرار المرفوعة ٥٢ وكشف الخفاء ٢/ ١٣٥٠ الإصباح ١٥٩ أ.

(٤) الإصباح ١٦٠ وانظر الخصائص ١/ ١٨٨ أي أقام له من نفسه دليلاً أغناه عن الخليل بن أحمد وثبت لديه من فكره برهان ساطع كفاه عن أبي عمرو بن العلاء.

(٥) المقاصد الشافية، ٩/ ١٩٤.

(٦) الإصباح، ١٦٣.

وساق مثلاً على ذلك قاله ابن الخشاب في المرتجل، قال: لو قيل: إن «مَنْ» في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولاً، إجراء لها مجرى «إن» الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز^(١).

- ومثل ذلك مانقله أبو حيان عن أبي بكر خطاب أنه رأى أن المصدر المؤول في نحو: عسى أن يقوم زيد، يجوز جعله مفعولاً به لعسى، وقد توسط بين الفعل وفاعله، وذكر أن النحويين يقولون: إن هذا المصدر هو فاعل عسى، وعلق قائلاً على الرأي الأول: وهذا قول حسن في القياس، غير أنه رأي رأيناه، ولم يقل به أحد غيرنا، واتباعنا لأئمة النحويين أحق وأجمل^(٢).

- ومن الأمثلة التي اجتهد فيها أبو حيان قوله: إن التاء الداخلة على المرة الواحدة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو: قومة وضربة وقعدة وأكلة، وأما مصادر الأفعال الباطنية والخصال الجبلية الثابتة، نحو: الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل، فلا يقال من ذلك: علمته علّمة، ولا فهمته فهمة ولا صبرته صبرة، ثم علق الدنوشري قائلاً: وهذا الذي نبه عليه الشيخ أبو حيان «إنه أمر منقول عنه»، يعني أن أكثر النحويين لم ينبه عليه، إذ لم يستنبطه هو من عند نفسه، لأن الأحكام النحوية اليوم قد تقررت فليس لأحد أن يزيد فيها لكون العرب المسموع منهم قد انقرضوا، وأما الاستقراء فلم يترك المتقدم للمتأخر استقراء، ثم علق الشيخ ياسين منصفاً أبا حيان قائلاً: انتهى كلامه، وفي آخره نوع تحامل على أبي حيان، وقوله: وأما الاستقراء... إلخ مردود، وما هي بأول مسألة أفادها أبو حيان^(٣) ومن هذا كله تتضح حجة من منع الاجتهاد، كما يتضح أيضاً أن

(١) الإصباح ١٦٣.

(٢) الارتشاف، ٢/ ١٢٣ تحقيق الدكتور مصطفى النماس.

(٣) حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح، ٢/ ٧٧.

باب الاجتهاد ممتد مفتوح واسع وصل إلى المتأخرين، فكم ترك الأول للآخر!

والحق أنه لا يجوز إغلاق الاجتهاد بحجة الإجماع، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول، فكما لا يصح إغلاق الاجتهاد في الفقه كذلك لا يصح إغلاقه في علوم العربية، والأمر لا يعدو أن يكون في نهاية الأمر تضعيفاً أو ترجيحاً، لرأي على آخر، أو تأويلاً وتخريجاً لأسلوب لغوي محدث في شكله، يمكن إخضاعه للأصول المعتبرة، وللأقيسة المجوزة، فاللسان العربي لا يحيط به إلا نبي، كما أن الأصول المطردة مرنة تتحمل وتستوعب كل ما يُظن أنه من العسير قبوله، أو يُظن أنه من المحال تخريجه وتأويله، فحتى هذا الوقت لم نر النحو العربي عجز عن تدبير أي أسلوب حديث، ظاهره أنه من مناهج العرب في كلامها.

من مظاهر خرق الإجماع وأمثله

١ - لا يشترط فيما أجمعوا عليه أن يكون مما كثر استعماله، فربما حصل الإجماع مع قلة استعمال ما أجمع عليه، قال الخضري في إعمال لات ما نصه «وعمل لات إجماع من العرب على أن هذا الإجماع لا ينافي قلة الوقوع، والمراد أن العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها^(١)».

٢ - قلة المخالفين للإجماع لا يقدح فيه، مثال ذلك أن الإجماع انعقد على أن ما التعجبية هي اسم لأن في «أفعل» ضميراً يعود عليها، وأجمعوا أيضاً على أنها مبتدأ، لأنها مجردة للإسناد إليها، لكن بعض النحاة نقل عن الكسائي أنها حرف لامحل لها من الإعراب، فعلق الأزهري على ذلك بقوله: إن ما روي عن الكسائي أنها لاموضع لها من الإعراب لا يقدح في الإجماع^(٢).

(١) حاشية الخضري، ١٢١/١.

(٢) شرح التصريح ٨٧/٢ وشرح الأشموني ١٧/٣.

- ومن ذلك أيضاً ما نقله ابن جني عن المبرد في مخالفته للإجماع حين أنكر مجيء الهاء للزيادة، قال: أما أبو العباس، فكان يخرج الهاء من حروف الزيادة، ويذهب إلى أنها إنما تلحق للوقف في نحو: اخشهُ وارمهُ وهُنَّ ولكنَّهُ، وتأتي بعد تمام الكلمة، وهذا مخالفة منه للجماعة، وغير مرض عندنا^(١).

- حكى الزجاجي إجماع النحاة على أن الفاعل إذا تقدم لم يرتفع بفعله، غير أن هذا الإجماع منقوض بمخالفة بعض الكوفيين الذين قالوا بأنه مرفوع بفعله^(٢).

- ذهب الجرجاني إلى أن «أن» في قوله تعالى ﴿إِن لِّلْعَمَلِ مِيقَاتٍ﴾ [يونس: ١٠] زائدة، ورفض أبو حيان ذلك لأنه مخالف لنص سيبويه والنحويين، وليس هذا من محال زيادتها^(٣).

- ذهب الزمخشري إلى أن قوله تعالى «مقام» من الآية ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ مُّبَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] «فيه آيات بينات مقام إبراهيم» هو عطف بيان لآيات بينات، كما أجاز أن يكون بدلاً، وفي ذهابه إلى أنه عطف بيان دليل على تجويزه التخالف بين التابع والمتبوع في عطف البيان، من حيث التعريف والتنكير، ففي هذه الآية مخالفة بينهما، لأن مقام إبراهيم معرفة بإضافته إلى العلم، ومذكر، ومفرد أيضاً، وآيات بينات نكرة مؤنث وجمع، وهذا - كما قال ابن مالك - مخالف لما أجمع عليه البصريون والكوفيون، لأن النكرة عندهم لاتبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لايبين بالمفرد المذكر^(٤).

(١) سر الصناعة ٢/ ٥٣٦ وأشار المحقق أن المبرد في المقتضب ٣/ ١٦٩ ذهب إلى أن الهاء من حروف الزيادة.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٠٨ والارتشاف ٣/ ١٣٢٠ وتيسير النحو ٣٥٢.

(٣) البحر المحيط ٥/ ١٢٨.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦، وحاشية الصبان ٣/ ٨٦.

- رأى ابن الطراوة أن أي في قوله تعالى ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] مقطوعة عن الإضافة، ومبنية، قال ابن هشام: هذا مخالف لرسم المصحف، ولإجماع النحويين^(١) فهي كما قال الدسوقي في الرسم العثماني متصلة بالضمير، ومقتضى كون أي مقطوعة عن الإضافة أن ترسم غير متصلة بالضمير، والأمر كذلك عند النحويين، فهي في الآية مضافة للضمير^(٢).

٣ - إذاكثر الإجماع في فروع مسألة ما، فالأولى تقرير الحكم، ورد المعارض، قال ابن مالك عن إبدال الهمزة من ألف التأنيث في نحو: حمراء وصحراء إن «كون الألف حرف تأنيث ثابت في غير هذه الأمثلة - وهي نحو: صحراء وثلاثاء وأربعاء وقاصعاء ونفساء - بإجماع، وكون الهمزة للتأنيث في غير هذه الأمثلة متنف بإجماع، وإبدال همزة من حرف لين متطرف بعد ألف زائدة ثابت بإجماع، والحكم على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة الإجماع المذكور، فيتعين الأخذ به^(٣) ومراده أن الألف مجمع على أنها علامة للتأنيث، بخلاف الهمزة، والهمزة - في غير الأمثلة مجمع على أنها ليست للتأنيث، وبناء على ذلك، يجب الحكم على أن الهمزة مبدلة، وليست موضوعة أصلاً للتأنيث.

والخلاصة أن النحاة: اعتمدوا الإجماع بمرادفاته الدالة عليه أصلاً في تقرير الحكم، سواء في تأييده أم في تضعيفه.



(١) المغني ٧٧٣.

(٢) حاشية الدسوقي ٢/٢٢٧ بتصرف.

(٣) شرح التسهيل ١/٩٢.

القسم الثاني

محاضرات في قضايا لغوية ونحوية

المحاضرة الأولى
العربية معربة

العربية معربة

توطئة

قبل الحديث عن إعراب العربية، ورأي قطرب في حركاتها، نقدم ما يجب علينا معرفته من أدوات المشكلة المتمثلة في «الإعراب»، فثمة أسئلة كثيرة تتردد عند طلابنا تتصل بهذا المصطلح، فلعلنا في هذه التوطئة نجعل الطريق لاحقاً للدخول إلى رحاب هذا المصطلح، وللنظر إلى الحكم الكثيرة التي تجلت عند من أسسه ورعاه، إذ لم يترك شيئاً فيه تقوية لبنائه إلا ووضعه في تشييد أركانه، لذا لازالت رحابه الواسعة متينة البنيان، أصلها ثابت وفرعها في السماء، فلنبداً، والله الموفق.

الإعراب لغة واصطلاحاً

تعددت المعاني اللغوية لهذه اللفظة، وكلها تلتقي حول معنى الإيضاح والبيان^(١) ولعل خير من ربط بين معانيها اللغوية المتعددة بالمعنى الاصطلاحي للإعراب، هو ابن فلاح الذي نقل عنه السيوطي ذلك، فقال:

١ - إنه منقول من الإعراب الذي هو البيان، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام (وَالثَّيْبُ يُعْرَبُ عَنْهَا لِسَانُهَا) أي يبين. والمعنى على هذا أن الإعراب يُبين معنى الكلمة كما يُبين الإنسان عما في نفسه.

(١) انظر: اللسان، والقاموس المحيط، والمصباح المنير، عرب.

٢ - إنه مشتق من قولهم: عَرِبْتُ معدةً الفصيل إذا فسدت، وأعربتُها أي أصلحتها، والهمزة للسلب كما نقول: أَشْكَيْتُ الرجلَ إذا أزلتُ شكايته، والمعنى على هذا، أن الإعراب أزال عن الكلام التباسَ معانيه.

٣ - إنه مشتق من القول السالف نفسه أيضاً أي: عَرِبْتُ معدة البعير إذا فسدت، وأعربتُها، أي أصلحتها، لكن الهمزة فيه للتعدية لا للسلب، والمعنى على هذا أن الكلام كان فاسداً لالتباس المعاني، فلما أعربَ فسَدَ بالتغيير الذي لحقه، وظاهر التغيير فساد، وإن كان صلاحاً في المعنى.

٤ - - إنه منقول من التحبُّب، ومنه: امرأةٌ عَرُوبٌ إذا كانت مُتَحَبِّبَةً إلى زوجها، والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب يتحجب إلى السامع.

٥ - - إنه منقول من أعربَ الرجلُ إذا تكلم بالعربية، لأن المتكلم بغیر الإعراب غير متكلم بالعربية، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربية، والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب موافق للعربية^(١). ولا مانع من القول: إن الإعراب يفيد كلَّ ما ذكر، والوسيلة إلى ذلك هي الحركات (الضمة والفتحة والكسرة والسكون).
أما في الاصطلاح: ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه لفظي: فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة^(٢).

الثاني: أنه معنوي: أي هو تغيير أو آخر الكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليه

(١) الأشباه والنظائر، للسيوطي ١/ ١٦٤ بتصرف وانظر الباب، للعكبري ١/ ٥٣ والهمع ١/ ١٣ وشرح الفاكهي ١/ ٣٢.

(٢) المراد بالأثر الحركة والحذف والسكون والحرف، وبالمقدر مثل المقصور ونحوه، وقولهم: يجلبه العامل احتراز من حركة الإتياع نحو: الحمد لله ومن حركة البناء وسائر الحركات، الهمع ١/ ١٤.

لفظاً أو تقديرًا، وإلى هذا ذهب الأعلام الشتمري وجماعة من المغاربة ونسب إلى سيويه وإلى هذا ذهب الجمهور^(١).

فعلى القول: إن الإعراب لفظي نقول في الصيغة الإعرابية: إن الضمة هي نفس الإعراب، وعلى أنه معنوي نقول: هي علامة إعراب، ففي مثل: زيد قائم نقول بناء على أنه لفظي: زيد مبتدأ مرفوع ورفعه الضمة، وعلى القول إنه معنوي نقول: مرفوع وعلامة رفعه الضمة^(٢).

ونفيد هنا أن البناء ضد الإعراب، فعلى القول: إن الإعراب لفظي فالبناء: هو ما جاء به لا لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

وعلى القول: إن الإعراب معنوي، فالبناء: هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، ولذلك سمي بناءً للزومه طريقة واحدة.

- والمبنيات هي: الضمائر - وأسماء الاستفهام - وأسماء الشرط - والأسماء الموصولة - وأسماء الإشارة - وأسماء الأفعال - والفعل الماضي - والأمر خلافاً للكوفية - والحروف - والمضارع إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد - والأعداد المركبة من ١١ - ١٩ - واسم لا النافية للجنس المفرد^(٣).

ألقاب الإعراب والبناء

ألقاب الإعراب أربعة: رفع ونصب وجر وجزم، وألقاب البناء أربعة أيضاً: ضم وفتح وكسر ووقف - أي سكون - فالرفع للعمد، والنصب للفضلات، والجر

(١) شرح التصريح ٥٩/١ وانظر ترشيح العلل، للخوارزمي، ٤١ وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٣/١ وشرح الأشموني ٤٧/١. والهمع ١٤/١.

(٢) حاشية الصبان ٦٧/١.

(٣) الهمع ١٥/١ وانظر ترشيح العلل، للخوارزمي ٤١ والمسائل الخلافية، للعكبري ٧٧.

لما بين العمدة والفضلة^(١)، وحركة الإعراب تحدث عن عامل، أما حركة البناء فلا تحدث عن عامل^(٢).

. وقد بين بعض شراح الجمل سبب هذا الإطلاق فقال: «والسبب في ذلك أن الإعراب جُعِلَتْ ألقابه مشتقةً من ألقاب عوامله، فالرفع مشتقٌّ من رافع، والنصب من ناصب، والجر أو الخفض من جار وخافض، والجزم من جازم.. فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم ألقاباً للإعراب، ولم يكن للبناء عاملٌ يُحدِّثُهُ يُشتقُّ له منه ألقاب، جُعِلَتْ ألقابه: الضم والفتح والكسر والوقف»^(٣).

فللرفع أربع علامات: الضمة وهي الأصل، لأنه لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرهما، والواو والألف والنون فرع عنها.

وللنصب خمس علامات: الفتحة وهي الأصل، لأنه لا يقوم غيرها مقامها أيضاً إلا عند تعذرهما، وينوب عنها الألف والكسرة والياء وحذف النون. وللخفض الجر ثلاث علامات: الكسرة وهي الأصل أيضاً، وينوب عنها الفتحة والياء.

وللجزم علامتان: السكون وهو الأصل، وينوب عنه الحذف وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم.

فالضمة علم ومسماه الرفع، والفتحة علم ومسماه النصب، والكسرة علم ومسماه الجر، والسكون علم ومسماه الجزم^(٤).

(١) الهمع ٢١/١.

(٢) اللباب ٦٠/١، وانظر الكتاب ١٣/١ وبعضهم يقول: هي أنواع الإعراب، لأن الإعراب عندهم لفظي، انظر شرح الفاكهي ٩٦/١.

(٣) الأشباه والنظائر ٣٤٨/١.

(٤) الكواكب الدرية ١٩/١ وانظر شرح الأشموني ٦٧/١ وشرح الفاكهي ٩٧/١.

لماذا دخل الإعراب الكلام؟

دخل الإعراب الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة، قال الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافاً إليها ولم تكن في صورتها وأبنيتهأ أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: ضرب زيد عمرًا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلامٌ زيدٍ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني»^(١).

وبين ابن فارس أهمية الإعراب في العربية، وأوضح العلاقة بينه وبين المعاني بقوله: «إن مما خُصت به العربُ الإعرابُ الذي هو الفارقُ بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبرُ الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام.. وذلك أن قائلًا لو قال: ما أحسنُ زيدَ، غير معرب، وضرب زيدَ عمرو، غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسنُ زيدًا أو ما أحسنُ زيدٌ أو ما أحسنُ زيدٍ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني»^(٢).

(١) الإيضاح ٦٩-٧٠، وانظر المسائل الخلافية، للعكبري ٨١.

(٢) الصاحبي ٧٥. ما أحسن زيداً بنصب زيد تعجب، وما أحسن زيد بالرفع نفي، وما أحسنُ زيد بالجر استفهام، وقول ابن فارس: بالحركات وغيرها، فيه إشارة إلى كل القرائن المساعدة على فهم المعنى، وهي التي يعتمد عليها بعض المحدثين.

وقد أشار مكّي إلى أن اختلاف الحركات يدل على اختلاف المعاني، وبين أيضاً أن الإعراب يزيل أي إشكال يقع في الكلام، ذكر ذلك في مقدمة كتابه المشكل، حين تحدث عن أسباب تأليفه الكتاب فقال «ورأيتُ من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، معرفة إعرابه، ليكون بذلك مطلعاً على المعاني التي تختلف باختلاف الحركات، متفهماً لما أراد الله تبارك وتعالى به من عباده، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال وتظهر الفوائد ويُفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد^(١).

لماذا دخل الإعراب آخر الكلمة؟

اتفق النحاة على أن الإعراب حاصل في آخر الكلمة، وذلك للأسباب الآتية:

١ - أنه لو جُعل في الأول لَزِمَ حصولُ حركتين على الحرف الأول - حركة الحرف وحركة الإعراب - والمحل الواحد لا يحتمل حركتين^(٢).

وربما كانت حركة الإعراب السكون، فكيف يمكن أن تلتقي مع حركة الحرف، وتنطقا في وقت واحد؟ ثم لو اجتمع حركتان متضادتان كحركتي الرفع أي الضمة - ولنفترض أنها حركة الإعراب -، والفتحة التي هي حركة الحرف، فكيف سنتطقا معاً؟ ومضمون هذا أنه لا يقال: إن حركة الأول كقُرى وقُرى أو الوسط كمُكْرِم ومُكْرِم تدل على معنى، لأن حركة الإعراب جاءت بسبب دخول عامل على الجملة، أما هذه الحركات فليست بسبب العامل، ثم لو افترضنا أن هذه الحركة مثل حركة الآخر فهذا يعني أن حركة الحرف كانت ساكنة وتغيرت لأجل المعنى الذي أراده المتكلم، فيرد على هذا التصور أنه يمكن الابتداء بالساكن، وهذا مناف لمبدأ العربية التي لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرك.

(١) المشكل (٢/١).

(٢) الإيضاح، للزجاجي ٧٦، وترشيح العلل، للخوارزمي ٢٠، وشرح المفصل، لابن يعيش، ٥١/١.

٢- ولو جُعل وسطاً فربما وقع لبس بين حركة الحرف الأصلية وحركة الإعراب، فهل حركة الباء من جبل هي حركة الحرف الأصلية أم حركة الإعراب؟ يضاف إلى ذلك أن الأسماء تكون ثلاثية كما مثلنا ورباعية مثل: جعفر، وخماسية مثل: سفرجل، وسداسية مثل: بَرْدَرَايا، فأية حركة حرف يمكن أن نعوّدها هي حركة الإعراب؟ أهى الحرف الثاني أم الثالث أم الرابع؟ فلما كانت أوساطها مختلفة تعذر جعلُ الإعراب في الوسط، لذا ذهب النحاة إلى أن الإعراب يحصل في آخر الكلمة حيث لا يَرِدُ على ذلك شيء، لا سيما أن الإعراب يدخل في الاسم بمعنى عارض فوجب أن يُلَفَظ بالكلمة لمعرفة معناها الأصلي الدلالي ثم يؤتى بالإعراب في الآخر، لمعرفة معناها الطارئ من نحو الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة^(١).

أيهما أسبق الإعراب أم البناء؟

ذهب المحققون إلى أن الإعراب أسبق؛ لأن واضع اللغة حكيم، يعلم أن الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبسٌ، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام، وقال آخرون: تكلمت العرب بالكلام عارياً من الإعراب، فلما عرض لهم اللبس أزالوه بالإعراب. وأضاف العكبري راداً على ذلك بقوله: وهذا لا يليق بحكمتهم^(٢). ومن المهم أن نذكر الطالب أن حركة الإعراب هي بسبب دخول العامل أما حركة البناء فليست بحركة عامل.

لماذا كانت الحركات هي علامات الإعراب دون الحروف؟

ذكر النحاة عدداً من الأسباب، منها:

(١) المراجع السابقة، وانظر اللباب، للعكبري ١/ ٥٤.

(٢) اللباب ١/ ٧٥، وانظر: الخصائص ٢/ ٣٢، وانظر تفصيلاً أوضح في الإيضاح ٦٧.

١ - أن الإعراب يدل على معنى عارض في الكلمة، والحركة عارضة فحصل بذلك التناسب.

٢ - أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الإعراب، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يُصَرَّ إلى غيره.

٣ - أن الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جُعل الحرف دليلاً على الإعراب، لأدى ذلك إلى أن يدل الشيء الواحد على معنيين، وفي ذلك اشتراك، والأصل أن يُخص كل معنى بدليل^(١).

أما الإعراب بالحروف فلتعذر الإعراب بالحركة، ولأن بعض الكلام دعت الضرورة إلى إعرابه بالحروف، وذلك في تثنية الأفعال المضارعة وجمعها، وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل، وذلك في خمسة أمثلة للفعل - أي الأفعال الخمسة -^(٢).

ومن المجمع عليه - كما قال الزجاجي - أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف^(٣).

ومن المفيد أخيراً أن نعرف أن الإعراب بالحركات هو الأصل للإعراب بالحروف، والإعراب بالسكون هو أصل الإعراب بالحذف.

(١) الإيضاح ٧٣، واللباب ١/ ٥٥.

(٢) اللباب ١/ ٥٤، وانظر شرح المفصل ١/ ٥١.

(٣) الإيضاح ٧٢ والهمع ١/ ١٤ وشرح الفاكهي ١/ ٩٧.

لماذا كانت أنواع الإعراب في الأسماء هي الرفع والنصب والجر؟

أجاب النحاة عن ذلك بقولهم: إن الكلمة إذا كانت اسماً، فهي تحتل المعاني المختلفة، فتارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة وتارة تكون مضافاً إليها، فوضعوا لكل معنى حركة لتكون دليلاً على هذا المعنى، جعلوا الضمة للفاعلية، والفتحة للمفعولية، والكسرة للإضافة.

فإن قيل: ما معنى قولنا: مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم؟

فالجواب: أن هذا للفرق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، فمن هذه الألقاب نعلم أن هناك عاملاً عملاً في الكلمة يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث عملاً، فوقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى من أن نقول: ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار^(١).

لماذا لم يدخل الجزمُ الأسماء؟

أما لم يقع الجزم في الأسماء؟ فجوابهم: أن الأسماء لم تجزم لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها، فلو جُزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين، لأن التنوين تابع للحركة، ولو زال اختلت الكلمة بذهاب شيئين: أحدهما: الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها، والآخر: التنوين الذي هو دليل كونها منصرفة.

وقيل: لم يدخل الجزمُ الأسماء لأنه يحصل بعوامل لا تدخل على الأسماء من جهة المعنى نحو: لم ولما وإن الشرطية.

(١) شرح المفصل ١/ ٧٢، وانظر كتابنا نظرية العامل في النحو العربي لتتضح المسألة أكثر.

لماذا كان حقُّ الفاعل مرفوعاً ولم يكن منصوباً؟ ولماذا لم يكن المفعول مرفوعاً، والفاعل منصوباً؟

والجواب عن ذلك من وجوه كما قال ابن يعيش:

أحدهما: أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعراب لجاز أن يُتوهم أنه فاعل.

ثانياً: أن الفاعل اختص بالرفع لقوته، والمفعول بالنصب لضعفه، والفاعل قوي للزومه وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك، بل يجوز سقوطه وحذفه، فإذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف، والضمّة أقوى من الفتحة، لأن الضمة من الواو، والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف، لأنها أضيّق مخرجاً، ولذلك يسوغ تحريك الواو، ولا يمكن ذلك في الألف لسعة مخرجها، ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه، وإذا ضاق صلب الصوت وقوي، فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى، والأضعف الأضعف.

ثالثاً: أن الفاعل أقلُّ من المفعول، إذ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة.. فأعطوا الفاعل الذي هو قليل، الرفع الذي هو ثَقِيلٌ، وأعطوا المفعول الذي هو كثير، النصب الذي هو خَفِيفٌ، وإنما فعلوا ذلك لوجهين: أحدهما: ليقَلَّ في كلامهم ما يستثقلون وهو الضمة.

والثاني: أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب، ليكون ذلك عدلاً في الكلام فيكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل، وخفة النصب موازياً لكثرة المفعول^(١).

(١) شرح المفصل ٧٥/٣ بتصرف.

ما أخفُّ الحركات؟

أخف الحركات الفتحة ثم الكسرة ثم الضمة، والأصل عدم الحركة، لذا قالوا: إن الأصل في البناء هو السكون، لأنه أخفُّ فلا يُعَدَلُ عنه إلا لسبب^(١).

هل الحركة تحدث مع الحرف؟

ورد في جواب ذلك ثلاثة آراء:

- ١ - ذهب سيبويه إلى أنها تحدث بعد الحرف^(٢)، واحتج له بوجهين:
 - أ - أننا حين لم ندغم الحرف المتحرك فيما بعده في نحو: الطلل والملل والصفف، دلَّ على أن بينهما حاجزاً، ولا يوجد حاجز هنا إلا الحركة.
 - ب - أننا إذا أشبعنا الحركة نشأ منها حرف، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر.
- ٢ - ذهب الفارسي إلى أنها تحدث مع الحرف، واحتج لذلك:
 - أ - أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة الحرف تحدث بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف.
 - ب - أن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها، فلو كانت بعدها لم تُقلب.
 - ج - أن الحرف يوصف بأنه متحرك، كما يوصف بالشدة والجهر، فهي صفة والصفة لا تتقدم على الموصوف ولا تتأخر عنه.

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٣٥٠، والهمع ١/ ٢٠.

(٢) أحال محقق الأشباه والنظائر ١/ ٣٢٩ إلى الكتاب ٢/ ٣١٥ (طبعة بولاق) والرأي للخليل قال: وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ٣/ ٢٤١ (طبعة هارون).

والرأي الثالث: أن الحركة تحدث قبله. وهو أضعفها كما قال السيوطي، ويؤيده - كما قال ابن جني - إجماع النحاة على أن الفاء في نحو: يعد وبابه، إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يَوْعِدُ لو خرج على أصله، فقولهم: بين ياء وكسرة، يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها، ويبطل هذا الرأي إجماع النحويين على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كضارب مثلاً، ولو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحة^(١).

أنواع الحركات الحاصلة في التركيب

الحركات الحاصلة في التركيب كثيرة، منها:

١ - حركة الإتياع كقراءة «الحمد لله»^(٢) بكسر الدال واللام، وقراءة «للملائكة اسجدوا» بضم التاء والجيم.

٢ - حركة النقل كقراءة «قَدْ فَلَحَ»^(٣) بفتح الدال، وكقولنا: كم خذت؟ في كم أخذت؟ وكم بلك؟ في كم إبلك؟

٣ - حركة تخلص من التقاء الساكنين كقراءة «لم يكن الذين»، «وإذ قالت امرأة».

ويمكن أن ندرج تحتها نحو: شدَّ ومدَّ، فهذا المضعف يجوز فيه ثلاثة أوجه:

(١) الهمع ١٩/١-٢٠ وانظر الخصائص ٣٢١/٢ واللباب ٦١/١ والأشباه والنظائر ٣٣٠/١
 (٢) وهي قراءة الحسن البصري، وفي الإعراب نقول: الحمد: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الإتياع. انظر البحر المحيط ١٨/١، أما قراءة للملائكة اسجدوا بضم التاء للإتياع فهي قراءة أبي جعفر، البحر ١٥٢/١.
 (٣) قد: حرف تحقيق مبني على السكون المقدر منع من ظهوره حركة النقل، وأفلح: فعل ماض.

الضم للإتباع، والفتح للتخفيف، والكسر لالتقاء الساكنين. ومثله لو جُزم المضارع المضعّف نحو: لم يشدَّ^(١).

٤ - حركة مراعاة القافية كقول زهير:

ومهما تَكُنْ عند امرئ من خليقةٍ وإن خالها تخفى على الناس تُعلم
فالفعل تُعلم: مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدر على آخره منع
من ظهوره الكسرة التي جاءت لمراعاة آخر القافية، وذلك لأن الأبيات التي قبل هذا
البيت مختومة بميم مكسورة^(٢).

١ - حركة الوقف كقولنا: جاء الرجل، ورأيت الرجل، ومررت بالرجل، وجاء
رجل، ومررت برجل^(٣)، أما رأيت رجلاً، فيبدّل التنوين ألفاً.

٢ - حركة الحكاية^(٤) نحو: رأيت زيدا، تقول: من زيدا؟ ونظرت إلى زيد،

(١) شد: فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره ضمة الإيتباع، أو نقول وحرك
بالكسر لالتقاء الساكنين إذا كسرنا الدال، ولا مانع من القول في حال فتحه: إنه مبني على
الفتح المقدر منع من ظهوره الفتحة التي جيء فيها للتخفيف أو لالتقاء الساكنين أما الفعل
المضارع لم يشد: فهو مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون المقدر منع من ظهوره الفتحة
التي جيء بها لالتقاء الساكنين، انظر: شرح المفصل ٥٠ / ١.

(٢) النحو الوافي ٢٠٣ / ١.

(٣) الرجل: اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها سكون الوقف،
ومثل ذلك أخواته.

(٤) الحكاية: هي الإتيان باللفظ على ما نسمعه ونقدر له الإعراب الذي يقتضيه موقعه، واللفظ
المحكي يكون كلمة ويكون جملة، فالكلمة كما مثلنا في الأعلى، والجملة كقول الرسول ﷺ
«لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» فبعد أن نعرب المفردات نقول: وجملة (لا
حول... الخ) في محل رفع مبتدأ، وكنز خبره، ولو قلت: قلت: لا إله إلا الله، فبعد أن نعرب
لا إله إلا الله نقول: وجملة (لا إله إلا الله) في محل نصب مقول القول للفعل قلت، ولم تظهر
الحركة لأن المراد تلك الجملة المحكية وقد يحكى العلم بعد من الاستفهامية كما هو الشأن =

فتقول: من زيدٍ؟ وكل هذا الحركات ثانوية تعرض في التركيب، أما الحركات الأصلية فهي التي ذكرناها تحت أنواع الإعراب والبناء.

إعراب العربية بين القدماء والمحدثين

ذكرنا في كتابنا «نظرية العامل في النحو العربي - تقعيد وتطبيق» أن النتيجة الحاصلة من عمل العامل، هي حركات الإعراب التي تظهر على أواخر الكلمات - أي على المعمول - ، وتبرز هنا قضية تتصل بالعربية أثارها بعض ممن لم يفقهوا حقيقة هذه اللغة، فذهبوا إلى القول: إن اللغة العربية لم تك معربة، من هؤلاء:

١ - المستشرق كارل فولرز: ذهب إلى أن القرآن نزل أول الأمر بلهجة مكة التي كانت خالية من ظاهرة الإعراب، ثم نقحه العلماء على مارتضوه من قواعد ومقاييس، حتى أضحى يُقرأ بهذا البيان العذب الصافي، وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال^(١)، وهو يرى: أن العربية الفصحى التي رواها لنا النحويون العرب، - وهي الموجودة في القرآن، والشعر - مصنوعة، وينكر على الإطلاق أن هذه اللغة، كانت حية في مكة على عهد النبي محمد ﷺ، كما يشك أن يكون البدو الذين خرج من بينهم الشعراء، كانوا يتكلمون هذه اللغة^(٢).

= في الأمثلة، فنقول في الإعراب: من: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، زيدا: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، ونفيد هنا أيضا أنك لو سميت رجلا بكلمة مبنية فعليك أن تبقئها على حالها ويكون إعرابها مقدرًا، فلو سميت رجلا بـ(لو أو ليت أو عن أو الذي) لقلت: جاء لو وليت وعن والذي، ورأيت لو وليت وعن والذي، ومررت بلو وليت وعن والذي، فلو: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلي، المرجع في اللغة، لعلي رضا ١٩/١، وانظر: الهمع ٢٠/١.

(١) دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح، ١٢٢.

(٢) فصول في فقه اللغة ٣٧٨. بتصرف.

٢ - المستشرق بول كاله، ذكر رأيه الدكتور رمضان عبد التواب أيضاً بقوله: «ومن المتشككين كذلك بول كاله في فصل في كتابه «الذخائر القاهرية» بعنوان «نص القرآن العربي» يقول فيه: إن النص القرآني كان خالياً من الضبط بالشكل، الأمر الذي يدل على أن العربية كانت كذلك - أي غير معربة - واللغة البدوية - كانت نموذجاً للنطق الصحيح، فبهذه اللغة نُظم الشعر العربي الجاهلي، وكان كلُّ عربي مزهواً بذلك، وقد بدأت في العواصم الإسلامية، في ذلك العصر المبكر - في الكوفة البصرة والمدينة ومكة - دراسة نشيطة للشعر البدوي، فكان الرجال المهتمون بهذا النمط في اللغة العربية، يذهبون إلى جيرانهم من البدو، ويجمعون ما أمكنهم من أشعارهم، وما يتصل بها من الحكايات، وهي في الغالب أخبار عن الحروب الصغيرة، التي جمعت تحت عنوان: أيام العرب. وأُخذت المادة التي جمعت بهذه الطريقة أساساً للعربية النموذجية، التي ابتدعها النحويون، ثم حذيت لغة القرآن على نمطها، ومع ذلك لم تغير كتابة المصحف، بل ابتدعت طريقة تضاف فيها علامات مختلفة إلى النص، لضمان صحة القراءة»^(١).

٢ - المستشرق مرسيل كوهين ذهب إلى أن الإعراب في لغة العرب كان موجوداً، أما في لغة التخاطب فهو غير موجود، لأن الإعراب كما يزعم صعب ودقيق، ولأن لغة التخاطب الآن خالية من حركات الإعراب^(٢).

٣ - تأثر الدكتور إبراهيم أنيس - يرحمه الله - بما ذكره السابقون، فذهب إلى أن العربية لم تك معربة أيضاً، وطرح فكرته بمقدمة خيالية ممتعة: زعم فيها أن الإعراب قصة «مأروعها قصة، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول

(١) فصول في فقه اللغة، ٣٧٨.

(٢) الوجيز في فقه اللغة، ٣١٦، انظر: دراسات في فقه اللغة، ١٢٤ ونحو وعي لغوي، ٩٤.

الهجري، أو أوائل الثاني على يد قوم من صنّاع الكلام، نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقّ اقتحامه إلا على قوم سُمّوا فيما بعد بالنحاة^(١) وأضاف قائلًا بما يدل على مدى تأثره بمن سبقه من المستشرقين فقال: إن النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات^(٢)، وأكد في موضع آخر أيضاً إنكار وجود الإعراب، بدليل فقدته في اللهجات الدارجة، قال: وكيف فقدته - أي الإعراب - كل اللهجات الحديثة التي ليست إلا تطوراً للعربية؟

كيف لنا أن نتصور أن لهجات الكلام في كل البيئات العربية في العراق وفي الشام وفي مصر وبلاد المغرب وفي اليمن بل وفي البيئة الحجازية - مهد الوحي وحيث نزل القرآن الكريم - وهو خير كتاب بالعربية أخرج للناس - أقول: كيف نتصور أن ظاهرة الإعراب لا تترك في كل هذه البيئات أثراً، ولا تخلف فيها ما يوحى بأن الإعراب كان شائعاً على ألسنة الناس في العصور الإسلامية الأولى؟^(٣).

وأضاف: لو أن أمراً نزل من السماء ينهى الناس عن الإعراب وينذرهم بالجحيم وسوء المصير إن استمسكوا به ما كان هذا في رأيي كافياً للقضاء على كل ظواهر الإعراب من ألسنتهم جميعاً كما نرى الآن^(٤).

(١) من أسرار اللغة، ١٩٨، وثمة رأي آخر له ذهب فيه إلى متابعة قطرب الذي أنكر فيه دلالة الحركات على المعاني، وقال: إنها ليست أثراً من أثر العامل الذي أحدثها بل هي أصوات جيء بها لوصل الكلام ببعضه ببعض فقط.

(٢) من أسرار اللغة، ٢٠٩.

(٣) من أسرار اللغة، ٢١٦.

(٤) من أسرار اللغة، ٢١٦.

وخلاصة ذلك أن الدكتور أنيس سار على نهج من سبقه في إنكار الإعراب، وأن هذا الإعراب من صنع النحاة، ولو رحنا نقرأ كل ما سجله لأدر كنا مدى متابعته وحماسه لفكرة إنكار الإعراب في العربية^(١).

الردود

١ - ردود بعض المستشرقين:

رد بعض المستشرقين المنصفين على فولرز وغيره ممن ذهب إلى أن العربية غير معربة:

- قال المستشرق نولدكه: إن من غير المعقول أن يكون محمد ﷺ قد استخدم في القرآن لغة تخالف كلَّ المخالفة تلك اللغة التي كانت شائعة في مكة آنذاك، وأن يكون قد اعتنى بالإعراب هذه العناية وقومه لا يستخدمون هذا الإعراب في كلامهم. وذكر أيضاً: أن شعر ذلك العصر كان يمثل لغة البدو التي كانوا يتحدثون بها في ذلك الوقت والتي ظلوا يتحدثون بها زمناً طويلاً بعد ذلك، ولا يغير من هذه القضية شيئاً أن لغة الشعر بها بعض الاختلاف عن لغة الحياة العامة، وأن الشاعر ما كان يضطره وزن الشعر وأسلوبه إلى الإتيان بتعبيرات خارجة عن المألوف، وغير ذلك من الأمور التي لاحظها كذلك قدامى اللغويين العرب وسجلوها بدقة^(٢).

وأشار نولدكه أيضاً إلى أنه من الخطأ الشنيع الاعتقاد بأن اللغة الحية في عهد

(١) لابد من الإشارة إلى أن مصطلح الإعراب عند الدكتور أنيس مضطرب فأحياناً يعني به الحركات، وأحياناً يعني به القواعد النحوية انظر: ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ من كتابه من أسرار اللغة، وتأمل هذا المصطلح في سياقاته الذي تحدث فيها عن الإعراب، أما (الإعراب) الذي نتحدث عنه هنا فهو الإعراب المدلول عليه بالحركات أي تغيير الحركات على أواخر الكلمات.

(٢) فصول في فقه اللغة ٣٨١.

النبي محمد ﷺ لم يكن فيها إعراب، فإن العلماء في عصر هارون الرشيد قد وجدوا الإعراب بكل دقائقه لدى البدو، ولكن ظاهرة الوقف الشائعة كثيرا في الحديث اليومي قد عودت الأذن على سماع الصيغ الخالية من الإعراب، فاستطاع أحد الشعراء استخدامها عند اتصال الكلام كذلك، وعلى الأخص في صيغة المضارع التي لا تتلاءم كثيرا مع وزن الشعر».

ورأى في الفصل الذي كتبه عن «لغة القرآن» في كتابه: (مقالات جديدة في علم اللغات السامية) أنه لو كان النبي ﷺ أو أحد معاصريه من المؤمنين قد نطق بالقرآن دون إعراب لكان من غير الممكن أن تضع الروايات الخاصة بذلك دون أن يبقى لنا آثار منها^(١).

وأخيرا رأى أن (لهجة شديدة الانحراف عن عربية النحاة، لا يناسبها مطلقا بحور الشعر المعروفة)^(٢).

وعرض الدكتور صبحي الصالح رد نولدكه على فولرز بقوله:

(إن أغلب ما توهمه فولرز تجرداً من الإعراب، إنما كان صورا من تساهل الناس في القراءة بعد اختلاطهم بالأعاجم وشيوع اللحن والتحريف، فليس للنص القرآني صلة بشيء من هذه الملاحن من قريب أو بعيد)^(٣).

- ورد المستشرق يوهان فك على ما زعمه فولرز أيضاً، وذلك حين قال: قد احتفظت العربية الفصحى، في ظاهرة التصرف الإعرابي، التي فقدتها جميع اللغات السامية - باستثناء البابلية القديمة - وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف

(١) فصول في فقه اللغة، ٣٨١.

(٢) فصول في فقه اللغة، ٣٨٢.

(٣) دراسات في فقه اللغة، ١٢٢.

الإعرابي، في لغة التخاطب الحي، فأشعارُ عرب البادية - قبل الإسلام وفي عصوره الأولى - ترينا علامات الإعراب مطردة، كاملة السلطان، والحقيقة الثابتة أن النحويين العرب كانوا - حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقل - يختلفون إلى عرب البادية، ليدرسوا لغتهم، فهذا يدل على أن التصرف الإعرابي، كان في أوج ازدهاره آنذاك، بل لا تزال حتى اليوم، نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداءة، ظواهر الإعراب^(١).

- وذكر المستشرق برجستراسر فيما نقله الدكتور رمضان عبد التواب ما يمكن أن يكون رداً على فولرز وغيره وذلك حين أكد على وجود الإعراب في الساميات قال: «والإعرابُ ساميُّ الأصل، تشترك فيه اللغة الأكادية، وفي بعضه الحبشية، ونجد آثاراً منه في غيرها أيضاً»^(٢).

هذه بعض ردود المستشرقين التي ترد على أمثالهم من المستشرقين الآخرين القائلين: إن العربية كانت خالية من الإعراب على نحو ما ذكرنا.

ردود الباحثين العرب

أما ردود الباحثين العرب: فيجدر أن نشير ابتداءً إلى أن الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه (فقه اللغة) قد أسهب في بيان هذه الشبهة، فعقد فصلاً خاصاً بها عنوانه (قواعد التنظيم في اللغة العربية - - الإعراب واختلاف الآراء في صده)، وقد عرض في هذا الفصل الأدلة الواضحة، والحجج الظاهرة التي تؤكد وجود الإعراب، وتؤكد

(١) فصول في فقه اللغة، ٣٨٢ نقلاً عن العربية ليوهان فك ١٥ وانظر من أسرار اللغة ٢١٢ ففيه مبحث مفيد حول جهود المستشرقين لايجاد العلائق بين الساميات والعربية في ظاهرة الإعراب مع إنكار الدكتور أنيس ذلك.

(٢) فصول في فقه اللغة ٣٨٢ والنقل عن التطور النحوي ١١٦.

أيضاً ارتباط هذه الحركات بالمعاني، قال: «تمتاز اللغة العربية في شئون التنظيم بتلك القواعد الدقيقة التي اشتهرت باسم قواعد الإعراب، والتي يتمثل معظمها في أصوات مد قصيرة تلحق أواخر الكلمات لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة، وهذا النظام لا يوجد له نظير في أية أخت من أخواتها السامية، اللهم إلا بعض آثار ضئيلة بدائية في العبرية والآرامية والحبشية.

وقد ذهب بعض الباحثين^(١) إلى أن هذه القواعد المتشعبة الدقيقة وخاصة قواعد الإعراب لم تكن مراعاة إلا في لغة الآداب: شعرها وخطبتها ونثرها، أما لهجات الحديث فكانت منذ أقدم عصورها غير معربة، أو على الأقل لم يكن لقواعد الإعراب فيها ما كان لها في لغة الآداب من شأن. وأكد أن آراء هؤلاء المحدثين تعتمد على دليلين:

أحدهما: دليل لغوي، وهو أن جميع اللهجات العامية المتشعبة من اللغة العربية والتي تستخدم الآن في الحجاز ونجد واليمن ومصر والعراق والشام وبلاد المغرب العربي مجردة من الإعراب.

فلو كانت لهجات المحادثة العربية القديمة معربة لا تنتقل شيء من نظامها هذا إلى جميع اللهجات الحاضرة أو إلى بعضها.

وثانيهما: دليل منطقي عقلي، وهو أن قواعد هذا شأنها في الشعب والدقة وصعوبة التطبيق وما تتطلبه من الانتباه وملاحظة عناصر الجملة وعلاقتها بعضها ببعض، لا يعقل أنها كانت مراعاة في لهجات الحديث، لأن لهجات الحديث تتوخي في العادة السهولة واليسر وتلجأ إلى أقرب الطرق للتعبير.

وأضاف قائلاً: بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، فزعم أن هذه القواعد لم تكن

(١) ككوهين وباول كاله كما ذكرنا.

مراعاة في لهجات الحديث ولا في لغة الكتابة، وإنما خلقها النحاة خلقاً قاصدين بذلك تزويد اللغة العربية بنظم شبيهة بنظم اللغات الإغريقية حتى يكمل نقصها في نظرهم وتسمو إلى مصاف اللغات الراقية. ويعتمد هؤلاء في تأييد هذا المذهب على الدليلين نفسيهما اللذين اعتمد عليهما الفريق الأول مع توجهيهما وجهة تتفق مع ما يذهبون إليه، وعلى دليل ثالث خلاصته أن قواعد هذا شأنها تشعباً ودقة لا يعقل أن تكون قد نشأت من تلقاء نفسها، ولا يمكن لعقليات ساذجة كعقليات العرب في عصورهم الأولى أن تقوى على خلقها، فهي تحمل آثار الصنعة الدقيقة المحكمة، ويبدو عليها طابع من عقلية المدارس النحوية التي ظهرت في العهود الإسلامية بالبصرة والكوفة، وقد تبين فساد هذين المذهبين لجميع المحققين من الباحثين حتى لأكثرهم تحاملاً على الساميين، وأشدّهم ولوعاً بالانتقاص من حضارتهم ولغاتهم مثل رينان الفرنسي^(١).

ومهما يكن من أمر فقد انبرى لهذه الافتراءات جميعها عدد من المحدثين العرب، استفاد اللاحق منهم من السابق كما ذكرنا، بعضهم أوجز، وبعضهم أسهب، وبعضهم سرد أمثلة تؤكد ما قاله السابق:

١ - قال الدكتور صبحي الصالح: إن هناك شعوراً قوياً عند العرب بأن لغتهم معربة، وهذا الشعور دفعهم إلى تجنب اللحن فيما يكتبونه أو يقرؤونه، اجتنابهم بعض الذنوب. وراح يتساءل مؤكداً على أن العربية معربة فقال: وهل أتيح للهجة قريش أن تكون أفصح لهجات العرب وأبينها لو لم تخل من فساد اللسان ولحن الإعراب. وهل كان للقرآن أن يمتن على العرب بنزوله بلسان عربي مبين، ولولا أنه يومئ بهذا الامتنان إلى انتفاء الفرق بين لغته المعربة ولغة العرب في عهده من أهل الفصاحة والبيان والإعراب؟

وأشار إلى رأي علماء الساميات مؤكداً بذلك وجود الإعراب في العربية قال:
ولم يكد علماء الساميات يرتابون في صدق ما نطقت به كتبنا القديمة من انفراد العربية
بالإعراب، بل زادنا استقراؤهم الدقيق لتلك اللغات السامية يقيناً بتجرد السريانية
والآرامية من ظاهرة الإعراب وضالته في العبرية القديمة والبابلية القديمة^(١).

وقال أيضاً: إن أدلة كثيرة لتقوم على شعور العرب بوراثتهم لغتهم معربة:

- فهذه أمارات الإعراب باطرادها وسلامتها واضحة فيما صح من أشعار
الجاهلية، وذلك في التصرف الإعرابي فمافتى يُراعى بدقة بالغة حتى أوائل القرن
الثالث الهجري يوم كان الرواة والإخباريون يختلفون إلى الأعراب في البادية
ليأخذوا من أفواههم اللغة ويعودوا ألسنتهم الفصاحة والبيان^(٢).

وأكد على ذلك أيضاً الدكتور مازن المبارك بقوله: ويؤيد كون اللغة العربية
معربة عندنا أن النصوص التي وصلت إلينا من أدب القوم وشعرهم نصوص معربة،
وأضاف قائلاً: إن العرب ما كانوا يفهمون إلا اللغة العربية السليمة، ونقل عن
الجاحظ قوله: وأصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل منا: مُكره أخاك لا بطلٌ،
وإذا عزَّ أخاك فهن، ومن لم يفهم هذا، لم يفهم قولهم: ذهبت إلى أبو زيد، ورأيت
أبي عمرو، ومتى وجد النحويون أعرابيا يفهم هذا وأشباهه بهرجوه ولم يسمعوا
كلامه، لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التي تفسد اللغة^(٣).

وقد نمت هذه الفكرة أيضاً الدكتور رمضان عبد التواب فجعلها دليلاً يردُّ على
منكري الإعراب، وأضاف إليها بعض الروايات التي وقع فيها لحن قال: إن هذه الأخبار

(١) دراسات في فقه اللغة ١٢٤.

(٢) دراسات في فقه اللغة ١٢٥ وما بعدها.

(٣) نحو وعي لغوي، ٩١.

التي وصلت إلينا والتي تدل على فطنة العلماء في الصدر الأول إلى هذه الحركات الإعرابية ومدلولها، وعيهم من يحدد عنها ممن فسدت ألسنتهم بمخالطتهم للأعاجم، ونحن وإن كنا نشك في صدق بعض هذه الأخبار لما يبدو فيها من مسحة التكلف والصنعة، فإننا نرى في جملتها دلالة صادقة على وجود الإعراب في الكلام وشعور هؤلاء القوم به قبل أن يخرج النحاة بنظرياتهم على الناس.

- فقد كتب كاتب لأبي موسى الأشعري، إلى عمر بن الخطاب: من أبو موسى فكتب إليه عمر رضي الله عنه: «سلام الله عليك، فاضرب كاتبك سوطاً واحداً وآخر عطاءه سنة.

- ويروى عن أبي الأسود الدؤلي أنه سمع رجلاً يقرأ (أن الله بريء من المشركين ورسوله) بكسر اللام، فقال: (لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئاً أصلح به نحو هذا).

- ويروى أن أبا الأسود الدؤلي، جاء إلى زياد بالبصرة، فقال: إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت الألسنة، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون أو يقيمون به كلامهم؟ قال: لا، فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنونا. فقال زياد: توفي أبانا وترك بنونا. ادع لي أبا لأسود، فقال: ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم.

- ويروى أن ابنة أبي الأسود قالت لأبيها يوماً: يا أبت ما أحسن السماء. قال: أي بُنيّة، نجومها. فقالت: إني لم أَرِدْ أي شيء منها أحسن، وإنما تعجبت من حسنها. قال: إذن فقولي: ما أحسن السماء.

كما يروى أن ابنته قالت له: يا أبت، ما أشد الحر - في يوم شديد الحر - فقال لها: إذا كانت الصقعاء - الشمس - من فوقك، والرمضاء من تحتك. قالت: إنما أردت أن الحر شديد. قال: فقولي إذن: ما أشد الحر.

- وقال رجل للحسن البصري: يا أبو سعيد، فقال له: كسبُ الدوانيق شغلك عن أن تقول: يا أبا سعيد.

- ودخل رجل على زياد فقال له: إن أبينا هلك، وإن أخينا غصبنا على ميراثنا من أبانا، فقال زياد: ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك.

- مثل ذلك حدث لسليمان بن عبد الملك، فقد قام إليه رجل، وقال: أصلح الله الأمير، إن أبينا هلك، فوثب أخانا، وأخذ ما لنا، فقال سليمان: فلا رحم الله أباك، ولا عافى أخاك، ولا رد مالك، السوطَ !!! فلما أخذه السوط قال: بسمُ الله. قال سليمان: دعوه. فلو كان تاركاً للحن ترك الساعة.

- ودخل على عبد العزيز بن مروان رجل يشكو صهراً له، فقال: إن ختني فعل كذا وكذا. قال له عبد العزيز: ومن ختنك؟ قال: الختان الذي يختن الناس. فقال عبد العزيز: لكاتبه: ويحك، بم أجابني؟ فقال: أيها الأمير إنك لحتت - وهو لا يعرف اللحن - - كان ينبغي أن تقول: من ختنك؟

- ومر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يسيئون الرمي فقرعهم، فقالوا: إنا قوم متعلمين، فأعرض مغضباً وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم.

- واستأذن رجل على إبراهيم النخعي، فقال: أبا عمران في الدار؟ فلم يجبه، فقال: أبا عمران في الدار؟ فناداه: قل: الثالثة وادخل.

- ومثل ذلك يروى عن الحسن البصري إذ قرع عليه الباب رجل وقال: يا أبو سعيد، فلم يجبه، فقال: يا أبي سعيد، فقال الحسن: قل الثالثة وادخل.

- وخلص بعد ذلك كله إلى القول «كل هذه الروايات وأمثالها، تدلنا على

وجود الإعراب كما يعرفه النحويون في العربية الفصحى، كما تدلنا من جانب آخر على أنه لم يكن اللغة سليقة لكل من تكلم العربية بدليل وقوع اللحن الإعرابي في كلام هؤلاء القوم ومعظمهم من الموالي^(١).

ونعود إلى ردود الدكتور صبحي الصالح فنراه يشير بعد ذلك إلى القرآن الكريم وقراءاته المشتملة على الإعراب قال: أما ترتيبهم القرآن معرباً فما نحسب عاقلاً - كما يقول الصالح - في الدنيا يرتأب فيه، ولم يزعم أحد من العلماء في الشرق والغرب قديماً أو حديثاً عامة الأسلوب القرآني أو تجرده من ظاهرة الإعراب^(٢).

٢ - وأشار - رحمه الله - إلى أن الأحاديث النبوية الشريفة معربة، ونقلت بشروح دقيقة جداً، ولو لم تكن معربة لظهر ذلك واضحاً قال: «إن دقة المقاييس التي وصلت بها أحاديث النبي الكريم تنهض حجةً دامغةً على أن أقواله نقلت معربة أيضاً، فقد كان الرواة على نقل أحاديث النبي أحرص منهم على أشعار الجاهليين، وكانوا يعتقدون أن هذا الأمر دين، فبالغوا في رواية الحديث باللفظ، وشددوا في روايته بالمعنى، وأداء بعضهم شيئاً من الحديث بلهجته الخاصة لا يعني أداءهم إياه متجرداً من الإعراب، فهو على كل حال نُطْقٌ عربي لا مطعن عليه ولا شبهة فيه، وظاهرة الإعراب واضحة فيه، إلا أن الأمانة العلمية تقضي بذكر الراوي وذكر لهجته لكيلا يخفى شيء من أحوال رجال السند.

٣ - ووضح أن من لحن من أهل الحديث إنما هو لحن كلحن الرواة، أي ماكانوا يقصدون إلى التساهل في النحو، وإنما يريدون أن يتخففوا من كل عمل

(١) فصول في فقه اللغة ٣٨٧-٣٨٩ بتصرف، أكثرنا من نقل الأمثلة التي حرص الدكتور رمضان على سوقها لفائدة الطالب، إذ بذلك تتضح نصوص اللحن التي وردت في كتب تراجم النحاة واللغويين.

(٢) دراسات في فقه اللغة ١٢٢.

شخصي دون تغيير، ولا زيادة ولا نقصان. لذا لا بدع إذا مال كثير من العلماء والمحققين، بعد الذي عرفوه واقتنعوا به من دقة المصطلحات في حديث النبي عليه السلام، إلى تقديم الاستشهاد به على شواهد البدو فكان نحوي كبير، كابن مالك يرى أن القرآن يستشهد به في الدرجة الأولى، ثم يليه حديث النبي، وأخيراً يأتي كلام الأعراب^(١).

وإلى نحو هذا أشار الدكتور مازن مبارك أيضاً قائلاً: «إذا زعم زاعم أن هذه النصوص - أي نصوص الجاهليين - منحولة، أو أن التحريف أصابها، فإن القرآن الكريم وأحاديث النبي وخاصة عند من لا يجيز النقل بالمعنى، دليل على وجود الإعراب^(٢).

وقد أشار إلى ذلك علي عبد الواحد وافي من قبل، حين قال وهو يسرد أيضاً أدلته: وأقوى من هذا كله - أي من الأدلة التي ساقها - تواتر القرآن الكريم ووصوله إلينا معرب الكلمات^(٣).

وتبعهم الدكتور رمضان عبد التواب مستثمراً ما ذكره العلماء قبله أيضاً، فقال: إن القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواتراً، بالرواية الشفوية الموثوق بها جيلاً بعد جيل، وصل إلينا معرباً. ولا نظن أحداً يعتقد أن النبي ﷺ، كان لا يحرك أواخر الكلمات في تلاوته لنص القرآن الكريم، إلا حيث اقتضته ضرورة وصل الكلمات، أو بعبارة أخرى، حيث أراد التخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام، فمن غير الممكن ورود آيات القرآن الكريم إلى هذا الحد من التواتر أن نظن أن النبي ﷺ

(١) دراسات في فقه اللغة ١٢٢. بتصرف.

(٢) نحو وعي لغوي ٩٢.

(٣) فقه اللغة ٢١٥.

كان يتلو قوله تعالى في سورة القلم ﴿تَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ * مَا أَنْتَ بِمَجْنُونٍ * وَإِنْ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴿ [القلم: ١ - ٣]. بتسكين أو آخر كلمات (القلم - بنعمة ربك - وإنك - خلق -) حيث لا يوجد ما يدعو إلى تحريكها من الناحية الصوتية إننا نعتقد كما يقول الدكتور رمضان: أن ذلك لم يحدث ولو حدث لوصل إلينا روايات عن ذلك^(١). وأضاف قائلاً: (وقد كان نولدكه على حق عندما رأى أنه لو كان النبي ﷺ أو أحد من معاصريه من المؤمنين قد نطق بالقرآن دون إعراب لكان من غير الممكن أن تضع الروايات الخاصة بذلك دون أن يبقى لنا آثار منها)^(٢).

- ومما يندرج تحت هذا الدليل ما يمكن أن نستنبطه من صنيع أبي الأسود الدؤلي مع كاتبه حين نقط القرآن الكريم بنقط الإعراب، فنقول: إن هذه النقط الدالة على الحركات، لو لم تكن معهودة عندهم نطقاً لما قبلوها ألبتة. وصنيع أبي الأسود هو تطبيق كتابي على ما هو ملفوظ حقيقة، ولا يُعقل أن يأتيهم بشيء لا يعرفونه، ولم تألفه أذانهم الموسيقية، وكانوا عدوا عمله تصحيفاً في القرآن وتحريفاً، لأنها زيادات على رأي من ينكر وجود الإعراب في العربية، أليست هذه الحركات نهايات للكلمة^(٣)؟! !!!.

- ولخص الأستاذ محمد الأنطاكي ما فصله الدكتور صبحي الصالح، فذكر دليلين ساقهما النافون وردهما الدكتور صبحي الصالح والأستاذ الأنطاكي نفسه هذان الدليلان هما:

- أن أحاديث رُوِيَتْ عن الرسول ﷺ، يفهم منها جواز قراءة القرآن بغير

(١) فصول في فقه اللغة ٣٨٥.

(٢) فصول في فقه اللغة ٣٨٥.

(٣) انظر علم اللسان العربي ١٣٧.

إعراب، فقد روي عنه أنه قال، من قرأ القرآن بإعراب فله أجر شهيد، وأنه قال: من قرأ القرآن فلم يعربه وكُلَّ به ملكٌ يكتب له بكل حرف عشر حسنات، فإن أعرب بعضه ولم يعرب بعضه وكل به ملكان يكتبان له بكل حرف عشرين حسنة، فإن أعربه كله وكل به أربعة أملاك يكتبون له بكل حرف سبعين حسنة»

ورد الأنطاكي هذا الدليل بقوله: إن ما ورد من الأحاديث التي فيها حض على إعراب القرآن ليس فيها دليل على شيء، لأن كلمة (الإعراب) التي وردت فيها لم تكن تعني تحريك أواخر الكلمات، وكيف تعني ذلك ولم يكن الإعراب ولا النحو قد خلق بعد، لقد عني الرسول ﷺ بكلمة (الإعراب) وضوح المنطق وظهور المخارج وخلو التلاوة من عيوب اللسان التي تذهب بالكثير من حلاوة القرآن^(١).

- أما الدليل الثاني فهو أنه رُوي عن الرسول ﷺ أحاديث يفهم منها أن اللحن وعدم التقيد بقواعد الإعراب كان أمراً معروفاً مألوفاً لذلك العهد، من ذلك قوله «أنا من قريش ونشأت في بني سعد، فأنى لي اللحن».

ورد ذلك أيضاً بقوله: إن الحديث الذي وردت فيه كلمة (اللحن) ليس فيه دليل على وجود اللحن في عهد الرسول ﷺ، لأن هذه الكلمة لم يكن لها في ذلك العهد معنى الخروج على القواعد، وكيف يكون ذلك ولم يكن النحاة قد وجدوا لا هم ولا قواعدهم، إن اللحن كما ورد في الحديث كان يُقصد منه سوء النطق وعدم وضوحه، وأضاف قائلاً عن الأحاديث الواردة في الدليلين: كلُّ هذه الأحاديث موضوعة، وإذاً فلا يمكن اتخاذها شواهد على شيء^(٢).

ب- أما الدكتور مازن مبارك فقد رأينا بعضاً مما ردَّ به على من يزعم أن العربية غير معربة، والتقت ردوده مع ردود غيره، وقد أفرد حديثاً خاصاً عن فولرز، وردَّ رأيه بقوله:

(١) الوجيز في فقه اللغة ٣٢٢.

(٢) الوجيز في فقه اللغة ٣٢٦.

١ - وهذا - أي فولرز - يفترض أولاً أن لهجة مكة كانت خالية من الإعراب، ولم يقم على ذلك أي دليل.

٢ - ويفترض ثانياً أن العلماء أعربوا القرآن مع أن المبتدئين عندنا يعلمون أن القرآن هو أوثق النصوص التي يحتاج بها على صحة قاعدة من قواعد الإعراب، أفنعربه نحن بحسب قواعدنا الموضوعية ثم نعود لنحتاج به على صحة تلك القواعد؟^(١).

ثم سأل الدكتور مازن المستشرق فولرز عن مدى معرفته بالقرآن الكريم وكيف تم تدوينه ونقله مقيماً الحجة بذلك على فولرز، قال: «ثم هل عرف فولرز كيف نقل القرآن حتى وصل إلينا؟ وهل عرف أن القرآن نقلته أفواه الملايين وما تزال تتناقله كما أنزل على محمد ﷺ لا تبديل فيه ولا تغيير، ثم إذا كان القرآن غير معرب فأين وجه التحدي حين يقف أمام لغة معربة؟ وهل يقوم التحدي إلا إذا كانت لغة القرآن المنزل هي نفسها لغة القوم بكل ما فيها من ألفاظ وتراكيب وحركات»^(٢).

وأشار أيضاً إلى الدقة التي تم فيها نقل القرآن والحديث النبوي الشريف، قال «إن ما أحاط بالقرآن من إتقان في نقله هو الذي جعل لنصوصه الموضوع الأول في الاحتجاج، وكذلك الثقة في الحديث عند من يحتاج به»^(٣).

جـ- أما الدكتور علي عبد الواحد وافي فقد بلغ الغاية، بيانه هذه الشبهة كما ذكرت، وسرده الأدلة الدامغة لمزاعم القائلين بخلو العربية القديمة من الإعراب، والدابغة أيضاً لآراء إبراهيم أنيس وأدلتها، وهذه الردود هي:

١ - أن أوزان الشعر العربي وقواعده الموسيقية تقوم على ملاحظة نظام

(١) نحو وعي لغوي ٩٢-٩٣ بتصرف.

(٢) نحو وعي لغوي ٩٢-٩٣ بتصرف.

(٣) المرجع السابق ٩٣.

الإعراب في المفردات فبدون إعراب الكلمات تختل أوزان هذا الشعر وتضطرب موسيقاه، ومما لا شك فيه أن هذه الأوزان سابقة لعلماء البصرة والكوفة، وأن شعراً عربياً كثيراً قد قيل على غرارها من قبل الإسلام ومن بعده قبل أن يخلق هؤلاء العلماء، فإنكار هذا الشعر لا سبيل إليه، ولا يمكن أن يكون قد أُلِفَ غيرَ معرب الكلمات، لأن عدم إعرابها يترتب عليه اضطرابُ أوزانه واختلالُ موسيقاه^(١).

وأضاف الدكتور رمضان عبد التواب الذي أشار إلى نحو مما ذكره وافي فقال: الشعر العربي بموازينه وبحوره لا يقبل نظرية الدكتور إبراهيم أنيس، بحال من الأحوال ويكفي أن تقرأ بيتاً كبيت بشر بن أبي خازم:

فكأن ظَنَّهُمْ غداة تحمَّلوا سفنٌ تكفأ في خليجٍ مُغربٍ

بتسكين أواخر كلماته، لتُدركَ إلى أي حد يفقد البيتُ وزنه الشعري، ووقعه الموسيقي على النفوس^(٢).

٢ - أن في رسم المصحف العثماني نفسه - مع تجرده من الإعجام والشكل - لدليلاً على فساد هذا المذهب - وذلك أن المصحف العثماني يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون، المؤمنین..) وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولاً، شهيداً بصيراً..) وهلم جرأً، ولاشك أن المصحف العثماني قد دُون في عصر سابق بأمد غير قصير لعهد علماء البصرة والكوفة الذين تنسب إليهم هذه المذاهب الفاسدة، اختراع قواعد الإعراب^(٣).

وأكد ذلك الدكتور رمضان عبد التواب حين قال: إن الرسم القرآني الذي نُقِلَ

(١) فقه اللغة ٢١٥ بتصرف يسير.

(٢) فصول في فقه اللغة ٣٨٦.

(٣) فقه اللغة ٢١٥.

متواتراً يؤيد وجود الإعراب في العربية الفصحى، وأنه ليس من اختراع النحاة، وإلا فكيف نفسر وجود الألف في الخط العثماني في حالة المنصوب المنون، وإننا إذا نظرنا مثلاً في قوله تعالى ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤] وقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً﴾ [ابراهيم: ٤٢] عسر علينا فهم السر في تحريك اللام في (غافل) الأولى بالكسرة، وفي الثانية بالفتحة لو أن الأمر لا يعدو الانسجام الموسيقي والضرورة الصوتية، ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نَعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] وقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ يُجِئَ الْمَوْتُ﴾ [القيامة: ٤٠] وغير ذلك^(١).

ومما يتصل بهذا الدليل أن القرآن الكريم الذي بات تواتره، والإعراب فيه ظاهر، فهل يعقل أن يتحدى العرب على أن يأتوا بمثله وهم لا يعرفون الإعراب، ولم يألوه في لغتهم التي نزل بها القرآن الكريم؟

٣- أن عدم وجود هذه القواعد في اللهجات العامية الحاضرة لا ينهض دليلاً يستدل به على أن الإعراب لم يكن موجوداً في العربية الأولى، فقد انتاب أصوات اللغة العربية وقواعدها في هذه اللهجات كثير من صنوف التغير والانحراف، وخضعت لقوانين التطور في مفرداتها وأوزانها، فبعُدَتْ بعداً كبيراً عن أصلها. وليس غريباً أن تتفق اللهجات العامية جميعاً في التجرد من علامات الإعراب، فقد خضعت لقانون من قوانين التطور الصوتي وهو «ضعف الأصوات الأخيرة في الكلمة وانقراضها» وهو قانون عام قد خضعت له جميع اللغات الإنسانية في تطورها، فما كان يمكن أن تفلت منه لهجة من اللهجات العامة المتشعبة عن العربية. على أنه قد بقي من اللهجات العامية الحاضرة كثير من آثار الإعراب، وخاصة الإعراب بالحروف، فيقال مثلاً في عامية المصريين وغيرهم: «أبوك، وأخوك»^(٢)، لا «أبُك» و«أخُك»، وينطق بجمع المذكر

(١) فصول في فقه اللغة ٣٨٦.

(٢) كقولنا: راح أبوك وأخوك.

السالم مع الياء والنون (الطيبين، والمؤمنين... إلخ)^(١) وفي معظم لهجات العراق ونجد والحجاز في العصر الحاضر ينطق بالأفعال الخمسة مثبتة فيها نون الإعراب (يمشون، تمشين، تمشون..)^(٢)، وروى بعض الباحثين أن آثار الإعراب بالحركات لا تزال باقية في لهجات بعض القبائل الحجازية في العصر الحاضر^(٣).

٣- أن دقة القوانين وتشعبها لا يدلان مطلقاً على أنها مخترعة اختراعاً. فال يونانية واللاتينية مثلاً في العصور القديمة، والألمانية في العصر الحاضر تشتمل كل واحدة منهما على قواعد لا تقل في دقتها وتشعبها عن قواعد اللغة العربية، ولم يؤثر هذا في انتقالها من جيل إلى جيل عن طريق التقليد، ولا في مراعاتها في الحديث، ولم يُقلَّ أحدٌ إنها من خَلَق علماء القواعد، إن خَلَقَ القواعد خلقاً محاولة لا يتصورها العقل، ولم يحدث لها نظير في التاريخ، ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل أو يتصور نجاحها، فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخترع أو تفرض على الناس، بل تنشأ من تلقاء نفسها وتتكون بالتدريج^(٤).

٤- وإذا أمكن أن نتصور أن علماء القواعد تواطؤوا جميعاً على ذلك، فإنه لا يمكن أن نتصور أنه قد تواطأ معهم جميع العلماء من معاصريهم، فأجمعوا كلمتهم ألا يذكر أحد منهم شيئاً ما عن هذا الاختراع العجيب، ولا يُعقل أن يقبل معاصروهم هذه القواعد على أنها ممثلة لقواعد لغتهم ويحتذوها في كتاباتهم، اللهم إلا إذا كان علماء البصرة والكوفة قد سحروا عقول الناس واسترهبوهم وأنسوهم معارفهم عن لغتهم وتاريخها، فجعلوهم يعتقدون أن ما جاؤوا به من الإفك ممثلٌ لفصيح هذه اللغة^(٥).

(١) قولنا: شفت جماعة طيبين.

(٢) قولنا: راحوا يمشون وأنت تمشين وأنتم تمشون، بكسر التاء في (تمشين) مع المخاطبين.

(٣) فقه اللغة، ٢١٤.

(٤) فقه اللغة، ٢١٣.

(٥) فقه اللغة، ٢١٤.

٥ - يستفاد من كثير من كتب التاريخ، وبخاصة كتب أبي الفداء،^(١) أن بعض علامات الإعراب ظلت باقية في بعض لهجات المحادثة المتشعبة عن العربية حتى أواخر العصور الوسطى^(٢).

ولعل لهجاتنا المحلية الآن بما تحمله بعض تراكيبها من حركات تؤكد ما ذكره الدكتور وافي، فنحن نقول مثلاً:

١ - السلام عليكم بضم الميم وهي علامة رفع لأن الكلمة مبتدأ^(٣).

٢ - غسَلْتُ وجهَكَ، بفتح الهاء من وجهك وهي علامة نصب وفي العامة المصرية «وشك» بالشين والفتح أيضاً ومثلها: ضربْتُ أختَكَ؟ بفتح التاء.

٣ - مرحباً وأهلاً وسهلاً: بتنوينها تنوين النصب، لأنها مفعولات بها لأفعال محذوفة تقديرها: وجدت و أصبت ووطئت. وبعض المتكلمين يقول: أهله وسهله بفتح اللام مع تسكين الهاء حال الوقف، ولم يقولوا: أهله وسهله بضم اللام أو بكسرها.

٤ - بعد صلاة العصر بدنا روح، بجر صلاة على الإضافة.

(١) هو الملك المؤيد إسماعيل بن علي المتوفى سنة ٧٣٢هـ، المعروف بصاحب حماة، وبأبي الفداء، من كتبه المختصر في أخبار البشر، وهو من الكتب المعتبرة في التاريخ، وله كتاب تقويم البلدان في الجغرافيا، طبع مراراً وترجم إلى عدة لغات لأهميته ومكانته، ونظم الكتاب الحاوي في الفقه الشافعي وهو للقرظيني المتوفى ٦٧٥هـ وهو من الكتب المشهورة في الفقه الشافعي، وله كتاب الكناش في النحو والصرف حققه رياض الخوام شرح فيه أبو الفداء أجزاء من مفصل الزمخشري، وكافية وشافية بن الحاجب وختمه بفصل عن الإملاء طبع في مجلدين.

(٢) فقه اللغة، ٢١٢-٢١٣.

(٣) انظر من أسرار اللغة ٢٠٩.

ولور حنان تتبع مثل هذه الجمل في المعربات والمبنيات المستعملة في اللهجات الدارجة لعثرنا على الكثير المتبقي من العربية الفصيحة المعربة، وهي مع قلتها تطرح نفسها جواباً مضمونه أن الأصل في العربية هو الإعراب بحركاته الدالة على المعاني التي ذكرها النحاة.

٥ - وأضاف الدكتور وافي قائلاً: إن النقوش التي كشفت حديثاً في شمال الحجاز تقطع أن الإعراب كان مستخدماً في «العربية البائدة» نفسها، فبعض العلامات الإعرابية قد رمز إليه في هذه النقوش بحروف ملحقة بآخر الكلمة^(١).

٦ - والتفت الدكتور وافي إلى اللغات السامية قائلاً: لم تنفرد اللغة العربية من بين أخواتها السامية انفراداً كاملاً بنظام الإعراب، فلهذا النظام آثار في اللغات الحبشية السامية، وبخاصة في الجعزية والأمهرية، صحيح أن هذه الآثار محدودة ضئيلة، وأنها تختلف اختلافاً غير يسير عن نظام الإعراب في اللغة العربية، ولكن وجود أثر لهذا النظام في لغة سامية لا تزال لغة حديث إلى الوقت الحاضر، كاللغة الأمهرية - مهما كان هذا الفرض ضئيلاً، وعلى أية صورة كانت أوضاعه - دليل قاطع على أنه منحدر من الأصل السامي الأول، وليس من خلق النحاة^(٢).

ووسع الدكتور رمضان عبد التواب هذا الدليل، ففصل ما أجمله الدكتور وافي، وأورد أمثلة على ذلك منها:

١ - أن قانون حمورابي المدون باللغة البابلية القديمة يوجد فيه الإعراب كما هو في اللغة العربية الفصحى، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وعلامة الرفع

(١) - فقه اللغة، ٢١٤.

(٢) فقه اللغة، ٢١٤.

الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة تماماً كما في العربية، ففي الفقرة الأولى من هذا القانون، نقرأ الجملة التالية *summa awelum awelum ubbirma* بمعنى: «إذا اتهم إنسان إنساناً»، ففي هذه الحالة نجد *awelum* الأولى بمعنى «إنسان» في حالة الفاعل، وهي مرفوعة بالضمة. أما الميم الأخيرة، فهي في الأكادية تقابل التنوين في اللغة العربية و *awelum* الثانية في حالة المفعول، وهي منصوبة بالفتحة، وبعدها التمييز كذلك.

وفي الفقرة الخامسة من قانون حمورابي *summa dayanum dinam iddin*... بمعنى «إذا حكم قاض حكماً» فكلمة *dayanum* بمعنى «قاض» في حالة الفاعلية، وهي مرفوعة بالضمة، وكلمة: *dinam* بمعنى «حكم» في حالة المفعولية، وهي منصوبة بالفتحة.

وفي الفقرة ١٩٥ من هذا القانون: *summa maru abasu imtahas* بمعنى (إذا ضرب ابن أباه) نجد كلمة: *abasu* بمعنى: (أباه) وهي في حالة المفعولية منصوبة بالألف، لأنها من الأسماء الخمسة، تماماً كما في العربية.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن المثنى وجمع المذكر يماثلان في الإعراب: المثنى والجمع في العربية، فيرفع المثنى بالألف، وينصب ويجر بالياء التي تحولت إلى كسرة طويلة ممالة بعد انكماش الصوت المركب، كما حدث في اللهجات العربية الحديثة، في مثل: ((مَرْكَبَيْنِ)) فيقال في الأكادية مثلاً: *inan* بمعنى: (عينان) في حالة الرفع، و *inel* في حالتي النصب والجر. أما جمع المذكر، فإنه يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، فيقال مثلاً *sarru*: (ملوك) في حالة الرفع و *sarri* في حالتي النصب والجر.

وتوجد حالات الإعراب كذلك في اللغة الأورجارية وهي إحدى اللغات السامية المكتشفة في منطقة «رأس شمرا» على الساحل الشمالي لسوريا، وتظهر في اللغة الحبشية حالة النصب التي تطابق العربية إلى حد كبير ففي الحبشية يقال مثلاً: wakama lotu kidana بمعنى: «وأقمت له العهد» ونقل عن نولدكة قوله: إن حركة الفتح في نهاية الماضي للغائب المذكور، تلك الحركة التي ضاعت من اللهجات العربية الحديثة، لاتزال موجودة في اللغة الأمهرية في الحبشة، هذا وفي اللغات السامية الأخرى - عدا الأكادية والأورجارية والحبشية - بقايا حقيقية، وأخرى مظنونة من حالات الإعراب التي كانت موجودة في اللغات السامية الأم^(١).

٧ - أن علماء القواعد العربية لم يكونوا على علم باللغة اليونانية وقواعدها، ولم تكن لهم صلة ما بعلماء القواعد من الإغريق، هذا إلى أن قواعد اللغة العربية تختلف في طبيعتها ومناهجها اختلافاً جوهرياً عن قواعد اللغة اليونانية، فلو كانت قواعد العربية قد اخترعت على غرار القواعد اليونانية كما يزعمون لجاءت متفقة معها أو على الأقل مشبهة لها في أصولها ومناهجها^(٢).

٨ - يدلنا التاريخ أن علماء البصرة والكوفة كانوا يلاحظون المحادثة العربية في أصح مظاهرها ويستنبطون قواعدهم من هذه الملاحظة، وأنهم كانوا لا يدخرون وسعاً في دقة الملاحظة واتخاذ وسائل الحيلة؛ حتى إنهم ما كانوا يثقون بأهل الحضر لفساد لغتهم، ولا بالقبائل التي احتكت ألسنتها بلغات أجنبية كلخم وجذام

(١) فصول في فقه اللغة ٣٨٤ - ٣٨٥ بتصرف وانظر من أسرار اللغة ٢١٢ لتقف على محاولات المستشرقين إيجاد العلاقة بين العربية وأخواتها الساميات في ظاهرة الإعراب ومنهم المستشرقان (ولين) و(فيلبي).

(٢) انظر كتاب الدكتور عبده الراجحي «النحو العربي والدرس الحديث» لتتظرومدى الاختلاف بين المنطق الأرسطي والنحو العربي.

وقضاة وغسان وإياد وبكر وأزد عمان وأهل اليمن، وإنهم كانوا يبذلون في سبيل ذلك كثيرا من وقتهم وجهودهم، فكانوا يرحلون إلى الأعراب في باديتهم ويقضون عندهم الشهور بل السنين، وعلماء هذا شأنهم دقة واحتياطاً وإخلاصاً للعلم لا يُعقل أن يتواطأوا جميعاً على مثل هذا الإفك المبين^(١).

ولبيان ذلك وتوضيحه أورد الدكتور رمضان عبد التواب أمثلة من الكتاب لسيبويه تفيد أن هذا المسموع نُطقَ معرباً، مما يدل على أن النحاة لم يخلطوه كما زعم الدكتور أنيس - رحمه الله - قال الدكتور رمضان:

إن العلماء في عصر هارون الرشيد كانوا يسمعون «أي الإعراب» بكل دقائقه من الأعراب الذين كانوا يلقونهم، وهذا هو سيبويه يروي في كتابه كثيراً عنهم مثل قوله:

١: ١٤٧/٣: ومن ذلك قول العرب.

١: ١٥٣/١٢: وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بعريبتهم.

١: ١٥٦/٦: وسمعنا أيضاً من العرب من يوثق بعريبتة يقول.

١: ١٦١/٨: وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه.

١: ١٩٨/٥: وسمعنا العرب الموثوق بهم.

١: ٢٠٢/١ سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب.

١: ٢١٠/١١: وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم.

١: ٢١٤/١٩: كذا سمعنا العرب تنشده.

١: ٢٢٧/١٠: ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعريبتهم تقوله،

لم يلتفت إليه، ولكننا سمعناها تنشدها البيت جراً..... سمعنا من العرب من يرويه، ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت، لم يلقيه أحد، هكذا.

(١) فقه اللغة ٢١٤.

١: ٢٥٠/١٤: كذا سمعنا من العرب.

١: ٢٥٨/١٨: حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب، عمن يوثق به من العرب.

١: ٢١٧/٨: وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته.... وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعربيته من العرب.

١: ٣٠٧/١٨: وزعم لي بعض العرب.

١: ٤٥١/٨: وسمعنا عربياً موثقاً بعربيته.

١: ٤٧٥/٨: وحدثني من لا أتهم، عن رجل من أهل المدينة موثق به، أنه سمع عربياً يتكلم.

ويزعم أبو زيد الأنصاري (المتوفى سنة ٢١٤هـ) أنه هو المعني بمثل عبارة سيبويه: (وسمعنا الثقة من العرب).

ونقل عن ابن جني أن القادمين من البادية كانوا يأتون بحركات الإعراب وبما ينوب عنها قال: وهذا ابن جني في القرن الرابع الهجري (المتوفى سنة ٣٩٢هـ)، يُروى عنه أن البدو كانوا لا يزالون ينطقون بالإعراب في عصره، يقول ابن جني: «حضرني قديماً بالموصل أعرابي عقيلي جوئي تميمي، يقال له: محمد بن العساف الشجري، وقلما رأيت بدوياً أفصح منه فقلت له يوماً شغفاً بفصاحته، والتذاذاً بمطاولته، وجرياً على العادة معه في إيقاظ طبعه، واقتداح زند فطنته: كيف تقول: (أكرم أخوك أبوك)؟ فقال: لا أقول: (أبوك) أبداً. فقلت: فكيف تقول: (أكرمني أبوك)؟ فقال: كذا. قلت أأستترع منك لا تقول: (أبوك) أبداً؟ فقال: أيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام! فهل قوله: اختلفت جهتا الكلام. إلا كقولنا نحن: هو الآن فاعل. وكان في الأول مفعولاً؟

فانظر إلى قيام معاني هذا الأمر في أنفسهم، وإن لم تقطع به عبارتهم^(١).

والحق أن كثيراً من الروايات التي تدل على وقوع لحن تعد دليلاً على أن الأصل في العربية هو الإتيان بحركات الإعراب، وفق النظام اللغوي العربي المطرد، وهذا يفيد من جهة أخرى أن لو كانت العربية خالية من هذه الحركات لما حصلت هذه اللحن تلك التي تتصل بالنحو خاصة.

قال الأصفهاني في مادة لحن «اللحن صرفُ الكلام عن سننه الجاري عليه، إما بإزالة الإعراب أو التصحيف وهو المذموم، وذلك أكثر استعمالاً»^(٢) إذن الأصل هو وجود الحركات وذهابها هو اللحن مهما كانت أسبابه، وإلى هذا أشار الدكتور مازن المبارك وهو بصدد إيراد أدلة على وجود الإعراب في العربية قال: ما رُوي لنا من نماذج اللحن في الصدر الأول يدلُّ على أن الإعراب أمر معروف وقاعدة متبعة وأن تركها لحن وشدوذ^(٣).

* - وأنهى الدكتور علي عبد الواحد وافي هذه الأدلة الناصعة بتقرير ناصع

مشرق فقال:

إن نظام الإعراب عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية، وليس من إلهام عبقرى، ولا من اختراع عالم، وإنما تكوّن في صورة تلقائية في أحقاب طويلة، كما يتكون اللؤلؤ في جوف الأصداف، وكما تتكون الأحجار الكريمة من فلذات الأرض الطيبة، وقد اشتملت عليه هذه اللغة منذ أقدم عهودها، وكلُّ ما عمله علماء القواعد حياله هو أنهم استخلصوا منهاجها استخلاصاً من القرآن والحديث وكلام الفصحاء

(١) فصول في فقه اللغة ٣٩١.

(٢) المفردات ٤٤٩.

(٣) نحو وعي لغوي ٩٢.

من العرب، ورتبوها، وصاغوها في صورة قواعد وقوانين^(١).

لكن الدكتور وافي بعد ذلك كله، ذهب إلى وجود فارق بين اللغة العربية النموذجية ولغة التخاطب، وقد بين سبب ذلك بقوله «غير أنه لا يسعنا أن نكر أن قواعد الإعراب لم يكن لها قديماً في لهجات الحديث ما كان لها في لغة الأدب من شأن، وذلك أن طائفة كبيرة من هذه القواعد لا تظهر وظائفها وتمس الحاجة إليها إلا في مسائل التفكير المنظم المسلسل، والمعاني المرتبة الدقيقة التي يندر أن تعالج في لغات التخاطب العادي، وكذلك الشأن في جميع لغات العالم: فكثير من قواعد الفرنسية مثلاً يندر أن يحتاج إليها في المحادثة العادية، فضلاً على ذلك فقد نقل إلينا المؤرخون الثقاة أن ألسنة العرب كانت عرضة للزلل في هذه القواعد منذ العصر الإسلامي، بل قبل ذلك العصر، وأن هذا اللحن لم يكن مقصوراً على عامتهم، بل كان يقع من الخاصة والخلفاء والمحدثين وأئمة الفقهاء أنفسهم، ويظهر أن هذا اللحن كان يقع منهم حتى في تلاوة كتاب الله، فقد رُوي عن رسول الله ﷺ أنه قال: (أعربوا القرآن) وهذا يدل على أنه سمع بعض الناس في عصره يقرؤه ملحوناً^(٢). ويرد على ما ذكره الدكتور وافي أن المراد من (الإعراب) كما قال الدكتور الصالح هو «وضوح المنطق وظهور المخارج وخلو التلاوة من عيوب اللسان التي تذهب بالكثير من حلاوة القرآن^(٣) وأضاف قائلاً: إن من ينخدع بالأحاديث الشريفة التي تتساهل في أمر الإعراب أو تبدو كالمساهلة في تلاوة القرآن غير معرب مثلما

(١) فقه اللغة ٢١٤-٢١٥ وانظر دراسات في فقه اللغة ١٢٨ لتقف على عدد من الأحاديث النبوية الشريفة

التي عرضها الدكتور صبحي الصالح، وبين المراد من مصطلح ((الإعراب)) الوارد فيها.

(٢) فقه اللغة ٢١٥، وقد يكون ذلك توجيهاً من الرسول ﷺ، من غير سماعه أحداً يلحن، لكن

قصة عمر رضي الله عنه مع هشام بن حكيم، تؤكد أنه ﷺ كان على بصر أن الصحابة يخافون

على القرآن من اللحن، انظر القصة في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ١/ ٨١.

(٣) دراسات في فقه اللغة ١٢٨.

تحض على قراءته كله أو بعضه بإعراب، عليه أن يدرك أنه لو كان المراد من الإعراب فيها هو إعراب النحو المعروف لما ساغ قط أن يتسامح النبي العربي بأمره، لأن في ترك الإعراب فساداً أي فساد، وما أشد نبوته عن الفصاحة وما أشد جفوته للنعم المرتل في القرآن، وإن الرسول لأحكم من أن يتساهل في هذا وهو الذي امتن عليه الرحمن بتعليمه القرآن والبيان وأمره أن يرتل القرآن ترتيلاً، حتى غدا يحض أصحابه على التغني به، وتزيين أصواتهم بقراءته^(١).

والظاهر أن الدكتور وافي مع دفاعه عن عريية معربة، أراد أن يتساهل مع لهجات التخاطب، وكأنه يجيز القول: إن حركات الإعراب غير مستعملة في لغة التخاطب، ويرد عليه ما ذكره الأستاذ محمد بن مبخوت قال: إن الزعم أن العرب لم تكن تعرب زعم باطل يكذبه القرآن الكريم، ونقل عن الطبري قوله: إنه نزل بلغة العرب لئلا يقولوا: إنه نزل بغير لساننا» يريد أن لسانهم العادي كان كذلك، ويرد على قول وافي أيضاً قول الدكتور محمد جمال صقر إذ قال: لو كان الأمر كذلك ما عرف العرب القرآن الكريم المعرفة التي ميزوه بها، ورددوه وتذاكروه وتفاوضوا فيه» ويضيف الدكتور غالب المصري أن الوارد عن العرب سواء في عهد الرسول ﷺ أو قبله أو بعده قبل أن تدخل العجمة هو كلام معرب، سواء كان هذا الوارد من عريق في البداوة أو من أهل المدن، والوارد في كتب الأدب والأحاديث النبوية هو عينات قليلة من الحديث اليومي الذي كانت العرب تنطق به في حديثهم اليومي، فلا يدفع إلى القول: إن لغة التخاطب كانت خالية من حركات الإعراب، وحكى الدكتور عبد الحميد عبد الواحد أن النحاة في أول عهدهم بالنحو، درسوا الظاهرة اللغوية ووصفوها وحللوها واستنبطوا القاعدة منها بناء على ما سمعوه أو حصلوه من كلام

(١) دراسات في فقه اللغة، ١٣٠.

العرب الذي وجدوه معرباً، وأضاف قائلاً: إن الإعراب لا يقتصر على الحركات، بل هو يتحقق بالحروف فلو سقطت الحركات من باب الافتراض، فلا مجال لسقوط الحروف^(١).

والسؤال الذي يُطرح الآن، لماذا لم ترد نصوص تبين منها أن لغة التخاطب لم تكن معربة؟ ما أكثر الأخبار التاريخية اللغوية والأدبية التي سجلتها كتب اللغة والأدب ولم نظفر فيها على محادثة حصلت بلغة التخاطب خالية من الإعراب، لاشك لو حصل ذلك لما عجز الرواة على حكايتها، ولما توقف الخليل الأمين، والكسائي القارئ السبعي عن تسجيل ما سمعوه، وهما ممن أتوا بوادي نجد والحجاز، وما أكثر قصص ابن جني في الخصائص وغيره من كتبه مع الرواة الذين حدثهم في دقائق لغوية صوتية ودلالية ونحوية وصرفية دقيقة جداً^(٢)، كل ذلك يؤكد أنه لو وقف على نصوص ليست معربة لما توانى عن ذكرها، والإشارة إليها، إن المقعدين للعربية عندهم القدرة على نقل وتوصيف لغة التخاطب لو كانت غير معربة أو تراكيب منها وجدوها غير معربة، إن عملهم في توصيف القراءات دلاليًا وصوتيًا ونحوًا وصرفًا، وحديثهم عن اختلاس الحركات في بعض القراءات، يؤكد أنهم قادرون على توصيف لغة التخاطب التي يُزعم أنها خالية من الإعراب لو وجدت بشكل يمثل كثرة أو شيوعاً؟ أليس لحنُ بنت أبي الأسود الدؤلي يدل على أن لغة التخاطب كانت معربة؟ فهل كانت ابتته في محفل أم مع أبيها؟ إن هذا الخبر يؤكد أمرين:

الأول: أنه لو كانت هناك نصوص في لغة التخاطب غير معربة لسجلها الرواة كما نقلوا هذه القصة، ولكن رأيت النحاة أول الذاكرين لها.

(١) منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

(٢) انظر الخصائص ١/ ٢٤٠ والوجيز في فقه اللغة ٣٣٠ فثمة قصة تفيد مدى دقة الوصف الذي

جرى بين ابن جني، وأبي عبد الله الشجري. انظر الصفحة ٢٠٣.

والثاني: أن لغة التخاطب كانت معربة سليقة، وبنت أبي الأسود أخطأت في استعمال الحركة استعمالاً صحيحاً يكمن في الربط بين الحركة والمعنى المراد كما هو منهج العرب في لغتها، وهذا هو أيضاً شأن الصبية الذين قالوا لعمر رضي الله عنه: إنا قوم متعلمين، فالمعنى واضح مع أن (متعلمين) نطقوها بالياء، لكن عمر رضي الله عنه أراد من تخطئتهم أنكم لم تسيروا على طريقة العرب في مثل ذلك، مع أنه يمكن أن نعربها على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني، وقطع النعت معروف، ورغم ذلك لم يرض سيدنا عمر رضي الله عنه بهذا اللحن، ولا يقال: إن لحن بنت أبي الأسود وغيره كان في العصر الإسلامي، لأن من البداهة أنه لا يمكن أن تشيع حركات الإعراب على ألسنة المسلمين بهذه السرعة، وهم لا يعرفونها ولا يتكلمون بها؟

ثم ماذا يقول من يزعم أن الإعراب كان فقط في اللغة النموذجية إذا قلنا له: إنه بات في حكم الحقائق العلمية أن بعض اللغات السامية وُجِدَ فيها الإعراب، فإن قال: إن الإعراب في الساميات كان أيضاً في اللغة النموذجية الرسمية والدليل على ذلك قانون حمورابي إذ وُجِدَ في أواخر كلماته ما يشير إلى الإعراب، كما ذكر الدكتور رمضان عبد التواب؟

فالجواب: أن الدكتور وافي نص على أن الأمهرية وهي من الساميات فيها آثار للإعراب، لاتزال - كما يقول - لغة حديث إلى الوقت الحاضر^(١)؟

ثم هل زعم أحد من علماء الساميات أن فيها لغتين لغة نموذجية وأخرى للتخاطب كالعربية، حتى نقبل مثل هذا الرد؟ مبلغ علمي أنه لأحد زعم أن في الساميات مستويين، ولأحد من المشتغلين بها قيد كلامه بأن ذلك في اللغة السامية النموذجية !.

(١) فقه اللغة ٢١٤.

لذلك كله نقول: لادليل قوياً ينهض للزعم أن لغة التخاطب في الجاهلية كانت خالية من الإعراب، فلماذا نميل إلى ما ليس فيه دليل ونترك ما تضافرت الأدلة فيه على أن الإعراب كان عاماً سواء في اللغة الأدبية النموذجية المتمثلة بلغة قريش لغة القرآن أم كان في لغة التخاطب، نعم لا ننكر أنه بعد دخول الأعاجم ظهر اللحن بمظاهره المختلفة، التي منها إسقاط الحركات من أواخر الكلمات، وهذا ما عبر عنه الزجاجي المتوفى (٢٤٠هـ) بقوله: فأما من تكلم من العامة بغير إعراب فيفهم منه، فإنما ذلك في المتعارف المشهور والمستعمل المألوف بالدراية. ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكنه ذلك وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه^(١) أخيراً: إن من ينكر حركات الإعراب في لغة التخاطب، فليأت إلى جنوب المملكة فهم حتى الآن كما أخبرني أحد طلابي يقولون: تمشين وتأكلين، يأتون بنون النسوة في لغة التخاطب، وأخبرني الدكتور عبد الله القرني: أن الإعراب في لغة المخاطبة منتشر في كثير من القرى حول مكة حتى الآن.

وبهذا كله نتبين أن العرب أعربوا لغتهم، فكانوا يتحدثون بلهجات قبائلهم التي لا تبعد عن النموذجية بشيء يذكر، كما اتفقوا على أن لغة قريش هي الأفصح، وهي التي نزل بها القرآن الكريم، والمستويان يشتركان في كونهما معربين بالحركات المستعملة في الأواخر للدلالة على المعاني.

ومما يجدر ذكره أن هناك إجماعاً من العرب و اللغويين والنحويين على أن العربية معربة، يبدو ذلك من نصوصهم الدالة على أهمية الإعراب، ولا شك أن خرق الإجماع مخالف للأصول المعتبرة عند أهل التحقيق والأصول، ولا سيما إذا كانت الأدلة الداعية إلى خرق هذا الإجماع ليست متجهة، لوهيها، ونكارتها، وضعفها، وقد أشار ابن فارس إلى نحو من إجماع العرب بقوله:

(١) الإيضاح ٩٦.

«والدليل على أن القوم قد تداولوا الإعراب أنا نستقرئ قصيدة الحطيئة التي أولها:

شأقتك أظعانٌ لليلى دون ناظرة بواكر

ف نجد قوافيها كلها عند الترجم والإعراب تجيء مرفوعة، ولولا عِلْمُ الحطيئة بذلك لأشبه أن يختلف إعرابها، لأن تساويها في حركة واحده اتفاقاً من غير قصد لا يكاد يكون^(١).

أما اللغويون والنحاة فإجماعهم يتحقق بأننا لم نقف على منكرٍ له، سوى ما ذكره قطرب الذي لم يقو رأيه أمام ما يَرِدُ عليه من تضعيف، وبما يندفع به من الأدلة القوية الواضحة المؤكدة على أن العربية معربة.

و من المفيد أن الدكتور إبراهيم أنيس وهو في حماسه واندفاعه، فلت منه بعضٌ ما يَرِدُ عليه:

أ- فهو لم ينكر وجود الإعراب في اللغات السامية الأخرى، لقد ذكر أن الحركات دالة على بعض المعاني في اللغة الحامية والفصيحة الهندية - الأوربية على العموم^(٢)، فلماذا ينكر وجود هذه الحركات في العربية مع قيام الدلائل عليها؟

ب - لم ينف سماع النحاة بعض الظواهر الإعرابية من أفواه الفصحاء قال: إن العربية في كثير من صيغ أفعالها وأسمائها وفي كثير من أصواتها وضمائرها وأعدادها قد احتفظت بعناصر قديمة أكثر من شقيقاتها السامية، لا أكاد أتصور - كما يقول - أن العربية وحدها تحتفظ بمثل هذا النظام الإعرابي الدقيق^(٣).

(١) الصاحبي ١٣.

(٢) من أسرار العربية ٢٨٦، وانظر أيضاً ٢٠٩.

(٣) من أسرار العربية ٢١٤ وانظر المقدمة التي كتبها تحت عنوان «هل للإعراب آثار باقية» ٢١٢، وانظر أيضاً ١٤٨.

وأكد على سماع بعض الظواهر الإعرابية أيضاً، وفي موضع آخر قال: وقد سمع النحاة الأولون حركات أواخر الكلمات من ضم في بعض الأحيان وكسر في أحيان أخرى وفتح في كثير من الأحيان^(١).

فإذا كان هناك ظواهر لغوية تفيد وجود الحركات فذا يعني أن الأصل كان فيه هذه الحركات، لذا لا داعي لإنكار الحركات في العربية !.

وبهذه الأدلة المتضاربة الظاهرة، والحجج الكثيرة الباهرة، ندفع زعم من زعم أن العربية كانت مجردة من حركات الإعراب، ونرد على من ادعى أن لغة التخاطب العربية كانت خالية من الإعراب، ونستخف أيضاً بقول من ظن أن النحاة اختلقوا الحركات وفرضوا قواعدهم على خلق الله، وما أنفه زعماتهم وترهاتهم.

هذه هي الأضلولة الأولى التي تبين لنا أنها سراب لا شراب، ودخان لا سحب، فالعربية معربة، والأدلة على ذلك واضحة، وحجج الزاعمين واهية.

وخير لنا ولمستقبلنا أن نلتفت إلى فهم تراثنا فهماً يؤدي بنا إلى الثبات أمام المرجفين، ففي التراث الآيات الكبرى المتضمنة إجابات على كل تساؤلاتنا، وما زاغ البصر، وما طغى، إلا حين لم نرد نحن أن نفهم هذا التراث العظيم، ورحم الله علماءنا رحمة واسعة، وغفر لنا ولهم؟

ولنعرج الآن إلى القضية الثانية المتمثلة في إنكار قطرب مع بعض اللغويين المحدثين، دلالة الحركات على الإعراب.



(١) من أسرار العربية، ٢١٥.

المحاضرة الثانية
رأي قطرب في حركات
الإعراب والرد عليه

رأي قطرب في حركات الإعراب والرد عليه

تمهيد

يعد رأي قطرب في حركات الإعراب عند المشتغلين في العلوم العربية منهلاً صدر عنه كثير من الباحثين المحدثين لتقوية زعماتهم، وترقية ظنونهم إلى مرتبة اليقين، يرددونه في كل محفل، ويعيدونه في كل مقام، من غير محاولات لفهمه فهماً صحيحاً ووضعاً في مكانه اللائق به وسط الآراء السديدة التي قدمها جماهير العلماء من النحويين المحققين، لذا رأيت أن أجمع ما قيل حول رأيه قديماً وحديثاً موضعاً رأيه ابتداءً وعارضاً الردود عليه انتهاءً، لنصل إلى فهم دقيق لما أراه قطرب من قوله، وإلى تجلية ما علق على رأيه من إشكال نتيجة أقوال المحدثين التي غبشت مرآة قوله، وصفاء ذهنه، لقد وجدوا فيه ملاذاً ومتكأً يتكئون عليه في نقد النحاة وصنعتهم، وليس لي من فضل في ما أقدمه إلا جمع ما تفرق، ولم ما تشتت، وتأليف ما تباعد، مضيفاً ما بدا لي، آملاً أن يفيد منها طلاب العربية. والله الموفق.

التعريف بقطرب

هو أبو علي محمد بن المستنير البصري، المتوفى سنة ٢٠٦هـ، أطلق عليه سيبويه لقب قطرب، لأنه كان يخرج بالأشعار فيراه سيبويه على بابه، فقال له: إنما أنت قطرب ليل، والقطرب دُوَيْبَة تدب ولا تفتر.

من شيوخه النظام المعتزلي، وسيبويه، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب، وخلف الأحمر^(١).

(١) نزهة الألباء ٨٥، والبغية ١/ ٢٤٢-٢٤٣.

ومن تلامذته ابنُ السكيت، ومحمدُ بن صالح المصري ورّاق ابنه علي - الذي روى عن أبيه قطرب - ، وأبو قاسم الباهلي المهلب، ومحمدُ بن حبيب، ومحمدُ بن الجهم السمرى^(١) أما مؤلفاته فكثيرة، وهي:

١ - الأزمنة وتلبية الجاهلية، حققه د. حنا جميل حداد.

٢ - الاشتقاق.

٣ - الأصول.

٤ - الأصوات.

٥ - الأضداد حققه د. حنا جميل حداد.

٦ - كتاب إعراب القرآن.

٧ - كتاب الأنواء.

٨ - كتاب الثمر.

٩ - كتاب خلق الإنسان.

١٠ - كتاب خلق الفرس.

١١ - الرد على الملحدين في متشابه القرآن^(٢).

١٢ - الصفات.

(١) انظر: مقدمة كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية ٤١ نقلاً عن نزهة الألباء ٨٥ وإنباه الرواة ٢١٩/٣

وطبقات النحويين ١٠٠، والوافي بالوفيات ٢٠/٥.

(٢) ذكره ابن جني في الخصائص، وأثنى عليه، انظر الخصائص ٢٥٥/٣.

- ١٣ - كتاب العلل في النحو.
- ١٤ - كتاب ترتيب الآثار.
- ١٥ - كتاب غريب الحديث.
- ١٦ - كتاب الغريب في اللغة.
- ١٧ - كتاب الفرق.
- ١٨ - كتاب فعل وأفعل.
- ١٩ - كتاب القوافي.
- ٢٠ - كتاب ما خالف فيه الإنسان البهيمة.
- ٢١ - كتاب متشابه القرآن.
- ٢٢ - كتاب المثلث.
- ٢٣ - كتاب مجاز القرآن.
- ٢٤ - كتاب معاني القرآن.
- ٢٥ - كتاب المصنف، ولعله الغريب في اللغة.
- ٢٦ - كتاب النوادر.
- ٢٧ - كتاب الهمزة^(١).
- ٢٨ - كتاب الجماهير^(٢).

(١) الفهرست ٧٨، ونزهة الألباء ٨٥.

(٢) تاريخ العلماء النحويين، للتنوخي. ٨٣ لم يذكره محقق كتاب الأرمنة.

رأي قطرب

يعد قطرب أول من خالف إجماع النحويين في ذهابه إلى أن الحركات في أواخر الكلمات لا تدل على فاعلية أو مفعولية أو إضافة، بل جيء بها للسرعة في الكلام، ولكي لا يبطئوا في حديثهم، قال الزجاجي مشيراً إلى رأي جمهور النحاة المتمثل في دلالة هذه الحركات على المعاني ما نصه «فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟

فالجواب: أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها، أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرًا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد، على أن الفعل ما لم يُسمَّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني»^(١).

وأورد الزجاجي بعد ذلك رأي قطرب الذي خالف فيه إجماع النحويين فقال: «وهذا قول جميع النحويين إلا قطرباً فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال: «لم يُعرَب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: (إن زيدًا أخوك). و(لعل زيدًا أخوك). و(كأن زيدًا أخوك).

اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: (ما زيدٌ قائماً)، و (ما زيدٌ قائمٌ) اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: ما رأيته منذ يومين، منذ يومان، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك وما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ. ومثله: إن القومَ كلَّهم ذاهبون، وإن القومَ كلَّهم ذاهبون، ومثله ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] و ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ قرىء بالوجهين جميعاً. ومثله: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ ولا بخيلاً. ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه.

قال: فلو كان الإعرابُ إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعرابٌ، يدل عليه ولا يزول إلا بزواله، قال قطرب: وإنما أعربت العربُ كلامها لأن الاسمَ في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشوبيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقبَ الإسكان»^(١).

ووضح الزجاجي رأي قطرب هذا بأن أورد ما يمكن أن يُسأل عنه قطرب مع الإجابة عن السؤال، فقال (قيل له: فهلاً لزموا حركةً واحدةً لأنها مُجرئةٌ لهم إذا كان الغرضُ إنما هو حركة تعقب سكوناً؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة)^(٢).

(١) الإيضاح ٧٠.

(٢) الإيضاح ٧١.

ونقل العكبري - - فيما يبدو عن الزجاجي - - رأي قطرب، فذكره في كتابيه (اللباب) و(المسائل الخلافية)، وجاء حديثه في اللباب موجزاً، وفي المسائل مفصلاً، ولقلة النصوص العارضة رأي قطرب أود عرض ما ورد في الكتابين ليتضح الرأي تماماً، ولنقف على فكر قطرب النحوي، وما يدور بخلده حول حركات الإعراب.

قال في اللباب: «والإعراب، دخل الأسماء لمسييس الحاجة إلى الفصل بين المعاني، وقال قطرب: دخل الكلام استحساناً، لأن المتكلم يصل بعض كلامه ببعض، وفي تسكين أواخر الكلم وفي الوصل كلفة، فحرك تسهياً على المتكلم، ولو كان الإعراب لحاجة الفصل، وللفرق، لاستغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول، ولكان الاتفاق في الإعراب يوجب الاتفاق في المعاني، وليس كذلك ألا ترى أن قولك: زيد قائم، مثل قولك: هل زيد قائم وقولك، إن زيداً قائم مثل قولك: زيد قائم في المعنى^(١).

أما ما ذكره في المسائل الخلافية ففيه تفصيل أكثر وبيان أوضح، قال: «الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافية ونحو ذلك، وقال قطرب - - واسمه محمد بن المستنير - لم يدخل لعل، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان.

وحجة الأولين - أي الجمهور - أن الكلام لو لم يُعَرَّب لا لتبسِ المعاني، ألا ترى أنك إذا قلت (ضرب زيد عمرو، وكلم أبوك أخوك) لم يُعلم الفاعل من المفعول، وكذلك قولهم (ما أحسن زيد) لو أهملته عن حركة مخصوصة لم يُعلم معناه، لأن الصيغة تحتل التعجب والاستفهام والنفي، والفارق بينها هو الحركات... فإن قيل: الفرق يحصل بلزوم الرتبة، وهو تقدم الفاعل على المفعول، هو باطل، فإن كثيراً من المواضع لا يلتبس، ومع هذا لزم الإعراب كقولك (قام زيد، ولم يقم عمرو، وركب

زيداً الحمار) فإن مثل هذا لا يلتبس، وكذلك (كسر موسى العصا)^(١).

والجواب: أما لزوم الرتبة فلا يصح لثلاثة أوجه:^(٢).

أحدهما: أن في ذلك تضيقاً على المتكلم، وإخلالاً بمقصود النظم والسجع، مع مسيس الحاجة إليه، والإعراب لا يلزم فيه ذلك، فإن أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير.

والثاني: أن التقديم والتأخير قد لا يصح في كثير من المواضع ألا ترى أنك لا تقول (ضرب غلامه زيداً) إذ يلزم منه الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً. فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول، وكذلك قولك (ما أحسن زيداً) ف(ما) في الأصل فاعل، ولا يصح تقديم الفعل عليه، فأما ما لا يلتبس فإنه بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جداً. فحُمِلَ على الأصل المعلل، ليُطرد الباب، كما طردوا الباب في (أعدْ نَعْدُ تَعْدُ) حملاً على (يَعْدُ) وله نظائر كثيرة، ولأن الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر، فإذا جُعِلَت الحركة فارقةً اطردت في الملتبس وغيره، وهذا لا يمنع أن يحصل الفرق بالإعراب، وتعيّن الظرف لا سبيل إليه، بل إذا وُجِدَ عن العرب طريقٌ معلّلٌ وجب إثباته، وإن صحّ أن يحصل المعنى بغيره، ومثّل ذلك قد وقع في الأسماء المختلفة الألفاظ والمعاني، وإن كلّ واحد منها وقع على معنى يخصه ليُفهم المعنى على التعيين^(٣).

(١) يريد أن الذي لا يخفى إعرابه هو الأكثر، والذي يخفى ويعتمد فيه على الرتبة قليل فلا يحمل الكثير على القليل.

(٢) لكن العكبري لم يذكر إلا وجهين ذكرهما أيضاً في الباب.

(٣) المسائل الخلافية ٨١-٨٢-٨٣. في نحو: ضرب غلامه زيداً الترتيب موجود لكن الجمهور منعه، وفي نحو: ما أحسن زيداً الجمهور أجاز به مع أن الترتيب غير حاصل لأن (ما) هي فاعل من جهة المعنى، أي ففكرة الرتبة لا تنطرد، ومنهج تقعيد العربية قائم على طرد الباب على وتيرة واحدة، والحمل على كل ما هو معلل أولى.

ثم عرض حجة قطرب ومن والاه بقوله « واحتج الآخرون من وجهين: أحدهما: أن الفعل المضارع معربٌ لا يحصل بإعرابه فرق فكذلك الأسماء. والثاني: أن الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى. ألا ترى أن الأسماء المقصورة لا يظهر فيها إعراب، ومعانيها مدركة، وإنما أعربت العربُ الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون، لأن الحرف يُقطع عن حركاته فيشقُّ على اللسان. قالوا: ويدلُّ على صحة ما ذكرناه أن كلمات العرب قد تتفق مع اختلاف المعنى، وقد تختلف مع اتفاق المعنى، ألا ترى أن قولك (هل زيد قائم؟) مثل قولك (إن زيدا قائم) في المعنى، إذ كلاهما إثبات، والإعراب مختلف. والجواب: أما إعراب الفعل المضارع ففيه جوابان:

أحدهما: أن إعرابه يفرق بين المعاني أيضاً^(١).

والثاني: أن إعراب الفعل استحسن، لشبهه بالأسماء، وأما اختلاف الإعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك، فلا يلزم، لأن هذه الأشياء فروغٌ عارضة حُمِلَتْ على الأصول المعللة لضربٍ من الشبه، وذلك لا يمنع من ثبوت الإعراب لمعنى.

وقولهم: إنهم أعربوا لما يلزم من ثقل السكون، لا يصح لوجهين:

أحدهما: أن السكون أخفُّ من الحركة، هذا مما لا ريب فيه، ولذلك كان المبني والمجزوم ساكنين.

والوجه الثاني: لو كان ذلك من أجل الثقل لفُوض زمامُ أمره إلى المتكلم، وكان يسكن إذا شاء، ويُحرك إذا شاء، فلما اتفقوا على أن تسكين المتحرك وتحريك

(١) الدليل على ذلك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

الساكن بأي حركة شاء المتكلم لحنّ، دلّ على فساد ما ذهبوا إليه، والله أعلم^(١).

ومن هذه النصوص مجتمعة يتضح رأي قطرب وأدلته، فالحركة الإعرابية عنده - - كما يقول د - أنيس - لاتعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل^(٢).

وقد جيء بها للسرعة كما يقول الدكتور رمضان عبد التواب في الكلام وللتخلص من التقاء ساكنين عند اتصال الكلام^(٣) بمعنى آخر أن للتحريك دوراً واحداً هو أن يكون بديلاً للتسكين، لأن التحريك يساعد المتكلم على وصل الكلام بعضه ببعض بحيث يمكن إدراج الكلمة بسرعة، حيث السكون على آخر كل كلمة يجعل المتحدث بطيئاً متقطعاً مما يفقده حسنَ وقعه على السمع^(٤).

وكنت أتمنى أن تسرد لنا كتب النحو توضيحاً أكثر حول هذا الرأي الخطير الذي اعتمد عليه كثير من الباحثين لأغراض ظنوا فيها الخير والنفع، فأرهقوا أنفسهم وأتعبوا المشتغلين بهذه اللغة، فكم من الخطر يكمن لو ألغيت نظرية العامل التي تضمنها هذا الرأي؟ وما البديل عن حركات الإعراب لو ألغينا دلالاتها على المعاني؟ لذا رحت أفتش في كتب اللغة والنحو لعلني أظفر على ما يساعد على توضيح رأي قطرب، وفهم الأغراض التي رمى إليها من وراء عرضه هذا الرأي، وبعد لأيٍ عثرتُ على نصوص مفيدة نافعة تلقي الضوء الكاشف على رأي قطرب ومراده مما ذكره.

فمما وجدته:

(١) المسائل الخلافية ٨٤-٨٥.

(٢) من أسرار اللغة ٢٣٧.

(٣) فصول في فقه اللغة ٣٧٢.

(٤) علم اللسان العربي، الدكتور عبد الكريم مجاهد ١٣٥.

١ - أنه في كتابه (الأزمنة وتلبية الجاهلية) لم ينكر إعراب لفظة (أمس) فقد عرض لها وبين مذاهب العرب فيها، قال: «وبنو تميم ترفع أمس في موضع الرفع، فيقولون: ذهب أمس بما فيه، فلا يصرفونه لما دخله من التغيير... فإذا أدخلت الألف واللام في أمس، فبعض العرب ينصبه فيقول: رأيت أمس. وبعضهم يخفضه كحال قبل اللام فيقول: رأيت أمس يا هذا، فيما زعم يونس، وقال الراجز:

عُضْفًا طَوَاهَا الْأَمْسَ كَلَابِي

فنصب.. وأمس إذا أضفته يجره بعضهم كحال قبل أن تضيف، كما كان ذلك في الألف واللام، فأما وأمس، فإذا جعلته نكرة فلا جرَّ فيه، ويجري فيه الإعراب^(١).

فحديث قطرب هنا عن أمس هو حديث من يؤمن ويعتقد أن حركات الإعراب تقوم بوظيفتها، فهي عند بني تميم في موضع رفع على الفاعلية، وهم يمنعونه من الصرف - أي التنوين - وبعض العرب في حال تعريفه ينصبه، وبعضهم يخفضه ويجره، وإذا نُكِّرَ فلا جرَّ فيه ويجري فيه الإعراب^(٢).

٢ - أن كثيراً من كتب التراجم ذكرت أن لقطرب كتاباً عنوانه «كتاب إعراب القرآن»^(٣) فكيف ينكر الرجل الإعراب ثم يصنف مثل هذا الكتاب؟، ولا يعقل

(١) كتاب الأزمنة، ١٠٩.

(٢) إذا أريد بأمس اليوم الذي قبل يومك، للعرب فيه ثلاث لغات:

أ - البناء على الكسر مطلقاً، وهي لغة الحجاز.

ب - إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغة بعض بني تميم.

ج - إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناءه على الكسر في حالتي النصب والجر، وهي لغة جمهور بني تميم، يقولون: ذهب أمس يضمنون من غير تنوين، واعتكفت أمس، وعجبت من أمس بالكسر. وإذا أريد بأمس يوم ما من الأيام الماضية أو كسر أو دخلته (أل) أو أضيف أعرب بإجماع. انظر شذور الذهب ١٠٠.

(٣) انظر مقدمة كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية - فقد ذكر المحقق عدداً من الكتب التي نسبت هذا =

أن يكون مراده من لفظة «الإعراب» إلا ما أَراده غيره ممن عنونوا كتبهم بذلك، فحوت - فعلاً - أعراب للالفاظ، قائمة على فكرة العامل ودلالة الحركات على وظائفها المعروفة المشهورة.

وله من الكتب أيضاً «العلل في النحو» فهل يمكن أن يتحدث فيه عن العلل النحوية، مع إنكاره دلالة حركات الإعراب على المعاني؟! ما ننظن ذلك ولا نتصوره؟^(١).

٣ - ذهب قطرب إلى أن الأسماء الخمسة تعرب بالحروف، وأنها نائبة عن الحركات^(٢) والسؤال الآن، كيف تكون نائبة عن الحركات، ولا تكون الحركات نفسها علامات إعراب، أليس تغييرها من واو إلى ألف إلى ياء حصل وفق العامل!.

٤ - ذهب الكوفيون إلى جواز الجزم بكيف ووافقهم قطرب، ولا ريب أن الجزم من ألقاب الإعراب، فلو كان منكرًا لفكرة العامل وما يحدثه من حركات الإعراب لما ذهب إلى أن كيف جازمة،^(٣) يعني أن آخر الفعل المجزوم كانت عليه حركة تغيرت حين دخول كيف على الفعلين المضارعين بعدها فانجزما.

٥ - أعرب قطرب «صبر» في قوله تعالى: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ٨٣] خبر لمبتدأ محذوف أي فصبري صبر جميل^(٤).

٦ - ذهب قطرب إلى جواز إبدال الاسم الظاهر من ضمير المخاطب في الاستثناء

= الكتاب إليه وهي: الفهرست ٥٨ ومفتاح السعادة ١/١٤٤ وروضات الجنات ٧/٥٥ ومعجم الأدباء ٧/١٠٦ وهدية العارفين ٢/٩ وإيضاح المكنون ١/١٠٠.

(١) انظر مقدمة كتاب الأزمنة ٢٠٥ وممن ذكر هذا الكتاب الفهرست ٥٨ ونزهة الألباء ٩٢ ومعجم الأدباء ٧/١٠٦ وبغية الوعاة ١/٢٤٣ وإيضاح المكنون ٢/٣١٥.

(٢) الهمع ١/٣٨.

(٣) حاشية الصبان ٣/١٤.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢٩.

كقولنا: ما ضربكم إلا زيداً فزيداً عنده بدل بعض من كل^(١).

٧- وأعرب المصدر المؤول في قوله تعالى ﴿لَا جُرْمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ﴾ [النحل: ٦٢] في موضع رفع أي وجب ذلك^(٢)، والظاهر أن المذكور هنا مأخوذ من كتابه إعراب القرآن الذي ذكرناه ضمن مؤلفاته، وهذا يفيد أن قطرباً سار فيه وفق مذهب الجمهور في تناوله لإعراب القرآن فهو لا يخالفهم فيه بشيء، والملاحظ أيضاً أنه يستعمل مصطلحات تشير أيضاً إلى سيره مع الجمهور في مصطلحاتهم كقوله في لاجرم أنه في موضع رفع.

٨- ذهب قطرب والكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة، في أنها إعراب، على خلاف ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من أن إعرابها يكون بالحركات المقدرة على ما قبل الألف والواو والياء^(٣).

فقول قطرب هنا يدل على أن العامل يعمل فيها، وهي كالحركات تتغير وفق العامل، وهذا يؤكد إيمانه بدلالة الحركات على المعاني، بدليل تغيرها، كما مر معنا.

٩- نقل ابن جني عن قطرب أنه أجاز أن يكون الشركاء في قراءة ابن كثير (قتلُ أولادهم شركائهم) بنصب الأولاد ورفع الشركاء على أنه فاعل للمصدر قتل، فهذا يدل على أن قطرباً لم يبلغ عمل المصدر الرفع في الشركاء، لذا هو مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، فهي إذن علامة إعراب^(٤).

وعلى كل حال فهذه النصوص تفيد أن الرجل لم يخرج فيها عما سار عليه الجمهور في النظر إلى الإعراب من حيث ألقابه، ووظيفته، وتطبيقه، ويستشف منها

(١) شرح الأشموني ٣/ ١٢٩.

(٢) المرجع السابق ٢/ ٣١٥.

(٣) الإنصاف ١/ ٣٣ وانظر المدارس النحوية - ١١٠- ١١١.

(٤) انظر المحتسب لابن جني ١/ ٢٢٩.

أن نظرية العامل حاضرة في ذهنه، بدليل واحد مما ذكرناه وهو أن (كيف) عنده تجزم، ولا شك أن آثار جزمها سيظهر في آخر الفعل المضارع سكوناً كما في قولنا: كيف تجلس أجلس، ، فإذا كان في ذهنه أن عاملاً سيعمل، فكيف يكون أثر هذا العامل عنه إن اعتقدنا أن الرجل لا يؤمن بأن الحركات دوال على عمل العامل؟!!

وللتابع ما ألفيناه في الكتب التي تحدثت عن رأيه، لنصل إلى التصور الذي كان عند قطرب في هذه القضية.

- لقد ذكر العكبري وهو يتحدث عن علة كون الإعراب في آخر الكلمة أن بعضهم ذهب في سبب ذلك إلى: أن الإعراب دخل في آخر الكلمة لأنه دال على معنى عارض في الكلمة، فيجب أن يستوفي الصيغة الموضوعية لمعناها اللازم ثم يُؤتى بعد ذلك بالعارض كتاء التأنيث، وياء النسب^(١) فلم يرتض قطرب هذا التعليل وقال «إنه فاسدٌ، لأن كثيراً من المعاني العارضة تدخل في أول الكلمة ووسطها قبل استيفاء الصيغة، نحو: الجمع والتصغير وهو معنى عارض»^(٢). فهذا النص فيه ما يدل على أن قطرباً ينكر بأن الحركة الإعرابية لها دلالة على المعاني من نحو الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة، فلو قارنا بين ما ذكره هنا مع تلك النصوص السابقة الدالة على أن الحركات حادثة من عوامل، أدركنا أن ثمة احتمالات يجب أن نطرحها لفهم موقف قطرب من هذه القضية.

- والظاهر - حتى الآن - أن قطرباً - ربما - كان ممن يرى أن موقع الكلمة يدل على محلها الإعرابي - والله أعلم - . فإذا راعينا ترتيب الجملة العربية لتبين لنا الفاعل من المفعول به، وذلك لأن نظام الجملة العربية هو فعل ثم فاعل ثم مفعول به، نزع من هذا من قوله: «ولو كان الإعراب لحاجة الفصل والفرق لا سَتُغني عنه بتقديم الفاعل على المفعول»^(٣)

(١) المسائل الخلافية ٨٦.

(٢) المرجع السابق، ٨٦.

(٣) الباب ١/ ٥٦.

فكان الرتبة في ذهنه تغني عن الحركات - فيما يُستشف من نصه - أي أن فكرة ترتيب الجملة كانت حاضرة في ذهنه؟ ولو لم نزع ذلك لفرض علينا السؤال الآتي وهو: إلى أي شيء كان يرتكن قطرب في الدلالة على المعاني إذا كان منكراً دلالة الحركات عليها؟ ! فإن كان يرتكن إلى فكرة ترتيب الجملة العربية فهو مرفوض أيضاً، قال ابن يعيش مشيراً إلى أن الرتبة لا تغني عندهم في الدلالة على المعاني:

«ألا ترى أنك لو قلت: ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب، لم يُعلم الفاعل من المفعول. ولو اقتصر في البيان على حفظ الرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره، لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك تقول: ضرب زيد عمراً وأكرم أخاك أبوك، فيُعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر»^(١).

وبين ابن يعيش بعد ذلك أن الالتكاء على المرتبة يحصل إذا خفي الإعراب، أو ظهرت قرينة تدل على الفاعل والمفعول، ولكن هذا لا يمكن أن يكون قانوناً مطرداً، وإنما هو شيء قادت إليه الضرورة قال: «فإن قيل: فأنت تقول: ضرب هذا هذا، وأكرم عيسى موسى، وتقتصر في البيان على المرتبة.

قيل: هذا شيء قادت إليه الضرورة، لتعذر ظهور الإعراب فيهما، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما، أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير، نحو: ضرب عيسى زيد، وأكل كمثرى عيسى، وضرب الموسيان العيسيين، وضرب عيسى الكريم موسى.. فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله، لظهور المعنى بالقرائن»^(٢) والظاهر أن ابن يعيش أفاد مما ذكره العكبري، وذلك حين رد على قطرب في نصه السالف الذي ذكرناه سابقاً حيث قال: «أما لزوم الرتبة فلا يصحُّ لثلاثة أوجه:

(١) شرح المفصل ١/ ٧٣.

(٢) شرح المفصل ١/ ٧٢.

أحدهما: أن في ذلك تضييقاً على المتكلم، وإخلاقاً بمقصود النظم والسجع، مع ميسس الحاجة إليه، والإعراب لا يلزم فيه ذلك، فإن أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير.

والثاني: - أن التقديم والتأخير قد لا يصحُّ في كثير من المواضع، ألا ترى أنك لا تقول: ضرب غلامه زيداً. إذ يلزم منه الإظهار قبل الذكر لفظاً وتقديراً، فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول، وكذلك قولك: ما أحسن زيداً، فـ (ما) في الأصل فاعل، ولا يصح تقديم الفعل عليه، فأما ما لا يلتبس^(١) فإنه بالنسبة إلى ما يلتبس قليل جداً. فحُمِلَ على الأصل المعلن، ليُطرد الباب كما طردوا الباب في (أعد. ونعد. وتعد)^(٢) حملاً على (يعد) وله نظائر كثيرة ولأن الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر، فإذا جُعِلَت الحركة فارقةً اطردت في الملتبس وغيره^(٣).

- أما الاستدلال بالأسماء المقصورة للدلالة على أن «المعنى» أو «الموقع» كلاهما أو واحد منهما يفيد ذلك، فلا يقوم ذلك حجة، لأن الأمر كما قال ابن يعيش: قادت إليه ضرورة لتعذر ظهور الإعراب فيهما، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وُجِدَت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير^(٤)، ويتأيد هذه أننا حين نقول: ضرب زيد الفاضلُ عمرًا الطالح، نلجأ إلى ضبط الصفتين بالحركة المناسبة المفيدة أن المنعوت فاعل أو مفعول به، فالحركة إذن المقدرة هي في حكم الثابت، وهي دالة على معنى الفاعلية أو المفعولية بدليل ضبط الصفة الجارية عليهما بعدهما. يضاف إلى ذلك أن الشاطبي منع اعتماد ماخفي إعرابه أن

(١) مثل: قام زيد، ولم يقم عمرو، وركب زيد الحمار، وكسر موسى العصا.

(٢) أي حذفت الواو من يعد لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة ثم حُمِلَ باقي أحرف المضارعة على الياء طرداً للباب. انظر المسائل الخلافية ٨٣ (الحاشية).

(٣) المسائل الخلافية ٨٣ ولم يتحدث العكبري عن الوجه الثالث، وفي الباب ٥٦/١ ذكر الوجهين فقط.

(٤) شرح المفصل، ١/٧٣.

يكون قاعدة، نظراً لقلته أمام ما ظهر إعرابه بالحركات فهو الكثير الشائع - والله أعلم.

قال: إن القول بحفظ الرتبة إذا التبس الفاعل والمفعول نحو: ضرب موسى عيسى، لا يصح أن يبنى إلا على السماع وإلا كان وضعاً مستأنفاً^(١).

فهذا كله يبطل القول: إن الرتبة هي المفعول عليها عند قطرب، فالرتبة ليست قاعدة معتبرة كما بان لنا، بل لا يمكن الاعتماد عليها في الوصول إلى مراد المتكلم يبدو ذلك واضحاً من مثال بسيط جداً هو قولنا: لا يعطي المسافر المقيم، لا ريب أن عدم الضبط والاعتماد على الرتبة، لا يؤدي إلى فهم المراد بدقة.

والآن بعد استبعادنا فكرة الرتبة إن كان قطرب اعتمد عليها بعد تجريد حركات الإعراب من دلالاتها على المعاني، فما الذي كان في خلدّه إذن للدلالة على المعاني التي يريد المتكلم؟ إن المرء بعد نظره وبُصره بهذه النصوص يقف حائراً أمام فهم الفكر النحوي لقطرب، فبعض النصوص أنكر فيها دلالة الحركة على المعنى، وبعض آخر آمن فيها بنظرية الإعراب على النحو الذي سار عليه جمهور النحاة، وإزاء ذلك ثمة ثلاثة احتمالات أمامنا:

أولها: أن نردّ القضية إلى مانسميه تعدد الآراء حول المسألة أو لنقل: إنه من باب تطور الآراء، فالظاهر أن الرجل كان على مذهب جماهير النحويين القائلين بأن الحركات دوالٌ على الفاعلية والمفعولية والإضافة.

ثم بدا له - لأسباب ما عرفناها - أن وظيفة هذه الحركات صوتية فقط، وعلى ضوء ذلك نفسر نصوصه الدالة على وجود الإعراب، ودلالة الحركات على المعاني.

ثانيها: أنه منذ البداية كان يذهب إلى أن حركات الإعراب لها دلالات نحوية مع وظيفتها الصوتية، والظاهر أنه فهم من قول الخليل «إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد

وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به «أن المراد هو الناحية الصوتية، وهو على علم أيضاً من درسه لنحو الخليل وسيبويه أن الحركات لها دلالة على المعاني أولاً، وربما أراد أن الحركات لها وظيفتان في آخر الكلمة، واحدة صوتية والأخرى دلالية^(١)».

ثالثاً أن النصوص المفيدة بأنه يؤمن بالإعراب منتحلة أو أن رأيه الذي ينكر فيه الإعراب منتحل، وفكرة الانتحال مرفوضة، لأن القوم على ورع ودين، وكتب النحو ما كان لها لتحفل بهذا الرأي فتذكره مع أنه يقض مضجعها ويزعج أهلها - لذا نستبعد فكرة الانتحال هذه.

والحق أن الاحتمال الأول أو الثاني كلاهما وارد، ولهما مستساغ ومقنع، ومع هذا فقد بدا لي أن لقطرب رأياً خاصاً في «مصطلح الإعراب» يظهر ذلك من الأجواء التي تفرضها النصوص الواردة عنه، وبناء على فهم ذلك نستطيع فهم تفكيره النحوي، ونظرتة إلى حركات الإعراب - والله أعلم - والذي بدا لنا يتلخص في الآتي:

١ - اعتقد قطرب أن المعاني النحوية التي تطراً على الكلمة سواء من أولها كالتعريف بآل، وكالاستفهام وكالنفى، أو من وسطها كالتصغير أو من آخرها كالنسب، أو من قبل آخرها كالمشنى والجمع، والأسماء الستة، كل هذا (إعراب) لأن الإعراب عنده هو التغيير الذي يطرأ على الكلمة فيؤدي إلى المعاني العارضة.

٢ - فإن قلت: وما رأيه بالمعاني الأصلية كالفاعلية والمفعولية، والإضافة؟ فالجواب: أن موقع الكلمة عنده يدل عليه يستفاد ذلك من نص العكبري السابق، وبذلك تم له اكتمال الرأي الجامع فيه للمعاني الأصلية والعارضة.

٣ - والظاهر - فعلاً - أن حركات الإعراب لا مدلول لها عنده، فهي وسيلة

(١) انظر العامل النحوي، لخليل عمارة، ٦٥.

للتخلص من التقاء الساكنين. إلخ ما ذكره ونُقِلَ عنه، ولعل ما يؤكد ذلك أنه لم يكن يفرق بين حركات الإعراب والبناء^(١).

- فإن قيل: ربما كان قطرب ومن والاه يعتقدون أن معنى الفاعلية والمفعولية يدل عليهما وليست الحركة فيهما فالعامل فيهما معنوي، فقطرب والقائلون بذلك يلتقون مع خلف الأحمر القائل بذلك^(٢)، نلاحظ ذلك مما ذكره العكبري بقوله: لأن الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى... إلخ.

والجواب عن ذلك: أن هذا الرأي إن كان معتمداً عند قطرب فهو مرفوض، لقد ذكر الشيخ محمد عرفة - وهو بصدد رده على من زعم أنهما يمكن أن تكونا عاملتين في الجملة - بأن الفاعلية والمفعولية أمران خفيان، لذا نيط الحكم بملازمهما وهو الفعل أو شبهه، لأنه أظهرُ منهما في الكلام، ففي أصول الفقه في علة القياس أن العلة إذا كانت خفية أو غير منطقية، نيط الحكم بوصف ظاهر منضبط، كالترخص في السفر بالفطر، علته في الحقيقة المشقة، ولكنها لما كانت غير منضبطة، نيط الحكم بالسفر، وكذلك القصاص، علته هو القتل العمد والعدوان، ولكنه لما كان خفياً نيط بالقتل بالمحدد، فنقل مثل ذلك في الفاعلية والمفعولية، إذ لما كانتا خفيتين نيط الحكم بالأمر الظاهر، وهو العامل الظاهر الجالب للحركات الإعرابية الدالة على معنى الفاعلية والمفعولية^(٣).

تحليل أمثلة قطرب وردها

بقي علينا أن نعرض لما ذكره الزجاجي حول رأي قطرب حيث بين عدم صحتها

(١) الهمع ٢٠ / ١.

(٢) انظر: الإنصاف ٧٨ / ١، وشرح الرضي على الكافية ١ / ١٢٨، والهمع ١ / ٥٩.

(٣) انظر لذلك: النحو والنحاة لمحمد عرفة ١٣٦ بتصرف.

أيضاً، وقبل الحديث عنها أود أن أذكر الطالب بمقدمة تكون توطئة لفهم وشرح ما ذكره الزجاجة.

فنقول: إن المعاني الأصلية التي تدل عليها الحركات هي الفاعلية والمفعولية والإضافة فوجود حركة على أواخر الكلم يشير إلى معنى من هذه المعاني على نحو ما نعرف.

وهناك معان أخرى ليست مرتبطة بالحركة الإعرابية فلا يتغير الإعراب لتغير هذه المعاني، منها النفي والنهي والأمر والتوكيد، والتعجب والاستفهام والتحضيض والتشبيه والترجي، والتمني واليقين والرجحان والاستدراك، والإضراب والتصغير والنسب والمثنى والجمع، وغير ذلك، وهذه المعاني كثيرة جداً استعملها المرء للتعبير عن أغراضه الخاصة والعامة، فلو جعل لكل معنى من هذه المعاني حركة إعرابية خاصة، لكان هذا ضرباً من الإعجاز، ولذا لجأ العرب إلى استخدام الحروف، أو تغيير البنية للدلالة على ذلك^(١).

- وقد رد الزجاجة رأي قطرب بعد إيراده بأن الحركات لو كانت ذات دلالة صوتية فقط لجاز للمتكلم أن يحرك أواخر الكلمات بأي حركة شاء، وإن سكن عند عدم الحاجة إلى التحريك، فيجوز له أن يرفع المنصوب وأن يجر المرفوع لأن القصد هو أن تعقب الحركة السكون، قال راداً على ذلك: «لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو حركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك، وفي ذلك فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم^(٢).

(١) النحو والنحاة، ١٤٢-١٤٨.

(٢) الإيضاح، ٧١.

وأشار الزجاجي أيضاً في نهاية حديثه عن رأي قطرب إلى تلك الأمثلة التي ساقها قطرب تأييداً لرأيه فقال «واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب، واتفاق المعاني، في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا: إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال، لأنه يذكر بعدها أسماء أحدها فاعل والآخر مفعول فمعناها مختلف فموجب الفرق بينهما، ثم جعل سائر الكلام على ذلك... وأما الحروف التي ذكرها - فمحمولة على الأفعال^(١) وقوله هذا يتضمن ما سنشرحه لنبين أن هذه الأمثلة لا تنهض دليلاً لقطرب أيضاً^(٢).

* - أمثلة القسم الأول: وهو ما اتفق إعرابه واختلف معناه.

إن زيدا أخوك، ولعل زيدا أخوك، وكأن زيدا أخوك.

نرى أن الإعراب هنا متفق فيه والمعنى مختلف، لأن زيدا محمول على المفعولية، وأخوك محمول على الفاعلية، وقد تقدم المفعول على الفاعل فالفرق إذن واضح.

أما معنى التوكيد والترجي، والتشبيه فمحمول كما قال الزجاجي على الأفعال، فإن معنى أن أوكد، ولعل أرجو، وكأن أشبه، وليت أتمنى.

* - أمثلة القسم الثاني: وهو ما اختلف إعرابه واتفق معناه.

١ - ما زيد قائماً وما زيد قائم.

(١) الإيضاح، ٧١.

(٢) أفدنا في ذلك من بحث الطالب النابه غسان المحمود المقدم ضمن بحوثه الفصلية تحت عنوان آراء الزجاجي في الإيضاح، بعد تهذيبها وتصويب بعضها.

نرى أن هذا المثال من اختلاف اللغات، فالتيمي لا يقول: ما زيدٌ قائماً، والحجازي لا يقول: ما زيدٌ قائمٌ، بل كلٌّ يؤدي نفس المعنى بلغته وإعرابه، وهل يمكن أن تختلف اللغتان لمجرد وصل الكلام؟ من البداهة أنه لا يمكن أن تختلف اللغتان في الإعراب لمجرد وصل الكلام، يضاف إلى ذلك أن المنصوب في حكم المفعول، والمرفوع في حكم الفاعلية.

٢ - ما رأيته منذ يومين وما رأيته منذ يومان.

نرى هنا أن الإعراب اختلف لاختلاف المعنى، فالمعنى في الجملة الأولى هو الإضافة، لأن منذ فيها حرف جر متضمن معنى «من» والمعنى في الجملة الثانية هو الفاعلية، لأنها اسم مبتدأ أو خبر أي هي عمدة على الوجهين، إذن هي محمولة على الفاعلية.

٣ - لا مالَ عندك ولا مالٌ عندك.

نرى أن الإعراب اختلف هنا أيضاً لاختلاف المعنى، فالمعنى في الجملة الأولى محمول على المفعولية، لأن مالَ اسم لا العاملة عمل إنَّ النافية للجنس، أما في الجملة الثانية فلا العاملة عمل ليس، ومالٌ بالرفع محمول على الفاعلية^(١).

٤ - ما في الدار أحدٌ إلا زيدٌ، وما في الدار أحدٌ إلا زيداً.

نرى هنا أن الإعراب اختلف لاختلاف المعنى أيضاً، فالمعنى في الجملة الأولى محمول على الفاعلية، لأن «زيد» المرفوع هو بدل من «أحد» على أن «أحد» فاعل للجار والمجرور.

(١) انظر فرقاً دقيقاً آخر بين لا العاملة عمل إن، ولا العاملة عمل ليس في كتاب «جامع الدروس العربية» للغلاييني ٢/ ٣٣٦.

أما في المثال الثاني فإن «زيداً» المنصوب محمول على المفعولية، لأنه مستثنى أي أستثنى زيداً.

٥ - إن القوم كلهم ذاهبون، وإن القوم كلهم ذاهبون، ومنه قوله تعالى «إن الأمر كله لله» و «إن الأمر كله لله».

نرى هنا أن الإعراب يختلف لاختلاف المعنى، فالمعنى في الجملة الأولى أي بنصب كلهم محمول على المفعولية، لأنه توكيد لكلمة القوم فهي حاملة المعنى نفسه، أما في الجملة الثانية أي برفع كلهم فالمعنى محمول على الفاعلية، لأنه مبتدأ وذاهبون خبره، وعلى هذا النحو توجه القراءتان، وهاتان القراءتان تفيدان أن الإعراب له غرض وليس لمجرد وصل الكلام، وإلا لكان هناك احتمال وجود قراءات أخرى في هاتين الآيتين كرفع الأمر مثلاً أو جره، لكن الاختصار على القراءتين بهذين الضبطين هو دليل على أن الحركات دالة على المعاني.

٦ - ليس زيد بجبان ولا بخيل ولا بخيلاً.

نرى هنا أن المعنى يختلف، لأن «بخيلٍ» بالجر معطوف على بجبانٍ على معنى الإضافة، أما بخيلاً بالنصب فمعطوف على محل بجبانٍ أي هو محمول على المفعولية لأن بجبانٍ مجرور لفظاً منصوب محلاً لوقوعه خبراً لليس.

إذن فكل الأمثلة التي ذكرها أمكن تخريجها وفق نظرة جمهور النحويين الذين يرون أن الحركات هي الدالة على المعاني، وهي مطردة كما ترى في توجيه كل الأمثلة، لذا هي لا تقوم حجة لقطرب، ولا تنهض دليلاً، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، وإلى الآن نرى أن قطرباً لم يُوفق مع ألمعية عقله ووهج فكره وحدة ذكائه، لقد بان لنا مما عرضناه بل مما افترضناه لإيجاد عذرٍ بل فهمٍ لما يراه - أن رأيه لم يتجه عند القدماء، وأدلتهم مطردة معللة، فالارتكان إليها هو الأولى.

ولنتقل الآن إلى أثر رأيه عند المحدثين، فقد استثمر الدكتور إبراهيم أنيس -رحمه الله- رأي قطرب وطوره، ليؤكد أن حركات الإعراب لا دلالة لها على المعاني، فضلاً عن قوله من قبل عن العربية: إنها كانت خالية من هذه الحركات، لقد لخص الدكتور مازن مبارك رأي الدكتور أنيس وحصره في النقاط الثلاث الآتية:

١ - أن الحركات في الأمثلة التي يوردونها للدلالة على أن للحركة معنى كما هو الأمر في مُكْرَم ومُكْرَم وكتَب وكتَب إنما تعد جزءاً أساسياً من بنية الصيغة، وشرطاً هاماً للتعرف على تلك الصيغة ومثلها أي حركة في أي كلمة.

٢ - أن الدليل على أن لا صلة بين الإعراب والمعاني هو أن من لم يتصل بال نحو أي اتصال يفهم عنا تمام الفهم إذا نحن قرأنا له خبراً في إحدى الصحف وتعمدنا الخلط في إعراب الكلمات.

٣ - أن الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية وغيرها من هذه المعاني اللغوية أمران:

- أ - نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية.
- ب - ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات رأينا أنها تقوم على معرفة الصلة بين المتكلم والسامع ومعرفة السياق والظروف التي مهدت للكلام ورسمت له وضعه الخاص^(١).

ورد الدكتور مازن هذه الحجج بقوله:

أولاً: أما القول بأن الحركات في مثل مُكْرَم ومُكْرَم وكتَب وكتَب تعد جزءاً

(١) نحو وعي لغوي ٧٥، وانظر من أسرار اللغة ٢٣٧-٢٣٨. وليعلم أن العكبري أشار إلى فكرة ما يحيط بالكلام من ظروف فالظاهر أن الدكتور إبراهيم أنيس أفاد منها..

أساسياً في بنية الصيغة وشرطاً هاماً للتعرف على تلك الصيغة وأن مثلها مثل أي حركة في أي كلمة، فهو يدل على قبول الفكرة من حيث المبدأ، إذ إن ذلك يعني أن من عادة العرب التفريق بين معاني الصيغ أو الألفاظ بحركاتها فكسروا ما قبل آخر الكلمة للدلالة على اسم الفاعل، وفتحوه للدلالة على اسم المفعول وضموا أول كُتِبَ، وكسروا ما قبل آخره للدلالة على معنى الصيغة الجديدة في البناء للمجهول، وهم إنما فعلوا ذلك في ألفاظ كثيرة فغيروا حركة الحرف الأول مثلاً لتغيير المعنى فقالوا: البرّ بفتح الباء وضمها وكسرها فدلوا لكل منها على معنى مستقل خاص، فدلّ ذلك على أنهم عبروا بتغيير حركة الحرف الأول من الكلمة عن تغير معناها.

ويحق لنا أن نسأل الآن: كيف نقبل أن تكون حركات الحروف الأولى والوسطى رموزاً للمعاني المختلفة ولا نقبل مثل ذلك في حركات الحروف الأخيرة؟ كيف نقبل أن تكون حركة السين مثلاً في (حَسَنَ) هي الرمز الدال على اسمية الكلمة أو فعليتها فإذا فتحناها كانت اسماً وإذا ضممنها كانت فعلاً ولا نقبل أن تكون حركة النون في (أَحْسَنَ) هي الفارق بين فعلية الكلمة حيث نلفظها بالفتح واسميتها حين نلفظها بالضم. إننا بعد أن قبلنا الفكرة من حيث المبدأ، ورأينا العرب تفرق بين المعاني بالحركات ثم رأينا هذه تقع تارة في الأول وتارة في الوسط، لا يجوز لنا أن نرفض اطراد المبدأ على الحرف الأخير.

ونحن نسأل: كيف يمكن التفريق بين «ما أحسنَ زيداً» في التعجب، و«ما أحسنَ زيدٌ» في النفي، و«ما أحسنُ زيدٍ في الاستفهام»، لم نر في التراكيب الثلاثة شيئاً قد تغير سوى حركة الحرف الأخير في كل من الكلمتين^(١).

(١) نحو وعي لغوي ٨٣ بتصرف... وليعلم أن حركة الآخر متغيرة بعامل، أما حركة أي حرف غيرها في الكلمة فتتم من غير عامل، ولا يُتصور أن تكون حركة الحرف الأول ساكنة في الأصل =

ثانياً: وأما القول: إن من لم يتصل بالنحو أي اتصال يفهم عنا تمام الفهم إذا نحن قرأنا له الخبر في الصحيفة وتعمدنا الخلط في الإعراب.. فقول فيه مغالطة، نحن نسأل أولاً: هل يفهم من لم يتصل بالنحو ولم نعرب له كما يفهم عنا المتصل بالنحو إذا نحن قرأنا له معربين؟

ونسأل ثانياً: هل يجوز أن نعد العامي أو غير المتصل بالنحو أي اتصال هو المقياس الأمثل حتى نبني أحكام لغتنا بحسب فهمه ومستواه؟

ونحن نسأل ثالثاً: كيف نمثل بإنسان من بيتنا ومن أدنى الناس ثقافة فيها لثبت أن الإعراب يوم وضع وتكلم العرب به لم تكن بينه وبين المعاني صلة؟ فأصحاب اللغة الذين يفهمونها بسلامتهم كانوا لا يفهمونها لولا الحركات، وهناك روايات كثيرة تدلُّ على هذا، منها: ما حكاه الكسائي أنه سأل غلاماً في البادية من خلقك؟ بجزم القاف فلم يدر ما قال ولم يجبه، فرد عليه السؤال فقال الغلام: لعلك تريد من خلقك؟ بفتح القاف، فنحن بالحركة وحدها نميز بين القرى والقرى وبين المقص والمقص، إن مجرد الاعتماد على الحركات في تغيير المعاني ضربٌ من ضروب الإيجاز لا نظير له، وبفضل الإعراب يستطيع الكاتب أو المتحدث أن يتصرف بالجملة فيراعي دواعي التقديم والتأخير دون أن يبقى أسيراً للحجرات النحوية الثابتة^(١).

ثالثاً: وأما قوله: إن الذي يحدد معنى الفاعلية والمفعولية وغيرها في اللغة العربية هو نظام الجملة، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية، وما يحيط بالكلام

= كما هو شأن الأخيرة، لأن العربية لاتبدأ بساكن، بخلاف حركة الحرف الأخير فالأصل فيه السكون، والعامل هو المغير لها، أي هناك فرق بين حركات الكلمة، فالأخيرة ليست غيرها. والمعاني الطارئة من تغيير حركات غير الأخيرة، قليلة طارئة، أما الأخيرة فلا تتصور بدونها، دالة على معان أصلية أكثر استعمالاً في حياة المتكلم.

(١) نحو وعي لغوي ٨٣، وذكرنا من قبل أن هناك فرقاً بين حركة الآخر وحركة الأول أو الثاني.

من ظروف وملايسات. فقول غريب، وهو إن صح في الحديث عن غير العربية فهو لا يصح في الحكم عليها، إذ من ذا الذي يستطيع أن يزعم أن للفاعل أو المفعول في الجملة العربية موضعاً لا يتقدم عنه ولا يتأخر.

نحن نقول: إن الموضع الواحد في الجملة العربية قد يحتله الفاعل مرة والفعل مرة أخرى والمفعول مرة ثالثة، إن الفاعل في العربية قد يأتي مبتدأ وقد يأتي مضافاً إليه وقد يأتي عقب الفعل وقد يأتي قبله وقد يستتر فلا يظهر، وهذه المرونة في تركيب الجملة العربية من أروع صفاتها وأكثرها فائدة في طوعية اللغة للناظم والشاعر، وفي طوعية الألفاظ للحالات النفسية التي تستدعي في كثير من الأحيان نظاماً خاصاً لا تساعد عليه اللغة ذات الحجرات الثابتة^(١).

وقد أكد الدكتور عبد المجيد الطيب ما ذكره الدكتور مازن المبارك، وأشار إلى أن الإعراب بالحركات، جعلها من أهم ميزاتها أمام اللغات الأخرى التي تعتمد على (الرتبة) قال: ويعد الإعراب من المميزات التي تخص اللغة العربية فهو قيمة إضافية عن طريقه تستطيع معرفة الفاعل والمفعول به في الجملة حتى لو تم تقديم المفعول به على الفاعل، وهذا الأمر يعطي العربية ميزة خاصة ويجعلها أكثر مرونة في التعبير عما يدور في خلد المتحدث أما في اللغات الأخرى المعاصرة فإن الرتبة أي موقع الكلمة في الجملة هو الذي يحدد وظيفتها، ولذا تأتي أساليبها رتيبة لا حياة فيها ولا تنوع ولا جمال، فالإعراب أحد أهم السمات المميزة للعربية على غيرها من اللغات المعاصرة، وهو من أهم الأسباب التي جعلت الأدب العربي يتفوق على الآداب الأخرى^(٢).

(١) مراده قول إبراهيم أنيس «من اللغات ماتخذ من جملتها حجرات تكن في كل منها حالة من حالات النحو»..

(٢) منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة ١٧٨، بتصرف.

- رابعاً - ويضيف الدكتور مازن في رده على آراء أنيس فيقول: إن العودة إلى ملابسات القول وظروفه ومعرفة الصلة بين القائل والسامع لندرك من ذلك الفعل من الاسم، والتعجب من الاستفهام فيه من التعسف ما لا يخفى، إن بيتا واحدا من الشعر القديم سيضطرك بغية تفسيره أن تعود إلى أكثر من كتاب لتعرف صلة الشاعر بمن يقول فيه، وإذا كان مثل هذا العمل واجبا في تفسير النصوص المعقدة أو التي قيلت في مناسبات خاصة فهل يعني أن نعرف ظروف كل جملة وملابساتها لفهم معناها؟ بل إذا كانت الحركة الواحدة على الحرف تكفي لمعرفة القول وفهمه، أليس الأجدر أن نأخذ بها وبدلالتها من أن نعود لقصة كاملة لكل جملة^(١)؟

ثم يسأل الدكتور مازن المبارك القائلين إن الحركات الإعرابية وسيلة لدرج الكلام فيقول: إذا كانت الحركة لازمة لدرج الكلام ليعتدل الكلام بين ساكن ومتحرك، فكيف نعد السكون في حالة الجزم إعراباً؟ إن الضمة في قولنا: يكتب زيد، لا لزوم لها لدرج الكلام إذ نحن نستطيع أن نقول: يكتب زيد، بسكون الباء كما هو الأمر حين نجزم فنقول: لم يكتب زيد، فهل حركنا الباء بالضم في الأول وسكنها في الثانية لدرج الكلام مع أن الحرف الذي قبلها وهو التاء، والحرف الذي بعدها وهو الزاي لم يتغيرا نوعاً ولا حركة؟ أما كان الأولى بنا على الأقل أن نقول: إن بعض حركات الإعراب جاءت في بعض المواضع ذات دلالة نحوية ثم قيس عليها حباً من النحاة بطرد القاعدة والقياس^(٢).

وبهذه الأدلة الناصعة والبراهين القاطعة، أنهى الدكتور مازن المبارك مناقشته آراء الدكتور إبراهيم أنيس، وهي كما رأيناها مفندة خيالات الدكتور أنيس - يرحمه الله - ومبرزة أن ما ذهب إليه قطرب رأي لا يقوم على دليل قوي متجه.

(١) نحو وعي لغوي ٩٠ بتصرف.

(٢) نحو وعي لغوي ٩٠-٩٣ بتصرف.

وعقد الأستاذ المحقق محمد الأنطاكي في كتابه «الوجيز في فقه اللغة» مبحثاً كاملاً لهذه القضية فأورد الأدلة والردود التي ذكرها السابقون، وأضاف دليلاً لم أجد أحداً ذكره - فيما أحسب - وهو «أن وجود الإقواء في القافية لأكبر دليل على أن العرب كانت تستعمل حركات الإعراب للدلالة على المعاني النحوية المختلفة، فكانوا لحرصهم على المعنى الذي يريدون يثبتون الحركة الدالة عليه وإن خالفت حركة الروي لسائر أبيات القصيدة، ولو لم يكن الأمر كذلك لما ضحوا بالموسيقى التي تنتج من وحدة الحركة في كل الأبيات» ثم ساق مثلاً ذكره ابن جني في الخصائص يدل على ما ذكر قال: ولا بأس هاهنا أيضاً من إيراد هذا الخبر الذي يدل على أن العرب كانوا حتى نهاية القرن الرابع يحرصون على حركات الإعراب ويلتزمون بها بالدلالة على ما تدل عليه ولو أدت إلى الإقواء في الشعر وضياح موسيقاه قال ابن جني: وأنشدنا أبو عبد الله الشجري يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً وهو قوله:

نظرتُ بسِنَجَارٍ كنظرة ذي هوى رأى وَطناً فانهلَّ بالماء غالبه

لأَوْنسٍ من أبناءٍ سعدٍ طعائننا يزنُّ الذي من نحوهِنَّ مُناسِبُه

يقول فيها يصف البعير:

فقامت إليه خَذْلَةُ الساقِ أعلقتُ به منه مسموماً دُوِينَةً حاجبه

فقلت يا أبا عبد الله أتقول: (دُوِينة حاجبه) مع قولك: مناسِبُه وأشانبُه)، فلم يفهم ما أردت! فقال: فكيف أصنع؟ أليس هاهنا تضع الجريز على القِرْمَةِ على الجَرْفَةِ، وأوماً إلى أنفه، فقلت: صدقت، غير أنك قلت أشانبُه وغالبُه، فلم يفهم وأعاد اعتذاره الأول، فلما طال هذا، قلت له: أيحسن أن يقول الشاعر:

آذنتنا بينها أسماء ربَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواء

ومطلت الصوت ومكّته - ثم يقول مع ذلك:

مَلَكَ المنذرُ بنُ ماءِ السَّمائِي^(١)

فأحس حينئذٍ وقال أهذا!! أين هذا من ذاك، إن هذا طويل وذاك قصير، فاستروح إلى قصر الحركة في (حاجبه) وأنها أقل من الحرف في (أسماء) و(السماء)^(٢).

- وعرض الدكتور مهدي الخزومي في كتابه مدرسة الكوفة إلى ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس، ونقده بقوله: إن نظرية الدكتور أنيس لا تستطيع أن تفسر اختلاف اللهجات العربية في الوقف مثل. لهجة أزد السراة الذين إذا وقفوا على المرفوع، نطقوا بضمته وأطالوها، فكأنما هي واو، وإذا وقفوا على المكسورة أطالوا كسرتة، فكأنما هي ياء. فيقولون في الجملتين: هل جاء خالدٌ؟ وهل مررت بخالدٍ؟: خالدو، وخالدي، حيث يريدون الوقف، يقول الصواب وأضاف الدكتور المخزومي: (فإذا لم تكن الحركات أعلاماً لمعان قصد إليها المتكلم، بل لم تعد إلا أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف على: خالد في لغة من ينتظر - وهي لغة أزد السراة -؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها؟... وعليه فإن القول بأن الحركات، إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها

(١) هو من المعلقة السابقة وصدره: فملكنا بذلك الناس حتى

(٢) الوجيز في فقه اللغة ٣٣٠ وانظر الخصائص ١/ ٢٤٠ أونس: أبصر، خدلة الساق: ممتلئة، دويئة: تصغير دون وكأنه يرد بالمسموم الخطام تشده في أنفه، الجرير: سير من جلد يجعل على أنف البعير ليذله، القرمة: من سمات الإبل تكون فوق الأنف وكذا الجرفة إلا أنها دون الأنف، والمعنى أن الأعرابي أبا عبد الله الشجري ظن أن ابن جني يعترض عليه لجعل الخطام أي الجرير على الأنف تحت الحاجب ولم ينتبه أن ابن جني يعترض على الإقواء الذي جاء في «دويئة حاجبه».

ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق^(١) وأكد ذلك الدكتور عبد الحميد عبد الواحد بقوله: إن ظاهرة الوقف المقتضية حالات قد تختلف من لغة إلى أخرى أو من قبيلة إلى أخرى وهو له أوجه متعددة الشائع فيها السكون، ولا يمكن الحديث عن الوقف إن كانت العربية خالية من الإعراب^(٢).

وأفاد الدكتور رمضان عبد التواب مما ذكره السابقون، فعرض في الفصل ١ الذي عقده في كتابه (فصول في فقه اللغة) عن ظاهرة الإعراب، نظرية الدكتور إبراهيم أنيس بعد عرضه رأي قطرب، وراح يسوق الأدلة الدالة على وجود الإعراب (مطلقاً) فحوت هذه الأدلة ردوداً على من أنكر (الإعراب) وردوداً على من أنكر دلالة الحركات على الإعراب، وقد ذكرنا فيما سبق الأدلة التي ساقها رداً على من أنكر الإعراب، واخترنا هنا ذكر ما يكون رداً على من أنكر دلالة الحركات على المعاني.

فمما ذكره:

١ - أن بعض اللغات السامية وُجد فيها إعراب مدلول عليه بحركات تدل على معاني الفاعلية والمفعولية والجر والمثنى والجمع قال (إن الإعراب في العربية، كان - كما يقول النحاة العرب - يدل على المعاني، من الفاعلية والمفعولية وغيرها، ولم يكن حركات وصل بين الكلمات، كما يرى الدكتور أنيس. ودليلنا على ذلك عدة أمور:

أولاً: وجود الإعراب كاملاً في بعض اللغات السامية القديمة، كالأكدية، وتشمل اللغتين: البابلية والآشورية في عصورهما القديمة، وهذا قانون (حمورابي (١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق.م)، المدون باللغة البابلية القديمة، يوجد فيه الإعراب كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً.

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ٤٩-؟ - ٢٥٦ نقلاً من كتاب فصول في فقه اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ٣٧٦، وانظر المنصف، لابن جني ١/ ١١.

(٢) منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

وتوجد حالات الإعراب كذلك، في اللغة الأوجاريتية وهي إحدى اللغات السامية المكتشفة حديثاً في منطقة (رأس شمرا) على الساحل الشمالي لسوريا، بل إن اللغة الحبشية، تكفي هي أيضاً للتدليل على أصالة الإعراب، ودلالته على المعاني في اللغة العربية، إذ تظهر في الحبشية حالة النصب، التي تطابق من الناحية الإعرابية، نظيرتها في اللغة العربية. إلى حد كبير.

هذا وفي اللغات السامية الأخرى، عدا الأكادية والأوجاريتية والحبشية، بقايا حقيقة وأخرى مظنونة، من حالات الإعراب، التي كانت موجودة في اللغة السامية الأم غير أن المقام لا يتسع لتفصيل القول فيها هنا^(١).

وأفاض الدكتور رمضان بعد ذلك في الحديث عن الإعراب في اللغات السامية ودلالة الحركات على المعاني مؤصلاً هذه الدراسات التي تؤكد على أن اللغة السامية الأم كانت تفرق بين حالة الرفع بوصفها حالة تحديد للمسند إليه، وربما للمسند أيضاً باللاحقة u.. وحالة الجر بوصفها حالة تحديد الاسم باللاحقة i وأخيراً حالة النصب بوصفها حالة تحديد للفعل باللاحقة a^(٢).

وأكد الدكتور عبد الكريم مجاهد ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب حول وجود الإعراب في اللغات السامية مع دلالته على المعاني وساق أمثلة على ذلك أيضاً^(٣).

٢ - والرد الثاني الذي رد به الدكتور رمضان رأي قطرب ومن والاه هو ما ذكره حول عناية الرعيل الأول بفكرة دلالة الحركات على المعاني قال: «هذه الأخبار الكثيرة التي وصلت إلينا والتي تدل على فطنة العلماء في الصدر الأول إلى

(١) فصول في فقه اللغة ٣٨٣-٣٨٥ بتصرف.

(٢) المرجع السابق.

(٣) علم اللسان العربي ١٣٩-١٤٠ وانظر من أسرار اللغة ٢٠٩-٢١٥.

هذه الحركات الإعرابية ومدلولها، وعيهم من يحيد عنها، ممن فسدت ألسنتهم بمخالطتهم للأعاجم، ونحن وإن كنا نشك في صدق بعض هذه الأخبار، بما يبدو فيها من مسحة التكلف والصنعة، فإننا نرى في جملتها دلالة صادقة على وجود الإعراب في الكلام وشعور هؤلاء القوم به، قبل أن يخرج أن يخرج أن يخرج النحاة بنظرياتهم على الناس.

- فقد كتب كاتب لأبي موسى الأشعري، إلى عمر بن الخطاب: «من أبو موسى» فيكتب إليه عمر رضي الله عنه: «سلام الله عليك، فاضرب كاتبك سوطاً واحداً، وآخر عطائه سنة».

- ويروى عن أبي الأسود الدؤلي، أنه سمع رجلاً يقرأ: (أن الله بريء من المشركين ورسوله)، بكسر اللام، فقال: لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئاً أصلح به نحو هذا.

- ومر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، على قوم يسيئون الرمي، فقرعهم، فقالوا: إنا قوم متعلمين، فأعرض مغضباً، وقال: والله لخطؤكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم.

- واستأذن رجلٌ على إبراهيم النخعي، فقال: أبا عمران في الدار؟ فلم يجبه، فقال: أبا عمران في الدار؟ فناداه: قل الثالثة وادخل.

- ومثل ذلك يُروى عن الحسن البصري؛ إذ قرع عليه الباب رجلاً، فقال: يا أبو سعيد، فلم يجبه، فقال: يا أبا سعيد، فقال: قل الثالثة وادخل.

كل هذه الروايات وأمثالها تدلنا - كما قال الدكتور رمضان عبد التواب - على وجود إعراب، كما يعرفه النحويون في العربية الفصحى^(١).

(١) فصول في فقه اللغة ٣٩٣-٣٩٥ بتصرف، وقد ساق الدكتور رمضان كثيراً من الأمثلة، اقتصرنا =

وذكر الدكتور رمضان عبد التواب ما يمكن أن نعهده دليلاً أشار إليه الزجاجي والعكبري وابن يعيش كما رأينا، وهو أن وجود حركات الإعراب بدلالاتها على المعاني، يتيح حرية التصرف في الجملة العربية من حيث التقديم والتأخير، قال - وهو بصدد رده على نولدكه الذي زعم أن ثبات وضع الكلمات في الجملة جعل فقدان الإعراب غير مؤثر في وضوح المعنى. قال الدكتور رمضان معلقاً على هذا الزعم: فكأنه - أي نولدكه - بهذا القول يلغي دلالة الحركات على المعنى بسبب أن الكلمة في الجملة العربية لها مرتبة ثابتة، يعطيها بعداً دلالياً كالفاعلية والمفعولية وهذا زعم فاسد. وأضاف الدكتور رمضان قائلاً: إن نولدكه أخطأ، لأن جملة مثل: (ضرب محمد علياً) يمكن أن تقال في العربية الفصحى بأوجه أخرى، مثل: (ضرب علياً محمد) أو (محمد ضرب علياً) أو (علياً ضرب محمد)، تبعاً لاختلاف المقصود من الكلام، وهكذا نرى أن وضع الكلمات غير ثابت في الجملة العربية القديمة، وساعد على هذه الحرية في وضع الكلمات في الجملة ظهور الإعراب الذي كان يوضح وظيفة الكلمة في اللغة، ولولا ظهور الإعراب لاختلط الأمر في الكثير من الأحيان، فلو أسقطنا الإعراب من جملة: (ضرب محمد علياً) مثلاً، لاختلط علينا الأمر، فلم نعرف الفاعل من المفعول. ومثل ذلك في آية ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] وآية: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] وآية ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤] فلو أسقطنا الإعراب من هذه الآيات، لجاز أن يكون المعنى في الآية الأولى: أن الله يخشى العلماء من عباده، وفي الثانية: أن الله برىء من المشركين ومن رسوله، وفي الثالثة: أن إبراهيم هو الذي ابتلى ربه، وكل ذلك غير مراد، بل هو كفرٌ في بعضه.

لهذا كله نرى - كما يقول الدكتور رمضان - أن الإعراب كان من الأمور التي تساعد على حرية بناء الجملة العربية، وأن الجملة العربية لهذا السبب كانت تقال بأوجه عدة، وهذا هو ما كان الزجاجي يقصد إليه بقوله «وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني».

لما فقد الإعراب، كان الواجب أن يلزم بناء الجملة نظاماً واحداً، وهو ما حدث في اللهجات العربية الحديثة، فإن جملة: «ضرب محمد علياً» مثلاً، أصبحت في اللهجات الحديثة: «محمد ضرب علي» بتقديم الفاعل، والتثنية بالفعل، ثم الإتيان بالمفعول به^(١).

وعرض الدكتور خليل عمايرة لرأي قطرب، وانتهى إلى أن الحركات تحمل دلالات لا يتضح المعنى بغيرها، فلو كان الأمر كما يرى قطرب للتخفيف في الوصل عند الكلام فتمنع الحركات المتكلم من الإبطاء، وتكبح جماحه عن السرعة لكانت هناك حركة واحدة في كثير من الأساليب^(٢).

أما الدكتور عبد الكريم مجاهد فقد ذكرت بأنه ساق أمثلة من اللغات السامية مؤكداً ما ذكره الدكتور رمضان في هذه القضية، وناقش الدكتور مجاهد رأي قطرب ورأي أنيس أيضاً بقوله: وفي الوقت الذي نصر فيه على أن يكون للحركات مثل هذا الدور في أواخر الكلمات المبنية والمعرّبة. لا نستطيع أن ننساق مع قطرب (ت ٢٠٦هـ) في اقتصار حركات الإعراب على هذا الدور، وإنكاره أن يكون لها دور آخر هو الدلالة على المعاني النحوية وبيان العلاقات فيما بين

(١) فصول في فقه اللغة ٣٩٤-٣٩٥.

(٢) العامل النحوي، ٦٥.

الألفاظ في العبارة اللغوية^(١). ثم عرج على آراء الدكتور إبراهيم أنيس فعرضها ثم رد أدلته بقوله: «ويتلقف الدكتور إبراهيم أنيس هذه النظرية ويحاول بكل ما أوتي من قوة فكرية أن يجعل منها حقيقة علمية، قال: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض» فحصر الحركة الإعرابية في دور صوتي هو تسهيل نطق الكلمات عند الإدراج مستنداً إلى ما نقله سيبويه عن الخليل بقوله «وقد قرر بعض المتقدمين من ثقات العلماء أن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل لذلك جاز سقوطها في الوقف وجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر، وإن اعتبروا هذا من الضرورات الشعرية، يقول سيبويه «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضممة زوائد، وهنَّ يلحقن الحرف ليوصلَ إلى التكلم به»^(٢)، وبعد هذا العرض الموجز لدليل الدكتور أنيس، راح الدكتور مجاهد يفنده قائلاً:

أ - قوله «لم تحدد الحركات الإعرابية المعاني في أذهان القدماء من العرب»: كلام مردود عليه من خلال أمثلة رُويت عن العرب، فهذا أعرابي حينما يسمع المؤذن الذي أخطأ فقال: أشهد أن محمداً رسول الله بدل أن يقول: رسول الله، وظل الأعرابي يردد: ما بال محمد وملك؟ حيث المؤذن نصب كلمة رسول لم يخبر وإنما وصف، ظلَّ الكلام بلا خبر، وهذا ما أدركه الأعرابي ولا سبب لهذا الإدراك سوى الحركة الإعرابية.

(١) علم اللسان العربي ١٣٥.

(٢) علم اللسان العربي ١٣٦-١٣٧.

وأعرابي آخر يسمع قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] بكسر كلمة رسول عطفاً على المشركين، فما كان منه إلا أن قال: إذا كان الله قد بريء من الرسول فأنا بريء منه أيضاً، تُرى من أين فهم هذا الأعرابي هذا المعنى؟! ولا دليل على هذا الفهم سوى العطف، لوجود الكسرة على آخر كلمة رسوله، أي من الحركة الإعرابية، ثم هذا الحوار الذي دار بين أبي الأسود الدؤلي وابنته، ألا يدل دلالة واضحة على الفروق المعنوية التي أتاحتها الحركات الإعرابية من: ما أجملُ السماء! والأمثلة تفوق الحصر التي تفرق فيها الحركة الإعرابية بين المعاني قديماً، وما زالت كذلك إلى وقتنا، وأليست دليلاً على أن القدماء قد فهموا من لغتهم ما نفهمه منها الآن؟ وهم أولى منا بذلك^(١).

ونضيف إلى ما ذكره الدكتور مجاهد حول أبي الأسود الدؤلي وابنته بأن هناك رواية ذكرها أبو الطيب اللغوي تفيد أن سيدنا علياً رضي الله عنه حين سمع لحناً قال لأبي الأسود الدؤلي اجعل للناس حروفاً، وأشار له إلى الرفع والنصب والجر^(٢) الأمر الذي يؤكد أن الإعراب وألقابه وأدواته من الحركات، كل ذلك مرتبط أشد الارتباط بالمعنى، فأى خلل في استخدام هذه الحركات يؤدي إلى اللحن، فالعلاقة إذن بين الحركات والمعاني وثيقة جداً، فليس الأمر كما زعم قطرب إن كان لاغياً لوظيفة هذه الحركات الدلالية.

وتابع الدكتور مجاهد كلامه مفنداً أدلة الدكتور أنيس فقال:

ب- ادعى الدكتور إبراهيم أنيس أن الحركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، معتمداً على ما نقله سيويوه، ويظاهاه في

(١) علم اللسان العربي ١٣٧.

(٢) مراتب النحويين ٢٤، - تنظر الروايات في الفهرست ٦٠، ونزهة الألباء، ١٤-١٧-١٩.

ذلك فؤاد ترزي، بقوله «فإننا نعتقد بأنها (أي حركات الإعراب) إنما وُجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ولكنها استُغلت من الناحية فيما بعد لأغراض معنوية في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد، وكلاهما يحتاج كذلك بأنهم كثيراً ما يلجأون إلى التحريك عند التقاء الساكنين، وإننا قد أقررنا سابقاً بأن الحركة الإعرابية قد تأتي لتيسير وصل الكلام وتسهيل تلاحق الكلمات، ولكننا لا نقر أبداً بأن الغاية الوحيدة من وجودها مثل هذا الأمر بدليل قول د. أنيس نفسه: يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، أي ليس كل الأحيان، وكذلك ترزي يقول قبل كلامه آنف الذكر مباشرة: «قد يصح الافتراض أن بعضاً منها (أي الحركات الإعرابية) ربما قام في عهد متقدم نسبياً على أساس معنوي لإزالة الالتباس أو تقرير معنى كما هو الحال في الفاعل والمفعول.. ورد الدكتور عبد الكريم قائلاً: ولا أدري حقاً ما يمنع أن يظل الذي تمّ في العهد المتقدم قائماً إلى وقتنا هذا وإلى يوم الدين ما دامت اللغة بقواعدها قائمة؟! .

ج - و تابع الدكتور مجاهد قائلاً: أما اعتماد د - أنيس على ما نقله سيبويه عن الخليل فإنه لا حجة له فيه حيث النصّ على أنهم يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به» ولا يلحقن «الكلمة» ولا يمكن الاحتجاج بأن سيبويه قد يقصد بالحرف أحياناً «الكلمة»، لأن المقام الذي سيقف فيه هذه العبارة هو حروف البدل والإعلال، أي الحروف أو (الأصوات) التي يبدل بعضها من بعض داخل الكلمات، كالهزمة التي تبدل من الياء والواو في القضاء والشقاء، وإبدال الدال من التاء في مثل ازدرج وهكذا... إلخ. ودخول الحركات على الحروف أمر طبيعي، لأنه لا يمكن في الكلمات العربية أن يتوالى حرفان ساكنان لا في كلمة واحدة ولا في كلمتين

متواليتين، وعليه يكون قصدُ الخليل دخولَ الحركات على الحروف السابقة على الحرف الأخير ليتمكن نطقها، ومن الطبيعي أن تلحق الحرف الأخير حركة الإعراب أو حركة البناء^(١).

ويبدو لي أن ذهاب الدكتور مجاهد إلى أن الخليل هنا لم يقصد بالحرف الكلمة غير متجه، فربما أراد حقاً من الحرف الكلمة، فكثيراً ما يعبر سيبويه عن الكلمة بالحرف^(٢)، ثم إن القول: إن ما ورد جاء في سياق الحديث عن مسائل صرفية أيضاً لا يتجه، لأن أسلوب سيبويه في الكتاب كما هو معلوم أنه يأتي بجزئية علمية في مكان يتطلبها ثم يأتي ما يتعلق بها في مكان آخر يتطلبها من جهة أخرى، ويترتب على هذا السؤال: كيف نفسر قول الخليل؟

والجواب: أنه لا مانع من القول: إن هذه الحركات تحمل دلالة صوتية إضافة إلى الدلالة المعنوية، فالعرب اعتنوا بالمعنى والمبنى معاً، وهم أصحاب آذان موسيقية بديعة، وبهذا التفسير يكون قطرب تابعاً لل خليل في هذا الرأي ولم ينفرد به، وربما بدا له بعد ذلك أن الدلالة المعنوية لا علاقة لها بالحركات كما شرحنا رأيه فيما سبق، فأمن بدلالته على الوظيفة الصوتية فقط، وهو رأي لم يستقم له ولم يتجه، والاحتمال الأول هو المتجه كما ذكرنا، إذ بذلك يتفق قوله مع آثاره من آراء وكتب تدل على أنه مع جمهور النحاة^(٣) ولا ننسى أن قطرباً له رأي خاص به في تعريف القافية، فهي عنده الحرف الأخير، أي له شعور خاص بالناحية الصوتية في كلام العرب.

(١) علم اللسان العربي ١٣٨.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٧٥-٣/ ١٦٠ وممن استعمل الحرف مريد أبه الكلمة الفراء، انظر المعاني ٣١٠-٣١١/ ١.

(٣) انظر «مع في الدرس النحوي» ١٧-٥٨ ففيه ما يفيد أن حديث سيبويه عنها كان موزعاً في أماكن من كتابه متباعدة، وانظر «حيث لغاتها وتراكيبها النحوية» أيضاً.

- وتابع الدكتور مجاهد إيراد أدلة الدكتور أنيس والرد عليها، فقال «افترضه أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر، وأن للإعراب أسساً أخرى غير أسس النحاة مستتراً بالبحث العلمي البحث، فقد فسره بظاهرة تتصل اتصالاً وثيقاً بوصل الكلام وهي ما يسمى التقاء الساكنين، يقول في ذلك: والظاهر من أقوال النحاة أن التخلص من التقاء الساكنين كان شائعاً بين جميع القبائل، والتخلص من التقاء الساكنين إنما يكون بالكسر أحياناً وبالضم أحياناً وبالفتح أحياناً ولكنهم قصروا أمره على تلك الكلمات التي لا يعقل أن تنسب لها الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك»، ففي الحقيقة أن هذا حديث متهافت فليس كل حركة إعراب أو بناء في اللغة هي للتخلص من الساكنين، بل إنه في بعض الأحيان يتم بحذف حرف العلة، أو كما يقال في علم الأصوات: تقصير المد الطويل في مثل: لم يَبِعْ، لم يُقْل، لم يَزَل، فالتخلص من الساكنين بين الكلمتين المتجاورتين ظاهرة جزئية في اللغة، فلا يمكن تعليل وجود الحركات في أساليب اللغة على طريقة التخلص من الساكنين». ويتابع الدكتور عبد الكريم مجاهد حديثه قائلاً:

يقرر - أي الدكتور أنيس - خلو اللهجات من الحركات الحديثة والقديمة أيضاً حيث يقول بعد روايته مجموعة من اللحن ليستدل على أن الإعراب ليست ظاهرة سليقة عند العرب في لهجات خطابهم وفي الوقت نفسه يعترف بوجوده في اللغة الأدبية. «وعلى هذا يمكننا أن نتصور أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً كما يقول النحاة بل كانت صفة اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم» ويمكننا أن نرد عليه بأن ذكر اللحن وقلة المروي منه دليل على أنه خروجٌ عن القاعدة الأصلية، وليس دليلاً على أن العربي تكلم بغير لهجته أو باللغة النموذجية فأخطأ الصواب^(١).

(١) علم اللسان العربي ١٣٨، وانظر من أسرار اللغة ٢٤٨ - ٢٤٩ وانظر أيضاً رد الدكتور داوود =

وبردود المحدثين التي حصل فيها نوع من تكرار الأفكار، تبدو نظرية قطرب مع من اتبعه من المحدثين غير صحيحة وغير منهجية، وليس ثمة فائدة منها في دراساتنا اللغوية.

وقد بدا لي أن الدكتور أنيس نفسه قد ناقض نفسه أو لنقل: لم يفتن إلى أن ما ذكره أحياناً يمكن أن يكون رداً عليه فمما وجدته:

١ - تقريره أن حركات الإنسان وما ينشأ عنها من أصوات قد توحى بنوع من الكلمات وثيقة الاتصال بين اللفظ ومدلوله مثل: طرق الباب، وربت على كتفه، وكالقطع والقطف والقطم والقضم^(١)، وقال في موضع آخر: إن الحركات قد ترمز في بعض اللغات لمعان خاصة، ففي اللغة الحامية تعبر في غالب الأحيان عن القريب، في حين أن الضمة تعبر عن البعيد، وكذلك في الفصيحة الهندية الأوربية، على العموم نرى الكسرة تعبر عن صغر الحجم والرقعة وقصر الوقت^(٢) وفتن إلى أن العربية فيها مثل ذلك فقال: فإذا نظرنا إلى العربية وجدنا الكسرة فيها رمز المؤنث ووجدنا التصغير بالياء التي هي أخت الكسرة^(٣).

والظاهر من كل ما ذكره أن الحركات الجسمية الفسيولوجية تفيد معاني على نحو ما ذكر، وهذا يجزنا إلى القول: لِمَ يستغرب الدكتور أنيس أن تكون الحركة في آخر الكلمة عندنا في العربية لها دلالة مع أن الناحية الفسيولوجية للحركات واضحة ظاهرة؟ أليست الضمة مستلزمة ضم الشفتين؟ وكذا الفتحة والكسرة والتنوين، كلُّ

= عبده في كتابه: أبحاث في اللغة العربية، الفصل العاشر، حول حركات الإعراب، على الدكتور إبراهيم أنيس فيما قرره من أن السكون هو الأصل في العربية.

(١) من أسرار اللغة ١٢٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ١٤٨.

حركة من حركات العربية تستلزم وضعاً فيسولوجياً معيناً للشفتين مع اللسان. فلم نكر دلالة هذه الحركات على المعاني في عربيتنا ونعتقد بها عند الآخرين؟ ولم نؤمن بأن حركات الإنسان الفيسولوجية قد تفيد معاني في بعض اللغات على نحو ما ذكر الدكتور أنيس في حين أن حركات الناطق العربي لهذه الأصوات لا تفيد؟!.

الخاتمة

أخيراً يجدر بنا الآن أن نورد أهم ما توصلنا إليه حول رأي قطرب:

١ - أن الزجاجي هو أول من ذكر رأي قطرب، وأول من نقده، وتبعه العكبري، والظاهر أن رأي قطرب لضعفه عندهم، لم يشتهر، إذ لا نرى في كثير من كتب الفحول كأبي علي وابن جني، والجرجاني وابن مالك وابن هشام ما يشير إليه، تضعيفاً أو توجيهاً أو تأكيداً.

٢ - لو أخذنا بظاهر نصي الزجاجي والعكبري الدالين على رأي قطرب، ثم نظرنا في نصوصه التي تفيد أنه لا ينكر الإعراب كذهابه إلى أن الأسماء الخمسة والمثنى والجمع هي معربة، وكذلك حديثه عن لفظة أمس، وتجويزه الجزم بكيف، ثم تأليفه كتابين أولهما: «إعراب القرآن» و ثانيهما: «علل النحو»، لرأينا في ذلك تناقضاً واضحاً لا نظن أن قطرباً يقع في مثل ذلك، لذا يُستحسن حمل ذلك على ما ذكرناه من احتمالات فيما سبق.

والظاهر أن أقوى الاحتمالات هو أنه كان يؤمن أن الحركات العربية في أواخر الكلمات ذات وظيفتين: معنوية وصوتية معاً، على النحو الذي فصلناه وشرحناه.

يليه الاحتمال الثاني: وهو أن قطرباً كان مع جماهير النحويين في القول: إن الحركات لها دلالة على المعاني، يؤكد ذلك نصوصه المتضمنة مصطلحات النحاة المشهورة ثم بدا له الرأي الثاني الذي اشتهر به، وبأن لنا ضعفه ورفضه.

٣ - أن الرتبة لا يمكن أن تكون معياراً مطرداً في تحديد المعاني، فالحركات هي الأصل وهي المعيار المطرد. فهي تتيح تقدم المفعول على الفاعل من غير الوقوع في لبس، وبذلك تفوقت على غيرها من اللغات الأخرى التي تعتمد على الرتبة في تحديد المعنى، قال الدكتور عبد المجيد الطيب «وهذا الأمر - أي الإعراب بالحركات - يعطي العربية ميزة خاصة يجعلها أكثر مرونة في التعبير عما يدور في خلد المتحدث، أما في اللغات الأخرى المعاصرة فإن الرتبة أي موقع الكلمة في الجملة هو الذي يحدد وظيفتها، ولذا تأتي أساليبها رتيبة لا حياة فيها ولا تنوع ولا جمال، فالإعراب أحد أهم السمات المميزة للعربية على غيرها من اللغات المعاصرة، وهو من أهم الأسباب التي جعلت الأدب العربي يتفوق على الآداب الأخرى^(١).

٤ - أن كل ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من الأدلة، ردها المحدثون، وظهر أنها لا تقوم دليلاً على أن حركات العربية لا دلالة لها على المعاني.

٥ - أن النحويين تحدثوا عن حركات صوتية لا دلالة لها، مثل التقاء الساكنين ومعنى ذلك أنهم على وعي بهذه الحركات، فلو كانت هذه الحركات التي يتحدث عنها قطرب صوتية فقط لوصل الكلام لنصوا عليها.

٦ - أن النحويين جميعهم أجمعوا على أن حركات الإعراب دالة على المعاني يبدو ذلك من قول الزجاجي بعد ذكره رأي الجمهور «هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال^(٢).

وقد تضافرت النصوص الدالة على هذا الإجماع، ولا يجوز الخروج عن هذا الإجماع، لأن الإجماع حجة، فالإعراب بمفهومه الذي ذكرناه من خصائص

(١) منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة، ١٧٨.

(٢) الإيضاح ٧٠.

لغتهم، قال ابن جني معرّفاً للإعراب بأنه «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت، أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»^(١).

وقال ابن قتيبة «ولها - أي للعرب - «الإعراب» الذي جعله الله وسمّاً لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يُفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب»^(٢).

وقال ابن فارس مؤكداً على ذلك «من العلوم الجليلة التي خُصّت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرّف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا نعت من توكيد» وقال أيضاً «فأما الإعراب فبه تُميز المعاني ويُوقَفُ على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: «ما أحسن زيد» غير معرب أو «ضربَ عمرُ زيد» غير معرب، لم يُوقف على مراده فإذا قال: ما أحسنَ زيداً» أو ما أحسنَ زيدٌ أو ما أحسنَ زيد، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني^(٣). وأشار مكّي إلى أن اختلاف الحركات يدلُّ على اختلاف المعاني، والإعرابُ يزيل أي إشكال يقع في الكلام، ذكر ذلك في مقدمة كتابه المشكل، حين تحدث عن أسباب تأليفه الكتاب، قال «ورأيتُ من أعظم ما يجبُ على طالبِ علوم القرآن الراغبِ في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، معرفة إعرابه، ليكون بذلك مطلعاً على المعاني التي تختلفُ

(١) الخصائص ١/ ٣٥.

(٢) تأويل مشكل القرآن ١٤.

(٣) الصاحبي ٧٥-٧٦.

باختلاف الحركات، متفهماً لما أراد الله تبارك وتعالى به من عباده، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرَفُ أكثر المعاني وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويُفهم الخطاب، وتصحُّ معرفة حقيقة المراد^(١).

أما عبد القاهر الجرجاني فقد شدد النكير على من يحاول التهوين من أهمية الإعراب قال وهو بصدد حديثه عن نظرية النظم، «قد عَلِمَ أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يُتَبَيَّنُ نقصانُ كلام ورجحانه حتى يُعرضَ عليه، والمقياس الذي لا يُعرَفُ صحيح من سقيم حتى يُرجعَ إليه، لا ينكر ذلك إلا من ينكر حسَّه، وإلا من يغالط في الحقائق نفسه»^(٢).

٥ - أن هناك بقايا آثار في اللغات السامية تفيد أن الحركات لها دلالة على المعاني، ، فذا دليل يضاف إلى الأدلة الأخرى التي تتوافق جميعها لتكوّن رداً قاطعاً على منكري الإعراب في العربية، ومنكري دلالتها على المعاني التي نص عليها النحاة.

٦ - لقد كثرت الأمثلة الدالة على أن الحركات في آخر الكلمات دوال على المعاني المختلفة، والذي نحسبه أن مثل هذه الأمثلة تعد من أقوى الأدلة التي تدفع قول من يزعم أنها لادلالة لها من ذلك:

١ - قول الرسول ﷺ عن قرينه: (أعاني الله عليه فأسلم). فمن رواه بفتح الميم، فهو فعل ماضٍ، والمعنى أن القرين أسلم، ومن رواه بضم الميم فهو فعل مضارع، والمعنى أنه ﷺ سلم منه^(٣).

(١) مشكل إعراب القرآن، ٢/١.
(٢) دلائل الإعجاز ٢٨، ولو نظرت في أي كتاب نحوي عن تعريف الإعراب لوجدت التأكيد على ما ذكرناه حول ارتباطه بالمعاني.
(٣) رواه الترمذي ١١٧٢ ملتنقى أهل الحديث، وانظر المسند برواية حتى أسلم تحت رقم ٢٤٨٤٥.

٢ - قول الرسول ﷺ (من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله) قال ابن منظور: أي نُقص أهله وماله وبقي فرداً، يُقال: وترته إذا نقصته، فكأنك جعلته وترّاً بعد أن كان كثيراً، يُروى بنصب الأهل ورفعته، فمن نصب جعل أهله مفعولاً ثانياً لوتر، وأضرمت فيها نائب فاعل يعود على من فاتته الصلاة، أي رد النقص إلى الرجل، ومن رفع أهله، فهو نائب الفاعل، وهم حينئذ المصابون، أي من رد النقص إلى الرجل نصب أهله ومن رده إلى الأهل رفع^(١).

٣ - أن من يقول عند القاضي: أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمداً رسول الله، بنصب الرسول أيضاً لم يكن قد شهد له بالرسالة، لأنه لم يخبر عن محمد مع نصب الرسول بشيء، ولا اعترف به، ولو قال: إن الله ربنا بالنصب أيضاً لم يكن معترفاً بشيء أيضاً، فإن رفع الرب كان معترفاً بالربوبية، وهو الصواب كما قال ابن بابشاذ^(٢).

٤ - أننا لو قلنا: نجح الطلاب المجتهدون وكل طلاب الجامعة، ففي اختلاف ضبط (كل) بالشكل، يُستدل على معنى يختلف عن الآخر، فلو نصبتهما على أن الواو للمعية، وكل مفعول معه، لكان المعنى أن الطلاب المجتهدين مع طلاب الجامعة نجحوا كلهم في وقت واحد ولو رفعنا (كل) لاحتملت الجملة معنيين:

الأول: أن الطلاب المجتهدين نجحوا وجميع طلاب الجامعة موجودون في الجامعة، فالواو استئنافية، وكل مبتدأ، ونقدر خبراً لها أي موجودون.

والمعنى الثاني: أن الطلاب المجتهدين نجحوا ومعهم أيضاً طلاب الجامعة، وربما نجح المجتهدون أولاً ثم نجح طلاب الجامعة بعدهم، وربما نجح طلاب

(١) لسان العرب، وتر، بتصرف.

(٢) الطريق إلى صنعة الإعراب ٣١ وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٧٥ وإعراب أذكار الصلاة ١٦٠.

الجامعة أولاً ثم المجتهدون، وربما نجحوا جميعاً في وقت واحد، أو في أوقات مختلفة، والواو في ذلك كله حرف عطف.

كل هذه الاحتمالات تحتملها هذه الجملة، ولولا اختلاف حركات الإعراب على لفظة (كل) لم نتبين معنى من آخر، ولا يستطيع السياق هنا أن يحدد المراد، بدقة فهو لا يعطيك إلا معنى واحداً ربما لم يُرده المتكلم.

٥ - و انظر إلى قولنا: سار القائد والجندُ، وسار القائد والجندَ، فالعطف أي الرفع هنا يفيد المشاركة في السير، والمعية محتملة، أما نصب الجند فيؤكّد أنّهما سارا معاً، ولا يميز بين المعنيين إلا الحركة الإعرابية.

٦ - ومن ذلك المثل المشهور: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ومثله لا تضرب زيداً وتضحك، بتغيير حركات الفعل تضحك بين رفع ونصب وجزم، فالمعلوم أنه إذا رفع الفعل تضحك فالكلام على الاستئناف أي أننا منهيون عن ضرب زيد لكن الضحك مباح لنا، وإذا جزمنا الفعل تضحك فالتنهي متوجه إلى الفعلين ويصير المعنى أننا منهيون عن ضرب زيد ومنهيون عن الضحك أيضاً، وإذا نصبنا الفعل تضحك بأن المضمرة بعد واو المعية يصير المعنى أننا منهيون عن الجمع بين ضرب زيد وضحكنا، وأننا لو فعلنا أيهما منفرداً لجاز، وقس على ذلك نحو: لا تقد السيارة، وتنظر في التلفاز الذي بداخلها أو تتكلم في الجوال، ففي ضبط تنظر أو تتكلم، تختلف المعاني، وهذا أمر معروف مشهور، ويتصل بهذا أنك لو قلت: ألم تر أنني أنعمت عليك فتشكر، يجوز في الفعل المضارع فتشكر، الرفع والنصب، فإن رفعتَه فأنت مثبت للشكر، وإن نصبتَه فأنت ناف لشكره.

٧ - ولا يغيب عن بالنا في هذا المقام التذكير بالمثل المشهور الذي ذكره

القدماء كثيراً مع لا تأكل السمك وتشرب اللبن للدلالة علة على أن حركات الإعراب تفيد معنى، هذا المثل هو: ما أحسن زيد، فإذا سكنت، لم يُعلم المراد أما إذا حركت، فيظهر المراد، فما أحسن زيداً معناه التعجب، وما أحسن زيدٌ برفع زيد فمعناه النفي، وما أحسن زيدٍ، برفع أحسن مع جر زيد، فمعناه الاستفهام.

٨ - ولو قلت: زيد قاتل غلامك، بتنوين قاتل ونصب غلامك فالدية لا تقع لأن القتل لم يحصل ولو قلت: زيد قاتلٌ غلامك بحذف التنوين وجعل التركيب من باب الإضافة فالقتل حصل ويجب دفعُ الدية،^(١).

٩ - ومن ذلك قولنا: ما أخذت ريالاً فلو نصبنا ريالاً فالمعنى على النفي، وريالاً، مفعول به، ولو رفعنا «ريال» فالمعنى على الإثبات، و«ما» موصولة مبتدأ وريال خبره، وجملة أخذته صلة، أو «ما» مصدرية، والمصدر المؤول مبتدأ وريال خبره، فحركة لفظة ريال دلت على معنيين النفي في حال النصب، والإثبات في حال الرفع.

١٠ - لو قلت: كلُّ سيارةٍ من سياراتي اشتريتها بثلاثين ألف ريال، إن رفعت كل، فهي مبتدأ، وخبره إما جملة اشتريتها، وإما متعلق الجار والمجرور أي من سياراتي، فإن جعلت جملة اشتريتها هي الخبر، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لسيارة، فالمعنى أن كل سيارة كائنة من سيارتك، مشترة أي كلها ملكك بالشراء، وكل واحد منها ثمنها ثلاثون ألف ريال، وإن جعلت الخبر هو متعلق الجار والمجرور، وجملة اشتريتها هي صفة لسيارة صار المعنى كل سيارة مشترة من سياراتي كائنة بثلاثين ألف ريال، وهذا يعني أن عندي سيارات أخرى أملكها من غير

شراء. أما لونصبت كلّ على أنها مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: اشتريت كل سيارة من سياراتي اشتريتها بثلاثين ألف ريال، فهذا يعني أن كل سيارة من سياراتي مشتراة بثلاثين ألف ريال^(١).

١١ - لو قلت: لا يؤمُّ المقيم المسافر، من غير الاعتماد على الحركات، فهل يظهر المراد بدقة؟ لا يظهر إلا بالضبط.

١٢ - والظاهر أن اعتقاد العربي بأن الحركة تدل على معنى جعله يستعملها في المبنيات لتحديد ما يريد بدقة، من ذلك قولنا: قلت بتحريك التاء بالحركات الثلاث وذلك للدلالة على الخطاب والتكلم، فإذا كان ذلك حاصلًا فلم لا يقال أيضًا مع ما هو معرب؟ وادرج في هذا قولك: أنت بفتح التاء للمفرد المذكر وأنت بكسر التاء للمفردة المؤنثة.

١٣ - والظاهر أيضاً أن هذه القناعة جعلت العربي يعتمد على الحركة لتنويع معانيه سواء في أول الكلمة كقولنا: يَشيع الحبُّ بين الناس، ويُشيع الحبُّ بين الناس، أم في وسطها، كضرب المبني للمعلوم وضرب المبني للمجهول أم في آخرها، كحركات الإعراب التي نتحدث عنها^(٢).

١٤ - والظاهر أيضاً أن النحاة حين وجدوا ظاهرة العامل والمعمول، وأثرها - وهي الحركات الدوال على المعاني - في العربية مطردة واضحة في المعربات، قرروا ذلك وبوبوه، لأن المعربات هي الأصل وهي الأكثر في كلامهم، أما المبنيات التي حافظت أواخرها على حركة واحدة مع وجود العامل، فقد قدروا

(١) - انظر: تيسير النحو، عبدالله الحسين ٢٦٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤٦٢ تحقيق: حسن عمر.

(٢) انظر: الإيضاح للزجاجي ٦٩-٧٠ والمسائل الخلافية للعكبري ٨١، ونحو وعي لغوي ٨٣.

المحاضرة الثانية: رأي قطرب في حركات الإعراب والرد عليه ————— ٣٢٣

عمل العامل في محلها، وبهذا طردوا الباب على وتيرة واحدة ، أي لا بد في الكلام المفيد من عامل ومعمول وأثر.

ونخلص من ذلك كله إلى أن ما أورده قطرب ومن شايعه لا يقوم حجة ولا ينهض دليلاً فالعربية معربة، والحركات فيها دالة على المعاني، وبذلك تتجلى عبقرية العربية التي هي لغة القرآن الكريم.

ورحم الله قطرباً رحمة واسعة.

ولندلف الآن إلى الشبهة الثالثة، المتمثلة برفض ابن مضاء - رحمه الله رحمة واسعة - بعض أسس النحو العربي كنظرية العامل والحذف والتقدير، والعلل الثواني والثالث، وهي التي قد أحدثت صدى عند كثير من المحدثين، سنتعرف على ذلك فيما يأتي.



المحاضرة الثالثة

ردود على ابن مضاء القرطبي

في العامل والتقدير والعلل

ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل

مقدمة

لا شك أن ابن مضاء أثار بآرائه النحوية النقدية حركة علمية نشطة عند بعض المحدثين، الذين لم يرق لهم الكثير من جوانب هذا النحو العربي، فحاولوا إعادة النظر في عدد من أصوله وأحكامه، لتشكيلها من جديد على أسس ظنوا أنها ذات بال، في حين أن الذي أحسبه هو أن آراء ابن مضاء لو عُرِضت على نحويينا القدماء لما بقي منها شيء يستحق النظر، لالشيء سوى أن النحو المشرقي نحو عتيد، أصوله راسية متماسكة، وفروعه عالية متسقة، والحق أن آراء ابن مضاء من حيث وجاهتها عند بعض المحدثين أو تهافتها عند التراثيين، هي لاشك محطة لابد لطالب العلم أن يتوقف عند ها، ويحطّ رحاله في رحابها، لما فيها من فوائد لتكوينه العلمي النحوي، فربما أضاءت له غوامض، وربما فتحت له أبواباً، وربما تحير في أمره فبات كالذي ضاع في الترب خاتمته، وربما عاد منها بخفي حنين لا يلوي على شيء، ومهما يكن حاله أيضاً إزاء هذه الآراء، ناقداً لها أو مؤيداً، لن يخلو أمره حينئذ من فائدة، لأن من يشتغل بهذه الصناعة ولا يعرف ماقدمه ابن مضاء من بضاعة، هوتارك ما لا بد من النظر فيه، ومحروم من الفوائد التي يستفيدها من التعرّف على فكر ابن مضاء ومنهجه ومناحيه.

ثم لا ريب أن أكثر المحدثين المتصلين بالدرس الغربي تراهم في حلهم وترحالهم لا يفتؤون من طرح آراء ابن مضاء في كل محفل ومقام، حتى باتت آراء

الرجل عندهم هي العلم كل العلم، لقد قرأت في جامعة الإسكندرية أيام الطلب بعضاً من آراء ابن مضاء مع الدكتور حلمي خليل - رحمه الله - فكان متحمساً لها، مسروراً بقراءتها، ولازلت أذكر عبارته التي كان يكررها في نهاية القراءة «لقد غرس ابن مضاء غرساً لم يعتن به الخالفون» يريد من ذلك أن الخالفين لو تابعوا ابن مضاء، فربما كنا أمام نحوٍ غير النحو الذي نعرفه، وحين درست مع طلابي في الدراسات العليا، نظرية العامل، وأحكام شبه الجملة في المغني، ونظرية التقدير النحوي، كان لابد من أن نعرج على آراء ابن مضاء، نحاوره ونناقشه في آرائه، بعد عرضها على النحاة المشاركة أصحاب هذا العلم ومنشئيه، فرأيت أن ماغرسه - يرحمه الله - لاثمر له، - فيما أعتقد - ولا طائل من ورائه، لقد اقتنع طلابنا من خلال نصوص اخترناها للدراسة أن آراء ابن مضاء لا تقوى على الوقوف أمام أدلة المشاركة وحججهم، ولعل السبب الرئيس هو أن الجهات منفكة بين الفكر النحوي المصنّاعي، والفكر النحوي الخليلي السيويهي، فلكل وجهة هو مولّيها.

ولا أزعم أن ماذكرته في هذه الرسالة لا يحتمل الخطأ، فربما أصبت وربما أخطأت، فما هي إلا محاولة للدخول على علم (الجدل النحوي) الذي يعد ركيزة مهمة في علوم العربية، وما أجمل أن أقرأ ردوداً مؤيدة أو مضعفة لما حوته هذه الرسالة، فالفائدة في النهاية هي الغاية.

رحم الله ابن مضاء على ما أفاد وأضاء، فهو لاشك مجتهد أيما اجتهاد، ورحم علماءنا جميعاً على ما أعطوا وأجادوا، نسأل الله لنا ولهم الجنة، وأن يجعل أعمالنا خالصةً لوجهه الكريم.

تمهيد التعريف بابن مضاء وكتابه

ابن مضاء هو أبو جعفر بن مضاء القرطبي، ولد بقرطبة سنة ٥١٣هـ - ومات في إشبيلية سنة ٥٩٢هـ، أخذ كتاب سيبويه عن ابن الرماك المتوفى سنة ٥٤١هـ، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يُحصى، وكان مُقرئاً مجوداً محدثاً مكثراً قديم السماع، واسع الرواية، ضابطاً ماهراً في كثير من علوم الأوائل^(١).

وذكرت كتب التراجم له عدداً من المؤلفات هي:

١. المشرق في النحو.

٢. تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان.

٣. الرد على النحاة.

ولم يصل إلينا إلا الأخير، حققه الدكتور شوقي ضيف ثم حققه الدكتور محمد إبراهيم البنا^(٢).

(١) البغية للسيوطي ٣٢٣/١ والديباج المذهب لابن فرحون ٤٨، وانظر مقدمة الرد على النحاة، للدكتور محمد إبراهيم البنا، ٥-١١ ففيها مقدمة ضافية حول التعريف بابن مضاء والمؤثرات التي أثرت في تكوينه الفكري العام، أفدنا منها في هذه المقدمة.

(٢) يبدو أن عنوان الكتاب هو من صنع أصحاب التراجم، نزع ذلك لأن العنوان فيه إطلاق دال على أن الرد سيكون على كل آراء النحاة، في حين أن رد ابن مضاء اقتصر على مسائل معينة، يضاف إلى ذلك أن النسخة التي اعتمد عليها الدكتور محمد إبراهيم البنا يعود تاريخها إلى القرن السابع - كذا في الأصل والصواب السادس - أي نسخت في حياة المؤلف، وهي خالية من العنوان، وقد أخبرني أخي الدكتور عياد الشبتي أن بعضهم ذكر أن هذا الكتاب هو جزء من كتاب المشرق في الرد على نحاة المشرق، وربما هو كتاب المشرق نفسه، والذي يعيننا - الآن - هو مضمونه وما حوى من آراء.

وأهم ما يجب أن نتوقف عنده في حياة ابن مضاء، هو انتماءه إلى المذهب الظاهري، وهو المذهب الذي يعتمد أصحابه فيه على ظاهر النصوص، فقد كان لهذا المذهب أثر كبير في فكر ابن مضاء واتجاهه نحو نقد النحو المشرقي القائم على التأويل والتقدير والحذف والتعليل... إلخ.

ولا يسعني في هذه المحاضرات مناقشة آراء ابن مضاء كلها، فذلك يلزمه وقت طويل، لكن نريد أن نمهد طريق ذلك لطلابنا، حين نطلعهم على بعض آرائه، ونؤكد لهم أن ما أتى به، ليس هو الكلمة الأخيرة في أية مسألة تحدث عنها، فهو لا يعدو أن يكون رأياً غير من الآراء النحوية، التي أفرزها العقل النحوي المبدع في مسيرته التاريخية المديدة، والظاهر ابتداء أن هناك فجوة واسعة بين التفكير النحوي عند ابن مضاء، والتفكير النحوي عند المشاركة، يبدو ذلك مما يأتي:

١. لقد ذكر في مقدمة الكتاب أن النحاة وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن وصيانتها عن التغيير، فبلغوا إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها - أي في هذه الصناعة - القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها^(١) وما ذكره ابن مضاء من أن النحو وُضع لحفظ كلام العرب من اللحن... إلخ هو سبب تناقله الخلف عن السلف، وله وجه وجيه، لكن هناك سبباً يُعدُّ الأهم، وهو أن وضع النحو كان لفهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وذلك لاستنباط الأحكام الشرعية التي ستنظم شؤون حياتهم الخاصة والعامة.

لقد نزل كتاب الله بلسان عربي مبين، والرسول ﷺ - وهو المصدر الثاني في التشريع - عربيٌّ من أفصح العرب، لذا لا بد من الوقوف على النظام اللغوي

(١) الرد على النحاة ٦٤.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٣٣١

العربي، لفهم مرامي العرب من كلامها، وبمقتضى ذلك يتم فهمُ كلام الله ثم فهمُ كلام رسوله، وإلى ذلك أشار الدكتور عبده الراجحي - يرحمه الله - بقوله: والسبب الحقيقي - فيما نعتقد - لنشأة علوم اللغة عند العرب، إنما هو السعي لفهم النص القرآني باعتباره مناط الأحكام التي تنظم الحياة، وفرقٌ كبير بين علم يسعى لفهم النص، وعلم يسعى لحفظه من اللحن، ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العربُ هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس اللغوي»^(١).

وهذا يفيد أن ابن مضاء جزأ الغاية المرادة من وضع النحو، فقصرها على حفظ اللسان من اللحن... إلخ، في حين أن الغاية الحققة منه، أوسع من ذلك وأشمل، وقد أدى هذا الاعتقاد عنده إلى الآتي:

٢. التزهيد في فهم دقائق هذا العلم وأسراره، وعدم ضياع العمر فيه، قال: وأما من اقتصر كلَّ الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة ولا تزرع نار، كاللغات والأشعار، ودقائق علل النحو، ومسليات الأخبار، فقد أساء الاختيار، واستحبَّ العمى على الإبصار»^(٢)، لأنه ليس كالفقه أو الطب في نفع العباد.

والجواب: أن ما ذكره ابن مضاء هو ما عليه كثيرٌ من العلماء منهم الغزالي القائل عن علوم الآلة: «ولا تستغرق عمرك في فن واحدٍ منها طلباً للاستقصاء، فإن العلم كثير، والعمر قصير، وهذه العلوم آلات ومقدمات، وليست مطلوبةً لعينها بل لغيرها، وكلُّ ما يُطلب لغيره فلا ينبغي أن يُنسى فيه المطلوبُ ويُستكثر منه، فاقصر من شائع «علم اللغة» على ما تفهم من كلام العرب وتنطق به، ومن غريبه «على غريب القرآن وغريب الحديث»، ودع التعمق فيه، واقتصر من «النحو» على ما يتعلق

(١) فقه اللغة ٣٥.

(٢) الرد على النحاة، ٦٦.

بالكتاب والسنة، وهو - أي علم النحو - من فروض الكفايات^(١).

وأمام هذا الاتجاه السائد عند كثير من العلماء هناك اتجاه آخر يحض على التبحر في علوم العربية وفهمها، لأنها أساس العلوم الشرعية، قال الزمخشري في مقدمة المفصل: «والذي يقضى منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم، وفرط جورهم واعتسافهم، وذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية، فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يُدفع، ومكشوفه لا يتقن، ويرون الكلام في معظم أبواب فصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين....»^(٢).

وحقاً لو التفتنا إلى مقدمات كثير من كتب التفسير، وما يتصل بعلوم القرآن الكريم، لوجدنا فيها أهمية التبحر في هذا العلم.

لقد أشار النحاس في كتابه (القطع والائتناف) على أهمية النحو ومستلزماته، فقال - تحت باب ما يحتاج إليه من حقق النظر في العلم - : «حكى لي بعض أصحابنا عن أبي بكر بن مجاهد رضي الله عنه أنه كان يقول: لا يقوم بالتمام - أي الوقف - إلا نحوي عالم بالقراءة^(٣) وأضاف مؤكداً على أن (التقديرات النحوية) مهمة أيضاً في هذا العلم، قال: «ويحتاج إلى المعرفة بالنحو (وتقديراته)، ألا ترى أن من قال ﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحج: ٧٨] منصوبة بمعنى: كَمِلَّةِ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ، وأعمل فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها، ومن نصبها على الإغراء، وقف على ما قبلها»^(٤). وبين

(١) إحياء علوم الدين، ١/ ٤٠ وانظر ترتيب العلوم لساجقلي زاده ١٠٣.

(٢) المفصل، ٣.

(٣) القطع والائتناف ٩٥.

(٤) القطع والائتناف ٩٥. قال العكبري في التبيان ٢/ ٩٤٩: «وملة مفعول به لفعل محذوف، =

مكي في مقدمة كتابه (المشكل) العلاقة القائمة بين الإعراب وفهم المعاني بدقة، وذلك حين تحدث عن أسباب تأليفه الكتاب فقال «ورأيتُ من أعظم ما (يجب) على طالبِ علوم القرآن الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، معرفة إعرابه، ليكون بذلك مطلعاً على المعاني التي تختلف باختلاف الحركات، متفهماً لما أراد الله تبارك وتعالى به من عباده، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويُفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد^(١)».

وأكد ابن عطية أيضاً على أهمية هذا العلم لأنه يساعد على فهم القرآن الكريم، يظهر ذلك حين شرح حديث الرسول ﷺ: «من تكلم بالقرآن برأيه فأصاب فأخطأ» قال: «ومعنى هذا أن يُسأل الرجلُ عن معنى في كتاب الله فيُتسَوَّر عليه برأيه دون نظر فيما قال العلماء، واقتضته قوانين العلوم (كالنحو) والأصول، وليس يدخل في هذا الحديث أن يُفسَّر اللغويون لغته، والنحاة نحوه، والفقهاء معانيه، ويقول كل واحد باجتهاده المبني على قوانين علم ونظر^(٢)، فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلاً بمجرد رأيه»، وأضاف قائلاً: إن إعراب القرآن أصلٌ في الشريعة، لأن بذلك تقوم معانيه^(٣) أي فالناظر في كتاب الله بهذا العلم القائم على قوانين وأحكام وأصول هذا

= تقديره: اتبعوا ملة، وقيل: منصوب على الاختصاص أي أعني، وقيل: منصوب بمضمون ما تقدمه أي: سهّل عليكم الدين كملة إبراهيم، وقيل: تقديره مثل ملة، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فعلى هذا لا يجوز الوقف على ما قبلها. أما من يقول: إنها منصوبة على الإغراء أي: الزموا ملة أبيكم، وقف على ما قبلها».

(١) الكشف، ٢/١ بتصرف.

(٢) البصر: تقليب البصر والبصيرة لإدراك الشيء ورؤيته، وقد يراد به التأمل والفحص والبحث، وهو - هنا - أعم من القياس، لأن كل قياس نظر، وليس كل نظر قياساً، المفردات، للأصفهاني، ٤٩٨.

(٣) المحرر الوجيز، ٢٨/١، -٢٩ وقد خرج المحققون الحديث بقولهم: رواه أبو داود والترمذي والنسائي.

العلم المستقرأ من كلام العرب وهو ما عبر عنه (بقوانين علم ونظر)، لا يدخل تحت من يتكلم في القرآن برأيه، ولا ريب ولا إشكال أن إعرابه لا يمكن القيام به إلا بمعرفة الأحكام النحوية، المجملة والمفصلة الدقيقة.

وأكد هذا أبو حيان بعد سوقه ما قاله ابن عطية فقال: «: فليس من اجتهد ففسر على قوانين العلم والنظر بداخل في ذلك الحديث ولا هو يفسر برأيه ولا يوصف بالخطأ^(١)» وذكر أبو حيان سبعة وجوه ينبغي أن يحيط بغالب كل وجه منها من يقدم على تفسير كتاب الله منها معرفة الأحكام النحوية المتعلقة بالكلمات العربية من حيث أفرادها وتراكيبها قال: «إن ذلك يُؤخذ من علم النحو، وأشار إلى أن أحسن كتاب في ذلك هو كتاب سيبويه^(٢)».

وأشار القرطبي أيضاً إلى أهمية هذا العلم للمفسر، وبين ثمراته حين ذكر أيضاً قولَ الجرمي المشهور، قال: «ومن كماله - أي من كمال حافظ القرآن - أن يعرف الإعراب والغريب، ثم ساق حكاية الجرمي المفيدة بأنه منذ ثلاثين سنة وهو يُفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، لأن كتاب سيبويه يُتعلّم منه النظر والتفسير، ثم نقل عن الفضيل بن عياض المتوفى سنة ١٨٥ هـ قوله: «لن تعلموا القرآن حتى تعرفوا إعرابه» و ساق عدداً من الأحاديث والآثار المرغبة في تلاوة القرآن مُعرباً^(٣) ثم نقل عن ابن الأنباري قوله: وجاء عن أصحاب النبي ﷺ وتابعيهم رضوان الله عليهم من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله باللغة والشعر ما بين صحة مذهب النحويين في ذلك، وأوضح فساد من أنكر ذلك عليهم^(٤) فقلوه: ما بين صحة مذهب النحويين» هو قول يتجه إلى ابن مضاء، لأنه يعني أن ما قاله النحاة في صناعتهم حين قعدوا هذا

(١) البحر ١/ ١٣.

(٢) البحر المحيط ١/ ٦.

(٣) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي ١/ ٣٩-٤٤.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٣٩-٤٤.

المأثور، لم يستنكره أحدٌ من الصحابة أو التابعين، لأن شعورهم اللغوي، وكثير من حكاياتهم وأقوالهم تفيد أن هناك تطابقاً بين ما قعده النحاة وما ورد عن الصحابة من أقوال وأخبار تقوي صحة هذا التقعيد، مثال ذلك ما رُوِيَ عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه مرَّ برجل معه ثوبٌ، فقال له: أتبيعه؟ فأجابه: لا. رحمك الله، فقال له: يا هذا، هلا قلت: لا، ورحمك الله،» وعقب الدكتور محمود فجال بعد ذكره الخبر قائلاً: إن هذه الواو الزائدة ضرورية، لأن السامع إذا لم تذكر بعد «لا» يفهم أننا ندعو عليه، بينما نحن نريد الدعاء له^(١)، فهذا لا يرب إحساس نحوي لغوي راق، ولا يغيب عن بالنا هنا ما روي من أخبار عن سيدنا عمر رضي الله عنه في محاربته للachenين، ذكرناها فيما سبق، وكيف ينكرون صنيع النحاة وهم الذين شاركوا في نشأة النحو ونموه، أليست روايات نشأته تبرز سيدنا علياً رضي الله عنه نحويًا عظيمًا، بل «إن ما انطوى عليه القرآن الكريم - كما يقول أبو حيان - من غرائب التركيب، وانتزاع المعاني، وإبراز النكت البيانية كان مركزاً في طباع الصحابة والتابعين من العرب يدركونها لأن ذلك هو لسانهم، وأشار في موضع آخر أن أباذر أدرك إعجازه فوفق وأسلم بأول سماع سمعه حين قرأ عليه الرسول ﷺ من أوائل فصلت فأسلم للوقت، وأن عتبة بن ربيعة ممن أدرك إعجازه وكفر عناداً، لأنه كان يتوهم أنه سيكون هو النبي المنبعث في قريش، وكذلك الوليد بن المغيرة روي عنه أنه قال لبني مخزوم: والله لقد سمعت من محمد كلاماً ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وإنه يعلو ولا يعلى^(٢)، ولعل أوضح دليل يدل على سليقتهم النحوية المتضمنة حتى التقديرات

(١) الصحيح والضعيف، ٥٧.

(٢) البحر ١/٨-١٣ بتصرف.

النحوية هو ما ذكره الكافيجي عن ابن عباس قال: حُكي أن ابنَ عباس لما سُئل عن قوله تعالى ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤] لِمَ رُفِعَ الأولُ ونُصِبَ الثاني؟ قال: أي: هو الحقُّ، وأقولُ الحقَّ، ومعلوم - كما قال الكافيجي - أن ذلك عينُ النحو^(١) وهذا الترغيب الجاد في هذا العلم وأدواته، تصعّده الكافيجي فأعلن صراحةً بوجوبه، وأنه ليس من فروض الكفايات كما رأينا عند غيره، قال: «وأما الغرضُ منه فمعرفة الإعراب، وإن تعلّم هذا العلم» (واجب) «لأن تعلّم الشرائع الواجبة بلغة العرب لا يتم إلا به، وكلُّ ما لا يتم تعلّمها إلا به فهو (واجب)»^(٢).

أما أهمية هذا العلم عند المحدثين فقد ألمح إليه حماد بن سلمة بقوله «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو كمثل الحمار عليه مخلاة لاشعير فيها»^(٣) وأكد ذلك العيني بقوله: إن من لا يعرف الكلام العربي بجهاته وهي كونه حقيقة ومجازاً وكناية وتصريحاً وعماماً وخاصاً ومطلقاً ومقيداً ومحذوفاً ومضمراً وكونه على قانون العربية الذي بينه النحاة بتفاصيله وعلى قواعد استعمال العرب - فهو بمعزل عن علم الحديث النبوي الشريف^(٤).

فيستفاد مما سبق كله أن العلماء - سواء منهم من قال: إنه من فروض الكفايات أم هو واجب، - اتفقوا على فضل هذا العلم، لأنه وسيلة لفهم العلوم الشرعية، فهي الغاية المنشودة، وهذا يعني أيضاً أن من تبخّر في هذا العلم لم يُسئ الاختيار، ولم يستحبّ العمى على الإبصار، - كما قال ابن مضاء - بل إن هذا العلم الموصل إلى فهم العلوم الشرعية قد يتوصل به إلى الجنة برحمة العزيز الغفار، لقد صارَ هذا العلم بمنزلة الماء لغيره من علوم الشريعة سقاها كلها ورّواها. ولننظر إلى (التقدير) وهو أساس مكين من

(١) شرح قواعد الإعراب ٦٤.

(٢) شرح قواعد الإعراب ٦٤.

(٣) المستطرف ١/ ٤٥.

(٤) عمدة القاري ١/ ١١ بتصرف.

أسس النحو العربي كيف احتيج إليه لحل خلاف فقهي قائم بين الفقهاء، أو لنقل: لننظر إليه كيف ساعد على تنوع الآراء الفقهية المؤدية إلى التيسير في العبادات، قال ابن هشام في قوله تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ إن المتبادر تعلق (إلى) باغسلوا ورده بعضهم: بأن ما قبل الغاية لابد أن يكون مما يتكرر قبل الوصول إليها، نقول: ضربته إلى أن مات، ولا نقول: قتلته إلى أن مات، وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق، لأن اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما، لذا فالصواب: تعلق إلى المرافق بفعل محذوف تقديره أسقطوا، فيستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل، لأن الإسقاط قام الإجماع على أنه ليس من الأنامل بل من المناكب وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد (إلى) يكون غير داخل بخلاف (حتى) وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلاً في المأمور بغسله، وقال بعضهم: الأيدي في عُرف الشرع اسم للأكف فقط بدليل آية السركة - أي قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ [المائدة: ٣٨] - وقد صح الخبر باقتصاره ﷺ في التيمم على مسح الكفين، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التيمم، - ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] - قال - أي صاحب هذا الرأي - : وعلى هذا ف(إلى) غاية للغسل لا للإسقاط، وقرر ابن هشام بعد هذا العرض أنه أيضاً لابد من تقدير فعل، قال: قلت: وهذا وإن سُلِّمَ فلا بد من تقدير محذوف أيضاً أي ومُدُّوا الغسل إلى المرافق إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف^(١) والمعلوم أيضاً عند المشتغلين بهذه الصنعة جميعاً علاقة إعراب وأرجلكم بالنصب والجر بالحكم الشرعي من حيث غسل الأرجل أو مسحها في الوضوء^(٢).

(١) المغني ٦٩١ بتصرف. ولمعرفة أثر هذه الصنعة على أحكام الفقهاء انظر الكوكب الدرري للأسنوي، ففيه الكثير من مسائل الفقه المخرجة على الوجوه النحوية.

(٢) راجع المسألة في شرح شذور الذهب ٣٣١، وانظر مزيداً من الأمثلة في رسالة الطالب حامد الغامدي المعنونة بأثر الصنعة النحوية عند ابن هشام النصاري في استنباط الأحكام الفقهية وترجيحها، جامعة أم القرى.

ومن هذا كله ندرك أن تزهيد ابن مضاء في هذا العلم ومستلزماته لاسيما التقدير لوجه له وليس له قبول عند كثير من العلماء.

ويُستشف من مضامين الأحاديث النبوية الشريفة التي ساقها ابن مضاء في مقدمة كتابه، مثل «من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ» ومثل «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده» ومثل «من قال في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»، أنه يرى في ذهاب النحويين المشاركة إلى التأويل والتقدير والحذف والقول بزيادة بعض الحروف في القرآن الكريم - مثلاً - أنهم ضلُّوا الطريق، لذا قال لهم بعد ذلك: «وعلى الناظر في هذا الكتاب إن كان ممن يحتاط لدينه.. أن ينظر فإن تبين له ما بينه، رجع إليه وشكر الله عليه، وإن لم يتبين له فليتوقف توقف الورع عند الإشكال»^(١).

والحق - فيما أحسب - أنه ما كان ينبغي على ابن مضاء أن يتعسف القول ويخالف ما عليه جمهور العلماء وجماهير الأثبات، فليس ثمة رأي لأي فقيه أو مفسر استنكر فيه تقديرات النحاة وأصولهم، ولا ريب أن كلام ابن عطية السالف يحمل في تضاعيفه الرد على ابن مضاء، وذلك حين شرح حديث الرسول ﷺ «من تكلم بالقرآن برأيه فأصاب فأخطأ» قال: فليس يدخل في هذا الحديث أن يفسر اللغوي لغته، والنحاة نحوه، والفقهاء معانيه، ويقول كل واحد باجتهاده المبني على قوانين علم ونظر، فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلاً بمجرد رأيه^(٢) ولا شك أن ابن مضاء نفسه يعلم أن كثيراً من العلماء كانوا نحاةً فقهائاً مفسرين في آن واحد، كحبر الأمة ابن عباس على نحو ما ذكرنا، وليست الآراء البسيطة التي نقد أصحابها النحاة كالوارد عن ابن سيرين أنه استنكر القول بزيادة الحروف في القرآن الكريم، إلا

(١) الرد على النحاة ٦٤، وذكر في الصفحة ١١٥ بعد حديثه عن المحذوف الذي يكون الكلام تاماً دونه أن تقديره في كلام الله حرام.

(٢) المحرر الوجيز ٢٩/١.

من باب الورع والحيلة حتى لا يفهم الجاهل منها غير ما يريده النحاة منها.

وقد استقر عند الجميع أن تعلم العربية - أي نظام العربية بجميع فروعها - هو من الديانة، وأن هذه العلوم بأنظمتها الداخلية وقوانينها المنظمة لها هي الوسائل لفهم كلام العرب المؤدي إلى فهم كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، لذلك كان من الواجب على ابن مضاء - فيما أحسب - أن لا يطرح مثل هذه الآراء الحاملة في تضاعيفها أن النحاة خارجون عن الجادة، بتمسكهم بأصول هذا العلم، وأن صنائعهم تؤدي إلى الضلالة الموجبة الرجوع إلى الطريق المستقيم الذي يراه ابن مضاء فقط!.

- ثم يمضي ابن مضاء في المقدمة مدركاً صعوبة الحديث عن النحو المشرقي، لأن فضل العراق في الآفاق كفضل الشمس في الإشراق على الهلال في المحاق «لكنه معتقداً بإمامته وريادته، ونقد المقلدين، قال: «إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد، فليس هذا بعشك فادرُجي»^(١) وأضاف قائلاً «وإن كنت من ذوي الاستبراد في محل الاستبداد، والاستناد حيث يجب الاستناد، فانظر فتستبين لك الرغوة من الصريح، ويتبين لك المستقيم من الصحيح»^(٢).

وخلاصة ما أراد من كتابه لخصه في السطرين اللذين ذكرهما تحت عنوان: فصل عن إلغاء العوامل، قال: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه... وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»^(٣).

(١) الرد على النحاة ٦٨.

(٢) المرجع السابق ٦٨، قال المحقق في الهامش: ذو الاستبراد هو صاحب الرأي البارد الذي لا يؤبه له، واستبد بالأمر أي انفرد به، واللبن الصريح هو الذي ذهبت رغوته، والمعنى: إذا كنت قادراً على الرد والنقد، وبيان الجيد من الزائف، فانظر فيما أقول.

(٣) الرد على النحاة ٦٩.

والجواب: أن النحوي- فيما أعتقد- لا يمكن أن يستغني عن شيء يتصل بنحوه، سواء أكان أصلاً أم فرعاً، فالذي يريد أن يتمكن في هذا العلم لا يمكن له أن يجزئه، لأنه نظام متكامل، ونسيج متشابك، وجسم متناسق، ترى كل صغيرة وكبيرة فيه تتصل ببعضها لتستمرّ الروح فيه، يتألف من خلايا ذات خصائص جعلته يحيا ويحافظ على دوام حياته، وهذا النسيج- كما ذكرت- يرتبط بعضه ببعض، لا يستغني عضو فيه عن عضو، ولا يحيا عضو فيه بغير حياة الأعضاء الآخرين، ثم إن الروح السارية في هذه الأعضاء، الموصلة بينها، هي نظرية العامل، فهي التي شكلت هذا الجسم المتكامل، وهي ترياقه وروحه، إذا اشتكى في هذا الكائن الحي عضو تداعى له سائر الأعضاء، فالصلة بينها وثيقة والشائج متينة، فهل يمكن الحديث عن العامل من غير أن نتحدث عن التقدير مثلاً؟

وهل يمكن- مثلاً- أن نتحدث عن نائب الفاعل أو عن تعليق شبه الجملة أو عن باب الاشتغال والتنازع من غير فهم لباب التعدي واللزوم؟ أو من غير فهم للتقدير؟ وليت ابن مضاء قدم لنا مثلاً واحداً يمكن تفريغه من عامل ومعمول، فالعربي لم ينصب إلا بناصر، ولم يرفع إلا برافع، ولم يجرّ إلا بجارّ، ولم يجزم إلا بجازم، هذا ما أدركه النحاة في النظام اللغوي العربي فسجلوه لنا ضمن قواعد وأحكام مطردة، وما أكثر الأمثلة الدالة على ذلك، أليست العلاقة واضحة مثلاً بين أعمال المشتقات، ومعرفة هذه المشتقات، أليس معرفة نوع الصيغة الصرفية في قوله تعالى ﴿النَّارُ مَثُونٌ لَكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٨] ينبنى عليها معرفة إعرابها، فهي متعلقة بخبر للنار إن كانت اسم مكان، أي مكان ثويكم، أما إن كانت مصدرًا ميميًا فالخبر هو متعلّق الجار والمجرور (فيها) ولا يجوز جعل مثواكم خبراً بصيغتها الآن، لأنه لا يخبر بالمصدر عن الجثة، لعدم حصول فائدة، كما لو قلنا: زيد ضربٌ، ولا بد حينئذ من تقدير مضاف يكون خبراً، أي النار ذات ثويكم،

وحينئذ يجوز أن نجعل خالدين حالاً من المصدر الميمي، لأن المصدر الميمي يعمل.

ولم يقتصر النحو في امتداده على المباحث الصرفية، لقد وجدناه يمتد إلى المعاني المعجمية الدلالية ليفيد منها، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن هشام حول قوله تعالى ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤ - ٥] فإن فسرنا الأحوى على أنها الأسود من الجفاف واليبس فهي صفة لغثاء، وإن فسرناها بأنها أسود من شدة الخضرة لكثرة الري فهي حال من المرعى أخرت لتناسب الفواصل، والتقدير: الذي أخرج المرعى أحوى فجعله غثاء^(١).

أما اتصال النحو بالبلاغة فأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، لعبد القاهر من أوضح الأدلة الدالة على ذلك، ولا يخفى علينا أن مبحث (التوكيد) في النحو قائم على الحقيقة والمجاز، ناهيك عن أغراض حذف الفاعل في مبحث نائب الفاعل، وكذا الاستئناف البياني في مباحث إعراب الجمل، ولعلي لأبالغ إن قلت: إن بيان الوجوه البلاغية أهم من بيان الوجوه النحوية الصناعية في الدرس اللغوي العربي، ألم يقل النحاة: إن نحو: أزيداً ضربته أبلغ من ضربت زيداً، لأن تقدير الفعل الناصب لـ «زيداً» يدل على إرادة التوكيد عند المتكلم، فلجأ إلى هذا الأسلوب، كما سنرى، وعلى هذا النحو تتشابه المباحث النحوية والصرفية والدلالية والبلاغية لتقدم الوجوه المعنوية التي يحتملها التركيب اللغوي العربي، فإذا كان النحو بهذه الأهمية، فكيف ندعو إلى حذف بعض أصوله التي أقيم وأُشيد عليها؟ هذا هو الفهم المشرقي لهذه الصنعة، لا يمكن أن نحذف بعضاً من النحو بحجة الاستغناء عنه، لاسيما الأصول التي نصَّ عليها تلك التي تعد ركائز النحو العربي كالعامل والتقدير، ولو قال: احذفوا حال تعليمكم النحو للمبتدئين، الخلافات النحوية، واكتفوا بتعليمهم القواعد المطردة، ثم تدرّجوا بهم صعوداً في سُلّم هذه الصنعة لكان قوله متجهاً.

- أما الشق الثاني من عبارته وهو أنه سينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، نعم هذا هو ميدان السباق، وميدان المبارزة بين ابن مضاء والنحاة المشاركة، فهل - حقاً - أخطأ النحاة؟ سؤال لم يجرؤ أحد على قوله من النحاة القدماء إلا ابن مضاء، وهل يأتري وُفِّقَ في مآخذة؟ سنرى ذلك من خلال عرض بعض آرائه:

الرد على إلغاء العامل

وجه ابن مضاء أول سهامه إلى نظرية العامل التي أقيم عليها النحو العربي، فرأى أنها فاسدة، قال: «فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا: ضربَ زيدُ عمرًا، أن الرفع الذي في «زيد» والنصب الذي في «عمر» إنما أحدثه «ضرب» ألا ترى أن سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجازٍ لأفترقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزولُ عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه. فظاهر هذا أن العاملَ أحدثَ الإعراب، وذلك بينُ الفساد»^(١).

وتابع ابن مضاء حديثه ناقداً سيبويه فنقلَ عن ابن جني خلافَ ما ذكره سيبويه، فسيبويه أسندَ العملَ إلى الألفاظ، في حين ذكر ابن جني أن المتكلم هو العامل، قال: «وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعملُ من الرفع والنصب والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره»^(٢).

وبعد أن بين ابن مضاء خلاف ابن جني لسيبويه، ذكر أن قولَ ابن جني هو ما قال به المعتزلة الذين يسندون الأفعالَ إلى الإنسان نفسه ثم ذكر مذهباً آخر قال:

(١) الرد على النحاة ٦٩، وانظر الكتاب ١/ ١٣.

(٢) الرد على النحاة ٦٩، وانظر الخصائص ١/ ١٠٩-١١٠.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٣٤٣

إنه مذهب أهل الحق، وهو أن هذه الأصوات، هي من فعل الله تعالى، وتُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية).

وانتهى إلى نتيجة هي أن القول: بأن الألفاظ يُحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول ذكرها ما المقصد إيجازه^(١). ثم راح يتحدث عما يدل على أن الألفاظ لا يؤثر بعضها ببعض فذكر:

- أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعلُ فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب "زيد" بعد "إن" في قولنا "إن زيداً" إلا بعد عدم إن^(٢). يعني ذلك أنك حين نطقت بزيد منصوباً كأن (إن) غير موجودة، فكيف يُنسب إليها الفعل وهي معدومة^(٣).

- وأضاف ابن مضاء ما يؤكد أن الألفاظ لا تعمل، فطرح سؤالاً مؤداه أنه ربما يقال: إن معاني الألفاظ هي العاملة وليست الألفاظ التي يفنى عملها بعدمها. قال: فإن قيل: بِمَ يُرَدُّ على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ وأجاب عن ذلك قائلاً "إن الفاعل لا يخلو عمله إما أن يكون فعله بالإرادة، كما هو الشأن عند الحيوانات، وإما بالطبع كما تحرق النار، ويُبرّد الماء، والعوامل النحوية لا تمتلك

(١) الرد على النحلة ٧٠، ومن المفيد أن فلسفة العامل تتعلق باعتقاد بعض الطوائف الإسلامية، فمن المعلوم أن المعتزلة ذهبوا إلى أن الإنسان هو الذي يفعل الفعل، فالظاهر أن مذهب الجمهور في نظرهم إلى أن المتكلم هو المحدث للحركات، هو أثر من آثار المعتزلة، ومن المعلوم أيضاً أن الجهمية ذهبت إلى أن الله هو الفاعل لكل شيء، فالظاهر أن ابن مضاء حين قال: إن هذه الأصوات - أي الحركات الإعرابية - إنما هي من فعل الله تعالى، يلتقي مع مذهب الجهمية، انظر لذلك: تقويم الفكر النحوي للدكتور علي أبو المكارم ٢٤١.

(٢) الرد على النحلة ١٣.

(٣) الرد على النحلة ١٣ وانظر مقدمة الدكتور محمد البنا.

الإرادة ولا الطبع، لذا لا تعمل ألفاظها ولا معانيها^(١). لذلك كله فالفاعل الحقيقي هو الله سبحانه وتعالى.

ثم ينهي نقده لنظرية العامل النحوية بجواب عن سؤال، وهو أنه قد يقال: إن إسناد العمل إلى الألفاظ إنما هو على وجه من التقريب، فقد رأى النحاة أن هذه الحركات وُجِدَتْ إذا وُجِدَ العامل وتزول بزواله، لذا أسند النحاة العمل إليها. فأجاب قائلاً «لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العبي، وادعاء النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود، لسومحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه، فلا يجوز اتباعهم في ذلك»^(٢).

وواضح أن ابن مضاء يرفض تلك التقديرات التي يتطلبها - أحياناً - القول بنظرية العامل، فزعم أن ذلك يؤدي إلى زيادة أو نقصان أو تحريف للمعاني، ويمكن تلخيص ما قدمه ابن مضاء بالآتي:

• أن ظاهر نص سيبويه يدل على أن الألفاظ هي العاملة النحوية المقتضية لحركات الإعراب، والألفاظ لا تعمل لاهي ولا معانيها.

• أن ما ذهب إليه ابن جني، في كون المتكلم هو المُحَدِّث لهذه الحركات للدلالة بها على المعاني النحوية، لم يتجه عند ابن مضاء أيضاً، فهو من آراء المعتزلة.

• أن العامل المعدوم لا يعمل. إذ كيف يعمل وهو معدوم.

(١) الرد على النحاة ٧٠.

(٢) الرد على النحاة ٧١.

الرد على ابن مضاء

كثرت الردود على ما عرض ابن مضاء من آراء، وثمة نصوص كثيرة قدمها اللغويون والنحاة قدماء ومحدثين، تؤكد أن المحدث للمعاني المقتضية للحركات الدالة عليها من فاعلية ومفعولية وإضافة، هو المتكلم نفسه، وليست الألفاظ ولا معانيها، والأمر يعود كله إلى المجاز وهو من طرائق العرب في كلامها، قال ابن فارس مشيراً إلى ذلك «ومن سنن العرب إضافة الفعل إلى ما ليس فاعلاً في الحقيقة، يقولون: أراد الحائط أن يقع، وفي كتاب الله جل ثناؤه ﴿جِدَارٌ يُريدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف: ٧٧] وهو في الشعر كثير»^(١) وأضاف الثعالبي قائلاً: ولا إرادة للجدار، ولكنه من توسع العرب في المجاز والاستعارة^(٢).

وعرض ابن خروف لهذه القضية مستفيداً مما ذكره ابن مضاء نفسه في نصه السالف، وبسطها منطقياً بقوله: إن النحويين أسندوا العمل إلى الألفاظ والرافع والناصب والجار والجازم إنما هو المتكلم، والألفاظ لا عمل لها، لكن لما كان المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ، وينصب عند آخر، ويجزئ عند آخر، ويجزئ عند آخر، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدمًا، نسبوا العمل إليها اتساعاً ونظماً للاصطلاح فقط^(٣).

وأكد الرضي على أن المتكلم هو محدث المعاني والحركات أيضاً، قال: اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكنه نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم

(١) الصاحبى، ٣٤٦.

(٢) فقه اللغة، للثعالبي، ٣٥٩.

(٣) المقاصد الشافية، للشاطبي ١/ ١٣٣.

فسمي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المُعلم، فقليل: العاملُ في الفعل هو الفاعل، لأنه صار أحدَ جزئي الكلام^(١).

وشرح محمد عرفة ما أَراده الرضي قائلاً: إذا كان المتكلمُ هو المحدث للعامل إذاً هو مُوجدُ الموجدِ أيضاً، وما دام هو موجدُ الموجدِ، صحَّ أن يُنسب العملُ للفعل، لأنه موجدُ الموجدِ أو لأنه آلة في العمل - أي الفعل هو المؤثر^(٢).

وعرض عباس حسن من المحدثين لهذه القضية أيضاً فذكر أن مما أخذه بعض المتسرعين على النحويين هو نسبتهم العملَ إلى العامل، فجعلوه هو الذي يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم، وكيف يُنسبُ إليه العملُ وهو لا يعمل شيئاً؟ وإنما الذي يعملُ هو المتكلم. وردَّ ذلك قائلاً: «إن تلك العوامل بنوعها ليست مخلوقات حية، تجري فيها الروح فتعمل ما تريد، وتحسُّ ما يقع عليها، وتؤثر بنفسها، وتتأثر حقاً بما يصيبها، وتُحدثُ حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك، إنما الذي يؤثر ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم وليست هي، ولكن النحاة نسبوا إليها العملَ، لأنها المرشد إلى المعاني والرموز، وهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها، إذ هي السببُ في الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة، وإذا ثبت لها هذا، فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها، وتسميتها «عاملاً» ولا عيب في أن نقول مثلاً: «كان» ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، «وإن» تنصب المبتدأ وترفع الخبر... إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصيح بل مع الأسلوب البلاغي الأعلى^(٣) ولا غرابة فيما أحسب من فكرة تأثر كلمة بأخرى معنوياً أو لفظياً أو لفظاً ومعنى معاً في

(١) شرح الكافية ٢١/١.

(٢) النحو والنحاة ١٣٦.

(٣) النحو الوافي ٧٤/١ بتصرف.

عربيتنا، فهي ظاهرة واضحة في الدرس النحوي لاسيما في قسم الحروف ف(أل) تفيد التعريف مثلاً، والسين وسوف تفيدان الاستقبال، وحروف نصب المضارع وجزمه كلها تؤثر لفظاً ومعنى، الأمر الذي يدل على أن ظاهرة التأثير حاصلة بين الكلام بناء على ما يريده المتكلم نفسه.

أما الدكتور محمد إبراهيم البنا - رحمه الله - محقق كتاب الرد، فقد عرض القضية منافحاً أيضاً عن فكر النحاة المشاركة فيبين أن ما ذكره ابن مضاء حول رأي سيبويه وابن جني، لا يتجه، لأن مراد سيبويه من نصوصه التي قد يظهر منها أن الألفاظ هي العاملة، هو أنها تعمل في معمولاتها على سبيل المجاز لا الحقيقة، ولا يمكن أن يكون سيبويه يريد الحقيقة، فثمة نصوص كثيرة لا يكاد يخلو منها باب من أبواب الكتاب ينسب فيها سيبويه العمل إلى المتكلم^(١).

ورأى الدكتور البنا أن ذلك خاضعٌ للعرف اللغوي الذي اتفق عليه المجتمع، لأنه رأى أن هذه الحركات تحقق نوعاً من الاختصار في التعبير، فليست العوامل تفعل شيئاً، ولا الأفراد هم الذين يحدثون هذه الآثار، كما قال ابن جني وإنما ذلك شيء تعارف عليه الجماعة المعنية، والمتكلم في كل بيئة من البيئات ملتزمٌ بأعرافها اللغوية، حريصٌ على أن تكون أفكاره مصبوبةً في قوالب الجماعة التي ارتضتها وحرصت عليها، وحين يُنسبُ العمل إلى اللفظ فذلك راجع إلى غاية مؤداها وصفُ الجملة العربية، وبيانُ ما بين أجزائها من علاقات، كالعلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول، وهذه العلاقة ليست بين الألفاظ بل بين معانيها النحوية، لأن معنى الكلمة النحوية تكون طالبة أي عاملة وتكون مطلوبة أي معمولة، وفي العربية علامات صوتية تعينُ على تحديد العلاقات، اصطُح على تسميتها «علامات

(١) الرد على النحاة، ١٤ المقدمة.

إعراب»، وهي على العموم راجعة إلى أعراف لغوية وضعها المجتمع واصطلح عليها، وإنما نسبنا العملَ في إيجادها إلى الألفاظ، لأننا رأيناها توجدُ بوجودِ هذه اللفظة وتُعدَّمُ بعدمها^(١).

وكأنني بالدكتور البنا في قوله آخر كلامه «وإنما نسبنا..... إلخ يرتكن فيه إلى ماذكره ابن مضاء حين عرض رأيه، كما مر معنا، وابن خروف كما ذكرنا، وقد أكد الدكتور البنا على هذا الرأي في قوله أيضاً: «وإنما نسبناها إلى اللفظ الطالب في التركيب، لمَّا كانت تُوجدُ بوجوده وتُعدَّمُ بعدمه، فلما كان الفعل المتعدي يطلب فاعلاً ومفعولاً نسبنا الرفع والنصب إليه، ولما كان المصدر جيء به لتأكيد معنى الحدث في الفعل أو لبيانه فقد نسبنا نصبه إلى الفعل، ولما كان النعت جيء به لتخصيص المنعوت أو توضيحه فقد نسبنا العمل إلى المنعوت، فالحقيقة أن اصطلاح العمل أردنا به بيان العلاقات، فكلُّ لفظٍ اصطلاحنا على تسميته عاملاً، فاعلم أنه في التركيب طالبٌ لغيره، وكلُّ لفظٍ اصطلاحنا على تسميته معمولاً فاعلم أنه مطلوبٌ لغيره»^(٢).

و أشار البنا أيضاً أخيراً إلى تسامح النحاة في نسبة العمل إلى هذه الألفاظ فقال: «إن النحاة في قولهم بالعامل كانوا متسامحين حين نسبوا العمل إلى الألفاظ أو المعاني، وأن ذلك شيء كان مقرراً واضحاً في مصنفاتهم»^(٣) وبهذا وضح الدكتور محمد البنا - رحمه الله - نظرة النحاة المشاركة إلى نظرية العامل.

ومما سبق كله نتبين أن المتكلم هو الذي المحدث للحركات، وأن إسناد العمل للألفاظ عند سيويو وجمهور النحاة هو ضرب من المجاز لجأ إليه المتكلم،

(١) الرد على النحاة، المقدمة، ١٥.

(٢) الرد على النحاة، المقدمة، ١٧.

(٣) الرد على النحاة، المقدمة، ١٩.

ولا تعلق للمسألة بما ذكره ابن مضاء حين ذكر أن العمل مقرون بإرادة أو بطبع، فهو بهذا التفسير أبعد النجعة، وابتعد كثيراً حين حمل القضية إلى خلاف مذهبي، وقال: إن ذلك من آراء المعتزلة، لقد بان لنا أن المجاز طريق مطرد في كلام العرب، والحمل عليه في تفسير الظواهر اللغوية لا أحد ينكره، أما وصفه بأنه رأي اعتزالي فناتج من ثقافة ابن مضاء الظاهرية، ونحن في الدرس اللغوي لانفسر الظواهر بهذا المنظور بل نفسرها بما هو مشهور في كلام العرب من غير نظر إليه بكونه مذهباً اعتمدته جماعة ما معياراً لصحة ما تذهب إليه، فالمعيار الحق هو النظر إلى كلام العرب من حيث هو كلامهم، قبل اعتماده عند طائفة معينة، وهذا الذي نذهب إليه في تفسير الظواهر هو الأولى، لأن فيه سعة، وفيه - في الوقت نفسه - تخلص من الخلافات المذهبية التي لا ينتهي خلافها، وتضييق الخلاف فيه خير كثير.

وأود أن أضيف إلى ما ذكره الدكتور البنا فأقول: إن نصوصاً كثيرة وردت عند سيبويه تفيد أن المتكلم هو المحدث لهذه الحركات، فما قدمه ابن جني يُعدُّ تفسيراً لما استقر في فكر سيبويه حول نظرية العامل، وهذا يعني أن سيبويه هو أول من أشار إلى أن المتكلم هو صاحب المعاني المعبر عنها بواسطة الحركات، بدا ذلك حين تحدث عن أنواع الأفعال قال «فأما بناء ما مضى فذهب، وسمع ومكث وحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل، واضرب، ومخبراً، يقتل ويذهب ويضرب، ويُقتل ويُضرب... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»^(١).

فقوله: فإن قولك آمراً... مخبراً... وإذا أخبرت، يشعر بأن المتكلم هو المحدث للإعراب وفق العامل، ولو رحنا نستقرئ الكتاب لوجدنا الكثير الكثير

المفيد على أن المتكلم هو العامل الحقيقي وليست اللفظة. قال في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله «وذلك قولك: ضربَ عبدُ الله زيداً. فعبد الله ارتفع هنا كما ارتفع في ذهب - - مراده مثال أورده سابقاً للتمثيل على الفعل اللازم وهو ذهب زيدٌ - - وشغلتَ ضربَ به كما شغلتَ به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى على الأول، وذلك قولك: ضربَ زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً» (١).

فهذا النص يؤكد أن سيبويه كان مدركاً أن العامل الحقيقي هو المتكلم، وأن هذا المتكلم أراد الفاعلية والمفعولية فرفع الأول ونصب الثاني، والشأن عنده أنه يصف جملة قول المتكلم، ماذا حصل لها بعد نطقها، وانظر إلى قوله: وشغلتَ ضربَ به، كما شغلتَ به ذهب. كيف أسند الفعل إلى المخاطب الذي هو الناطق بالجملة ثم انظر إلى قوله: لأنك إنما أردتَ به مؤخراً... كيف يدلل بفعل الإرادة على أن العمل كله للمتكلم. ولعل هذا يفيد أن نظرية العامل كانت ناضجة عند سيبويه، لكونها ناضجة عند الخليل أستاذه، فلعل الخليل رائدها ومهندسها. والظاهر أن الاثنين كانا على اعتقاد أن المتكلم هو العامل، وأسند العمل إلى الألفاظ مجازاً، على الطريقة التي ذكرها النحاة في تعليلاتهم لذلك.

وسار النحاة على نهج سيبويه في تفسير الظواهر النحوية على ضوء نظرية العامل، لأنهم رأوا أن النظام اللغوي العربي ينتظم بها. لقد وضح المبرد هذه النظرية، وبين آثارها التي امتدت إلى كل أبواب النحو في نص جامع مفيد جداً، يفهم منه النحو كله - - فيما أحسب - - كما يدل على أن المتكلم هو العامل لتلك الارتباطات المعنوية بين الألفاظ، قال: «فإذا قلت: ضربَ عبدُ الله زيداً فإن شئت قلت: ضرب

عبدُ الله، فعَرَفْتَنِي أَنَّهُ قد كان منه ضَرْبٌ فصار بمنزلة قام عبدُ الله، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدَّى إلى مضروب، وأن قولك: قام، لم يتعد فاعله فإن قلت: ضرب عبدُ الله زيداً، أعلمتني مَنْ ذلك المفعول»^(١)، فقوله: عَرَفْتَنِي، وأعلمتني يفيد أن المتكلم هو المرید للفاعلية أو المفعولية، ومن ثَمَّ فهو قد لجأ إلى الحركات للدلالة على ذلك، نفهم ذلك من ضبط المتكلم للجملة، وأضاف المبرد موضحاً كيف امتد أثرُ العامل إلى الفضلات فقال: «وقد علمت أن ذلك الضرب لابد من أن يكون وقع في مكان وزمان، فإن قلت: عندك أو ضحت المكان، فإن قلت: يومَ الجمعة، بينت الوقت، وقد علمت أن لك حالاً وللمفعول حالاً فإن قلت: قائماً، عَرَفْتَنِي الحال منك أو منه فإن قلت: قاعداً، أبنت عن حالك أو حاله، وقد علمت أن ذلك إما أن يكون كثيراً وإما قليلاً وإما شديداً وإما يسيراً، فإن قلت: ضرباً شديداً أو بينت فقلت: عشرين ضربةً، زدت في الفائدة، فإن قلت: لكذا أو من أجل كذا، أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب، فكلُّ هذا زيادة في الفوائد، وإن حذف استغنى الكلام، وليس الفاعل كذلك، ولو قلت: وعمرو حاضر، لزدت في الفائدة»^(٢)، فهذا النص يفيد ما يأتي:

١. أن المبرد يؤكد أن المتكلم هو المحدث للفاعلية والمفعولية.. واستخدم لذلك الحركات الدالة على ذلك، يبدو ذلك من قول المبرد «عرفتني. وأعلمتني. ولو قلت. إلا أنك..» فترى الإسناد مفيداً أن المتكلم هو صاحب العامل.

٢. أن الحدث وهو الضرب مثلاً، يلزمه فاعلٌ يقوم به ومفعول يقع عليه، وقد يزيد المتكلم في الفائدة فيورد فضلات تتعلق إما بالحدث كالمفعول لأجله والمفعول المطلق... أو بالذات كالحال... وهذا كله يفيد أن المتكلم بعد أن أجرى

(١) المقتضب ٣ / ١٦.

(٢) المقتضب ٣ / ١١٦.

عملية الإسناد وجعل زیداً هو الفاعل، وعمراً هو المفعول، أراد أن يوسع المعنى، فحدد زمن الفعل ومكانه، وحالة الفاعل أو المفعول، وربما أراد بيان علة الفعل ونوعه... أي أن المتكلم أوجد العلاقات المعنوية الداخلية بتلك الحركات التي وضعها على آخر الكلمات، فتمّ التركيب بمضامّة الألفاظ بعضها لبعض، حاملةً هذه المعاني المفيدة، وهذا يذكرنا بما قاله اللغويون عن العامل، وذلك حين قالوا: إن العوامل هي الأرجل^(١)، يريدون أنها تتحرك في المشي والسير و تتتابع، وهذا ما نلاحظه في تتابع الألفاظ وتشابكها وترابطها بأثر العامل الذي يسري فيها لبدو التركيب واضحاً جلياً عند السامع.

* - أما الرد على قول ابن مضاء: إن العاملَ المعدومَ لا يعمل، فقله هذا لا يتجه أيضاً ونود أن نتوقف أمامه لنعرف مراد ابن مضاء من (العدم) فكلامه يحتمل وجهين: الأول: أن يكون مراده من العدم هو أن اللفظة قد نُطِقَ بها، فصارت معدومة.

والجواب: أن هذا الاحتمال لا يقوى لأن مراد النحاة من فكرة العوامل، هو بيان العلاقات بين هذه الألفاظ حين ينطق المتكلمُ الجملة في آن واحد ووقت واحد، ويحصل التغيير والتأثير في هذا (الآن)، أي وقت النطق بالجملة، بدليل أن الجملة العربية جاءت بالعامل وآثاره دفعة واحدة، فالعلائق توثقت في عقل الناطق، ثم ظهرت معاً في النطق، ولاداعي لهذا التصور الفلسفي، إذ لا يتصور أحد من النحويين عُدْمَ العامل ثم بقاء تأثيره على الوجه الذي فهمه ابن مضاء، والأمر كالكهرباء نرى أثرها في المصباح حين نشغل زرَّ تشغيله فتضاء الغرفة، ولا نرى ما سرى في السلك الموصل إلى المصباح، وفي كل تركيب ينطقه المرء تسري العلاقات بين الكلمات في آن واحد. ثم لا ننسى أخيراً أن نذكر أن الجملة المكتوبة هي صورة للمنطوقة.

(١) لسان العرب، عمل.

* - أما الاحتمال الثاني: فهو أن مراد ابن مضاء من العامل المعدوم هو ذلك المصطلح النحوي الذي وضعه الأنباري بقوله حين تحدث عن رأي البصريين الداهيين إلى أن المبتدأ ارتفع بعامل معنوي هو الابتداء، قال: وهو التجرد من العوامل اللفظية، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرات حسية كالإحراق بالنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك هاهنا.

أما الخبر فمذهب سيبويه أن العامل فيه لفظي وهو «المبتدأ»، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه معنوي وهو «الابتداء» فهو عامل في المبتدأ والخبر، وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا أي رفع المبتدأ الخبر ورفع الخبر المبتدأ^(١).

ولاشك أن قول الأنباري: إن الأمانة تكون بوجود الشيء وعدمه مع سوقه أمثلة على ذلك لهو أوضح رد - فيما أحسب - يرد على ابن مضاء المُلغِي فكرة العامل المعدوم، لأن العدم عند النحاة لا يعني عدم العمل فهو علامة ودلالة، والعوامل كلها دلالات على العلائق التي تتم بين أجزاء الجملة، وبعض هذه العوامل لفظي وبعضها معنوي، وبعضها موجود وبعضها معدوم، فما هي إلا تقسيمات لمفهوم العامل وحده، ولذا رأينا كثيراً من النحويين الكوفيين يعملون العامل العدمي معبرين عنه بالعامل المعنوي - فيما أحسب وأخال - لقد رأيناه عاملاً في عد من المواضع منها:

*رفع الفعل المضارع عند بعض النحاة، لقد ذهب الفراء إلى أن الفعل المضارع

(١) الإنصاف ١/ ٤٦ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٠١.

رفع لتجرده عن الناصب والجازم، وقوى ابن مالك وابن هشام وكثير من النحويين هذا الوجه^(١)، ولا شك أن هذا التجرد ضرب من العدم صار عاملاً عندهؤلاء.

* - رفع المبتدأ، قيل: لقد ارتفع بالابتداء: والمراد به هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له على هذه الصفة مجرداً عن العوامل اللفظية أي جعل الاسم أولاً ليخبر عنه، أي لأجل الإسناد مثل: زيد منطلق، وقيل هو الإسناد نفسه، وقيل: هو التجرد والإسناد معاً^(٢).

ولعلي لأبعد عن الصواب إن قلت: إن العوامل المعنوية كالخلاف عند الكوفيين، والإسناد عند هشام بن معاوية الضير، والتلبس بالفعل عند الكسائي، والفاعلية والمفعولية عند خلف الأحمر الكوفي^(٣) كلها قريبة جداً من باب العوامل العدمية، وذلك لتجردها عن عامل لفظي، الأمر الذي أدى إلى كونها عوامل عدمية، فهي معنوية أمام اللفظية، وعدمية أمام الوجودية الملفوظة، وقد رد الدكتور طاهر حمودة رأي ابن مضاء هذا بقوله «والكلام عن عدم العامل بعد نطقه، وأن المعدوم لا يعمل في الوجود، أمر عقلي بعيد عن واقع اللغة، يعكس فلسفة رائجاً في ذلك العصر، لكنها لا تمت إلى اللغة بصلة، ولا يشك أحد من دارسي اللغة في تأثير أجزاء الكلام بعضها في بعض إذا ما نُظِمَتْ في تركيب معين، وليس هذا التأثير مقصوراً على الأثر الإعرابي في لغة معربة كالعربية، ولكنه يمتد إلى المعنى والأصوات، فاحتجاج ابن مضاء ضعيف بعيد عن الصواب^(٤)».

(١) انظر الإنصاف ٢/ ٥٥٠ وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٩ وشرح شذور الذهب ٢٣٦، وشرح الأشموني ٤/ ٢٧٢.

(٢) انظر ذلك كله في مفتاح العلوم، للسكاكي ٦٥، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٠، وعمدة ذوي الهمم ٣٨٦ والهمع ١/ ٩٥.

(٣) انظر الهمع ١/ ١٥٩ وانظر العوامل المعنوية ١/ ٣٠٢.

(٤) ابن قيم الجوزية، جهوده في الدرس اللغوي، للدكتور طاهر حمودة ١٥٤.

من هذا كله نتبين أن اعتماد ابن مضاء على فكرة العامل المعدوم، ليس متجهاً أيضاً عند النحاة المشاركة، مهما كان مراد ابن مضاء من عدم العامل.

الرد على إلغاء الحذف والتقدير

نقد ابن مضاء النحاة في بعض تقديراتهم بعد أن جعل المحذوفات ثلاثة أقسام:
الأول: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيداً أي: أعط زيداً وقد ضرب له كثيراً من الأمثلة في القرآن، منها قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْبَقَرَةُ: ٢١٩﴾ ثم علق على ذلك بقوله: والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا أظهرت تمّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ^(١).

الثاني: محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيًّا، كقولك: أزيداً ضربته، قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره (أضربت زيداً) ثم قال: وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن ضربت من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لزيد من ناصب، إن لم يكن له ظاهر فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار، ثم علق على ذلك بقوله: ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: أزيداً مررت بغلامه» وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له ما يضمّر، والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع: أن كل منصوب لا بد له من ناصب^(٢).

الثالث: مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: يا عبد الله» فإذا أظهر الفعل تغير الكلام عما كان عليه وصار النداء خبراً، إذ التقدير: أدعو عبد الله^(٣).

(١) الرد على النحاة ٧٢.

(٢) المرجع السابق ٧٢.

(٣) الرد على النحاة ٧٢ بتصرف.

والأول من هذه المحذوفات مقبولٌ عند ابن مضاء، أما الثاني والثالث فهما مرفوضان، لأن الثاني يتم فهمه بدون حذف هذا المحذوف المقدر، ولأن الثالث يؤدي إلى تغيير معنى الجملة.

وأيد الدكتور محمد البنا ما رفضه ابن مضاء قال: «والحق أننا قد نشاركه مقالته في هذين القسمين»^(١). ثم حاول إيجاد سبيلٍ يؤدي إلى قبول نقد ابن مضاء لنحو: زيداً ضربته، وزيداً مررت به، بأنه لا مانع من القول: إنه يجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول المقدم وإلى ضميره، فينصب ذلك المقدم سواء أكان الفعل متعدياً، كالمثال الأول أم لازماً نحو: أزيداً مررت به^(٢). ووضح أن الدكتور محمد البنا اعتمد رأي الفراء، المردود عليه «بلزوم تعدي الفعل المتعدي إلى واحد، إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة وهو خرم للقواعد كما قال السيوطي»^(٣).

الأمر الذي يؤدي إلى فوضى لغوية نحن في غنى عنها؟ ألم يطرد قولُ النحاة المُستَقَرَّأ من كلام العرب أن هناك فرقاً بين المتعدي واللازم وفرقاً بين المتعدي إلى واحد والمتعدي إلى اثنين؟ فكيف نجعل عملهما هنا واحداً، وفي أماكن أخرى نفرّق بينهما؟

إن ما ذهب إليه جمهور النحاة في مثل ذلك هو الأولى، وهو الأفضل، لأن فيه طرد الباب على وتيرة واحدة، فلا يوجد منصوب بلا ناصب في كلام العرب، قال ابن مالك موضعاً سبب ذلك «والوجه المعتبر في هذا الباب كونُ العامل المشغول عوضاً في اللفظ من العامل المضمّر دليلاً عليه، ولكونه عوضاً امتنع الإظهار، إذ لا يُجمَع بين العوض والمعوّض منه، ولكونه دليلاً لزم أن يكون موافقاً في المعنى أو مقارباً»^(٤).

(١) الرد على النحاة ٢٢ - المقدمة - .

(٢) الرد على النحاة ٢٢ .

(٣) الهمع، ٢/ ١١٤ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ١٣٧ .

ثم حاول الدكتور محمد البنا - رحمه الله - مرة ثانية أن يجد سبيلاً آخر، فذكر أن ابن الطراوة سبق ابن مضاء إلى إثارة الاعتراض على هذه المحذوفات وغيرها، وارتضى أن مثل هذه المحذوفات قصد المتكلمون إلى ذكرها للاهتمام بها أنفسها، فنصبوها بهذا الاعتناء أو القصد^(١).

أي إن هذا الاعتناء وذاك القصد هما العاملان في مثل هذا، وهنا يرد السؤال: أليس من الأولى القول بالعامل المقدر بدلاً من هذا العامل المعنوي؟ لقد دأب النحاة على القول: إن المقدر كالمظهر الثابت^(٢)؟ وقد أفاضوا في بيانه وشرحه.

لقد أشار سيبويه إلى أن هذا المقدر المنوي مستقر في عقولهم، متمكن في سليقتهم، وتجيش به صدورهم، ماثل أمامهم يريدونه، ويخبرونك به إذا سألتهم عنه، يبدو ذلك من قوله «وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب، ومن يُوثَقُ به، يزعم أنه سمِعَهَا من العرب. من ذلك: قولُ العرب في مثل من أمثالهم: «اللهم ضُبْعاً وذُبْياً» إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللهم اجعل فيها ضُبْعاً وذُبْياً، (وكلهم يفسر ما ينوي)»^(٣).

وأضاف سيبويه ما يفيد أن ما يقدرونه في هذا الموضع قد أظهره في بعض استعمالاتهم، قال: وإنما سَهِّلَ تفسِيرُهُ عندهم، لأن المضمَر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار^(٤). وصرح في موضع آخر علانية أن المضمَر منوي في عقولهم وقلوبهم، قال: وأما قولُ الناس: كان البُرُّ قفيزين، وكان السمن منوين، فإنما

(١) الرد على النحاة ٢٣ - المقدمة.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٦٨-٢٦٩ والخصائص ١/ ٢٩٣، وحاشية الصبان ٢/ ٩٣.

(٣) الكتاب (١/ ٢٥٥).

(٤) الكتاب (١/ ٢٥٥). وانظر أمثلة كثيرة تفيد أن ما يضمنونه يفسرونه، الكتاب ٣/ ٤٩٨ والخصائص

١/ ٢٤٩ وحاشية الدسوقي ١/ ١٩٧.

استغنوا ها هنا عن ذكر الدرهم لما (في صدورهم من علمه)، ولأن الدرهم هو الذي يُسَعَّرُ عليه، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البُرُّ بستين، وتركوا ذكر الكُرِّ (استغناءً بما في صدورهم)^(١).

ومن هذا القليل مذكره الفراء حين عرض لقراءة أبي بن كعب (وهوراً عيناً) بالنصب، قال: أراد الفعل الذي تجده في مثل هذا الكلام^(٢) ومراده أنك تستشعر فعلاً مقدراً يخطر في عقلك يتفق مع المعنى الذي تشعر به، وقد قدر قبله سيبويه فعلاً هو «ينالون حوراً عيناً»^(٣) وقدره ابن جني: يؤتون أو يزوجون حوراً عيناً، واستأنس ابن جني لتقديره هذا بقوله تعالى ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان: ٥٤] وأكد هذه الظاهرة بقوله: وهو كثير في القرآن والشعر^(٤).

وأفاض ابن جني في الخصائص مظهراً هذه الظاهرة وهي أن العرب كانوا يستشعرون المقدر، ويحسنون به وهو في عقولهم موجود، وفي قلوبهم منوي، فإن سئلوا عنه أظهروه، وساق لذلك عدداً من الأمثلة أيضاً، منها:

١ - حكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي، قال: نعم، أليست بصحيفة؟^(٥).

ثم ربط ابن جني بين هذا الإحساس وإحساس النحويين وذهابهم إلى التقدير والتأويل، فقال بعد ذلك: أفترأى تريد من أبي عمرو وطبقته^(٦) وقد نظروا

(١) الكتاب ١/ ٣٩٩.

(٢) معاني القرآن ٣/ ١٢٤.

(٣) الكتاب ١/ ١٥١.

(٤) المحتسب ٢/ ٣٠٩.

(٥) الخصائص (١/ ٢٤٩).

(٦) يريد عبد الله بن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي، وقد ذكرهم من قبل (١/ ٢٤٨).

وتدربوا وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً وغفلاً يعلل هذا الموضوع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، ووصفوا كذا لكذا، وقد شرح لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأسسه^(١). أي لو ملكنا سليقة العربي، لوجدنا أن كل ما ذكره النحاة من قواعد، يتطابق مع هذه السليقة.

٢ - ومن ذلك ما ذكره ابن جني أيضاً بقوله: «وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: سمعت عُمارة بن عقيل بن بلال بن جرير يقرأ: ﴿وَلَا أَيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠] - بنصب النهار - فقلت له: ما تريد؟ قال: أردت سابق النهار، فقلت له: فهلاً قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن» فقلته: أوزن أي أقوى وأمكن في النفس من قولهم: هذا درهمٌ وازنٌ أي ثقيلٌ له وزنٌ^(٢).

٣ - وتتضح الصورة أكثر حين يربط ابن جني ما يذكره أعرابي بما ذكره النحاة في التقعيد قال: وسألت الشجري يوماً، فقلت: يا أبا عبد الله: كيف تقول: ضربت أخاك؟ فقال: كذاك، فقلت: أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبداً، قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فقال: كذاك، فقلت: أأست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيش ذا اختلفت جهتها الكلام. ثم علّق ابن جني على ذلك قائلاً: فهل هذا في معناه إلا كقولنا عنه: صار المفعول فاعلاً وإن لم يكن بهذا اللفظ ألبتة فإنه هو لا محالة^(٣).

وأكد في موضع آخر أنه يجب ألا نستغرب ذلك منهم لأن العربي يدرك بحسه ما لا يدركه أهل الصنعة قال «إنما مكنت القول في هذا ليقوى في نفسك قوة حس

(١) الخصائص (١/ ٢٤٩).

(٢) الخصائص ١/ ١٢٥ - ٢٤٩.

(٣) الخصائص ١/ ٢٥٠.

هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالُمُنَّة والطباع ما لانلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع فتأمله فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة»^(١)، وأكد هذا أبو حيان بقوله «فإن ذلك كان مركزاً في طباعهم يدركون تلك المعاني كلها من غير موقف ولا معلم، لأن ذلك هو لسانهم وخطتهم وبيانهم»^(٢).

ثم بين ابن جني أن ما وضعه النحاة مقبول سائغ، لأنهم جرّوا على ما جرت عليه العرب قال «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلّين، ولمعانيهم وقصودهم آمّين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبيع أحضانه، وزمّ شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحواً مما رأوا، ويحذو على أمثلتهم التي حذوا»^(٣) وأن يعتقد نحواً مما اعتقدوا^(٤).

وعلى كل حال فقد استقر في أذهان النحاة جميعاً أيضاً أن التقدير استعمل في بعض الأوقات، وما أكثر أقوالهم الدالة على ذلك، لقد ذكر ابن هشام ذلك صراحة حين رد على الجمهور الذاهب إلى أن (ربّ) حرف جر أصلي في نحو: ربّ رجل صالح لقيته أو لقيت قال: وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر متعد، فإن قالوا: إنها عدت العامل المذكور فخطأ، لأنه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا: محذوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه، ولم يلفظ به في وقت^(٥).

(١) الخصائص ٣/ ٢٧٦ بتصرف.

(٢) البحر، ١/ ١٣.

(٣) الخصائص ١/ ٣٠٨ وفي الهامش: شعاعه أي ما تفرق منه، وأغفاله: واحداً غفل كقفل وهو ما لا سمة عليه أي لاعلامته له، وأفاء فوارده: أي رجعتها وأعادها إلى جماعتها، والفاردة الواحدة المنقطعة عن القطيع.

(٤) الخصائص ١/ ٣٠٨ بتصرف، وانظر الإصباح ٢٠٢.

(٥) المغني ٥٧٧، وقوله: ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه، يدل على أن الكلام إذا كان معناه واضحاً فلا داعي للتقدير.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٣٦١

فقوله: «ولم يلفظ به في وقت» يدل على أن المقدرات استعملت في وقت ما، ثم حذفت، فاستأنس النحويون بذلك، ومثل ذلك تعليقه على توجيه ابن الحاجب لقول الشاعر:

إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُّ

فإما الأولى أصلها إن الشرطية وما الزائدة، و (أما) الثانية قيل: هي أن المصدرية وما الزائدة وهي عوض عن كان المحذوفة، وأنت اسم كان ومرتحلاً خبرها، وأن المصدرية وما دخلت عليه مصدر مجرور بحرف جر للتعليل والجار والمجرور معطوفان على فعل الشرط أقمت، لكن ابن هشام ضعف هذا الوجه؛ لأن فيه عطف مفرد وهو المصدر المؤول على جملة فعل الشرط، فصار ذلك من عطف مفرد على جملة، لذا رأى ابن هشام أن (أما) الثانية شرطية، فالعطف من عطف جملة على جملة، ورأى ابن الحاجب من قبل أنه لما كان التعليل والشرط بمعنى واحد صح عطف المفرد على الجملة، وجملة فالله يكلأ جواب لهما معاً، وصار الأمر كقولنا: إن أكرمتني وأحسنيت إليّ أكرمتك إلا أنه وُضع موضع أحسنيت إليّ، لفظ التعليل فصار كأنك قلت: إن أكرمتني فلاجل إتيانك فأنا أكرمك، وعلق ابن هشام على تقدير ابن الحاجب هذا بقوله «وما أظن العرب فاهت بذلك يوماً»^(١).

ومن أبرز الأمثلة الدالة على أن المقدر قد استعمل في يوم من الأيام أيضاً:

١ - أن النحويين أجازوا حذف النعت إن عُلِمَ كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]. أي كل سفينة صالحة غصباً. وأوردوا دليلين يدلان على النعت المحذوف، هما:

(١) المغني ١/ ٥٤ بتصرف.

١ - دليل لفظي، وهو قوله تعالى قبل هذه الآية، ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، مما يدل على أن السفينة كانت من قبل خالية من العيب أي صالحة للانتفاع بها.

٢ - دليل عقلي، وهو أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه.

وأضافوا إلى هذين الدليلين أن عثمان بن عفان رضي الله عنه، قرأ كل سفينة صالحة، فذكر النعت المحذوف.

فاجتماع ذلك كله دفع النحاة إلى القول بجواز حذف النعوت^(١). ولا أدل على ذلك من ذكره - أي النعت - في القراءة الثانية.

٢ - ومثل ذلك ذهاب بعضهم إلى أن قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اقْبَلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧]. هو مقول لقول محذوف تقديره يقولان: ربنا تقبل منا، والذي دعاهم إلى هذا التقدير إضافة إلى احتياج المعنى إليه أن عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب قرأ: ويقولان ربنا..^(٢).

٣ - ومثل ذلك أيضاً ما ذكره الفراء حين أراد أن يعلق الظرف (إذ) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا...﴾ [البقرة: ٧٢]: فقد ذكر عدداً من الآيات القرآنية المتصدرة بالظرف إذ، وأشار إلى أنه متعلق بفعل محذوف تقديره اذكروا، قال: «والمعنى - والله أعلم - على إضمار واذكروا..» ثم قال: «ويستدل على أن (واذكروا) مضمرة مع (إذ) أنه قال: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] فلو لم تكن هاهنا واذكروا لاستدللت على أنها تراد؛ لأنها قد ذكرت قبل ذلك^(٣).

(١) انظر: لذلك معاني القرآن للنحاس ٢٧٧/٤، وشرح التصريح (١٩٩/٢)، وحاشية الصبان (٣/٧١)، وحاشية الخضري (٢/٦٥)، والنحو الوافي (٣/٤٩٢)، وإعراب الشواهد في أوضح المسالك (٢/٤٧٥).

(٢) الجامع لأحكام القرطبي (٢/١٢٦).

(٣) المعاني (١/٣٥).

٤ - ومثل ذلك أيضاً: أن النحويين أجازوا حذف حرف الجر مع أن وأنّ باطراد والظاهر أنهم عالمون بأن عبد الله بن مسعود قرأ قوله تعالى: ﴿حقيق علي أن أقول﴾ بحذف حرف الجر، أي بأن أقول^(١).

٥ - ومن أمثلة ذلك أن النحاة ذهبوا إلى أن التقدير في نحو: «عسى زيد أن يقوم هو عسى حال زيد أن يقوم، فخالفهم الدماميني قائلاً: وفي هذا التقدير تكلف إذ لم يظهر المضاف الذي قدره يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر^(٢).

٦ - ومن ذلك أيضاً أن ابن عصفور حكى رأي الخليل الذهاب فيه إلى أن (مهما) مركبة من (ماما) وأن ألف الأولى قلبت هاء لاستثقال الجمع بين حرفين متجانسين قال: (لم ينطق بهذا الأصل في موضع)^(٣).

٧ - ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام حين تحدث عن الكون العام الذي تتعلق به شبه الجملة في نحو: زيد في الدار، لقد قرر أن الجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف وجوباً، ثم قال: وربما ظهر في الضرورة كقوله:

لَكَ الْعَزْزُ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

وقبل هذا نصّ على أن ابن عطية ذهب إلى أن مستقراً في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠] هو ذلك المتعلق به الذي يقدره النحاة، يريد أنه ظهر، لكن ابن هشام قرر أن الاستقرار هنا هو كون خاص لأن معناه هو عدم التحرك وليس مطلق الاستقرار والحصول والكيونة^(٤).

(١) معاني القرآن (٣/ ٦٠).

(٢) حاشية الصبان (١/ ٢٦٠).

(٣) شرح الجمل (٢/ ١٩٦).

(٤) المغني ٥٨١ بتصرف يسير.

٨ - ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام أيضاً حين تحدث عن (كي) قال: إنها تجر (أن) المصدرية وصلتها نحو: جئت كي تكرمني، إذا قدرت أن بعدها، وأضاف قائلاً ما يفيد أن هذا المقدر قد نطق به في يوم من الأيام في تركيب آخر قال: بدليل ظهورها في الضرورة كقوله:

لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا

والأولى أن تقدر «كي» مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل ظهورها معاً نحو: (لكيلاً تأسوا)^(١) وقد نبه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى هذه الظاهرة وساق أمثلة أخرى تؤكد هذا الاتجاه عند النحاة، فبعد بيانه موضع الشاهد في البيت المذكور قال «ومثل بيت الشاهد في ظهور أن المصدرية بعد كي قول الشاعر:

أردتُ لكيما أن تطيرَ بقربتي فترَكها شَنَّاً ببيداءَ بلقعِ

ومثله قول الآخر وأنشده أبو ثروان:

أردتُ لكيما أن ترى لي عشرةً ومن ذا الذي يُعطي الكمال فيكُمْلُ^(٢)

ويستفاد مما ذكره الشيخ أن هذا المقدر قد يذكر في عدد من التراكيب الأخرى، وقد يقتصر على وروده في تركيب واحد، وتحديد ذلك صعب جداً، لكن الظاهرة

(١) الأوضح، ١٣/٤ وصد ر البيت: فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً، والشاهد فيه أن ظهور (أن) بعد (كي)، يدل على جواز جعل كي حرف جر جرت المصدر المؤول من أن وما بعدها، فهذا الظهور يؤكد صحة تقدير النحاة، أما الآية القرآنية فالشاهد فيها أن كي حرف مصدرية، والمصدر المؤول مجرور باللام، وظهور ذلك في هذه الآية يؤكد أن تقدير النحاة في نحو جئت كي أكرمك هو جئت لكي أكرمك صحيح، بل هو أولى من التقدير الأول الذي تحدثنا عنه، والمستفاد من ذلك أن تقديرات النحاة قد تكون مما نطق بها في موضع آخر.

(٢) الأوضح، ١٣/٤ الحاشية.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل — ٣٦٥
واضحة تماماً في الفكر النحوي. وأفاد الشيخ أيضاً حين ساق مثلاً آخر يتضح منه أن
المقدر قد يذكر في موضع آخر، «ألا ترى أنه لما ظهرت «من» بعد «لا» النافية للجنس
في قول الشاعر:

فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه وقال: ألا لا من سبيلٍ إلى هندٍ
قضوا لذلك بأن بناء اسم «لا» لتضمن معنى «من» الاستغراقية ومثله ظهور
«من» قبل التمييز أحياناً، ونحو ذلك كثير في تعليلاتهم»^(١).

* - وليس شرطاً أن يكون المقدر قد ذكر بلفظه، فأحياناً قد ينطق بما يدل
عليه، مثال ذلك أن الكوفيين أجازوا وقوع الجملة الحالية فعلية فعلها ماضٍ، من غير
أن تصدر بقدر كما قال البصريون، ومن حجج الكوفيين قراءة الحسن البصري (أو
جاؤوكم حصرةً صدورهم) فحصرة حال، أما البصريون فقدروا قد قبل قوله تعالى
﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]^(٢).

وقد أشار أبو علي إلى ظاهرة الإضمار في العربية وبين حقيقتها بقوله: إن المضمورات
إنما تحذف في اللفظ وتُراد في المعنى لمعرفة العلم بها، وإذا جهلت لم تُضمَر^(٣).
ولخص الدسوقي ذلك كله بالقول: الشيء إذا عُرِفَ في موضع جاز تركه لقوة
الدلالة عليه^(٤).

والمستفاد من ذلك كله أن التقديرات التي قدرها النحاة يغلب عليها أن تكون
استعملت في يوم من الأيام. بل الكثير منها قد استعمل.

(١) الأوضح ٤/ ١٣ (الحاشية).

(٢) الإيضاح ١/ ٢٥٣ والإتحاف ١١٦.

(٣) المسائل المشككة ١٧٠.

(٤) حاشية الدسوقي ١/ ١٩٧.

وإنما حذفوها لأغراض عرضت، ومواقف برزت، وظهر لهذا المحذوف دليل عقلي أو نقلي على نحو ما ظهر لنا من الأمثلة الكثيرة التي سقناها.

وإذا اعتقدنا بعد ذلك كله أن المقدر - ولنقل الكثير منه - قد نُطق به في يوم من الأيام، وأنه منوي في ضمائرهم، فذا يدفعنا إلى القول:

١ - إن ظاهرة التقدير تعد من خصائص العربية، لذا لا يمكن قبول بعضها كالقسم الذي ارتضاه ابن مضاء من أقسام الحذف والتقدير، ورفض القسمين الآخرين، فالتقدير لا يتجزأ، ولا يمكن إلغاء أساليب فيها تقديرات باتت معللة مطردة في كلام العرب، ففي ذلك تعسف وتحكم في أنظمة العربية، وافتئات على المتكلمين بها، قال عباس حسن مؤكداً أهمية التقدير وأصالته في العربية «إن التقدير باب واسع وأصيل في لغتنا»^(١) أي لا يمكن إلغاؤه، لأنه خُلق مع اللغة، ولا يمكن تجزئته وجعله ضمن أقسام بعضها مقبول وبعضها مرفوض في حين أنها كلها نابعة من النظام اللغوي للعربية.

قال سيبويه مؤكداً أن المقدر عند العرب كالملفوظ ما نصه «وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع، تقول: وبلد تريد: ورب بلد، وتقول: زيداً، تريد: عليك زيداً، وتقول: الهلال، تريد: هذا الهلال، فكله يعمل عمله مظهراً»^(٢).

٢ - فإذا كان المقدر عندهم كالملفوظ، فلنعد هذا العامل المقدر كأنه عامل لفظي، إذا أردنا تصنيفه أمام قسيمه المعنوي، فهو على كل حال أقوى من العامل المعنوي، فالابتداء مثلاً معنى لالفظ له في حين أن ناصب أزيداً ضربته نستطيع التلفظ به فنقول: أضربت زيداً ضربته، والمستفاد من هذا أن أسلوب الاشتغال خاصة يختلف

(١) النحو الوافي ٢/ ١٤٧.

(٢) الكتاب ١/ ١٠٦.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٣٦٧

عن غيره في تقدير ناصبه، فهو أقرب إلى العامل اللفظي، أي كأن أسلوب الاشتغال لاتقدير فيه، فلا داعي للحديث عنه ووضعه ضمن ماهو مرفوض كما رأى ابن مضاء.

٣ - لاداعي - فيما - أحسب لحل المشكلة على إرادة القصد أو الاعتناء كما ذهب إليه ابن الطراوة ومال إليه الدكتور البنا إذا كان لديناماهو أوجه في الحمل عليه، وهو مذهب اتجه إليه جمهور العلماء. لقد ذكر الشاطبي رأياً لابن الطراوة جعل فيه الناصب معنى الفعل - من غير تعيين للقصد الذي نص عليه الدكتور البنا، قال «وذهب ابن الطراوة إلى الاكتفاء بمعنى الفعل وأنه العامل في السابق، لالفظه، ولا فعل مقدر» وأورد الردّ عليه بما يفيد رداً أيضاً على إرادة القصد والاعتناء أيضاً قال «وردهُ بأن النصب على المعنى من حيث هو معنى لا يصح، لأن معنى الفعل مجرداً لا يعمل إلا في الظروف والمجرورات بخلاف المفعول الصحيح، فلا يستقيم أن يُدعى ما لا يوجد في كلام العرب» وقرر بعد هذا أنه لا نظير له في كلام العرب^(١) وضعفه في موضع آخر بقوله «إن مذهبه مضطرب؛ لأنه زعم أولاً أن معنى الفعل هو الناصب للسابق ثم رجع إلى التقدير اللفظي حين قيل له: كيف يكون معنى الفعل هو العامل في نحو: زيداً ضربت أخاه؟ إذ لا يصح أن يكون معنى (ضربته) هو العامل لفساد المعنى، فأجاب: أن كل فاعل فعل يحرك حاشيتين ضرورةً من راضٍ وساخطٍ، فإذا قال: زيداً ضربت أخاه، انتصب زيد على معنى: أسخطت، وإذا قال: ضربت عدوه انتصب على معنى: أرضيت، ودلّ الضربُ عليهما مع القرينة المختصة بهما،» وعلق الشاطبي قائلاً: فرجع إلى تقدير فعل لفظي لا يوافق الظاهر، وهذا اضطراب وعدم ارتباط بقانون يتلجّ به الصدر^(٢)، ولا شك أن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، فالركون إليه أولى، لأن إناطة

(١) المقاصد الشافية، ٣/٦٦.

(٢) المقاصد الشافية، ٣/٦٨ والظاهر أن قوله: أسخطت وأرضيت استدلّ منهما أنه يرجع ذلك إلى ما قصده المتكلم.

الحكم بما هو ظاهر أولى^(١) كما أن إناطة الحكم أيضاً بما هو بمنزلة الظاهر أولى من المعنوي، - فيما أحسب - وقد أكد النحاة أن العامل اللفظي - وإن ضعف - هو أقوى من العامل المعنوي، بدليل اختيارهم: زيداً ضربتُ على: زيدٌ ضربت^(٢) وقال ابن مالك مشيراً إلى ضعف العامل المعنوي «المعنى إذا جُعل عاملاً كان أضعف العوامل^(٣) وقال الرضي مؤكداً ضعف المعنوي «العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه^(٤) وما أظن موضعاً متنازِعاً فيه كهذا الموضع الذي شغل النحاة قدماء ومحدثين. وفي النهاية إن القول بوجود مقدر كالمفروض به أولى من القول بالعامل المعنوي من نحو قصد أو إرادة.

ثم لو سائرنا ابن الطراوة في توجيهه الذي ذكره الدكتور محمد البنا، فهل نستطيع بمقتضاه أن نفسر كلَّ مقدر؟ ونقول: إن عامل القصد أو الاعتناء، عام، يمكن تطبيقه على كل مقدر، فهل هو ضابط جامع مانع؟

والجواب: أنه لا يمكن ذلك، لأن الأصل هو ذكر العامل في الكلام، وليس جعله معنوياً، على تصور أن المتكلم يقول لنا: إن قصدي هو الذي نصب أو رفع، ولو أخذنا بهذا الرأي لكنا بذلك مرجحين العامل المعنوي الضعيف على اللفظي القوي، ونحن لا شك في غنى عن ذلك. ثم ماضباط هذا القصد؟ هل هو عامل لكل مرفوع أو منصوب أو مجرور؟ وهل ثمة عامل يعمل كل ذلك دفعة واحدة في جملة اشتملت على مرفوع ومنصوب ومجرور؟

وأخيراً قال ابن مالك: إن العامل المعنوي إذا عُدِم الاختصاص - والقصد كما

(١) انظر النحو والنحاة، لمحمد عرفة، ١٣٦-١٤٧.

(٢) الأشباه والنظائر، للسيوطي، ١/٥٣٨، لأن العامل في حال رفع زيد هو الابتداء، أما نصبه فهو مفعول به مقدم للفعل المذكور ضربت.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٧٠.

(٤) شرح الكافية، ٢/٢٧٩ - تحقيق حسن يوسف عمر - .

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٣٦٩
رأينا هو كذلك لأنه عام يمكن القول فيه في الأسماء والأفعال - صار ضعيفاً وأحق
بعدم العمل^(١).

هذه أسئلة كثيرة تردُّ على مثل رأي ابن الطراوة الذي ذكره الدكتور البنا ومال
إليه، ولا شك أننا لو أخذنا بهذا لرأي وعممناه على كل التقديرات لانتبهنا إلى إلغاء
العامل اللفظي، ويستتبع ذلك فيما أحسب إلغاء نظرية العامل كلها والقول: إن
التركيب الذي أمامنا هكذا خُلِقَ، أي سيؤول الأمر إلى فوضى لغوية تؤدي إلى
خراب العربية التي شُيدت وفق نظرية العامل المحكمة النافعة.

أما مذهب جمهور النحاة الداعي إلى تقدير فعل من لفظ المذكور أو من
معناه فلا يردُّ عليه شيء سوى أن الأصل هو عدم التقدير. ولكن إذا علمنا أن المقدر
عندهم كالمفوظ - كما ذكرنا - هان الأمر، وانجلى الغم، ووضح المُشكَل، ولا
داعي لتكلف مخارج وتوجيهات ضعيفة تؤدي إلى توهين أصول نحوية معتبرة^(٢).
فذلك في مذهب النحاة لا يجوز.

ويحضرني الآن في هذا المقام - للاستئناس - ما ذكره ابن هشام في شروط
الحذف فقد ذهب إلى أن الأولى الابتعاد عن التقدير المؤدي إلى شذوذ أو ضرورة،
أو مخالفة ما هو مطرد، فمثال التقدير المؤدي إلى شذوذ قراءة بعضهم (ألم نشرح)

(١) شرح التسهيل ٣١٣/١.

(٢) وضيق الدكتور محمد البنا - رحمه الله - بعد ذلك على ابن مضاء حين ساءله عن القسم الأول
من المحذوفات - وهو الذي ارتضاه ابن مضاء - وهو الذي لا يتم الكلام إلا به، وحذف لعلم
المخاطب قائلاً له: لقد اعترفت بأن هنا محذوفاً لا يتم الكلام إلا به، فما علاقة ذلك المحذوف
بالمذكور؟ أو ما علاقة ذلك المذكور بالمحذوف؟ فإن قال: الاسم مفعول به لذلك المحذوف،
فقد عقد بينهما نفس العلاقة التي عقدها النحاة، أي هناك عامل ومعمول، ولكنه يتخرج من ذكر
العامل والمعمول، وهم لا يتخرجون من التصريح بما قال أو بلفظ العمل لأن هذا في كلامهم
لا يعدو أن يكون اصطلاحاً قصد به بيان الارتباط. انظر الرد على النحاة ٢٣ بتصرف.

بفتح الحاء، قال: خرجها بعضهم على أن الأصل نشرحن، ثم حذفت النون الخفيفة وتبع الفتح دليلاً عليها.

لكن ابن هشام بعد أن ذكر ذلك قال: «وفي هذا شذوذان: تأكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف»^(١).

ومثال التخريج المؤدي إلى ضرورة أن النحاة اشترطوا لنصب المضارع بعد فاء السببية أن تقع بعد نفي أو طلب مثل ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣] أما قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً

فقد نصب الفعل استريحاً بعد فاء السببية مع أنها ليست مسبقة بطلب أو نفي، قيل: البيت ضرورة، وقيل: الأصل فأستريحن، بنون تأكيد خفيفة فأبدلت في الوقف ألفاً كما تقف على ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] بالألف، وهذا التخريج هروب من ضرورة إلى ضرورة، فإن تأكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة^(٢).

— أما مثال التقدير المرفوض لكونه أدى إلى مخالفة أصل مطرد فيبدو مما ذكره حول قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] فقد ذهب الزمخشري إلى أن (إذ) مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكر، وقيل: هي ظرف زمان متعلق بالفعل قالوا المؤخر^(٣): ورد أبو حيان الوجه قائلاً: وهذا ليس بشيء، لأن فيه إخراجها أي (إذ) عن بابها، وهو أنه لا يتصرف فيها بغير الظرفية أو بإضافة ظرف إليها^(٤) ثم اختار الوجه الثاني قال: والذي تقتضيه العربية نصبه بقوله: أتجعل،

(١) المغني ٩١٦.

(٢) شرح شذور الذهب ٣٠٢.

(٣) الكشف ٧٠.

(٤) البحر المحيط ١/ ٢٢٤ وانظر تفسير أبو السعود ١٥٥/ ١٥٥.

أي وقت قول الله للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا: أتجعل^(١).

فهذا كله يقوي القول: إنه لا داعي للأخذ بكلام ابن الطراوة، لأنه يؤدي إلى تقوية العامل المعنوي على العامل اللفظي المقدر الذي هو في حكم الملفوظ، فكأننا بذلك أردنا التخلص من مشكلة فوقنا في مشكلة أخرى، ولا ريب أن منهج النحاة في تقعيداتهم التي ساروا عليها بخلاف ذلك.

- ولنتقل الآن إلى تحليل التراكيب التي ذكرها ابن مضاء ناقداً بها نحاة المشرق في توجيهها على التقدير المعروف في باب الاشتغال، ومن هذه التحليلات سندرك أن تقدير نحاة المشرق هو المتجه، لقد مر معنا أن ابن مضاء ذكر أن القسم الثاني من المحذوفات، لا حاجة للقول فيه: لأن الكلام تام من دون هذا المقدر، ولو ظهر لكان عيًّا أو عيباً كقولك: أزيذاً ضربته؟ قال ابن مضاء: قالوا إنه مفعول بفعل محذوف تقديره أضربت زيذاً^(٢). ثم قال: وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن ضرب من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار، وهذا بناءً على أن كل منصوب لا بد له من ناصب^(٣).

ثم حاول أن يورد على النحويين ما يدحض به هذا التقدير فقال: «ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: أزيذاً مررتُ بغلامه؟ وقد يقول القائل منا: ولا يحصل له ما يضمّر، والقول تامُّ القبول، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع أن كلَّ منصوب لا بد له من ناصب»^(٤).

(١) البحر المحيط ١/١٣٩.

(٢) الرد على النحاة ٧٢.

(٣) الرد على النحاة ٧٢.

(٤) الرد على النحاة ٧٢.

والجواب عما ذكره ابن مضاء نجمله فيما يأتي:

أولاً: أن الكوفيين سبقوا ابن مضاء في نقد هذه المسألة التي اعتمدها البصريون، وقد عقد الأنباري في إنصافه مسألة لها^(١)، والفارق بين الكوفيين وابن مضاء أن الكوفيين قدموا توجيهاً وتخريجات لهذه الأساليب، أما ابن مضاء فلم يقدم شيئاً سوى فرض القول: إن العرب نطقت بذلك فعلينا اتباع كلام العرب^(٢). ونسي ابن مضاء أن العرب أمة حكيمة لا تصدر في كلامها إلا عن حكمة، فما المانع من البحث عن هذه الحكمة والوقوف على هذه العلة؟ ولنفترض أن ابن مضاء أراد ماأراد الكوفيون، فهل ثمة ردود على ذلك؟

الجواب يبدو مما يأتي:

أولاً - لقد ورد عن الكوفيين رأيين لتوجيه نحو: زيداً ضربته.

الأول: نسب إلى الكسائي، ذكره الأنباري بقوله «ذهب الكوفيون إلى أن زيداً في نحو: زيداً ضربته، منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن المكني - وهو الهاء العائد - هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً به كما قالوا: أكرمتُ أباك زيداً، وضربت أخاك عمراً^(٣) ومن الأمثلة يستفاد أنه منصوب على أنه بدل من الضمير في ضربته. وقد رد البصريون هذا التنظير قائلين: «هذا فاسد وذلك لأن انتصاب زيد في قولهم: أكرمتُ أباك زيداً، على البدل جاز، لأنه متأخر عن المبدل منه، في حين أن

(١) الإنصاف ١/ ٨٢، وانظر شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٠٩.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٠٩.

(٣) الإنصاف ١/ ٨٢ وما ذكره الأنباري منسوب في الهمع ٢/ ١١٤ إلى الكسائي، والضمير ملغى، أي انتصب (زيداً) بالفعل ضربت، ورد بأن الضمير قد لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف جر نحو: زيداً غضبت عليه وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب، لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو: زيداً ضربت غلام رجل يحبه» أما ما ذكره الأنباري ففيه إشارة خفية إلى أن ضمير ضربته ليس ملغى، بل هو مفعول به للفعل ضرب وزيداً بدل منه.

زيداً ضربته تقدم البدل على المبدل منه وهذا لا يجوز.

يضاف إلى ذلك أن العامل في البدل عند البصريين غير العامل في المبدل منه، فهو على تقدير التكرير في البدل، وساق مثالين على ذلك:

أولهما: قوله تعالى ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف: ٧٥] فقوله كما يقول الأنباري ﴿ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ بدل من قوله ﴿ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا ﴾ فأظهر العامل في البدل وهو لام ﴿ لِلَّذِينَ ﴾ كما أظهره في المبدل منه.

ثانيهما: قوله تعالى ﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِّنْ فَضَّةٍ ﴾ [الزخرف: ٣٣]، فقوله ﴿ لِيُوتِيَهُمْ ﴾ بدل من قوله ﴿ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ﴾ فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدل على أنه في تقدير التكرير، وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه^(١).

ومراده من كل ذلك أننا لو ذهبنا إلى أن زيذاً في: أزيذاً ضربته، هو بدل من الهاء لارتكبنا محظورين:

أولهما: أننا قدمنا البدل على المبدل منه.

ثانيهما: أننا جعلنا العامل في المبدل منه - وهو الهاء - هو نفسه العامل في البدل - وهو زيذاً - وكان من الواجب أن يظهر العامل في البدل وهو زيذاً كما ظهر في المبدل منه وهو الهاء في ضربته، وهذا يفيد من جهة ثانية أن ما ذهب إليه البصريون متجه، لأنهم قدروا فعلاً كالمذكور لكنهم أعملوه في: (زيذاً)، ولم يقولوا بالبدلية، لأنه يرد عليه المحظوران اللذان ذكرا.

فإن قيل: إن الكسائي يلغي عمل، ضرب في الضمير، فالجواب ذكره ابن عقيل

(١) الإنصاف ٨٣/١ بتصرف.

بعد ذكره رأي الكسائي، وذلك بقوله «إن الأسماء لاتلغى بعد اتصالها بالعوامل»^(١)، أي لا يصح القول: إن الهاء لا محل لها، وزيداً هو المفعول.

ثانياً: أما الرأي الثاني الوارد عن الكوفيين فقد ذكره ابن عصفور منسوباً إلى الفراء، قال: «ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل الذي بعده وهو الفراء»^(٢). وبين حجته قائلاً «وذلك أن عدم الإضمار أحسن من تكلفه، وأضاف قائلاً: «فإن قيل: تعدى ضربت للمفعولين، وإنما يتعدى إلى مفعول واحد، فالجواب: أنه لما كان المفعول هو الضمير في المعنى ساغ أن يعمل فيه»^(٣).

وأشار إلى هذا الرأي أيضاً ابن عقيل بقوله - بعد أن ذكر رأي الجمهور - «والمذهب الثاني أنه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفي، واختلف هؤلاء؛ فقال قوم: إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً، فإذا قلت: زيداً ضربته، كان ضربت ناصباً لزيد وللهاء»^(٤).

و رد ابن عصفور رأي الفراء هذا بقوله «وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأن العرب تقول: زيداً مررت به، ومررت لا تعمل نصباً، فثبت هنا إضمارُ الفعل، وأيضاً فإن الشيء لا يقتضي مما يطلبه إلا شيئاً واحداً»^(٥).

وأكد ذلك أيضاً ابن يعيش بقوله «والذي يدل أنه منتصب بفعل مضمر غير هذا الظاهر؛ أنك قد تقول: زيداً مررت به، فتنصب زيداً، ولو لم يكن ثمَّ فعلٌ مضمرٌ يعمل فيه النصب، لما جاز نصبه بهذا الفعل، لأن مررت لا يتعدى إلا بحرف جر»^(٦).

(١) شرح ابن عقيل ومعه حاشية الخضري ١/ ١٧٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/ ٤١٠، وانظر الهمع ٢/ ١١٤.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤١٠، وانظر الهمع ٢/ ١١٤.

(٤) شرح ابن عقيل ومعه حاشية الخضري ١/ ١٧٣، وانظر الهمع ٢/ ١١٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤١٠، والهمع ٢/ ١١٤.

(٦) شرح المفصل، ٢/ ٣١.

أما ابن هشام فيفهم من كلامه أن الأصل هو كذلك، وما دام الأصل جائزاً أسلوباً، فكذلك هو جائزٌ بعدما حصل فيه حذفٌ، لأن المقدّر كالملفوظ، قال: «لأنهم أجازوا ذلك في الأصل، والتقدير هو: جاوزت زيدا مررت بعمر»^(١).

ورد أيضاً ابن عقيل رأي الفراء بقوله: «وردّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عاملٌ واحد في ضمير اسمٍ ومظهرٍ»^(٢).

ونقل السيوطي ردّاً على ذلك فقال: ورّد بلزوم تعدي الفعل المتعدي إلى واحد إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة وهو خرم للقواعد^(٣) وقد ذكرنا قبل حين عرضنا توجيه الدكتور البنا لما أراه ابن مضاء، أن هذا الرأي يؤدي إلى فوضى لغوية نحن في غنى عنها، لاسيما أن لدينا رأي الجمهور المتجه، الموافق لنظام العرب اللغوي في كون المقدّر كالملفوظ.

ولا شك أن هذه الردود وإن كانت ردّاً على الفراء تردّ أيضاً على ابن مضاء إن خطر بباله أن مثل هذه الآراء قد تتجه لكونها تبتعد عن التقدير الذي يحاول نقده.

وبعد انتهائنا من إيراد ما يحتمله هذا التركيب، ووقوفنا على الردود التي وردت عليها، فلتتوجه الآن إلى التوضيح والتفصيل، ليتأكد القارئ مدى ضعف ما أورده ابن مضاء، فنقول:

١ - إن النحويين بعد استقراءهم كلام العرب وجدوا أن الأفعال على قسمين: لازم ومتعد، والمتعدي على أنواع فمنه ما يتعدى إلى واحد ومنه ما يتعدى إلى اثنين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة، والفعل «ضرب» في المثال المذكور هو من الأفعال

(١) المغني ٢٠٠.

(٢) شرح ابن عقيل ومعه حاشية الخضري، ١/ ١٧٤.

(٣) الهمع ٢/ ١١٤ وانظر حاشية الخضري ١/ ١٧٤.

المتعدية إلى واحد، فهل يريد ابن مضاء أن نجعله متعدياً إلى اثنين، فتكون الهاء مفعولاً ثانياً؟ لم يبين لنا ما يريد بعد أن عرض رأيه في المثال الذي ساقه، لقد كان من الواجب على ابن مضاء أن يعطي حلاً للمسألة بعد أن يضعف آراء النحويين الذين وجهوا هذه الأمثلة على تقدير فعل ينتصب «زيداً» به، لا أن يقول: إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب^(١)، ولا أن يقول: وهذا لا يجوز عندي حتى يُسمع من العرب^(٢). لأننا نقول: إن النحو هو علمٌ استخراجُه المتقدمون من استقراء كلام العرب^(٣) وذكرنا قبل أن المقدر عندهم كالمفوض، والقوم على اعتقاد أن أكثر المقدرات قد لُفِظ بها في يوم من الأيام، وما ذهب إليه النحاة هو طريق لاحب سلكه العرب، ولعله يريد - كما قال الدكتور البنا - منا أن نقول «علقت» بدلاً «من أعملت» «وهو ما حرص عليه في باب التنازع، لقد علق الدكتور البنا على ذلك قائلاً: وقد عرفنا أن مقصود النحاة بالعامل هو بيان جهة التعلق بين أجزاء التركيب، وأن قولهم: عامل ومعمول، هو بعينه ما يعنيه ابن مضاء من متعلق ومتعلق به^(٤)» أي رجع ابن مضاء إلى الإيمان بنظرية العامل التي حاول هدمها.

٢ - إن هناك أسباباً دفعت النحاة إلى التقدير^(٥) والذي يعيننا منها ذلك السبب المتمثل في الحفاظ على اطراد الأصول النحوية، لكون اللغة بسعتها وشمولها انضبطت به وبغيره من الأصول المعتبرة التي قرروها من استقراء كلام العرب، لقد كان هذا السبب لا يفارق أذهان النحاة، لذا بقوا محافظين عليه، ولما كان التقدير من

(١) الرد على النحاة ٩٨.

(٢) الرد على النحاة ٩٨.

(٣) الأصول ١/ ٣٥ والإصباح ٣٣.

(٤) الرد على ابن مضاء ٢٠ المقدمة.

(٥) انظر كتابنا «التقدير في النحو العربي، تقعيد وتطبيق»

خصائص العربية، بل من أهم خصائصها، لجأوا إليه لحل كثير من مشاكل النحو وقضاياه، من ذلك إضمارهم أن الناصبة بعد فاء السببية في نحو: ماتزورني فتحدثني، لقد أرادوا النصب ليخالف الأول من جهة المعنى، أي أنت لا تريد نفي الفعلين، فلو أردت نفيهما لرفعتهما وعطفت الثاني على الأول فالنفي حينئذ منصب على الاثنين أي لا توجد زيارة ولا يوجد حديث، لكنك حين نصبت فأنت تريد كما قال ابن جني ما تزورني محدثاً أي قد تزورني ولكنك لا تحدثني أي أثبت الزيارة ونفيت الحديث فلما اختلف الفعلان - أي الأول مرفوع والثاني منصوب - لم يجوز العطف لاختلاف المعنيين، اضطروا إلى العدول عن ظاهر لفظ الفعل الأول وأضمروا مصدره، وأضمروا أيضاً أن ليصوغوا منها ومما بعدها بعدها مصدراً، فجاز عطف اسم على اسم^(١)، وإنما صنعوا ذلك كله لأن الفعل لا يعطف في الأصل على الاسم، وإنما يعطف الفعل على الفعل والاسم على الاسم، فللحفاظ على أصول الصنعة مع الإيفاء بمقتضى المعنى على نحو ما شرحنا، قاموا بهذا التقدير في مثل هذه الجمل، أي تم حل مشكلة بهذا التقدير، ومثل ذلك باب الاشتغال، فبتقدير اتهم أفعلاً ناصبةً للاسم المتقدم، حلوا مشكلة قائمة، لو بقيت بلا حل لاضطرب النظام اللغوي المطرد وهو أن المنصوب في كلام العرب لا بد له من ناصب، أي لم يخرجوا بذلك عن النظام اللغوي العربي، وكنا نتظر من ابن مضاء أن يورد أدلة النحويين في ذهابهم إلى تقدير «ضربت» الناصب لـ «زيداً» في (أزیداً ضربته) لا أن يفرض المقولة القائلة «كلُّ منصوب لا بد له من ناصب» من غير أن يبين سبب قول النحاة بها وتمسكهم بأهدافها. نعم لكل منصوب ناصب، فهل عند ابن مضاء كلام عربي فيه منصوب بلا ناصب؟ إن هذا الكلام نتوجه نحن به إلى ابن مضاء، ولا يحق لابن مضاء أن يتوجه

به إلى النحاة، لأن أصول النحاة صيغت وأحكمت بناءً على استقراء كلام العرب، أليس النحو كما ذكرنا من قبل هو «علم مستنبط من استقراء كلام العرب»^(١).

لقد حاول النحاة جاهدين المحافظة على أصولهم التي تعبوا كثيراً حتى توصلوا إليها، نعم لقد لاحظوا أن لكل منصوبٍ ناصباً في كلام العرب، في حين تخلف هذا الاطراد في نسبة قليلة من كلامهم فلم يظهر هذا الناصب، فراحوا مستأنسين بحالات ظهوره في مواضع أخرى يقدرونه فهل في ذلك حوب أو إثم؟ لاسيما أنهم حين نصوا على هذا المضمهر كانوا دقيقين جداً، فهم لم يأتوا به من خارج التركيب بل أضمرُوا هذا الناصب من لفظ المذكور ومعناه، فقالوا: إن التقدير «أضربت زيداً ضربته».

وحين لم يتأت لهم التطابق اللفظي والمعنوي بين المقدر والمذكور لجأوا إلى مرادف المذكور في نحو «أزيداً مررت به» فقالوا إن التقدير «لقيت زيداً، أو جُرْتُ زيداً، أو جعلت زيداً على طريقي»، لأنك - كما قال ابن يعيش - إذا جزته أو جعلته على طريقك فقد مررت به^(٢).

وحين لم يتأت لهم في بعض التراكيب اتفاق المقدر مع الملفوظ معني، راعوا العرف العام في هذا التقدير الدال على اللزوم كما لو قلنا: زيداً ضربت أخاه، أي أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه، ومنه «زيداً مررت بغلامه، أي لابسْتُ»^(٣) وهكذا أتوا على التراكيب اللغوية التي ضمها باب الاشتغال.

٣- إن إضمار الفعل هنا لازم، ولا بد من الفعل المقدر، وقد قوَّى الشاطبي رأي الجمهور بعد عرضه آراء النحاة الآخرين مضعفاً إياها، بقوله: «نحن هنا بين ثلاثة أمور:

(١) الأصول ١ / ٣٥ والتكملة ١٦٣ والإصباح ١٧٦.

(٢) شرح المفصل ٣١ / ٢.

(٣) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٧٣ / ٢.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٣٧٩

- إما أن نقول: المفعول الصحيح يعمل فيه المعنى - وهو رأي ابن الطراوة كما ذكرنا من قبل - وهذا لانظير له.

- وإما أن نقول: إن العامل في الضمير هو نفسه العامل في الظاهر وهو أيضاً معدوم النظير.

- وإما أن نقول: إن السابق انتصب بإضمامار فعل يفسره هذا الظاهر من باب الإضمامار على شريطة التفسير، وهذا إن كان قليلاً وعلى غير قياس فهو أولى، لأن الحمل على ماله نظير وإن قلّ وخرج عن القياس أولى من الحمل على ما لا نظير له، وانتهى إلى القول: فهذا الذي حمل النحويين على أن قالوا: إن السابق منصوب بفعل مضمّر يفسره مابعد^(١).

٤ - إن بعض النحاة أجاز الجمع بين المفسّر والمفسّر قياساً على «أي» التفسيرية، وغيرها من أساليب التمييز، فتمكن أساليب الاشتغال من هذا القبيل^(٢).

٥ - إن هناك معاني بلاغية تكتسيها أساليب الاشتغال بسبب التقدير، ففي نحو: زيداً عرفته، إن قُدِّرَ المفسّر المحذوف قبل المنصوب أي عرفت زيداً عرفته، فهو من باب التوكيد لتكرار لفظ الفعل، وإن قُدِّرَ بعده أي: زيداً عرفت عرفته، أفاد التخصيص^(٣).

قال الألوسي: إن (زيداً اضربه)، فيه مبالغة في الضرب وتمكين، بسبب التكرير^(٤) أي تكرير الفعل، وأكد الخضري على ذلك فقال أيضاً في: (زيداً اضربه)، رجح النصب

(١) المقاصد الشافية، ٣/٦٦ بتصرف.

(٢) شرح التصريح ١/٢٩٧ هذا الرد ذكره الطالب غسان المحمود في بحثه المعنون بـ «الرد على ابن مضاء في باب الاشتغال» وهو في ورقتين.

(٣) دلائل الإعجاز، ١٢١-١٢٢ وعروس الأفراح ١/٦٥، وبغية الإيضاح، للصعيدى، ١٧٦ (الهامش).

(٤) روح المعاني، ٣٠/٥٦.

على الرفع؛ كون الرفع يؤدي إلى الإخبار بالجملة الطلبية، وهذا قليلٌ عند العرب كما قال الخضري، وخلاف القياس، لعدم احتمال الصدق والكذب إلا بتأويل^(١).

ثم لا شك أن نحو: زيداً ضربته، يؤول بالتقدير إلى جملة فعلية، ونحو: زيد ضربته، يؤول إلى جملة اسمية، والفعلية تدل على التجدد والدوام والاسمية تدل على الثبوت^(٢).

وبين الدكتور فاضل السامرائي الفرق بين الأسلوبين فأفاد بأن نصب (زيد) في أسلوب الاشتغال يفيد الاهتمام به، أما رفعه فيدلُّ على أننا أردنا الإخبار عنه فقط، وهناك فرق بين الإخبار عن الشيء والاهتمام به^(٣).

ورجح النحاة أيضاً نصب الاسم بعد الاستفهام نحو: أزيداً ضربته على رفعه في نحو: أزيد ضربته، لأن الأصل في الاستفهام أن يكون عن الفعل، أي جاءت الجملة على بابها، فهو الأجود، قال العكبري: فإن تقدم الاسم استفهام كقولك: أزيداً ضربته فالنصب أجود، لأن الهمزة استفهام عن فعل، فتقدره إذا كان معك ما يفسّر، فإن قلت: أزيد مضروبٌ رفعت، إذ ليس معك ما يفسّر المقدّر الناصب^(٤).

وأكد ابن يعيش أيضاً ذلك موضحاً سبب رجحان النصب على الرفع بقوله: إن النصب هو المختار من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم لأن السؤال إنما يكون عما وقع الشك فيه، وأنت إنما تشكُّ في الفعل لا في الاسم، ألا ترى أنك إذا قلت: أزيداً ضربته فإنما تشكُّ في الضرب الواقع بزيد، ولست تشك في ذاته، فلما كان حرفُ الاستفهام إنما دخل الفعل لا الاسم، كان الأولى أن يليه

(١) حاشية الخضري ٣٣٥/١، وتيسير النحو ٢٦٧.

(٢) علوم البلاغة، للمراغي، ٥٥، وجواهر البلاغة، للهاشمي، ٧٢.

(٣) معاني النحو ١١٢/٢.

(٤) اللباب ٤٦٨/١.

الفعل الذي دخل من أجله، وإنما دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء، لأن المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة، فإذا استفهمت فإنما تستفهم عن تلك الفائدة^(١) وهذا كله يعني أن تقدير فعل قبله هو الأولي.

ووضح ابن يعيش أيضاً سبب وجوب نصب زيداً بعد أدوات الشرط والتحضيض والتوبيخ نحو: إن زيداً تكرمه أكرمه: قائلاً: لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً ولا يليه مبتدأ وخبر، وكذلك الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض والتوبيخ كالأ وهلاً ولولاً ولوما، حكمها حكم الاسم الواقع بعد «إن» الشرطية من قبل أن معاني هذه الحروف التحضيض والتوبيخ، إذا وليها المستقبل كنَّ تحضيضاً، وإذا وليها الماضي كنَّ توبيخاً، وهذه المعاني واقعة على الأفعال لاحظ للأسماء فيها، فلذلك لا يقع بعدها المبتدأ والخبر،^(٢) وساق محمد عرفة شاهداً على أن العرب أرادت هذا المضمهر، وهو قول الشاعر:

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تُمَلِّ

فجزم الفعل تميلها - وهو فعل الشرط - وتمل - وهو جواب الشرط - فجزم تميلها يفيد أنه مفسر لفعل الشرط المقدر، ولولا ذلك لكان الريح مبتدأ وتميلها خبراً فلا يكون مقتضى لجزمه^(٣).

(١) شرح المفصل ٣٥-٣٤.

ولورجعت إلى كتب النحو - باب الاشتغال - لوجدت الأسباب الدالة على ترجيح النصب أو وجوبه أو منعه، واضحة، ونحن هنا اخترنا بعض الأساليب لندلل على ما نريد، فالوقت لايسمح لنا بدراسة كل أسلوب، فاكفينا بما أوصلنا إلى غايتنا وهي بيان لزوم التقدير وفوائده الداعية إليه، الأمر الذي يؤكد أن مذهب البصريين بتقديراتهم، هو المتجه.

(٢) شرح المفصل، ٣٨/٢ بتصرف.

(٣) النحو والنحاة، ٩٥ بتصرف وانظر البيت في شرح الأشموني ١٠/٤، قال عنه العيني قاله المحسام بن ضرار الكلبي ويقال هو لكعب بن جعيد، والريح هنا فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير: أينما تميلها تمل.

وليت ابن مضاء تريث ونظر أيضاً في سبب ترجيح النصب على الرفع في نحو: رأيت زيداً وعمراً كلمته، ففي مثل ذلك رجحوا نصبَ عمراً على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: وكلمت عمراً لأن به يتم التناسب بين الجملتين من جهة الفعلية، أما لو رفع على الابتداء لحصلت المغايرة بين الجملتين، فالأولى فعلية والثانية اسمية، والأحسن في عطف الجمل هو التناسب، قال سيويو بعد تقريره ذلك «وهذا في القرآن كثير»^(١) بل هو كثير في القرآن والشعر كما قال ابن جني^(٢)، وما أكثر اطراد الأحكام النحوية والقواعد الإجرائية التي وجهها قانون «الحمل على الأكثر» فلماذا نعدل عنه هنا؟

وهذا كله يفيد أن التقدير الذي يرفضه ابن مضاء قائم على سنن العربية سواء نظرنا إليه من منظور الصناعة النحوية أم البلاغية، فبالقدير الذي يرفضه ابن مضاء تنوعت الأساليب، ورُجِّحَ بعضها على بعض، لذلك كله: إن رفض ابن مضاء لفكرة التقدير لاسيما في باب الاشتغال فيه مجافاة لواقع العربية، وحيدٌ عن منهج عربي علمي اتسم بالاطراد والعموم في دراسة الظواهر اللغوية، وأثمر ثمرات ظاهرة الفوائد كثيرة المنافع. لقد ذكرنا من قبل ما قاله عباس حسن عن التقدير حين قرر بأنه أصيل في لغتنا ومحكم^(٣) «فلا داعي إلى نكرانه.

ومن الخير أخيراً أن نقدم ما ذكره الأستاذ محمد عرفة وهو بصدد رده على إبراهيم مصطفى صاحب كتاب إحياء النحو، الذي تناول فيه أسلوب الاشتغال طاعناً به النحاة أيضاً، وكأن هذا الباب صار مطية ذلولاً لكل من يريد نقد النحو، والنيل من نظرية العامل والتقدير، قال الأستاذ محمد عرفة: وأما اعتراضه بـ «زيداً ضربته»

(١) الكتاب ١/ ٨٨-٨٩.

(٢) الفسر ٢/ ٣١٠-٣١١.

(٣) النحو الوافي ٢/ ١٤٧.

وتقدير النحاة: رأيت زيداً رأيت، فجوابه: أن رأيت ارتبطت بالضمير على أنها واقعة عليه الرؤية، فبقي زيداً منصوباً غير مرتبط بشيء يدل على المعنى التركيبي، ولا يجوز أن ترتبط به رأيت الموجودة، لأنها ارتبطت بالضمير كما تقدم الارتباط الذي كان يكون بين زيد ورأيت، فوجب أن نقدر رأيت أخرى، ليرتبط بها زيد، أما تركها هكذا دون ربط فلا يحصل معنى، ولا يؤدي إلى مفهوم^(١).

وإتماماً للفائدة وإظهاراً لفوائد أساليب الاشتغال نقدم ما ذكره سيبويه حول قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] وتعليق السيرافي عليه، ليبدو لنا الفرق المعنوي بين أسلوب الاشتغال، أي تقدير ناصب لمنصوب، وعدمه، قال سيبويه، فأما قوله ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ فإنما هو على قوله: زيداً ضربته وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم وأما ثمود فهديناهم، إلا أن القراءة لا تُخالف لأن القراءة السُّنَّة^(٢) ونقل المحقق - رحمه الله - في الحاشية ما ذكره السيرافي حول الفرق بين زيد ضربته، بالرفع وزيداً ضربته بالنصب، قال السيرافي، فإن قال قائل: قد زعمتم أن نحو: إني زيد كلمته، الاختيار فيه الرفع، لأنه جملة في موضع الخبر، فلم يختير النصب في «إنا كل شيء خلقناه بقدر» وكلام الله تعالى أولى بالاختيار؟

فالجواب: أن في النصب هاهنا دلالة على معنى ليس في الرفع، فإن التقدير على النصب إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، فهو يوجب العموم، وإذا رُفِعَ فليس فيه عموم، إذ يجوز أن يكون (خلقناه) نعتاً لشيء و(بقدر) خبر الكل، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها، بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر^(٣).

(١) النحو والنحاة ٩٣-٩٤.

(٢) الكتاب ١/١٤٨.

(٣) حاشية الكتاب، ١/١٤٨.

لقد شرح الدكتور البنا حالة ابن مضاء شرحاً أكد من خلاله اضطراب منهجه، قال: فلما انتقل إلى باب الاشتغال فإننا لانجده يتحدث عن التعلق البتة بل يصف أحوال الاسم المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما هو معروف في كتب النحو، فتراه في باب يعلق الألفاظ بعضها ببعض، وفي باب آخر يُغفل حديث التعلق، ويحيل المسألة على السماع عن العرب، وأغلب الظن أن ابن مضاء حاول جاهداً أن يجد ما يمكن أن يُعلّق به ذلك الاسم المشتغل عنه، فلما لم يجد شيئاً كان تفسيره هو أنه هكذا تكلمت العرب، وبعبارة أخرى: وجد ابن مضاء أن حديث التعلق سيوقعه فيما أوقع حديث العامل النحاة من القول بالتقدير أو بالحذف، ذلك أنه لابد أن يعلق الاسم المرفوع بما يقتضي الرفع، وكذلك فعل في مسألة فاء السببية وواو المعية، ولذلك يمكن القول بأن ابن مضاء لم يستبدل بموضوع العامل نظرية أخرى، وإنما هو رجلٌ يقول كلاماً في باب، ويقول غيره في باب آخر، ولا يجمع الكلامين نظاماً ولا منهجاً^(١).

ومن طريف ما وجدته من فوائد باب الاشتغال أن الفقهاء أفادوا منه في توضيح مباحثهم الفقهية، لقد عقد الأسنوي في كتابه الكوكب الدرّي مسألة، قدم لها بذكر قول النحاة في: زيداً ضربته، على أن زيداً منصوب بفعل مقدر أي ضربت، أما لوقيل: زيداً إن أكرمته أكرمك، فلا يصح نصب زيد بعامل يفسره الظاهر، لأنه لا يصح عمله بنفسه، أي فالواجب هو الرفع، ثم قال: إذا علمت ذلك فمن فروع المسألة جواز التوكل في شيء لمن له أهلية التصرف فيه، وامتناعه في حق من ليس له ذلك فمن جاز له أن يلي عقد النكاح مثلاً لاجتماع الشروط فيه، فيجوز له أن يوكل عنه من يتعاطاه^(٢)، ومن

(١) الرد على النحاة ٢٠ المقدمة.

(٢) وذلك مثل: زيداً ضربته، فضرِب تعاطى الضمير لذا جاز أن نقدر فعلاً ينصب زيداً أما الذي لا يتعاطى فنحو: زيداً إن تكرمه أكرمك، فلا يصح لأن ما بعد إن الشرطية لا يعمل فيما قبلها، فالفعل كالمجرم لا يصح توكله.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٣٨٥

لا يتعاطاه كالمجرم والفاسق فيمتنع عليه التوكّل»^(١)، فإذا كان البلاغيون والفقهاء مستفيدين من هذا التخريج النحوي، أليس من التعسف، تضعيف هذا الفكر النحوي بله نقده ورفضه؟! .

إذن لاشك بعد هذا كله أن مناداة ابن مضاء بحذف القسم الثاني من أنواع المحذوفات عنده ليس بمتجه.

* - ولنتقل الآن إلى المحذوف الثالث الذي نقده ابن مضاء، وهو المحذوف الذي إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، وقد أورد لذلك مثالين:

أولهما: أننا نقول: يا عبد الله، فعبد الله عند النحويين منصوب بفعل مضمر تقديره: أَدْعُوْهُ أو أَنَادِي، وهذا إذا أُظْهِرَ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى، إذ يَصِيرُ النِّدَاءُ خَبَرًا. قال سيبويه: «وَأَمَّا يَزِيدُ فِي بَابِ النِّدَاءِ، حَذَفُوا الْفِعْلَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ هَذَا فِي الْكَلَامِ، وَصَارَ (يَا) بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَا، أُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ، فَحَذَفَ أُرِيدُ وَصَارَتْ (يَا) بَدَلًا مِنْهَا، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: يَا فُلَانًا، عَلِمَ أَنَّكَ تُرِيدُهُ»^(٢) وبين سيبويه دليله بقوله: ومما يدلّك على أنه ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلًا من اللفظ بالفعل قولُ العرب: يَا إِيَّاكَ إِنَّمَا قُلْتَ: يَا إِيَّاكَ أَعْنِي، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا وَايَا وَآي) بدلًا من الفعل^(٣).

ووضح ابنُ يعيش دليل سيبويه بقوله: «إِنَّ الْعَرَبَ حِينَ قَالُوا: يَا إِيَّاكَ، دَلُّوا أَنَّ الْمَنَادِيَ عِنْدَهُمْ مَنْصُوبٌ، فَكُنُوا عَنْهُ بِضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ»^(٤) وأكد العكبري مذهب الجمهور، مبينًا سبب لجوئهم إلى هذا التقدير، قال: «وذلك لأن (يا) حرف، والأصل

(١) الكوكب الدري، ٤٢٨.

(٢) الكتاب ١/ ٢٩١.

(٣) الكتاب ١/ ٢٩١.

(٤) شرح المفصل ١/ ١٢٧.

في الحروف ألا تعمل، ولأنها لو عملت لكان بسبب شبهها بالفعل، وشبهها بالفعل ضعيف لقلّة حروفها، لاسيما الهمزة التي هي على حرف واحد، فتعين أن يكون العاملُ فعلاً، لكنه استغنى عن إظهاره لدلالة يا «عليه»^(١) وأشار أيضاً إلى فكرة انتقال الأسلوب من الخبر إلى الإنشاء قائلاً «والناصب له فعلٌ مضمّر تقديره: أنادي زيداً أو أريد أو أدعو أو نحو ذلك، ولا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به، لأن «يا» قد نابت عنه، ولأنك إذا صرحت بالفعل، وقلت: أنادي أو أريد كان إخباراً عن نفسك، والنداء ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالنداء، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد فتقول: ناديت زيداً»^(٢).

وأيد ابن مالك ذلك، ووضحه بقوله: وناصبه أنادي لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة كالعوض منه، وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ في إيجاب لزوم الإضمار، ولا سيما قصد الإنشاء فإن الاهتمام فيه في غاية من الوكادة، لأن إظهار (أنادي) يوهم أن المتكلم مخبرٌ بأنه سيوقع نداء، والغرض علم السامع بأنه منشئ له، والإضمار معين على ذلك فكان واجباً، هذا مع كون الحرف كالعوض منه، فلم يُجمَع بينهما كما لم يُجمَع بين العوض والمعوض منه^(٣).

ومن النصوص السابقة نتبين أن الأسباب التي دعت النحاة إلى هذا التقدير، هي:

١ - أن معنى هذا المقدر ظاهر، إذ يفهم من قولنا: يا عبد الله، أن المراد: أدعو أو أنادي. وقول العرب: يا إياك، يدل على إرادتهم النصب بالفعل المحذوف الذي نابت عنه (يا)، وقد باتت (يا) وحروف النداء، عوضاً عن هذا الفعل، لأن العرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه.

(١) اللباب، ١/ ٢٣٩.

(٢) المرجع السابق ١/ ٢٣٩.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٨٥.

٢- أن كثرة الاستعمال أدت إلى إضمار الفعل إذ لم يعد المتكلم والسامع بحاجة إلى إظهاره.

٣- أن إرادة الإنشاء أوجبت ذلك، ولو ظهر لكان المراد هو الإخبار، وهو يتنافى مع النداء الذي لا يحتمل الصدق والكذب.

وبهذه الأدلة قرر جمهور النحاة مذهبهم، وهو من الوضوح بمكان، لكن ابن مضاء ردَّ ذلك متكتئلاً على أن في هذه النيابة، عدولاً في الكلام من الخبر إلى الإنشاء، وثمة ردود تردُّ على اعتراضه نتبينها مما يأتي:

١- أننا لو سألنا ابن مضاء في زعمه، فيمكن أن نقول له: إن هذا الدليل الذي تمسك به - أي عدول الخبر إلى الإنشاء لا يصلح للاستدلال به على مذهب الجمهور، لأن هناك رأياً نُسبَ إلى المبرد ذهب فيه أصحابه إلى أن العامل في المنادى هو حرف النداء (يا) نفسه - أي لا يوجد خروج من أسلوب الإخبار إلى أسلوب الإنشاء -، ورأي المبرد هذا مع تضعيف الجمهور له يضعف زعم ابن مضاء، لأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، وكان ينبغي على ابن مضاء أن يورد رأي المبرد أي أن يفتن له، وأن يفتن به، وحجة المبرد ومن والاه في ذلك أن (يا) أشبه الفعل في ثلاثة أوجه:

أحدها: أن معناه معنى الفعل بل أقوى من حيث إن لفظ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقي في حين أن (يا) هي العامل نفسه، ويعبر عنه بـ(نادى).

والثاني: أنها أميلت وليس ذاك إلا لشبهها بالفعل.

والثالث: أنه يجوز أن يُعلق بها حرف الجر في قولك: يا لزيد، وحرف الجر لا يتعلق إلا بالفعل أو ما عمل عمله^(١).

(١) اللباب، ٣٢٩/١، وانظر شرح المفصل ١٢٧/١.

واستدل هؤلاء أيضاً بأن (يا) لو كانت نائبة عن الفعل أدعو أو أنادي، - وهو مذهب الجمهور - وظهر هذا الفعل لتغير المعنى وصار النداء خبراً فلو قلت: يا زيد، فهو نفس النداء، وأنادي زيداً، ليس بنفس النداء، كما يقول ابن عصفور وإنما هو إخبار بأنه يقع منه نداء^(١) لذا فالقول: إن (يا) هي العاملة، وليست نائبة، أولى.

إذن لقد سبق ابن مضاء بما أورده حول انتقال الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر، ومع ذلك فقد ردّ ابن عصفور رأي المبرد ومنّ تابعه، بأن الحروف بعد استقراء كلام العرب على نوعين:

أ - منها ما هو مختص.

ب - ومنها ما ليس بمختص.

والمختص بالأسماء يعمل الجر لا نصب، لكن (يا) هنا عملت النصب، لذا اضطر النحاة إلى هذا التقدير، وإلى هذا أشار ابن عصفور بقوله بعد أن أورد هذا الرأي، «وهذا الذي ذهب إليه - أي المبرد - هذا الذهاب فاسد، وذلك أن الحرف إذا اختص باسم واحد لا يعمل فيه إلا جراً، وهذا قد عمل فيه نصباً، فدلّ على بطلان ما ذهب إليه من أن (يا) هي الناصبة، مع أنها لا تختص، وذلك أن (يا) للتنبيه في الأصل، فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف.

فمثال دخولها على الفعل قوله:

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال^(٢)

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٠٩/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي، ٤٠٩/٢ في الأصل مثل، وفي ١١٥/١ قبل، وهو للشماخ وعجزه:

وقبل منايانا غاديات وآجال

وسنجال: قرية بأرمينية.

ومثال دخولها على الحرف قوله:

يا ليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورُحماً^(١)

وعرج بعد ذلك إلى مايمكن أن يكون ردّاً على ابن مضاء في اتكائه على تغيير الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر لوقلنا: بنبابة (يا) عن أنادي، فقال: إن الأفعال على قسمين:

- قسم هو كناية عن المعنى مثل: قام زيد.

- وقسم هو المعنى نفسه مثل قولك: أحلف بالله لأفعلنّ كذا، ألا ترى كما يقول بن عصفور أن قولهم (أحلف) هو القسم نفسه، وكذلك المنادى يكون على تقدير: أنادي ويكون أنادي هنا المراد نفسُ النداء^(٢) ومراده أن الفعل أنادي هو في الأصل إنشائي كالفعل أحلف مثلاً، وأكد الرضي أن الفعل المقدر في النداء فُصِدَ به ابتداءً الإنشاء قال: ما أورد ها هنا إلزاماً من أن الفعل لو كان مقدراً وكان (يا) عوضاً منه لكان جملة خبرية، غير لازم، لأن الفعل مقصود به الإنشاء، وأضاف قائلاً: فالأولى أن يقدر لفظ الماضي أي دعوت أو ناديت لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي^(٣) وعرض الصبان هذه المسألة، مع جوابها، فقال: واعترض نبابة حرف النداء عن أدعو بأن أدعو خبر، والنداء إنشاء، وأجيب: بأن أدعو نقل إلى الإنشاء^(٤).

إذن لم يقف النحاة عاجزين عن توجيه هذا التغيير الحاصل بين الأسلوبين، أي لا يرد عليهم زعمُ ابن مضاء السالف.

وما ذكره يتقوى أيضاً بأن هناك نظيراً لمثل هذا التغيير في الأسلوب لكنه على

(١) شرح جمل الزجاجة، ٤٠٩/٢.

(٢) المرجع السابق ٤٠٩/٢.

(٣) شرح الكافية، ١٣٢/١.

(٤) حاشية الصبان ١٣٣/٣.

عكس ما حصل في النداء، فقد ذهب بعض النحويين كالفرء وابن درستويه أن (ما) في صيغة «ما أحسن زيداً»، هي استفهامية، والأصل (ما أحسنُ زيدٍ) فكان المعنى على الاستفهام ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر، فغيروا (أحسن) ففتحوه ونصبوا زيداً، فرقاً بين الخبر والاستفهام^(١) فليكن هذا التنظير من الحمل على الضد، فكما أن النداء عدولٌ من الخبر إلى الإنشاء، نلاحظ هنا عدولاً من الإنشاء إلى الإخبار.

ونحن لا نعدم في نظامنا اللغوي العربي مثل هذه الظاهرة، ظاهرة ما ظاهره خبري ومعناه إنشائي، أو العكس أو لنقل عدول بين الأسلوبين الخبر والإنشاء، قال سيبويه مشيراً إلى مجيء الخبر بمعنى الإنشاء، «ومثل ذلك يعلمُ الله لأفعلن، وعلم الله لأفعلن، والمعنى: والله لأفعلن، وذا بمنزلة يرحمك الله، وفيه معنى الدعاء، وبمنزلة: اتقى الله امرؤ وعمل خيراً، ومعناه معنى ليفعل وليعمل^(٢) ومن ذلك قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَناً﴾ [الأنعام: ١٥١]، فقوله تعالى ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَناً﴾ هو جملة طلبية أي أحسنوا إحساناً، وهي معطوفة على جملة ألا تشركوا، فإن كانت «لا» ناهية، فالعطف هو من عطف جملة إنشائية على إنشائية، وإن كانت نافية، فالعطف هو عطف جملة إنشائية على خبرية، وهذه الجملة الخبرية هي بمعنى النهي^(٣).

ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ [البقرة: ٨٣] فجملة وبالوالدين إحساناً معطوفة على جملة لا تعبدون إلا الله، وهذه الجملة خبر بمعنى النهي، بدليل قراءة أبي وعبد الله بن مسعود، لا

(١) انظر: معاني القرآن للفرء ١٠٣/١ وشرح المفصل ١٤٩/٧ والبرهان، للزركشي ٣١٨/٢ والمساعد ١٤٨/٢.

(٢) الكتاب ٥٠٤/٣ بتصرف.

(٣) الجملة الطلبية ٣٦٩.

يعبدوا بجزم الفعل بـ (لا) الناهية^(١) ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، فجملة واتقوا الله الإنشائية معطوفة - في قول - على جملة فكرهتموه، لأن معناها أمر، وإن كان لفظها خبراً، والتقدير فاكروهوه^(٢).

ومثل ذلك ما قاله بعض النحويين في جزم الفعل يغفر من قوله تعالى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَىٰ تَحْزِقِ نُسُجِكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ * تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسْكِنٌ طَيِّبَةٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [الصف: ١٠ - ١٢].

فقد قيل: إن الفعل يغفر، جُزِمَ لوقوعه في جواب الفعل تؤمنون بالله... بتقدير آمنوا بالله، فالفعل تؤمنون خبري لكن المراد منه هو الأمر، ومما يؤيد ذلك أن عبد الله بن مسعود قرأ «آمنوا» بدلاً من تؤمنون، كما أن زيد بن علي قرأ تؤمنوا وتجاهدوا بحذف نون الرفع فيهما على إضمار لام الأمر أي لتؤمنوا وتجاهدوا أو لتجاهدوا^(٣).

فمن هذا كله نقول: لا حجة لابن مضاء فيما ذهب إليه من نقد للنحاة، فالظاهرة - أي ظاهرة العدول من الخبر إلى الإنشاء أو العكس هي ظاهرة موافقة لنظام العربية، فما المانع، من الحمل عليها، مادامت عربية النظام.

- ولعل مما يضاف إلى الأدلة التي سقناها لبيان ضعف ما ذهب إليه ابن مضاء أن عهدنا في عربيتنا وجود ظاهرة، تتمثل في نيابة الحروف عن الأفعال، فالهمزة

(١) الجملة الطلبية ٣٦٩ وانظر الجامع لأحكام القرآن ١٣/٢ والكشاف ١/٨٣.

(٢) انظر الجملة الطلبية ٣٧٦.

(٣) روح المعاني ٢٨/٨٩، بتصرف، ولا يصح أن يجزم الفعل يغفر لوقوعه في جواب الاستفهام (هل)، لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد كما قال ابن هشام، انظر شرح قطر الندى ١١١.

تنوب عن أستفهم، مع أن الاستفهام إنشاء، وليت تنوب عن أتمنى، ولعل تنوب عن أرجو.. وما أكثر هذه الظاهرة في عربيتنا، لذا فقولنا: إن (يا) نابت عن أنادي، لاضير فيها ولاخلل، ولعل ما يؤنس بذلك أيضاً أن بعض النحويين أجاز أن نعلق شبه الجملة بـ (يا) في نحو: يا لله للمسلمين، ولاشك أنها لو لم تكن نائبة عن الفعل لما أجازوا ذلك، ومن ذلك قول الشاعر:

يا دار بين النقاو الحزن ما صنعت^١ يد النوى بالألى كانوا أهاليك

وقول الشاعر:

يا للرجال لِقوم عَزَّ جانبهم واستلهموا المجد من أصلٍ وأعراق

فليس في البيتين ما يصلح لتعلق شبه الجملة به إلا (يا)^(١).

وقرأت للطالب غسان المحمود أن المراد من هذا التقدير في باب النداء، هو التقدير الافتراضي، والغرض منه هو التوضيح، وبيان العامل الناصب للمنادى ليس غير، واستأنس على ذلك، بأن في العربية تقديرات كثيرة الغاية منها هو التوضيح فقط، منها قول النحاة: مثلاً في نحو: جاء زيد وعمرو، إن التقدير هو: جاء زيد وجاء عمرو، فليس عمرو هنا فاعلاً بناءً على هذا التقدير، ومن هذا القبيل قولنا: عندي رطل سمناً وعسلاً، فالتقدير هو عندي رطل سمناً ورطل عسلاً، فهل نقول: إن المجموع هو رطلان، وانتهى الباحث إلى القول: إن ما ذكره النحاة في نحو: يا عبد الله المراد منه هو بيان العامل وتوضيحه^(٢).

ومما عرضناه يمكننا القول: إن ما ذهب إليه النحاة في حديثهم حول: يا

(١) المغني، ٥٧٢، وانظر النحو الوافي، ٤/٧-٨.

(٢) الخلاف النحوي، غسان الحمود، ٢١٤.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٣٩٣

عبد الله، هو المتجه، ولا وجه لما أخذه ابن مضاء عليهم في تقديرهم، قال الأستاذ عباس حسن مهوناً من شأن هذا المأخذ الذي جعله ابن مضاء مشكلة «إنه لا قيمة للخلاف في أصل الجملة الندائية فالذي يعنينا هو أنها صارت فعلية، تفيد الإنشاء الطلبي، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية^(١)».

- ولنتوقف الآن أمام المثال الثاني الذي أورده ابن مضاء ناقداً فيه تقدير النحويين وهو ذهابهم إلى أن الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية، و واو المعية، بشرط وقوعهما بعد الأجوبة الثمانية، والذي دعاهم إلى ذلك أن الفاء والواو هما في الأصل من حروف العطف، والأصل في حروف العطف عدم العمل، لأنها غير مختصة فهي تدخل على الأسماء وعلى الأفعال^(٢)، وشرح ابن مضاء مذهب الجمهور ونقده بقوله «ويقدرُونَ» أن مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف، وإذا فعلوا ذلك كله لم يريدوا معنى اللفظ الأول».

ثم أورد مثلاً تضمن هذا التقدير، وتخالف التقدير مع تركيب المثال، قال: ألا ترى أنك إذا قلت: ما تأتينا فتحدثنا، كان له معنيان:

أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ أي إن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث، كما يقال: ما تدرس فتحفظ، أي أن الحفظ إنما سببه الدرس، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ.

الوجه الآخر: ما تأتينا محدثاً، أي إنك تأتي ولا تحدث، وهم يقدرُونَ الوجهين

(١) النحو الوافي ٤/ ٨-٧.

(٢) الإنصاف ٢/ ٥٥٦-٥٥٨، بتصريف وانظر شرح المفصل ٧/ ٢١، ويلاحظ أن ما بعد فاء السببية، متسبب عما قبلها، وما بعدها يترتب على ما قبلها ترتب الجواب على السؤال.

جميعاً: ما يكون منك إتيان فحديث، وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين^(١).
وواضح من كلام ابن مضاء أنه يوجه نقده إلى مثال نحوي أدى التقدير فيه إلى فساد معنوي، والظاهر أن ابن مضاء تغافل عما ذكره النحاة حول الاحتمالات المعنوية المترتبة على ضبط هذا المثال، فهي قد أتت رداً عليه، بما حوت من المعاني التي ذكروها، فلا يوجد تناقض بين ما قدروه والمعنيين اللذان ذكرهما، لقد ذكر النحاة أربعة أوجه لهذا المثال، اثنان منهما برفع تحدثنا، واثنان منهما بنصبه:
أما الرفع فيوجه على:

أ - أن الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها، ويكون شريكه في إعرابه، يصير المعنى ما تأتينا فما تحدثنا، فالنفي منصب على الأول والثاني^(٢).

ب - أن نجعل الفاء دالة على السببية فهي عاطفة جملة على جملة، لأن الفعل بعدها يقدر مستأنفاً مبنياً على مبتدأ مقدر، والتقدير: ما تأتينا فأنت تحدثنا، والنفي هنا منصب على ما قبل الفاء فقط^(٣) وظاهر هذا المعنى مشكل إذ لا يمكن أن يكون حديث من غير إتيان، لذا قالوا - كما قال الصبان - إن (ما تأتينا) هنا أي في المستقبل فأنت تحدثنا، وأضاف الصبان قائلاً: وصوره البعض بأن يكون أحدهما على شط نهر، والآخر على شطه الآخر^(٤).

أما النصب فيوجه على:

١ - أن نجعل الفاء عاطفة مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المتصيد قبلها،

(١) الرد على النحاة ٧٣.

(٢) أي نفيت الإتيان والحديث، انظر شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، ١٤٤/٢.

(٣) وتقديره عند ابن عصفور، ما تأتينا فأنت الآن تحدثنا، أي نفيت الإتيان ثم أوجدت الحديث

انظر شرح الجمل ١٤٤/٢.

(٤) حاشية الصبان ٣٠٣/٤.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٣٩٥

ونقدر النفي منصباً على المعطوف دون المعطوف عليه، قال الأشموني: إذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً، فيكون المقصود نفي اجتماعهما^(١)، والمعنى عليه - كما قال ابن هشام - أي: ما تأتينا محدثاً، بل تأتينا غير محدث^(٢).

٢ - أن نجعل الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ولكن يقدر النفي منصباً على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه، وقد انتفى، ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان فكيف يكون حديث: أي ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ ويمكن أن نخرج على هذا المعنى قوله تعالى: «لا يؤذن لهم فيعتذروا» بالنصب، فالمعنى لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون، ويمكن أن نخرج على هذا المعنى أيضاً، قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] إذ التقدير: لا يكن قضاء منا عليهم فموت، فإذا لم يكن قضاء فكيف يكون الموت^(٣).

إذن ما ذكره ابن مضاء بأن تقدير النصب لا يحتمل المعنيين اللذين ذكرهما، غير سديد، فقد رأينا أن الوجهين يحتملهما التقدير الذي ذكره ابن هشام وأعربت العبارة عليه. وقد نبه ابن هشام إلى أن تقدير الرفع لا يصح في قولنا: ما تأتينا فتحدثنا. قال: ويذكر النحويين هذين الوجهين، في قول: ما تأتينا فتحدثنا، وهذا سهو.

إذ يستحيل أن ينتفي الإتيان ويوجد الحديث، والصواب ما مثلت لك به أي بقولنا: ما تأتيني فأكرمك^(٤) أما على وجه النصب فقد رأينا توجيه ابن هشام للوجهين

(١) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣٠٤/٤.

(٢) شرح شذور الذهب ٣٠٣ وانظر شرح الجمل ١٤٥/٢ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٠٤/٤.

(٣) انظر لذلك شرح شذور الذهب ٣٠٣، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٣٠٣/٤ وشرح التصريح ٢/٢٤٠، وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١٤٥/٢ أي إن الذي يكون سبباً للحديث إنما هو الإتيان وأنت لم تأت فكيف تحدث.

(٤) شرح شذور الذهب ٣٠٣.

مع اختلاف التقديرين، لذا فقول ابن مضاء عن: «ما يكون منك إتيان فحديث» إن هذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين» ليس دقيقاً لاسيما أننا رأينا آية قرآنية تحتمل المعنى الثاني، وأخرى لو قرئ بها لكان أمرها كذلك، وكل ذلك يفيد صحة ما ذهب إليه النحويون من تقدير.

- ثم عرج ابن مضاء على حقيقة هذا المقدر فقال: وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا يخلو من أن تكون معدومة في اللفظ، موجودة معانيها في نفس القائل، أو أن تكون معدومة في النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ، فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذا؟ وما الذي يضمّر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال^(١).
والجواب:

أولاً: لقد ذكرنا من قبل ما ذكره سيبويه وابن جني والنحاة حول حال المقدر المحذوف في أذهان المتكلمين^(٢)، ففي ذلك رد على هذا القول، إذ المقدرات ليست في الأصل معدومة، لقد نطقَ بها المتكلم في يوم من الأيام، ثم حذفها لدواع بلاغية أو اجتماعية أو صوتية أو لكثرة الاستعمال أي كانت تمور في عقله ووجدانه، فلا يتصور فيها العدم أبداً، ولا يمكن أن نتصور جملة عربية يقرؤها المرء من غير أن يبرق في عقله معناها، فالجملة العربية هي معنى ومبنى، وليس في العربية المعتبرة المستعملة جملة أو لفظة ليس لها دلالة، لكن طبيعة الجملة العربية أنها مؤارة بالمعاني، بعضها يظهر مباشرة من التركيب، وبعضها يختفي لغرض من الأغراض التي ذكرناها، ومن المؤكد

(١) الرد على النحاة ٧٣.

(٢) ذكرنا أمثلة كثيرة فيما سبق تؤكد أن المحذوف هو كالثابت، وأنه نُطق به في يوم من الأيام ثم حذف لدواع بلاغية أو اجتماعية أو صوتية، وفي المذكرة التي صنعناها تحت عنوان: التقدير تععيد وتطبيق، أمثلة كثيرة، فارجع إليها أيضاً.

أن هذه المعاني المخفية المتكئة على تقديرات نحوية، أدركها العربي، وجاشت في صدره، وفكر فيها كثيراً، و لو سألت قائلها عن الشيء المقدّر الذي أخفاه وأضمره لأجاب عنه، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً ذكرناها فيما سبق^(١)، وكأني بـابن مضاء حين صاغ عبارته أراد تعقيد ماهو واضح، وراح بنا إلى فلسفة خيالية نحن في غنى عنها، فهل يُعقل أن يكون معنى جملة ما معدوماً في اللفظ؟ ولا وجوده في عقل المتكلم، والعربي حكيم، ثم كيف غاب عن ذهنه قولهم: إن المحذوف أي المقدّر عندهم يلزمه الدليل الدال عليه، لقد أشار أبو علي الفارسي إلى ظاهرة الإضمار في العربية، وبين حقيقتها بقوله الموجز: إن المضمرات إنما تُحذف في اللفظ وتراد في المعنى لمعرفتها والعلم بها، وإذا جُهلّت لم تُضمّر^(٢).

وأكد الدسوقي ذلك كله أيضاً فقال: الشيء إذا عُرِفَ في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه^(٣).

أما ابن مضاء في نصه السالف فعقّد الواضح - كما قلت - وجعل ماهو بدهي غامضاً، والظاهر أن ابن مضاء حشد كل ماعنده للتشويش على النحاة المشاركة، محاولاً إرباكهم.

أما قوله في نهاية النص: إن المعدوم لا يعمل: فنقول: لعل هذا عنده فقط، فقد رأينا فيما سبق أن المعدوم عند كثير من النحويين يعمل، وأن كثيراً من أمثلة العوامل المعنوية تُحمل على أنها عوامل معدومة، والموجود عند النحاة هو علامة كما أن المعدوم عندهم علامة، والعوامل كلها علامات، ورموز على المعاني النحوية.

(١) راجع كتابنا التقدير النحوي في العربية تعقيد وتطبيق.

(٢) المسائل المشككة ١٧٠.

(٣) حاشية الدسوقي ١/ ١٩٧.

- ثم أضاف ابن مضاء قائلاً: إن قلتم: إن معاني المقدرات إن كانت موجودة في نفس القائل، وأنها حذفت في الكلام، لزم أن يكون الكلام ناقصاً، لأنها جزء منه، وأنا عند التقدير زدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دللنا عليه دليل إلا ادعاء أن كل منصوب فلا بد له من ناصب» ثم أنهى ذلك بالقول: إن ادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل خطأ، لكن لا يتعلق به عقاب من الله، أما ادعاؤه في كتاب الله فحرام^(١).

والجواب:

أننا ذكرنا أمثلة كثيرة فيما سبق تؤكد أن هذه المقدرات قائمة في نفوس المتكلمين، وإنما حذفوها أحياناً لكثرة الاستعمال أو للمواقف الكلامية الاجتماعية أو لدوافع بلاغية تستدعي حذف هذا المحذوف، وإذا كان المتكلم يحذفها وهو ينويها، ويعلم أن السامع يعرف هذا المقدر لوجود ما يدل عليه من دليل لفظي أو عقلي أو صناعي، فلا يعد الكلام ناقصاً، وذلك بين واضح لا يحتاج إلى دليل.

أما القول: إن الذي دفع النحاة إلى كل ذلك هو التمسك بقاعدة صارمة وهي أن كل منصوب لا بد له من ناصب، فهو قول صائب ومنطق راجح، لأن النحويين من استقرائهم كلام العرب وجدوا هذه التراكيب اللغوية بصورها البسيطة، وحين جمعوا ولملموا ما عثروا عليه رأوا أن هذه الظواهر مطردة متلّبة، فسجلوا قواعدها المطردة على النحو الذي وصلت إلينا.

والسؤال الآن الذي نوجهه نحن إلى ابن مضاء، هل رأى ابن مضاء في لغة العرب منصوباً ليس له ناصب؟، فإذا كان هذا الناصب ظاهراً في أكثر من تسعين في

(١) الرد على النحاة ٧٣ (بتصرف).

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٣٩٩

المائة، فماذا على النحويين لو قدروه في العشرة المتبقية لتطرد اللغة في نظام واحد؟ هل يُعد صنيعهم خطأ؟ نعم يحق لابن مضاء القول لو كانت نسبة المقدرات هي الأكثر، أما إنها لا تمثل إلا خمسة في المائة أو أكثر، فذا أمر لا يستحق هذه الإشارة ولا تلك العبارة!

وأما قول ابن مضاء بأن التقدير يدل على أن في الكلام نقصاً، وأنه زيادة في كتاب الله، لذا فهو حرام، فهو قول لا يتجه البتة، وليس بسديد، لأن الإجماع منعقد على أن (التقدير) من سنن العربية، وخصيصة من خصائصها، وقد ذكرنا قبل نقلاً عن ابن عطية وأبي حيان أن التقدير القائم على علمٍ ونظرٍ، لا يدخل تحت قول الرسول من تكلم في القرآن برأيه إلخ، بل يجب أن نكون على قناعة تامة أن العربية هي التقدير، والتقدير هو العربية،^(١) ولننظر فيما سجله العلماء حول هذه الظاهرة، لتعرّف على قناعتهم في هذه الظاهرة، وتوكيدهم على أنها من أسس العربية.

«قال النبي ﷺ: لا يفقه الرجل كلَّ الفقه، حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة»^(٢).

وبدهي أن رؤية الوجوه الكثيرة لا تتم بلا تقديرات وتأويلات تحتملها الآيات الكريمة، ومن ذلك دعاء النبي ﷺ لابن عباس «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»^(٣).

(١) مرادنا من التقدير العمل الذهني الذي يؤدي إلى كل تحويل يطرأ على الجملة العربية، لكشف أسرارها، وإبراز معانيها المخبوءة فيها، فيشمل بذلك التأويل، والعدل، والتضمن، والتوجيه، والتخريج، ولا مانع من إدخال مباحث من علم البيان، كالمجاز والاستعارة والكناية، فالتقدير بهذا الشمول أولى من تقييده بالتقدير النحوي، نزع ذلك لأننا نعتقد أن كل فروع العربية تسعى إلى كشف المعاني التي تحتملها الجملة العربية، وكلها تشارك في الكشف عنها، لكن من أهمها التقدير النحوي، لأنه النواة الأولى للمعنى، فإذا صح، صحت بقية الاعتبار التي ننظر بها إلى الجملة العربية - والله أعلم -.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ٢٧.

(٣) روح المعاني ١/ ٦ وتفسير القاسمي ١/ ٨، وانظر تخريج الحديث في هامش تفسير القاسمي

وقال ابن عباس «القرآن ذلولٌ، ذو وجوهٍ، فاحملوه على أحسن وجوهه»^(١)، ولا شك أن كونه ذا وجوه، فالوقوف على هذه الوجوه لا يتم إلا بقوانين لغة العرب التي نزل بها، فإذا كان كلام العرب من خصائصه (التقدير) إذن لا عجب من حصوله في كتاب الله ضمن الضوابط المستقرّة من كلامهم. وما أكثر أقوال اللغويين المؤكدة أن الإضمار والتقدير والحذف من سمات العربية، وخصائصها.

لقد بين الثعالبي في كتابه «فقه اللغة» ما يؤكد ذلك، فعقد عدداً من الفصول كلها تشير إلى ظاهرة التقدير وأورد أمثلة عليها بعضها من القرآن الكريم، وبعضها من كلام العرب، من ذلك قوله في «فصل في إقامة الاسم والمصدر مقام الفاعل والمفعول» قال تقول العرب: رجل عدلٌ أي عادل ورضاً أي مرضي، وبنو فلان لنا سِلْمٌ، أي مسالمون، وحرِبُ أي محاربون، وفي القرآن الكريم ﴿وَلَكِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِمْ أَعْمَى﴾ [البقرة: ١٧٧] وتقديره: ولكن البرُّ من آمن بالله، فأضمر ذكر البرِّ، وحذفه^(٢).

وعقد فصلاً لإلغاء خبر (لو) اكتفاء بما يدل عليه الكلام وثقة بفهم المخاطب، قال: ذلك من سنن العرب وأورد فيه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنفَرْنَا فَنَرَسْتُمْ بِهِ الْجِبَالَ أَوْ فُطِغَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١].

والخبر عنده مضمّر، كأنه قال: لكان هذا القرآن^(٣).

وكأنني به يريد التأكيد على أن التقدير خُلِقَ مع العربية، وأنه لا ينبغي التردد في قبوله،

(١) روح المعاني ١/٦.

(٢) فقه اللغة ٣٣١. ذهب الكوفيون إلى تقدير المصدر بالمشتق فقالوا: رجل عدل أي عادل، وذهب البصريون إلى أن التقدير: ذو عدل أي صاحب عدل.

أما الآية الكريمة فلجأوا إلى التقدير فيها لأنه لا يخبر بالجنّة عن المعنى، ويجوز ألا يتركب الحذف ويجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أو يقال: بإطلاق البر على البار بالغة، والأول أوفق أي على تقدير مضاف أي البرُّ برُّ من آمن، انظر روح المعاني ٢/٤٥ -

(٣) فقه اللغة ٣٣٥.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٤٠١

لذا عقد فصلاً آخر عنوانه «بفصل مجمل في الإضمار يناسب ماتقدماً من الحذف» بين فيه سبباً من أسباب التقدير أيضاً، قال: من سنن العرب الإضمار إثارةً للتخفيف، وثقةً بفهم المخاطب، ومن ذلك إضمار (أن) وحذفها من مكانها كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]. أي أن يريكم البرق.

وقال طرفة:

ألا أيهذا الزاجريُّ أحضرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلدي
فاضمر (أن) أولاً، ثم أظهرها ثانياً في بيت واحد، وتقديره: (ألا أيهذا الزاجري أن احضرَ الوغى)^(١).

ومن ذلك إضمار الفعل كما قال تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣]، وتقديره: فُضِرَبَ فُحْيِيَ، كذلك يحيي الله الموتى. ومثله ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَضِيبًا﴾ [البقرة: ٦٠]، وتقديره: فُضِرَبَ فانفجرت.... ومن ذلك:

- إضمار القول كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] في ضمنه (فيقال لهم أكفرتم؟)، لأن (أما) لا بد لها في الخبر من فاء، فلما أضمر القول أضمر الفاء. وقال الشنفرى:

فلا تدفنوني إنَّ دفني مُحَرَّمٌ عليكم ولكن خامري أمَّ عامر
يريد: لا تدفنوني ولكن دعوني للتي يقال لها إذا صيدت: خامري أمَّ عامر.
يعني الضبُّع لتأكلني^(٢).

(١) فقه اللغة ٣٤٠، وانظر تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة ٢٤٨.

(٢) فقه اللغة ٣٤٠، وانظر تأويل مشكل القرآن ٢٤٨.

فمما سبق كله ندرك أن ظاهرة التقدير واضحة في اللغة العربية، خُلقت يوم خُلقت العربية. وهناك إجماع بين العلماء عليها، والإجماع حجة، ولم نجد أحداً من العلماء والفقهاء القدماء نقد النحويين في تقديراتهم التي قدروا بها بعض الآيات القرآنية التي احتاجت إلى تقدير^(١)، وما ذلك إلا لأنهم مدركون بأن العربية خُلقت هكذا، وأحسب أنه لم يشدَّ عن هذا الإجماع إلا ابن مضاء، لذا فحديثه لا ينهض، ورأيه لا يُلتفت إليه.

ولعل من الخير وتمام الفائدة أن نقدم للقارئ، مثلاً نتبين منه كيف تم فيه اللجوء إلى تقدير أساسه أصل نحوي مطرد وقد أدى هذا التقدير إلى خلاف شرعي، أي لم يستنكر الفقهاء ذلك وقبل سوق المثال نذكر أن سيبويه أشار إلى هذا الأصل المعتمد وهو أن الخبر هو عين المبتدأ قال «واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، وأن يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يُبتدأ»^(٢)، أما المثال المبني على هذا الأصل، وأدى إلى خلاف فقهي، فهو قوله تعالى ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] قال ابن عطية «في الكلام حذف تقديره: أشهر الحج أو وقت الحج أشهر أو وقت عمل الحج أشهر»، ثم بين سبب ذلك كله بالقول: والغرض إنما هو أن يكون الخبر عن الابتداء هو الابتداء نفسه والحج ليس بالأشهر فاحتيج إلى هذه التقديرات»^(٣) وتبعه أبو حيان مؤكداً أنه لا بد من التقدير فقال «لحج أشهر مبتدأ وخبر، ولا بد من حذف، إذ الأشهر ليست الحج، وذلك الحذف إما في المبتدأ فالتقدير أشهر الحج أو وقت الحج، أو في الخبر أي

(١) انظر كتابنا «التقدير النحوي تفعيد وتطبيق» لترى عدداً من الأمثلة القرآنية مليئة بالتقديرات التي لم يرفضها عالم، لغوياً كان أم مفسراً أم فقيهاً.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢.

(٣) المحرر الوجيز ١٦٤/٢.

الحج حج أشهر أو يكون الأصل في أشهر فاتسع فيه وأخبر بالظرف عن الحج لما كان يقع فيه وجعل إياه على سبيل التوسع والمجاز وعلى هذا التقدير كان يجوز النصب ولا يمتنع في العربية^(١) أما ابن العربي فقد ربط بعض هذه التقديرات بالفقهاء قال «اختلفوا في تقديرها فقال الشافعي وسواه تقديرها الحج حج أشهر معلومات وهذا التقدير من الشافعي لأنه لا يرى الإحرام في غير أشهر الحج كما لا يرى أحد الإحرام قبل وقت الصلاة بها، وقال مالك وغيره أشهر الحج أشهر معلومات^(٢)، وعلى كلا التقديرين ثمة حذف للمضاف وإقامة للمضاف إليه مقامه، وأخذ إعرابه، وانبنى على تقدير الشافعي اختصاص الإحرام بهذه الأشهر أي لا يصح الإحرام بالحج إلا في أشهره، فلو أحرم الحاجُّ به قبل أشهر الحج لم ينعقد إحرامه بها، وقد خُصص وقته كما خُصص الميقات، وكما خُصصت أوقات الصلوات، والمهم أنه على هذا التقدير رجعنا إلى القاعدة المطردة وهي أن المبتدأ هو الخبر، والخبر هو المبتدأ، أما لو بقيت على ظاهرها لكان الخبر غير المبتدأ، لأن الحج ليس هو الأشهر، فهو مناسك ومشاعر وعبادات ومناسك في أوقات مخصوصة..

وانبنى على تقدير مالك أن الإحرام بالحج في هذه الأشهر أكمل من الإحرام به فيما عداها، أي يصح الإحرام بالحج في جميع السنة،^(٣) فنوع المقدر المنبثق عن أصل نحوي، معتبر وهو أن المبتدأ هو الخبر والخبر هو المبتدأ، أدى إلى الخلاف في الحكم الفقهي، ولا ريب أن العربية تحتمل وتسوغ هذين التقديرين المختلفين،

(١) البحر ٨٤/٢ وانظر المحرر الوجيز ١٦٤/٢ وروح المعاني ٨٤/٢ وكلامهم جميعاً يؤكد على حصول هذا التقدير.

(٢) أحكام القرآن ١/١٨٧.

(٣) انظر حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، لياسر السلمي، ١٠٣ وانظر البيان للأبنازي ١٤٦/١ والبحر المحيط ٨٤/٢ وروح المعاني ٨٤/٢.

فما أعظم فوائد التقدير، وما أكثر نفعه؟ ومن أراد المزيد من الأمثلة الفقهية المنبثقة عن أصول نحوية فليرجع إلى كتاب الكوكب الدرّي للأسنوي الذي ألفه مخصوصاً لما يتخرّج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية^(١).

أعتقد بعد هذا كله أن ماذكرناه، يؤكد أن آراء ابن مضاء، تلك التي ذكرها حول المحذوفات المحرمة عنده هي صوت في واد سمع صدهاء بعض من لم يقف على الفكر النحوي المشرقي الأصل، ولا يقال: إن ابن مضاء أجاز في النوع الأول من المحذوفات، المحذوف الذي دل عليه دليل، وأنتم هنا تتحدثون عن ظاهرة التقدير العامة، لأننا نقول: إن أكثر من تسعين في المائة من المقدرات العربية لا تخلو من دليل حالي أو مقالي أو صناعي، إنني أعتقد أن التقديرات الصناعية التي يُظن أنها صناعية، هي في أصلها ناتجة عن استقراء كلام العرب، فهل تقديرنا لخبر محذوف، ليس نظاماً عربياً، وهل تقديرنا في قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]، أن (سلام) هي مبتدأ خبره محذوف تقديره (عليكم) وأن (قوم) مبتدأ محذوف تقدير (أنتم قوم منكرون) هو صناعة نحوية أم هو النظام اللغوي العربي، فهل يتصور أن العربي كان يقول: سلام فقط أم يقول دائماً: سلام عليكم، وهل كان العربي ينطق بمبتدأ بلا خبر أو خبراً بلا مبتدأ، أليس هذا التلازم من حقيقة النظام اللغوي العربي، وهنا في الآية جاء الخبر بلا مبتدأ، فقدّر النحاة مبتدأ، لأن العرب لا تنطق خبراً بلا مبتدأ، وهكذا كل المقدرات التي نقول عنها: إنها لأجل الصناعة، فليس المراد من ذلك أنها مخترعة موضوعاً من قبل النحاة، بل المراد أنها بعد تعييد العلم صارت تنسب إلى الصناعة، وهي في الحق من النظام اللغوي العربي.

والعربي لم ينطق في الأصل فعل الشرط بأداته من غير جملة جواب الشرط، ولم يحلف يميناً إلا بجواب للقسم معه، ولكنه لما عرض له ما يسوغ الحذف من

(١) حققه الدكتور محمد حسن عواد وطبعته دار عمار في الأردن سنة ١٤٠٥ هـ.

الجملة، ولاح له دليل يدل على ما يريد حذف ثم قدّر هذا المحذوف، وبهذا نتبين أن كل المقدرات هي من العربية كما ذكرنا، ولذا إن قبول ابن مضاء للمقدر المدلول عليه بدليل فقط، ورفضه ماعداه مما ظنه أن لا دليل عليه، هو من عدم الإدراك الشامل لفكرة التقدير، فالنحو كله مستنبط من استقراء كلام العرب، ولا يجوز قبول بعضه ورفض بعض آخر. فالتقدير نظرية متكاملة تعد مكوناً مهماً رئيساً مع مكونات أخرى كالعامل، تكون منها جميعها النظام اللغوي العربي العام، فلا يمكن تجزئة مكونات أية نظرية لغوية شاركت في بناء هذا الهرم اللغوي. ولا يمكن إغفال أي مكون منها، فهل يمكن أن يحيا الإنسان بلا قلب أو بلا رأس أو بلا روح؟

- أما المحذوف الرابع الذي تحدث عنه ابن مضاء داعياً إلى هجره، فهو متعلّق شبه الجملة، قال تحت عنوان:

لا حاجة إلى تقدير متعلق الجار والمجرور

ومما جرى هذا المجرى من المضممرات التي لايجوز إظهارها، مايدّعونه في المجرورات التي هي أخبار، أو صلات، أو أحوال، مثل: «زيد في الدار» و: «رأيت الذي في الدار»، و: «مررت برجل من قريش»، و: «رأى زيد في الدار الهلال في السماء»، فزعم النحويون أن قولنا: «في الدار» متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار، والداعي لهم إلى ذلك ماوضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهراً كقولنا: «زيد قائم في الدار»، وإلا كان مضمراً كقولنا: «زيد في الدار». ولا شك أن هذا كله كلام تامّ مركّب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها «في»، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك. وكذلك يقولون في: «رأيت الذي في الدار»، تقديره: رأيت الذي استقر في الدار، وكذلك: «مررت برجل من قريش»،

تقديره: كائن من قريش، وكذلك «رأيت في الدار الهلال في السماء»، تقديره: كائناً في السماء، وهذا كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة: كائن ولا مستقر، وإذا بطل العامل والعمل، فلا شبهة تبقى لمن يدّعي هذا الإضمار^(١).

والظاهر أن ابن مضاء لم يلتفت البتة إلى كل العلل والأسباب التي دعت النحاة إلى وجوب تقدير هذا المقدر، فاكتمى بما اطلع عليه من سبب لهذا التقدير الذي لا يعد السبب الوحيد الأقوى، لقد ذكر النحاة أسباباً تصلح أن تكون رداً على ابن مضاء:

١ - الأول: يتمثل في ذهاب النحاة إلى أن الكون العام يُحذف وجوباً في أربعة مواضع وهي التي ذكرها ابن مضاء نفسه، وبين ابن يعيش سبب ذلك بقوله «اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً، والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله منطلق، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله، لا في عبد الله، لأن الفائدة في انطلاقه، وإنما ذكرت عبد الله، وهو معروف عند السامع لتُسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق» وأضاف قائلاً: وخبر المبتدأ على ضربين (مفرد وجملة) فإذا كان الخبر مفرداً، كان هو المبتدأ في المعنى أو منزل منزلته، فالأول نحو قولك «زيد منطلق ومحمد نبينا» فالمنطلق هو زيد، ومحمد هو النبي ﷺ، ويؤيد عندك هاهنا أن الخبر هو المبتدأ أنه يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه، ألا تراك لو سُئلت عن زيد من

(١) الرد على النحاة ٧٩ ومن المفيد أن نذكر الطالب هنا أن النحويين اختلفوا في العامل في شبه الجملة الواقع خبراً على ثلاثة آراء:

أحدها: أن العامل هو الكون والاستقرار، وهو المذهب المشهور، ثانيهما: أن العامل هو المخالفة، وهو مذهب الكوفيين، والثالث: أن العامل هو المبتدأ نفسه، وهو رأي ابن خروف، وقد أبطل ابن مالك رأيه ورأي الكوفيين بأدلة كثيرة، وانتهى إلى القول: وإذا بطل هذان المذهبان، لم يبق ما ينسب إليه العمل إلا شيء يقدر أي الكون العام وهو مذهب الجمهور الذي تحدث عنه ابن مضاء ونحاول الرد عليه فيما زعم، انظر شرح التسهيل، ١/ ٣١٤ والمقاصد الشافية، ٢/ ١٠.

قولك: زيد منطلق، فقيل: من زيد هذا الذي ذكرته؟ لقلت: هو المنطلق، ولو قيل: من المنطلق، لقلت: هو زيد، فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دلّ على أنه هو^(١).

فإذا كان المبتدأ هو الخبر والخبر هو المبتدأ، فذا يعني أن الدار في نحو قولنا «زيد في الدار» ليست هي المبتدأ، فليس زيد هو الدار، فلكي تطرد القاعدة القائلة: إن المبتدأ هو الخبر والخبر هو المبتدأ، انتبه النحاة إلى أن استقرار زيد في الدار مثلاً هو زيد، فالمستقر في الدار هو زيد، وزيد هو المستقر في الدار، ولو سحبنا هذا الكلام على نحو: زيد خلفك، لاستقام الأمر أيضاً، لأن الخلفية ليست هي زيدا، وزيد ليس هو الخلف، فلو قولنا، إن التقدير: زيد استقر خلفك أو كائن أو موجود، لا طردت القاعدة، فزيد كينونته الخلفية، وكينونة الخلفية هي زيد، فالقاعدة حينئذ تطرد، ولا شك أن طرد الباب على وتيرة واحدة طريق لاحب انتظمت بمقتضاه الكثير الكثير من ظواهر اللغة، وقواعدها الإجرائية، فلم نخرمه مادام منضبطاً مطرداً؟

الثاني - أن كل منصوب عند العرب لا بد له من ناصب فقولنا: زيد خلفك لابد من ناصب ينصب خلفك، ولا يوجد بعد استقرار كلام العرب منصوب بلا ناصب، فلما كان زيد جثةً، والجثة لخلوها من الحدث لا تكون عاملاً، اضطروا إلى هذا المقدر، أي استقر أو مستقر، ليكون عاملاً في الظرف، لقد أشار الأنباري إلى ذلك ووضح السبب بقوله: وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعلٍ مقدر، والتقدير فيه: زيد استقر أمامك وعمره استقر خلفك، ثم وضح ذلك بقوله: إنما قلنا: إنه يُنصبُ بعاملٍ مقدر، وذلك لأن الأصل في قولك: زيد أمامك وعمره وراءك، هو: في أمامك وفي وراءك، لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يُراد فيه معنى «في» و«في» حرف جر، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت

(١) شرح المفصل ٨٧ / ١ والمنزل منزلته هو كقولنا: أبو يوسف أبو حنيفة.

رابطة تربط الأسماء بالأفعال، كقولك «عجبت من زيد ونظرت إلى عمرو» ولو قلت: من زيد أو إلى عمرو، لم يجز حتى تُقَدَّرَ لحرف الجر شيئاً يتعلق به، فدلّ على أن التقدير في قولك: زيد أمامك وعمرو وراءك، هو: زيد استقرّ في أمامك، وعمرو استقرّ في ورائك، ثم حُذِفَ حرف الجر، فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقرّ مقدر مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف^(١).

فالذي ذكره الأنباري يتفق مع ما ذكره ابن مضاء حول سبب تقدير هذا المقدر لكن ما ذكرناه أيضاً من حيث إن المبتدأ هو الخبر والخبر هو المبتدأ يُعدّ تفسيراً آخر، وسبباً مهماً من أسباب تقدير هذا المقدر، وباجتماع هذين السببين نلاحظ أن ما ذهب إليه الجمهور في تقدير هذا المقدر متجه، لأن به طرد الباب على وتيرة واحدة، كما ذكرنا ولا داعي لخرم ما اطرده؟

الثالث - أن هذا المقدر قد ظهر في قول الشاعر:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

فلدى متعلقة بكائن الواقع خبراً لأنّ، بل إن بعض النحاة كابن جني وابن عطية ذهبا إلى جواز ظهوره في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠]، وقال بعضهم: إن مستقراً هنا كون خاص لأنه يعني عدم الحركة، فليس بعام^(٢)، والمستفاد من ذلك صحة التفكير المنهجي عند النحاة، فالكون الخاص والعام من الحقائق العقلية اللغوية، والعرب أدركته بحسها وسليقتها فأظهرته أحياناً كما هو الشأن في البيت الشعري. فإذا كان هذا المقدر قد ظهر فلم يلغيه ابن مضاء ويطلب تجاهله؟

(١) الإنصاف ١/ ٢٤٦.

(٢) المغني ٥٨٢ بتصرف، وحاشية الدسوقي ٩٧/ ٢ وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٢١٣ الحاشية.

الرابع - أن مما يؤنس بسلامة التفكير العلمي، وصحة تصور النحاة، بوجود كون عام حُذف، وانتقل ضميره إلى شبه الجملة، ورود بيت جميل المشهور:

فإن يك جثمانني بأرضٍ سواكمُ فإن فؤادي عندك الدهر أجمعُ

فأجمع تأكيد للضمير المستتر في الظرف (عندك) وهو الضمير الذي انتقل من (كائن)المقدر الواقع خبراً لأن، قال ابن هشام «فأكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر إلا في عامله» ونفى ابن هشام أن يكون تأكيداً لفؤادي باعتبار محلها البعيد وهو الرفع بالابتداء قال: ولا يصح أن يكون تأكيداً لاسم إن على محله من الرفع بالابتداء لأن الطالب للمحل قد زال»^(١) أي بدخول الناسخ عليه. فمما ذكرناه في السببين الثالث والرابع نتصور مشهد ما حصل في الفكر اللغوي العربي فالكون العام مطلوب لطرد الباب على وتيرة واحدة وهو أن المبتدأ هو الخبر والخبر هو المبتدأ، ولعلم المخاطب به ومعرفته حذفه وأبقى أثره وهو الضمير المستتر فيه، وقد ظهر هذا المحذوف أي الكون العام في بعض تراكيبهم - أي في البيت الشعري:

فأنت لدى بُجوحةِ الهُونِ كائنُ

كما ظهر أثر هذا الضمير في كلامهم أيضاً - أي في البيت الشعري:

فإن فؤادي عندك الدهر أجمعُ

لهذا كله حذف المتكلم الكون العام لعدم فائدة ذكره، وهذا يؤكد أن طريقة تفكير النحاة المشاركة متجهة تماماً في تحليلهم لتراكيب شبه الجملة، فإن قلت: هل ثمة نصوص تفيد أن العربي يحذف لعلم المخاطب بالمحذوف؟

فالجواب أن نصوص سيبويه والنحاة كثيرة في هذا الشأن من ذلك تعليق سيبويه

(١) المغني ٥٧٩ بتصرف وانظر المغني ٥/ ٣١٦ طبعة الدكتور عبد اللطيف الخطيب.

على قولهم: تالله رجلاً، وسبحان الله رجلاً، قال: وإنما أراد: تالله ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك الإظهار استغناءً، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يُضمَر فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه^(١) وحين علق على الخبر المحذوف في جواب قوله تعالى ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] نقل عن الخليل ما يؤكد هذا الاعتقاد فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر، الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وُضع هذا الكلام^(٢)، ثم لا ريب بعد ذلك كله أن المتكلم - كما ذكرنا في نصوص أخرى - العربي يحذف ويضمَر ما يَمُور في قلبه، ويجول في خاطره، ويبقى أثراً لمحذوفه، وبذلك يبدو مشهد تركيب شبه الجملة عندهم واضحاً لا تشوبه شائبة، فليس من قبول لرفضه كما أراد ابن مضاء وغيره من الباحثين المحدثين.

الخامس - أنه لو لم نعتقد بوجود كون عام وخاص، وأخذنا برأي ابن مضاء في إلغائهما في هذا الباب لوقعنا في فساد معنوي، إذ لو قلنا: زيد على السطح، فربما أراد المتكلم أنه واقف أو جالس أو ضاحك أو باك أي تكثر الاحتمالات، وحين نأخذ بما ذكره النحاة من قواعد في هذا التركيب، لن نقع في هذه الاحتمالات، فهو عندهم كون عام فقط أي زيد كائن على السطح فقط، فهو ليس بجالس ولا واقف ولا ضاحك، فإن أراد المتكلم معنى من هذه المعاني المحتملة فعليه ذكر هذا الكون الخاص، أو ذكر قرينة تدل عليه فيقول: زيد جالس على السطح، أو يُقال: أين زيد جالس؟، فيُجاب: على السطح أي زيد جالس على السطح، فالكون خاص، وهذا يعني أن تقدير الكون العام والخاص فيه ضبط للمعاني. انظر إلى قوله تعالى ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] فالتقدير النحوي: لا جدال كائن في الحج، ولا التفات

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٤.

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٣ وجواب لو محذوف تقديره: لشاهدت أمراً عظيماً، التبيان ١/ ٤٨٩.

عند النحاة إلى غير ذلك، فالجملة اكتملت بها الفائدة التي يحسن السكوت عليها، أما توخي المعاني الأخرى فمتروك لأصحاب كل فن، قال ابن العربي في هذه الآية «أراد لاجدال في وقته» يريد في وقت وأيام الحج، وأضاف: وقيل: لاجدال في موضعه» يريد مثلاً عرفة، ثم قال: وكلا القولين صحيح، وقد رفع الله تعالى الجدال في الوجهين بين الخلق»^(١) وهذا يعني أن التقدير النحوي (كائن) يتحقق في كل أشباه الجمل الواقعة ضمن الكون العام، ومنه ينطلق أصحاب كل فن لتقديم ما عندهم من مظاهر يعتمدون عليها في النظر إلى أي أسلوب لغوي ليصلوا إلى المعنى المراد من منظورهم، وانظر إلى الباء في قوله تعالى ﴿فَأَثْبَكُمْ غَمًّا بُغْمٍ﴾ [آل عمران: ١٥٣] فإذا تبادر إلى الذهن أن الباء هنا أفادت السببية - وهو صحيح - ، فمعنى ذلك أن المعرب يعلق شبه الجملة بالفعل أثابكم، ولكن قد يتبادر إلى الذهن أن (بغم) متعلق بصفة محذوفة، لأن بعد النكرات صفات أي غمًا كائنًا بغم، ولا شك أن ذلك صواب أيضاً، فالعمل النحوي قام بوظيفته تماماً، لقد وجد أن الفعل أثاب تعدى إلى «بغم» فعلقه به، والظرف حينئذ لغو، ورأى مرة ثانية أنه يجوز أن يكون كوناً عاماً متعلقاً بصفة محذوفة لـ «غمًا» فذكر ذلك أيضاً، وهو في عمله هذا يعلم أن المعاني اللغوية للباء تلك التي ذكرها أهل اللغة والتفسير تندرج تحت الوجهين المحتملين لتعليق شبه الجملة، قيل: هي للسببية وقيل: للمصاحبة، وقيل: بمعنى على، وقيل: للمقابلة، وقيل: بمعنى بعد^(٢)، فهذه المعاني لا تتضح جميعها للسامع، وإذا أراد معرفتها فعليه الرجوع إلى كتب التفسير ليعرفها، وكأن النحوي في حديثه عن تعليق شبه الجملة يعطي الإشارة إلى غيره أن الجملة صارت صحيحة نحوياً، وهي الآن صالحة لبيان المعاني الأخرى التي يقدمها أهل اللغة والتفسير أو أهل الأصول

(١) أحكام القرآن ١/ ١٩١.

(٢) انظر: الباء السببية في القرآن الكريم، للطالبة دلال الحارثي، ٩.

والفقهاء، ولا شك أن تقدير الكينونة فيه تعميم مفيد جداً، لأنه يشير إلى احتمال التركيب لمعان كثيرة، أما لو تركنا الكينونة وقلنا: إن التقدير فأتأبكم غمماً مصحوباً بغم، فذا يعني أن الكون صار خاصاً، أي قصرناه على معنى واحد، في حين أن التركيب مملوء بالمعاني الأخرى، ولا ريب أن قصرنا إياه على معنى واحد يتبادر للسامع مباشرة من التركيب فيه إجحاف بحق التركيب، وإجحاف بحق قائله الذي أنشأه ابتداءً محتملاً هذه المعاني، فثمة أصل معتبر - والله أعلم - أن كثيراً من الجمل العربية تحتل المعاني الكثيرة في أصل خيلقتها، والتخصيص طارئ عليها، أليست النكرة - مثلاً - هي الأصل والتعريف طارئ؟ ونسوق مثلاً آخر نؤكد فيه ما ذكرناه يمثل هذا المثال في قوله تعالى ﴿ فَأَنْزَلْنَاهُ إِلَيْنَا فَخَرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [الأعراف: ٥٧]، فشبّه الجملة (به) الأولى نعلّقها بالفعل (أنزلنا) لأن أنزلنا متعد (به)، هو معموله، والعمل النحوي يقتصر على بيان هذا الارتباط الكائن بين العامل والمعمول، وبه يستفاد معنى يحسن السكوت عليه، أما اللغوي أو البياني أو المفسر أو الأصولي فينظر بعد ذلك إلى معانٍ أخرى يكتسبها المعنى فيذكرون المعاني الأخرى التي اتّفقَ عليها، قال أبو حيان «الظاهر أن الباء ظرفية - أي بمعنى في - والضمير عائد على (بلد ميت) أي فأنزلنا فيه الماء وهو أقرب مذكور، وقيل: سببية والضمير يعود على (السحاب)، وقيل: هي هنا بمعنى (من)، وقيل: سببية، والضمير يعود على المصدر المفهوم من (سقناه) أي بالسوق أي فأنزلنا بسبب سوق السحاب، وقيل: الباء للإلصاق أي التصق إنزال الماء بالبلد، وما قيل في به الأولى يُقال في الثانية أي في ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ﴾^(١) وبناء على ذلك كله قلنا: إن تقدير الكون العام منهج دقيق يتصف بالاطراد وهو ما تسعى

(١) البحر المحيط ٣١٨/٤ وروح المعاني ١٤٦/٨ بتصرف، وانظر أيضاً الكشف ٣٦٦ والتبيان ٥٧٦/١ وجواهر الأدب ٧٦ لتقف على ما قالوه في معاني اللام، وبالجملة الأمثلة على ذلك لاتعد.

إليه قوانين العلوم، فصار بذلك أصلاً مطرداً عند النحاة لعمومه، وهو يتفق مع المنهج العام الذي سار عليه أهل تقعيد العربية، ويتفق مع حقيقتها اللغوية كما يتفق مع العقل العربي الذي أنتج هذه التراكمات، وثمره ذلك وخلاصته أن تقدير الكون العام يؤذن بصحة الجملة، ويشير أيضاً إلى احتمال معاني كثيرة تتضمنها الجملة ولا يتوجب على النحوي معرفتها كلها، لأن وظيفة النحوي هو تقديم جملة صحيحة نحوياً ثم بعد ذلك يقدم هذه الجملة إلى أهل الفنون الأخرى من لغويين ومفسرين وبلاغيين ومشتغلين بالإعجاز العلمي، ليقدموا ما عندهم من أسس وأدوات يستخدمونها للوصول إلى المعنى الذي يحتمله التركيب، وقد توافدت هذه العلوم في كثير من كتب التفسير إذ ترى بعضها مملوءاً بفنون كثيرة بل إنهم اشتراطوا شرائط علمية كثيرة ليكون المفسر متمكناً من عدد من الفنون لكي يصل إلى المراد من التركيب.

وهذا كله يعني أن قول ابن مضاء وبعض المحدثين: إن المعنى مفهوم من شبه الجملة ولاداعي لتقدير الكينونة^(١) لا يتجه فهو قول غير دقيق، ولا يمثل واقع العرب وعريتهم.

ومن المفيد أن نذكر في هذا المقام ما نبه إليه المالقي حول حدود العلوم، وميادين كل علم قال: حظُّ النحوي النظر في الألفاظ، والتكلم في المعاني لهم بالانجرار، فينبغي أن يُترك لهم - أي للأصوليين - يحققونه - أي يحققون النظر في المعاني - ، وحظ النحوي من هذا الأشهر، وهو الأمر في صيغة (افعل) والتي في صيغة (لا تفعل) وإن تعرضوا - أي النحاة - لغير ذلك خرجوا من صناعتهم إلى صناعة غيرهم^(٢)، ولا يعني كلامنا أنه يجب على كل عالم أن يقصر علمه على الفن الذي اختص به، بل المراد بيان أن منهج القوم هو أن هناك حدوداً لكل علم،

(١) كالدكتور خليل عمايرة في كتابه، (في نحو اللغة العربية وتراكيبها)، ١٢٧.

(٢) رصف المباني، للمالقي، ٣٤٠.

وما أكثر علماءنا الذين برزوا في عدد من العلوم ! والله يعطي الفضل لمن يشاء.

السادس: أعتقد أن ابن مضاء لا يخالف في جواز حذف الكون الخاص إن دل عليه دليل، يبدو ذلك واضحاً من حديثه عن الحذف في القسم الأول، فإذا كان الأمر كذلك، فذا يعني أنه إذا قيل: هل زيد جالس منذ ساعة في البيت، وأجيب: بـ«نعم» زيد في البيت، فهم السامع أن المراد هو أنه جالس، أي هو كون خاص، فإذا جاز حذفه لقيام القرينة الدالة عليه، فليجز حذفه إن كان كوناً عاماً، لأن موقعه الإعرابي يعد هنا قرينة دالة على أنه كون عام، ومواقع الكون العام هي: الخبر والصفة والحال والصلة، وحينئذ يجري الباب على وتيرة واحدة أي ثمة حذف لهذا الخبر سواء أكان عاماً أم خاصاً، والموقع الإعرابي قد يكون شرطاً في بعض المباحث النحوية كقولهم: إن حرف الجر (من) من شروط زيادته عند البصريين وقوع مجروره مبتدأ كقولنا: هل من رجل في البيت أو فاعلاً كقوله تعالى ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢] أو مفعولاً به كقوله تعالى ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] فذا يؤنسنا في جعلنا الموقع الإعرابي شرطاً في أن الكون العام محذوف وجوباً في المواضع الأربعة التي دلت عليها النحاة، ولا شك أن جري الباب على وتيرة واحدة يتحقق بذلك إذ نقول: إن المتعلق به يحذف وجوباً وجوازاً بالتفصيل الذي ذكره النحاة في تعلق شبه الجملة. وما أكثر المواضع التي يقع فيها الحذف وجوباً وجوازاً والاستئناس بالنظائر من أصولهم المعتمدة في التقعيد^(١) وخلاصة الأمر أن ما ذهب إليه الجمهور في تقدير الكون العام هو المتجه.

(١) وطرده الباب على وتيرة واحدة في باب التعلق، مال إليه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد حين فضل أن يكون الخبر هو نفس المتعلق به وحده، وليس الجار والمجرور نفسيهما، لأنه كما قال: حين كان خاصاً فهو الخبر وحده سواء أكان مذكوراً أم محذوفاً لقرينة تدل عليه ثم قال: فليكن العام مثل الخاص طرداً للباب على وتيرة واحدة، وفي استثمارنا لما ذكره أضفنا إليه أن الموقع الإعرابي في الكون العام نعه قرينة تنكئ عليها للحذف الوجوبي. انظر شرح ابن عقيل ٢١٢/١ الحاشية.

السابع - إذا سائرنا ابن مضاء وألغينا المقدر في شبه الجملة فثمة قواعد إجرائية كثيرة يجب حذفها من ذلك أنه يجب أن لانجيز في نحو: أفي الدار زيد؟ أن نعرب (زيد) فاعلاً لذلك المقدر، وهو الوجه الذي رجحه ابن مالك لأن الأصل عدم التقديم والتأخير إذا أعربناه مبتدأ مؤخراً كما هو مذهب الجمهور بل إن بعضهم ذهب إلى وجوب كونه فاعلاً، لأن المقدر عنده يجب كونه فعلاً لئلا يحصل تقديم الخبر الفعلي^(١)، ومما يجب أن يُلغى بناء على تفكير ابن مضاء: زيد في الدار جالساً، فما الذي نصب جالساً؟ ثم لاننسى هنا أن ابن مضاء لايؤمن بنظرية العامل أيضاً فهل نقول: إن هذه التراكيب هكذا سُمعت ولا داعي لتعقيدها؟ أحسب أن تفكير ابن مضاء يؤدي إلى الفوضى اللغوية ليس غير!.

في حين أن النحاة كانوا يرمون إلى ضبط اللغة التي لايحيط بها إلا نبي، ويحاولون جاهدين جعلها في قواعد مطردة، ففي ذلك حفظها وفائدتها وبقاؤها.

والخلاصة أن تقدير المتعلق به في شبه الجملة، حقيقة لغوية، وقاعدة إجرائية مطردة، لاتخفى فوائدها على أي مشغل بهذه الصنعة.

* - وأخيراً رأى ابن مضاء أن مما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: «قام زيد»: لِمَ رُفِعَ؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوعٌ، فيقول: وَلِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب، ثبت لك بالاستقراء من الكلام، ولا فرق بينه وبين من عرف أن شيئاً ما حرامٌ بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لِمَ حُرِّمَ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.

(١) المغني، ٥٧٩ بتصرف وانظر شرح التسهيل، لابن مالك ١/ ٣١٧.

ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟

قلنا له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صحَّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم^(١).

وبغض النظر عما قيل عن العلل الثواني والثالث، فالذي أميلُ إليه وأقتنع به كغيري - والله أعلم - من المدرسين الذين درَّسوا هذا النحو البديع على مدى ثلاثين سنة، أن الطالب حين تخبره بالعلة سواء كانت من الثواني أو الثالث يستريحُ لذلك ويتشوق إلى المزيد من معرفة العلل، فهذه المعرفة ترسخُ القاعدة النحوية في ذهنه، ويشعرُ بأنه بات يدرك أسرارَ هذا العلم، وكم كان بودي لو امتد بي العمر أن أضع كتاباً تعليمياً في النحو أذكر فيه علة كلِّ حكم باللغة السهلة الواضحة، فحين كنت أدرِّس أحكام (إن) وأخواتها، أقول للطلاب في المرحلة الجامعية، ما قاله ابن عُنين يشكو زمانه:

كأنِّي من أخبار إنَّ ولم يُجزَّ له أحدٌ في النحو أن يتقدَّما

وأبدأ شارحاً فأقول إن قولنا: ضرب زيد عمرًا، نلاحظ فيه أن الفعل ضرب من الأفعال المتصرفة المتعدية المشتملة على حدث وزمن، لأنه أخذ فاعله ورفعهُ وهو (زيد) وأخذ مفعوله ونصبه وهو (عمرًا)، أما قولنا: كان زيدٌ قائماً، فكان هنا سلبٌ منها الحدث ومعناها لا يتمُّ إلا بذكر الخبر، لذا سُمِّيت ناقصةً، لأنها نقصت

(١) الرد على النحاة ١٢٧.

عن أخواتها الأفعال العربية مثل: ضرب واشترى وقرأ، الدالة كما ذكرت على حدث وزمن، ولأن ضرب فعل متصرف قوي، جاز أن يُتصرف في ترتيب معمولاته (زيد وعمرو)، فنقول: عمراً ضربَ زيدٌ، وضربَ عمراً زيدٌ، أما (كان) فلأن الفعلية مازالت فيها بقيت قوية أيضاً، فأجازوا التصرف في ترتيب معموليها فقالوا: كان قائماً زيد وقائماً كان زيد أي أجازوا تقديم خبرها على اسمها، كالمثال الأول، وتقديم خبرها عليها أيضاً كالمثال الثاني، أما قولنا: إن زيداً قائم، فهنا نلاحظ أن (إن) وكذلك أخواتها، هي في الأصل حروف، والحروف في اللغة العربية وضعت للجبر لا للنصب، لكن (إن) لما شابته الأفعال في كونها ثلاثية وفي كونها مفتوحة الآخر وفي كون معانيها هي معاني الأفعال.... إلخ مذكروه من وجوه الشبه، عملت كالأفعال رفعت ونصبت حملاً لها على الفعل فهي فرعٌ عنه، لكن الفرع دائماً، منحطٌ عن رتبة الأصل، فالموالي من العرب ليسوا كالعرب الأقحاح، لذا لم تستطع هذه الحروف الناسخة العاملة أن يُتصرف في معموليها كما تصرفت الأفعال، فهي ضعيفة مسكينة، لذلك لم يجيزوا أن نقول: زيداً إنَّ قائم، ولا إنَّ قائمٌ زيداً، وهذا ماعناه ابن عنين في البيت الذي أنشدناه، وأضيف قائلاً: لعلكم لاحظتم أن (إنَّ) عملت عكس ما لكان من عمل، لئلا يلتبس عملُها بكان، بعد هذا الشرح أشعرُ وألاحظ أن الطلاب صاروا متشوقين إلى معرفة هذه التسلسلات المنطقية التي توصلهم إلى فهم القاعدة تماماً، بل باتوا يحبون دراسة النحو على هذه الشاكلة، والأمر كذلك يبدو لي حين أحدث الطلاب عن عمل اسم الفاعل والإضافة اللفظية، كقولنا: زيد ضاربٌ عمرو، فحين كنت أقول لهم: إن هذه الجملة أصلها عند العرب: زيد ضاربٌ عمراً، وإن أصل هذه الجملة زيد يضربُ عمراً، ثم أقوم بشرح الشبه بين الفعل المضارع واسم الفاعل، ثم أخرجُ بالقاعدة العقلية البسيطة وهي أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكماً

من أحكامه، لذا فإن اسمَ الفاعل ضارب نصب عمراً، لأنه بمنزلة يضرب، واستفاد المضارع من اسم الفاعل أنه صار معرباً فخالف أخويه المبنيين (الماضي والأمر) ثم أتابع الحديث، وأقول لهم: إن التنوين ثقیلٌ على ألسنة العرب أحياناً، فكانوا يتخففون منه، لذلك استثقلوا التنوين في اسم الفاعل (ضارب) فحذفوه تخفيفاً، فتتج عن ذلك جملةُ الإضافة اللفظية (زيد ضاربٌ عمرو) بحذف التنوين من ضارب وجر عمرو على الإضافة، فما إن أنتهي من شرح العلل التي أدت إلى إنتاج هذه الجمل، حتى أشعر بأن الطلاب فهموا مسألتين مهمتين هما: علل إعمال اسم الفاعل عمل المضارع: و علل الإضافة اللفظية.

هذه تجربتي أنقلها للقارئ مبيناً له فوائد بيان العلل الثواني والثالث تلك التي نادى ابن مضاء وتبعه بعض المحدثين إلى إلغائها، داعين هجرها بحجج واهية مع أن فوائدها عظيمةٌ، ومنافعها جليلة، يعرفها كلُّ مدرس منصف - والله أعلم - أعود وأؤكد على حقيقة ثابتة أن علمَ النحو وصل إلينا كاملاً، عربياً بأصوله وفروعه وأحكامه وسماعاته وعلله وأقيسته، فلا تصحُّ التجزئة فيه، ولا التفكير في إلغاء بعض مكوناته، وهو مع العلوم اللغوية الأخرى يشكل منظومة متكاملة متماسكة متجانسة. إنه كائن حيٌّ جاءنا، ووصل إلينا بأحسن تقويم. والله سبحانه وتعالى سيسألنا عما فعلنا به، هل أسأنا إليه وإلى أهله أم عملنا على رعايته وحافظنا على قوامه وجماله وحواسه كلها؟ هل رويناه وغذيناه بما يجعله قوياً صلباً أمام أعدائه أم خذلناه وأمروضناه فشاركنا أعداءه في العداوة له؟

وفي الختام لقد بان لنا مما عرضنا أن هناك هوة بين فكر ابن مضاء - المعتمد على المذهب الظاهري - والفكر النحوي المشرقي، لقد جاء هجومه ضعيفاً في حين أن نحو المشاركة هو الأقوى، لأنهم وقفوا على حقيقة لغة العرب، وبنوا نحوهم بعد إدراكهم كلِّ العناصر المكونة للنظام اللغوي العربي، فجاء متكاملًا، ونذكر هنا بما

قاله ابن السراج، حتى لا يضيع أحد في متاهات بعيدة عن الواقع الذي عاش فيه النحاة، وحتى لا ينجذب أحد إلى سراب ظن أنه شراب، وظن أنه يستطيع أن ينقدهم لبارقة خطرت أو شاردة لاحت، وليعلم ناقدهم ابتداء أن الهرم شامخ، والجبل راسخ، وأن هناك عناية إلهية رافقتهم في بناء هذا العلم، الذي يعد ماء العلوم الشرعية كلها كما ذكرنا مراراً، وقد قال تعالى ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] كما قال ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

لقد عرّف ابن السراج النحو: بأنه علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب^(١) وأكد ذلك ابنُ عصفور بقوله: النحو علمٌ يستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها^(٢) إذن لقد أثمر هذا العلم وأورق في حديقة العربية فلا داعي لإثارة مشكلات توهنُ هذا العلم المتماسك المتألق الذي يعد مفخرة من مفاخر العرب والمسلمين، وإذ قد ظهر لنا ضعفُ آراء ابن مضاء، فإني أربأ بإخواننا المحدثين أن يعتمدوا على آرائه فيجعلونها سهاماً موجهة إلى نحونا العربي، فهذه السهام تنكسر حين ترتطم بهذا الهرم الشامخ المتين المكين. لقد اجتهد رحمه كما اجتهد غيره، فله أجرُ اجتهاده، ولو علم أن أناساً بعده سيجعلون من آرائه معاولَ هدم لهذا النحو لما تردد لحظة في وأدها - والله أعلم - .

وأخيراً قال الأستاذ الدكتور طاهر حمودة عن نظرية ابن مضاء مانصه: «إن هجوم ابن مضاء على النحو العربي بعامة ونظرية العامل بخاصة قد بناه على فلسفة لغوية هي الآن مرفوضة في الدرس اللغوي الحديث^(٣)، ونقل الدكتور إبراهيم الشمسان عن الدكتور محمد صلاح الدين الشريف أستاذ اللسانيات بجامعة منوبة

(١) الأصول ٣٥/١.

(٢) المقرب، ٤٥ وانظر الإصباح في شرح الاقتراح، للدكتور محمود فجال ٣٢.

(٣) ابن قيم الجوزية ١٥٤.

بتونس، العارف كما يقول الدكتور الشمسان بعلوم العربية القديمة وعلوم اللغة المعاصرة قوله في المحاضرة التي ألقاها في رحاب جامعة الملك سعود: إنه لم يكره عملاً ولا انبعثاً كعمل ابن مضاء، وأنه كان من أكبر معاول هدم الإيمان بقوة ما لدينا من فكر رصين، وألمح إلى أن الغربيين بدأوا يقولون بنظرية العامل أو بشيء من مثلها^(١).



(١) منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، قراءة الشريف للنحو القديم.

الخلاصة

نتبين مما سبق كله ما يأتي:

١ - أن ابن مضاء عالم متألق مبدع، والمذهب الفقهي الظاهري له أثر واضح في التفكير النحوي عنده.

٢ - كان من الواجب على ابن مضاء قبل تقديم آرائه أن يقدم كل ما قاله المشاركة والمغاربة والأندلسيين في كل قضية تحدث عنها، وأن يرد ما قالوه فيها، ثم يدلي برأيه.

٣ - أن ترهيده بعلم النحو ومستلزماته في مقدمة كتابه، يرد عليه ذلك الاتجاه الآخر الذي سار فيه بعض العلماء، فجعلوا تعلم العربية ولاسيما النحو واجباً، وليس فرض كفاية.

٤ - أن مناداته في تجزئة هذا العلم «النحو» وحذف ما يرى أنه لا فائدة منه لا يتجه، لأن علوم العربية نظام متكامل وخلايا حية متشابكة، عاشت تتغذى من بعضها عبر العصور، فأدى ذلك إلى بقاء حياة هذا العلم حتى عصرنا الحاضر وسيبقى بكل أصوله وفروعه حياً معطاء إلى قيام الساعة.

٥ - أن سيبويه هو أول من أشار إلى أن المتكلم هو المحدث للمعاني المقتضية للحركات الدالة عليها، وتبعه المبرد وسائر النحاة فليس ابن جني هو المتفرد بهذه الإشارة.

٦ - أن النحاة حين أسندوا العمل إلى الألفاظ، اتكأوا على المجاز، وهو من سنن العرب في كلامها.

٧ - لم يتفرد ابن مضاء بالآراء النحوية النقدية، فثمة نحاة مشاركة، ومن الأندلس نفسها سبقوه في هذا النقد، وباب الاشتغال وما قالوا فيه خير مثال على ذلك.

٨ - أن نظرية التقدير بكاملها في النحو العربي هي من أهم خصائصه، ولا يجوز إلغاء بعضها وقبول بعض آخر، ففي ذلك افتئات على خصيصة من خصائص العربية، والعربية خلقت هكذا بأصولها وفروعها.

٩ - أغفل ابن مضاء الجانب البلاغي حين نقد بعض الأساليب، في حين أن تقديرات البصريين نتجت عنها معاني بلاغية عالية، وأساليب راقية أيضاً، أشار إليها البلاغيون في درسهم البلاغي. بل لقد استفاد الفقهاء أيضاً من الفكر النحوي في تخريج النحاة لنحو: زيداً ضربته، ومنعهم نصبه في نحو: زيداً إن تكرمه يكرمك.

١٠ - أن تنقل التركيب من إنشاء إلى خبر ومن خبر إلى إنشاء هو ظاهرة واضحة في النظام اللغوي العربي، فكان يجدر بابن مضاء قبل أن ينقد النحو المشرقي في تحليله لنحو (يا عبد الله)، أن يفطن إلى قوانين النظام اللغوي العربي العام وأحكامه، فلو راعى هذه القوانين العامة فربما توقف عن بعض نقداته للنحو المشرقي.

١١ - أن تقدير متعلّق به محذوف وجوباً في (الخبر - الحال - الصفة - الصلة) فرضه استعمال العرب، فبدت آثاره في بعض طرقهم اللغوية، فليس هذا التفكير بخارج عن نطاق نظامهم اللغوي، ولقد أمرنا باتباع هذا النظام، فليس النحو إلا انتحاء سمت كلام العرب، ومن سمتهم أن يطردوا الباب على وتيرة واحدة، الأمر الذي دفع النحاة إلى تقدير ذلك المتعلّق به في المواضع الأربعة على نحو ما فصلناه فيما سبق، ومثل هذا الصنيع هو الأولى في صناعة هذا الفن، لئلا تحدث فوضى.

١٢ - لم نر مسألة نقدها ابن مضاء إلا وللمشاركة رأي فيها يتسق مع ما أصلوه واطردوا، ولقد استقرت أصولهم وثبتت بكثرة مدارستها بينهم، عبر العصور، الأمر الذي أكسبها حصانة مانعة، نزع ذلك لأننا لم نجد أحداً أتى بجديد حتى الآن فيما أعلم.

المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء القرطبي في العامل والتقدير والعلل ————— ٤٢٣

١٣ - النحو العربي كلُّ لا يتجزأ ولا يحذف منه شيء، كما أشرنا، فليست العلل الثواني والثالث إلا فوائد يستعين بها أصحاب هذا العلم لتوضيحه وكشف أسرارهِ ودقائقهِ، ولا ريب أن فوائد هذه العلل يعرفها كلُّ من اشتغل بهذا الفن تديساً وبحثاً.

١٤ - أن نظرية العامل ستبقى منارة من منارات النظام اللغوي العربي، والسؤال الذي كان يجب على ابن مضاء أن يسأل نفسه عنه هو: هل ثمة منصوب بلا ناصب في اللسان العربي؟ أي عليه أن يعيد ترتيب جملته القائل فيها «إن كل منصوب لا بد له من ناصب» زاعماً أن النحاة اتخذوها مبدأ في انطلاقتهم لتثبيت نظرية العامل، فلو قلبها وأبرز لنا منصوبات كثيرة أو مرفوعات كثيرة أو مجرورات كثيرة لم يطرد فيها تأثير العامل، لكننا آخذين برأيه ومدافعين عن نظريته، أما أن العرب لم تنطق منصوباً إلا بناصر، ولا مرفوعاً إلا برافع ولا مجروراً إلا بجار! فذلك حجة عليه لا حجة له. وهذا يعني أن النحاة كانوا في عملهم وصّافين للظواهر اللغوية، وناقلين علل المتكلمين بها، وخصائص ابن جني طافحة بالحكايات الدالة على أن النحاة وصلوا إلى العقل اللغوي العربي، ودونوا ذلك في مؤلفاتهم ضمن قواعد مطردة ثابتة تنظمها نظرية العامل البديعة، التي اكتشفها النحاة ساريةً في كلام العرب ضابطة له، ولولاها لصارت العربية الفصيحة خبراً من الأخبار، وحكاية من الحكايات.

١٥ - أن قول ابن مضاء في تعليقاته «بأن العرب هكذا نطقوا» هو قول وصفي، وليس بعلّة تدرك منها حكمة العربي، وهو لا يمثل أساساً يُعتمدُ عليه لتقعيد العلم، فالعلم أي علم يجب أن ينضبط بضوابط دقيقة، ولو اعتمد هذا القول لبقيت العربية بلا ضوابط، الأمر الذي يؤدي إلى تحليلها وذوبانها، وما فعله المشاركة هو الذي أضفى على النحو صفة العلم، وكتب له بمقتضى ما فعلوه البقاء.

١٦ - لم نجد رأياً اقترحه ابن مضاء إلا مفضياً إلى فوضى لغوية على نحو ما ذكرنا وشرحنا، فإهمال آرائه أولى لمستقبلنا اللغوي، ولا يعني هذا عدم الاطلاع

عليها، فهي محطة صناعية نحوية يجب على طلاب النحو إدراكها ومناقشتها ليقوى عندهم الجدل النحوي المؤدي إلى التمكن من هذه الصنعة.

١٧ - يجب على الباحثين المحدثين الذين يتكئون على آراء ابن مضاء أن يرجعوا إلى النحاة القدماء ليرؤوا رأيهم في المسائل التي ذكرها قبل أن يعتمدوا عليها، فهذا هو المنهج العلمي السليم، وإني لعلّى يقين بأن فهم الفكر النحوي القديم يوقفنا على تهافت آراء ابن مضاء والمحدثين ممن شايعوه، أمام أدلة النحاة القدماء الواضحة وحججهم المحكمة.

ورحم الله ابن مضاء رحمة واسعة



فهرس المصادر والمراجع

- (١) الآن في الدرس النحوي والاستعمال اللغوي، رياض الخوام، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- (٢) أحكام القرآن لابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- (٣) الأزمنة وتلبية الجاهلية، لقطرب، تحقيق، الدكتور حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (٤) أسرار العربية، للأنباري، تحقيق الشيخ بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- (٥) الأشباه والنظائر، للسيوطي، مجموعة من الباحثين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- (٦) أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، نشر مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- (٧) الأنيس في الوحدة، للشيخ محمد أديب كلكل، نشر مكتبة الدعوة، حماة الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ.
- (٨) أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- (٩) الأصول للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٥.
- (١٠) الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (١١) إتحاف فضلاء البشر، للدمياطي، تصحيح علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان.
- (١٢) الإتيقان، للسيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، بمجمع الملك فهد بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٠م.

- (١٣) الاحتجاج بالشعر، للدكتور محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي، ١٩٧٧م.
- (١٤) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، مصر.
- (١٥) إحياء علوم الدين، للغزالي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- (١٦) إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، الآفاق العربية، القاهرة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- (١٧) ارتشاف الضرب، لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مطبعة الخانجي بالقاهرة، مصر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، وطبعة أخرى تحقيق مصطفى النماس، مكتبة الخانجي.
- (١٨) إرشاد الفحول، للشوكاني الطبعة الأولى، البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- (١٩) الإصباح في شرح الاقتراح، للدكتور محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- (٢٠) إعراب أذكار الصلاة المكتوبة، للبكري اليمني، تحقيق الدكتور عبد الكريم مصطفى مدلج، دار المنار، مصر، ١٤١٩هـ - ٢٠٠٨م.
- (٢١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، دار مكتبة الهلال، لبنان، وطبعة حيدر آباد، المكتبة الثقافية، لبنان.
- (٢٢) إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، في كتاب أوضح المسالك، لرياض الخوام مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠م.
- (٢٣) إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة في كتاب قطر الندى، لرياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- (٢٤) إعراب القرآن للنحاس، تحقيق الدكتور زهير زاهد، مكتبة العاني بغداد، وزارة الأوقاف العراقية.
- (٢٥) الإعراب وأثره في ضبط المعنى، للدكتورة منيرة العلولا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٣م - ١٤١٣هـ.
- (٢٦) إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية.

- (٢٧) الإنصاف للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية في مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م.
- (٢٨) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس.
- (٢٩) البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، نشر مطابع مصر الحديثة، الرياض.
- (٣٠) البرهان، للزركشي، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي وزملائه، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م.
- (٣١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، للصعيدى، الطبعة النموذجية، مكتبة الآداب.
- (٣٢) بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، وطبعة أخرى بتحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م.
- (٣٣) البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري، تحقيق الدكتور عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.
- (٣٤) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، شرح السيد أحمد صقر، دار التراث في مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م.
- (٣٥) التبيان للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، البابي الحلبي.
- (٣٦) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- (٣٧) تحرير الرواية في تقرير الكفاية، لأبي الطيب الفاسي، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
- (٣٨) تحفة المودود، لابن مالك تحقيق إبراهيم اليازجي، مطبعة البيان، مصر، ١٨٩٧ م.
- (٣٩) التذيل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هندأوي، دار القلم، دمشق.
- (٤٠) ترتيب العلوم، للمرعشلي - المشهور بساجقلي زادة - دراسة محمد بن إسماعيل السيد محمد، دار البشائر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

(٤١) تسهيل الفوائد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي، مصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٤٢) ترشيح العلل للخوارزمي إعداد عادل العميري، معهد البحوث، جامعة أم القرى.

(٤٣) تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق الدكتور محمد بدوي مختون، القاهرة، مطابع الأهرام، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٤٤) التطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٤٥) التعريفات، للجرجاني، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٤٦) تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

(٤٧) تفسير القاسمي، المسمى محاسن التأويل، بعناية محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

(٤٨) تقويم الفكر النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٥م.

(٤٩) التكملة، للفراسي، تحقيق الدكتور كاظم المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٥٠) تاج العروس، للزبيدي، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٦هـ.

(٥١) تاريخ العلماء النحويين، للتونخي، تحقيق الدكتور محمد عبد الفتاح الحلو، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٥٢) الحجة للقراء السبعة، للفراسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث دمشق، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٥٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، نسخة مصورة.

(٥٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، طبع ونشر مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.

(٥٥) حاشية الشيخ ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى (مجيب الندى)، ضمن مجلد واحد، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي - ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

(٥٦) حيث لغاتها وتراكيبها النحوية، رياض الخوام، الطبعة الأولى، المكتبة المكية، مكة المكرمة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٥٧) الجمل، للزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٥٨) جواهر الأدب للإربلي، تحقيق الدكتور حامد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٥٩) جواهر البلاغة، للهاشمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
(٦٠) جامع الدروس العربية، للغلاييني، المكتبة العصرية، لبنان، الطبعة الثالثة عشرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(٦١) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق الدكتور عبد الله التركي ومشاركه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٦٢) الحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور محمود الفجال، نشر نادي أبها الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٦٣) حاشية الشهاب الخفاجي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.
(٦٤) الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

(٦٥) خزنة الأدب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٦م.
(٦٦) الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
(٦٧) الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م وطبعة أخرى بتحقيق علي معوض ورفاقه، دار الكتب العلمية.

(٦٨) دراسات في العربية، للشيخ محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي بدمشق، الطبعة الثانية، ١٩٦٠م.

(٦٩) دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة، ١٩٧٨م.

(٧٠) دراسات في اللغة للدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٦١م.

(٧١) دلائل الإعجاز، للجرجاني، تعليق السيد محمد رشيد رضا، مكتبة صبيح، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٣٨٠هـ-١٩٠٤م.

(٧٢) الديباج المذهب، لابن فرحون، تحقيق محمد الأحمدى أبو النور، دار التراث، القاهرة.

(٧٣) الرد على النحاة، لابن مضاء، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

(٧٤) رصف المباني، للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، الطبعة الثالثة، دار القلم، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٧٥) روح المعاني، للآلوسي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

(٧٦) السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.

(٧٧) الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، مكتبة بين الدماميني وسراج الدين البلقيني، تحقيق رياض الخوام، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٧٨) سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم، بدمشق.

(٧٩) شذرات الذهب، لابن العماد، تحقيق مصطفى عبد القادر العطا، توزيع عباس الباز، مكة المكرمة.

(٨٠) شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ضمن مجلد واحد، مكتبة البابي الحلبي.

(٨١) شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، مكتبة هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- (٨٢) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ومعه حاشية الشيخ ياسين، ضمن مجلد واحد، مكتبة عيسى البابى الحلبي.
- (٨٣) شرح جمل الزجاجى لابن خروف، تحقيق سلوى عرب، منشورات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمى، ١٤١٩هـ.
- (٨٤) شرح جمل الزجاجى، لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٠م.
- (٨٥) شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصارى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.
- (٨٦) شرح الشافية للجاربدي، ضمن مجموعة شروح الشافية - عالم الكتب، بيروت.
- (٨٧) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- (٨٨) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، تحقيق المفتي عبد الغفار زملائه، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- (٨٩) شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- (٩٠) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، لابن مالك تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- (٩١) شرح قطر الندى، لابن هشام، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة دار الفكر العربى، القاهرة، الطبعة العشرون.
- (٩٢) شرح قواعد الإعراب، للكافيجي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار طلاس للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٣هـ.
- (٩٣) شرح الكافية، للرضي، دار الكتب العلمية، لبنان، وطبعة أخرى تحقيق يوسف حسن عمر.
- (٩٤) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، منشورات مركز البحث العلمى، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى دار المأمون، دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- (٩٥) شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- (٩٦) شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق الدكتور خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٦م.
- (٩٧) شرح الملوكي، لابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- (٩٨) صبح الأعشى، للقلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠م.
- (٩٩) الصحيح والضعيف في اللغة العربية، للدكتور محمود فجال، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- (١٠٠) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية للمصري الحنبلي، تحقيق الدكتور محمد خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٣٣.
- (١٠١) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي، تحقق الدكتور محسن العميري، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- (١٠٢) الصاحبى لابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي.
- (١٠٣) الطريق إلى صنعة الإعراب، صنعة رياض الخوام، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- (١٠٤) العربية - دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ليوهان فك، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، القاهرة ١٩٥١م.
- (١٠٥) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للسبكي، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- (١٠٦) العلة النحوية (النحو العربي)، للدكتور مازن المبارك، المكتبة الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- (١٠٧) علم اللسان العربي، للدكتور عبد الكريم مجاهد، جامعة القدس، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

- (١٠٨) علوم البلاغة، للمراغي، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- (١٠٩) العمدة لابن رشيقي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- (١١٠) عمدة ذوي الهمم، لابن هطيل اليميني، تحقيق الدكتور شريف النجار، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- (١١١) عمدة القاري، البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
- (١١٢) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، للدكتور خليل عمارة، دار الفكر، ١٩٨٧م.
- (١١٣) عيون الأخبار لابن قتيبة، دار الكتب المصرية، ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م.
- (١١٤) العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة العراقية، ١٩٨٥م.
- (١١٥) الغاية في القراء العشر لابن مهران، تحقيق غياث الجنباز، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (١١٦) الفسر لابن جني، تحقيق الدكتور رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- (١١٧) فصول في فقه اللغة، للدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، مصر.
- (١١٨) فقه اللغة، للثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- (١١٩) فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثامنة، دار نهضة مصر.
- (١٢٠) الفهرست لابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- (١٢١) في أصول النحو العربي، الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- (١٢٢) في تاريخ الأدب الجاهلي، لعلي الجندي، مكتبة دار التراث، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- (١٢٣) في نحو اللغة العربية وتراكيبها، منهج وتطبيق، للدكتور خليل عمارة عالم المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- (١٢٤) القطع والائتناف، للنحاس، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر، وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٨٩م.

(١٢٥) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، الطبعة الثانية، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣١٧هـ - ١٩٥٢م.

(١٢٦) ابن قيم الجوزية جهوده في الدرس اللغوي، للدكتور طاهر حمودة، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٦م.

(١٢٧) القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر حسين، نشر المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

(١٢٨) الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

(١٢٩) الكشف، للزمخشري، عناية خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٠م.

(١٣٠) الكناش لأبي الفداء، تحقيق رياض الخوام، المكتبة العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(١٣١) الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، للأسنوي، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد، دار عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١٣٢) الكواكب الدرية للأهدل، البابي الحلبي، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٨م.

(١٣٣) اللباب، للعكبري، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(١٣٤) اللباب، لابن عادل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(١٣٥) لسان العرب لابن منظور، عبد الله علي الكبير وزملائه، دار المعارف مصر.

(١٣٦) لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٤هـ.

(١٣٧) اللغة والنحو بين القديم والحديث، لعباس حسن، دار المعارف، مصر.

(١٣٨) لمع الأدلة في أصول النحو، للأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.

- (١٣٩) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً - مجموعة القرارات العلمية - الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين، مطبعة الكيلاني، ١٩٧١ م.
- (١٤٠) مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
- (١٤١) مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، ١٩٦٢ م.
- (١٤٢) المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- (١٤٣) المحرر الوجيز لابن عطية، تحقيق عبد الله الأنصاري وزملائه، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٥ م.
- (١٤٤) المخصص، لابن سيده، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- (١٤٥) مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- (١٤٦) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦ م.
- (١٤٧) المزهر، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وزملائه، البايي الحلبي.
- (١٤٨) المرجع في اللغة، لعلي رضا، الطبعة الثانية، دار الفكر.
- (١٤٩) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- (١٥٠) المستطرف، للأبشيهي، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، لبنان.
- (١٥١) مسند الإمام أحمد، تحقيق مجموعة من الباحثين في مكتبة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- (١٥٢) المسائل الحلييات، للفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداي، الطبعة الأولى، دار القلم، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- (١٥٣) المسائل الخلافية في النحو، للعكبري تحقيق دكتور عبد الفتاح سليم، الطبعة الأولى مكتبة الأزهر، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م.

(١٥٤) المسائل المشكلة (البغداديات) للفراسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، دار العاني، بغداد.

(١٥٥) المساعد لابن عقيل، تحقيق دكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ-١٩٠٠م.

(١٥٦) المصباح المنير، للفيومي، توزيع دار الباز، مكة المكرمة.

(١٥٧) مع في الدرس النحوي، لرياض الخوام، المكتبة العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(١٥٨) معاني القرآن للأخفش، تحقيق عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة، الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١٥٩) معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

(١٦٠) معاني القرآن، للنحاس، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

(١٦١) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(١٦٢) معاني النحو، للدكتور السامرائي، دار الفكر، عمان، الطبعة الثانية.

(١٦٣) المعيار في التخطئة والتصويب، للدكتور عبد الفتاح سليم الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

(١٦٤) مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق الدكتور مازن المبارك وزملائه، دار الفكر، دمشق، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م، وطبعة عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ١٤٢١هـ.

(١٦٥) مفتاح العلوم، للسكاكي، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م.

(١٦٦) مفردات الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، مكتبة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.

(١٦٧) المفصل للزمخشري، تحقيق السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، الطبعة الثانية، دار الجيل.

(١٦٨) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٩٧٤هـ.

(١٦٩) المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.

(١٧٠) المقرب لابن عصفور، تحقيق الجواري والجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ - ١٩٧٧م.

(١٧١) المقاصد الشافية، للشاطبي، تحقيق الدكتور، عياد الثبتي وزملائه، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(١٧٢) من أسرار العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥م.

(١٧٣) منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة، للدكتور عبد المجيد الطيب، منشورات الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ.

(١٧٤) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، للدكتورة خديجة الحديثي، وزارة الثقافة العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.

(١٧٥) نتائج الفكر، للسهيلى، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(١٧٦) النحو العربي والدرس الحديث، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٩م.

(١٧٧) نحو وعي لغوي، للدكتور مازن مبارك، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

(١٧٨) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد أحمد عرفة، نسخة مصورة.

(١٧٩) النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف، مصر.

(١٨٠) نزهة الألباء، للأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

(١٨١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ١٩٧٣ م.
(١٨٢) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(١٨٣) همع الهوامع، للسيوطي، دار المعرفة، لبنان، وطبعة هارون ومكرم.
(١٨٤) الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ.

(١٨٥) الوجيز في فقه اللغة، لمحمد الأنطاكي، الطبعة الثانية، دار الشروق، حلب، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

الرسائل الجامعية

(١٨٦) أثر الصنعة النحوية عند ابن هشام الأنصاري في استنباط الأحكام الفقهية وترجيحها، رسالة ماجستير للطالب حامد الغامدي، جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية.
(١٨٧) الباء السببية في القرآن الكريم، للطالبة دلال الحارثي، رسالة ماجستير، جامعة الطائف.
(١٨٨) تعدد التوجيه النحوي والصرفي في شرح الطيبي على مشكاة المصابيح بين القواعد والسياق الحديثي، رسالة دكتوراة من إعداد علي السنوسي أحمد، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ م.

(١٨٩) تيسير النحو لعبد الله الحسين، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية.
(١٩٠) الجملة الطلبية في القرآن الكريم، للطالب محمد المالكي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية.

(١٩١) الخلاف النحوي في باب التمييز للطالب غسان المحمود، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.

- (١٩٢) الزجاجي وآراؤه النحوية، للطالب غسان المحمود، بحث قدمه للأعمال السنوية في قسم الدراسات العليا - في كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى.
- (١٩٣) شرح الجمل لابن الفخار، للدكتور حماد الشمالي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ١٤١٠ هـ.
- (١٩٤) العوامل المعنوية في النحو العربي للطالب سعيد بن محمد آل يزيد القرني، رسالة ماجستير كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.
- (١٩٥) المحصل في شرح المفصل، لعلم الدين اللورقي، تحقيق عبيد المالكي، دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ١٤٣٢ هـ.
- (١٩٦) معايير الترجيح النحوي بين أبي علي ومكي، الطالب علي الزهراني، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى.
- (١٩٧) موقع ملتقى أهل الحديث.
- (١٩٨) منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، في مكة المكرمة.



فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
القسم الأول: محاضرات في الأصول النحوية	٩
المحاضرة الأولى: السماع	١١
تعريف السماع لغة واصطلاحاً	١٣
مصادر السماع	١٣
المصدر الأول: القرآن الكريم وقراءاته	١٣
أمثلة من اعتماد النحاة على القراءات المتواترة والشاذة	١٨
الخلاف بين النحاة والقراء	٢١
الأسس التي راعاها النحاة في صنع القواعد النحوية	٢١
قعد النحاة للعربية كلها	٢١
العربية ذات مستويات لغوية	٢٥
اعتقاد المعتزلة أن بعض القراءات قرئ بالرأي	٣٨
لم يطلع النحاة على كل المظاهر اللغوية العربية	٤١
قد يكون النحوي جاهلاً بعلم القراءات	٤٤
بعض العلماء لم يسلم بتواتر القراءات	٤٥
أمثلة تؤكد تلك الأسس التي تصور الخلاف	٤٥

المصدر الثاني: الحديث النبوي الشريف	٦٠
آراء النحاة في الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على القواعد النحوية	٦١
النحاة المجيزون	٦٠
النحاة المانعون	٦٠
النحاة الذين توسطوا بين الفريقين	٦٣
رأي الشاطبي	٦٣
رأي الشيخ محمد الخضر حسين	٦٤
قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة	٦٤
آراء المحدثين (سعيد الأفغاني - خديجة الحديثي - محمود فجال - عبد الفتاح سليم) ..	٦٥
المصدر الثالث من مصادر السماع: الشعر	٦٧
الأسباب التي جعلت النحاة يعتمدون الشعر في التقعيد	٦٧
طبقات الشعراء المحتج بشعرهم	٦٩
القبائل المحتج بكلامها	٧٠
أسباب جعل لغة قریش أفصح اللغات	٧٠
رأي الشيخ محمد الخضر حسين	٧١
رأي الدكتور علي عبد الواحد وافي	٧١
مصطلحات السماع (المطرّد - غير المطرّد - الواجب - الجائز - القياسي - السماعي -	
الضعيف - الشاذ - النادر - الكثير - القليل - الغريب - القبيح)	٧٤
من أحكام السماع ومظاهره	٨٧
الكوفيون يقيسون على الأشياء الشاذة	٨٧

٨٩	الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل
٩٠	الحمل على اللغة الضعيفة أولى من الحمل على الشاذ أو الضرورة
٩١	إذا وجدت لغتان أخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً
٩١	اللغات على اختلافها حجة
٩٢	إذا تعارض السماع والقياس أخذ بالسماع
٩٢	الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال
٩٤	لا تشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط في الراوي
٩٤	لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله
٩٤	ما كان ضرورة لا يقوم دليلاً
٩٥	يقبل السماع الفرد ويحتج به إذا أطبق العرب على النطق به
٩٥	يقبل المسموع من فرد واحد فصيح، ويرفض إن كان مألوفاً منه اللحن
٩٧	سند المسموع
٩٩	أمثلة من مظاهر احترام السماع عند النحاة
١٠٢	أحوال المسموع عند ابن السراج وابن جني
١٠٣	المطرّد في القياس والاستعمال معاً
١٠٤	المطرّد في القياس، الشاذ في الاستعمال
١٠٤	المطرّد في الاستعمال الشاذ في القياس
١٠٦	الشاذ في القياس والاستعمال معاً
١٠٨	الاستدلال بالشاذ عند النحاة
١٠٩	من ملامح السماع عند سيبويه

المحاضرة الثانية: القياس.....	١٢١
تعريف القياس لغة واصطلاحاً.....	١٢٣
أهمية القياس.....	١٢٣
أركان القياس.....	١٢٧
من مظاهر القياس وأحكامه.....	١٣٠
الشيء إذا أشبه الشيء أُعطي حكماً من أحكامه.....	١٣١
إذا تعارض السماع والقياس أخذ بالسماع.....	١٣٢
قد يضعف القياس إذا حصل اختلاف بين الأصل والفرع.....	١٣٣
يجب أن يكون الأصل مما كثر استعماله.....	١٣٤
يجب في الأصل أن لا يكون شاذاً.....	١٣٧
لا يجوز القياس على ما ضعف قياسه.....	١٣٧
لا يجوز القياس على سماع نادر.....	١٣٨
لا يقاس على المتروك نطقاً.....	١٣٩
قد يقاس على القليل لموافقة القياس.....	١٣٩
لا يقاس على الكثير إن كان مخالفاً للقياس.....	١٤٠
القلة التي يجوز القياس عليها والتي لا يجوز.....	١٤١
ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.....	١٤٢
يجوز القياس على حكم ثبت بالقياس والأصل أن يثبت بالسماع.....	١٤٢
يجوز القياس على أصل اختلف في حكمه.....	١٤٣

الموضوع الصفحة

أنواع القياس	١٤٣
حمل الفرع على الأصل	١٤٣
حمل الأصل على الفرع	١٤٤
حمل النظر على النظر	١٤٥
حمل الضد على الضد	١٤٩
من أحكام حمل النظر على النظر	١٤٩
إذا وجد الدليل فلا داعي للبحث عن النظر	١٥٢
الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير	١٥٢
يضعف الرأي النحوي إذا حصل خلاف بين النظيرين	١٥٢
يجوز حمل تخريج على تخريج	١٥٥
يجوز حمل الشيء على الشيء لشبههما في العمل	١٥٥
الحمل على أحسن القبيحين	١٥٦
المحاضرة الثالثة: العلة النحوية	١٥٧
تعريف العلة لغة واصطلاحاً	١٥٩
تاريخ العلة النحوية	١٦٠
أنواع العلل النحوية	١٦٥
أنواعها عند ابن السراج	١٦٥
أنواعها عند الزجاجي	١٦٥
ما ذكره السيوطي عنها	١٦٧

أقسام العلة عند أرسطو	١٧٥
من خصائص العلل النحوية	١٧٧
التعليل لما ثبت أنه من كلام العرب	١٧٧
تأثر العلل بالبيئة الاجتماعية	١٧٧
الاتفاق والاختلاف بين العلل النحوية والفقهية	١٨٠
أنواع العلل المؤثرة في النفس	١٨٧
الفرق بين العلة والسبب (العلة الموجبة والعلة المجوزة)	١٨٨
العلة القاصرة والمتعدية	١٨٩
التعليل لحكمين بعلة واحدة	١٩٢
التعليل بعلتين لحكم	١٩٣
العلة البسيطة والمركبة	١٩٣
دور العلة	١٩٤
تعارض العلل	١٩٥
مسالك العلة وطرقها الدالة عليها (الإجماع - النص على العلة - الإيماء والتنبيه - السبر والتقسيم - المناسبة - الشبه - الطرد - إلغاء الفارق)	١٩٥
الرد على من نقد علل النحاة	١٩٩
المحاضرة الرابعة: الإجماع	٢٠٩
تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً	٢١١
أنواعه عند النحويين	٢١١

الموضوع الصفحة

مرادفاته	٢١٣
أهميته	٢١٥
خرق الإجماع	٢١٦
من مظاهر خرق الإجماع	٢٢٠
القسم الثاني: محاضرات في قضايا لغوية ونحوية	٢٢٣
المحاضرة الأولى: العربية معربة	٢٢٥
توطئة	٢٢٧
الإعراب لغة واصطلاحاً	٢٢٧
ألقاب الإعراب والبناء	٢٢٩
لماذا دخل الإعراب في الكلام؟	٢٣١
لماذا دخل الإعراب في آخر الكلمة؟	٢٣٢
أيهما أسبق الإعراب أم البناء؟	٢٣٣
لماذا كانت الحركات علامات الإعراب دون الحروف؟	٢٣٣
لماذا كانت أنواع الإعراب بالأسماء هي الرفع والنصب والجر؟	٢٣٥
مامعنى قولنا: منصوب أو مرفوع أو مجزوم	٢٣٥
لماذا لم يدخل الجزم الأسماء؟	٢٣٥
لماذا كان حق الفاعل مرفوعاً ولم يكن منصوباً؟	٢٣٦
ما أخف الحركات؟	٢٣٧
هل الحركة تحدث مع الحرف؟	٢٣٧

ما أنواع الحركات الحاصلة في التركيب؟	٢٣٨
إعراب العربية بين القدماء والمحدثين	٢٤٠
رأي المستشرق فولرز	٢٤٠
رأي المستشرق باول كاله	٢٤١
رأي المستشرق مارسيل كوهين	٢٤١
رأي الدكتور إبراهيم أنيس	٢٤١
الردود	٢٤٣
ردود المستشرقين (نولدكة - يوهان فك - برجستراسر)	٢٤٣
ردود الباحثين العرب (علي عبد الواحد وافي - صبحي الصالح - مهدي المخزومي - رمضان عبد التواب - محمد الأنطاكي - مازن المبارك)	٢٤٥
المحاضرة الثانية: رأي قطرب في حركات الإعراب والرد عليه	٢٧٣
التعريف بقطرب	٢٧٥
رأي قطرب وأدلته	٢٧٨
الأمثلة الدالة على أن قطرباً لا ينكر الإعراب	٢٨٤
الرتبة لاتحدد المعنى بدقة	٢٨٧
تفسير ماورد عن قطرب وتحليل أمثلته	٢٩٢
رد الزجاجي على قطرب	٢٩٢
رأي الدكتور إبراهيم أنيس	٢٩٧

رد الباحثين المحدثين رأي قطرب وإبراهيم أنيس (مازن المبارك - محمد الأنطاكي -	
مهدي المخزومي - رمضان عبد التواب - خليل عمايرة - عبد الكريم مجاهد)	٢٩٧
مأخذ على مأخذه إبراهيم أنيس	٣٠٩
الإجماع على أن الحركات دوال على المعاني	٣٠٩
الخاتمة	٣١٥
المحاضرة الثالثة: ردود على ابن مضاء في العامل والتقدير والعلل الثواني والثالث	٣٢٥
مقدمة	٣٢٧
التعريف بابن مضاء وكتابه	٣٢٩
الرد على ماجاء في مقدمة ابن مضاء	٣٣٠
الفرق بين الفكر النحوي عند ابن مضاء والفكر النحوي عند النحاة المشاركة	٣٣٠
ترهيد ابن مضاء في فهم دقائق النحو وأسراره	٣٣١
أقوال اللغويين والمفسرين في فضل علم النحو	٣٣٢
النظام اللغوي لا يتجزأ	٣٤٠
العامل عند ابن مضاء	٣٤٢
الرد على ابن مضاء	٣٤٥
المتكلم هو المحدث للمعاني والحركات	٣٤٥
العرب تسند الفعل إلى غير فاعله اتساعاً	٣٤٥
العامل المعدوم يعمل	٣٥٢

الرد على إلغاء الحذف والتقدير	٣٥٥
المحذوفات ثلاثة أقسام.....	٣٥٥
رد الدكتور محمد إبراهيم البنا على ابن مضاء وموافقاته.....	٣٥٦
المقدر كالمفوظ عند النحاة والأدلة الدالة على ذلك	٣٥٧
المقدر استعمل في يوم من الأيام والأدلة الدالة على ذلك	٣٦٠
الرد على ابن الطراوة.....	٣٦٧
التحليل النحوي لباب الاشتغال.....	٣٧١
بعض النحويين سبقوا ابن مضاء في بعض مآخذه	٣٧٢
ردود النحاة على ابن مضاء.....	٣٧٥
توضيح بعض أساليب الاشتغال وفوائدها اللغوية والبلاغية	٣٧٩
تحليل أسلوب (يا عبد الله)	٣٨٥
رأي المبرد وغيره في أن (يا) هي العاملة	٣٨٧
ظاهرة تغير الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر والعكس	٣٨٨
التقدير في النداء هو تقدير توضيحي	٣٩٢
تحليل: ما تأتينا فتحدثنا، لا يظهر التناقض	٣٩٣
الجملة العربية مواراة بالمعاني والتقدير هو الكاشف لها	٣٩٦
التقدير من خصائص العربية والأدلة الدالة على ذلك	٣٩٩
رأي ابن مضاء في متعلق شبه الجملة.....	٤٠٥
ردود النحاة المشاركة	٤٠٦

الموضوع الصفحة

صحة تقدير الكون العام والخاص	٤٠٩
أهمية العلل الثواني والثالث، في تدريس النحو	٤١٥
الخاتمة	٤٢١
فهرس المصادر والمراجع	٤٢٥
فهرس المحتويات	٤٤١

تم الكتاب والله الحمد على عونہ وتوفيقه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، اللهم اغفر بفضلك العميم لنا ولوالدينا ولمشايعنا ولكل من له فضل علينا من المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات، واختم لنا يارب بالخيرات، و تتم إحسانك علينا إلى يوم نلقاك واكتبنا مع المصطفين الأخيار. وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.



